

القانون واليهوابط الاجتماعية مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع

تأليف
دكتورة سامية مجاز
مقدمة من: 111 مهراج - كلية الزراعة
جامعة الإسكندرية

تقديم
الأستاذ الدكتور محمد عاقل
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
وعلوم الحياة والبيئة - جامعة الإسكندرية

١٩٨٢

دار المعرفة الاجتماعية
شارع بورس - الإسكندرية

0164792



0164792

القانون والصواب الاجتماعية

مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع

تأليف
دكتورة سامية محمد جابر
مدرسة علوم الاجتماع - كلية الآداب
جامعة الإسكندرية

تقديم
الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٢

دار المعرفة الجامعية
في شابع سوتيد - المنزلة بطبة
اسكندرية

تقديم

بقلم

الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث

يعتقد كثيرون أن فترات الاستقرار والتوازن في المجتمع الإنساني أطول من فترات الصراع بين مجتمعات أو بين جماعات داخلها ، وربما يكون ذلك هو السبب الذي جعل المفكرين والدارسين عبر التاريخ المتطور يقبلون على دراسة مقومات الاستقرار وضوابطه . وقد كان الاعتقاد السائد بأن التوازن هو الأولى بالضوابط وبالقواعد القانونية التي ترسخه أو قد تنكسه . ولهذا يرى عدد من دارسي علم الاجتماع أن الضبط الاجتماعي موضوع ، يعتبر من أقدم الموضوعات تناولا في علم الاجتماع وأكثرها تردداً حتى اليوم ، باعتبار أن البحث في الانساق المؤدية إلى استمرارية المجتمع واستقرارية نظمه وتوازن تدرجه الطبقي هو من صميم المدخل السوسيولوجي لفهم ميكانيزمات الحياة الاجتماعية .

ولكن علم الاجتماع دقق ، لفترة طويلة بالإقتصار على الجوانب وغير الرسمية ، للضوابط الاجتماعية عند بحث مسألة الأمن والنظام في المجتمع أو عند معالجته قضايا ما يسمى الآن بالدفاع الاجتماعي ، وتركزت الجوانب الرسمية المتمثلة بشكل بارز في القانون إلى رجال القانون وعلمائه ؛ إلا أن هذا الفصل والإجرائي ، ظهر على أنه فصل تعسفي إذ لا يمكن أن يفصل بين أجزاء عملية واحدة تمثل نسيجاً متشابكاً ، يظهر بنائياً كوحدة ، ووظيفياً بشكل متكامل . ومن ثم طرقت المحاولة التي انتهت إلى ظهور ما يسمى بعلم الاجتماع القانوني كفرع من علم الاجتماع . ومع أن دوركايم قد اهتم بالمسائل التشريعية والقضائية ووضعها - من

حيث دراستها من منظور علم الاجتماع - كفرع منه ، إلا أن إلتشار علم الاجتماع في أوروبا وعبرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ترك تطویر هذا الفرع لفترة طويلة بين أي المدرسة الفرنسية إلى أن ظهرت محاولات أبرزت معالم مهمة في الصلة بين الاجتماع والقانون عند كل من « باوند » ، « وجيرفيتش » ، وهي المحاولات التي تتطور الآن وتتطاع إلى جعل القانون بأسره فرعاً من علم الاجتماع وإلى « تهميم » كل بحث قانوني لا ينطلق من المدخل السوسيولوجي .

ومع ذلك ، فهناك إعتقاد « مقنع » أن تمكيس دراسة الضوابط والقانون مجتمع يعيش « الإستقرار والتوازن » أو يسعى إليه ، هو نوع من « رفض » الصراع وإثارة الفسكوك حوله كقوة دافعة للتقدم والنمو أو للتنمية والتحديث ، أو بمعنى آخر وجه آخر من وجوه النزعة المحافظة في علم الاجتماع التي انطلقت من الوضعية ووزعت خيوطها على عدد من الاتجاهات البارزة في علم اجتماع اليوم . إن الصراع مثله مثل التوازن له ضوابطه وقانونه ، يستأهل الدراسة والبحث والدقة بقدر لا يقل عما ينفعه الدارسون في دراسة ضوابط التوازن والدور المحافظ للقانون .

إن الصراع ليس مسألة تقاس بالسنين أو بالكم كما يذهب إلى ذلك كثيرون ، وليس الصراع كذلك ظاهرة تختفي أمام ظواهر الاستقرار والتوازن ، ذلك أنه عند ما يظن أن المجتمع قد وصل إلى قمة التوازن ، فإن الصراع فيه يكون قد تبلور وعرف طريقه ، وأنه - كما ينبغي أن يفهم - عملية دائمة ومتطورة في تاريخ المجتمع الإنسان ولن تختفي في مستقبله .

ومع أن الدكتور سامية لم تهمل هذا التصور ، فإن دراستها في مؤلفها هذا مالت أكثر إلى تحليل ضوابط التوازن وقانونه ، إلا أنها فتحت الباب من

من خلال ما عرضت في البابين الأول والثاني أمام احتمالات كثيرة لمتابعة بحثها في ضوء التكامل والتعاقب الضروري بين التوازن والصراع في المجتمع الواحد وفي الفترة التاريخية الواحدة كذلك فإنه من المحاولات الأولى في العربية ، لإدخال مسألة الضبط و تراث علم الاجتماع المصري ، بحى مؤلف الدكتور سامية ليعلن بداية تحول نحو دراسة أكثر شمولية ونحو تأصيل يحصلنا إلى الارتباط العضوى مع الدراسات المتداخلة لمثل ما عرضت إليه في كتابها وخاصة دراسات القانون وعلم الإجرام . ومثال ذلك أن الدكتور سامية في الباب الأول أعطت الدارس والقارى جرعة كافية نسبياً عن موقف علم الاجتماع في الزايت القديم والحديث أو المعاصر ، نظرياً أو منهجياً حول مسائل الضوابط الاجتماعية تحليلاً ونقداً ، وفي الباب الثانى عالجت مدخل علم الاجتماع إلى فهم الضوابط الاجتماعية وتحليلها فتناولت النظم والجلعات في ذاتها أو كضوابط اجتماعية هى نفسها ، ولم تهمل الارتباط المتبادل بين الضوابط والمتغيرات الأخرى كالقوة والسلطة ، وغيرها من عمليات الاستدماج والتكوير النظامى والجزاءات الاجتماعية .

أما الباب الثالث ، فيمثل المحاولة الناضجة ، الحديثة جداً ، لدراسة علم الاجتماع القانونى من خلال (الربط المتبادل بين القانون والمجتمع) وقد كانت الدكتور سامية موقفة ومقنعة وخاصة عند تحليلها لوجهات نظر علماء الاجتماع من مسائل القانون الأساسية ومن دمجها فكرياً وتصوراً ومنهجياً نقاط المتصل الذى يضم القانون والجريمة والسلوك الانحرافى والمجتمع . ولذلك جاءت معالجتها في هذا النطاق مفيدة وبناءة ، وخاصة عند ما استخدمت التحليل المقارن لتجارب مجتمعية متباينة .

إن كتاب الدكتور سامية جهد رفيع المستوى يتميز بالثراء ويقدم
الجمهور التي طالما انتقدتها علم الاجتماع مع علوم إجتماعية أخرى ومن بينها
القانون ، وهو لذلك سيثير خيال الباحثين ويوجه جهودهم ويدعمها لمنين
طويلة قادمة .

عاطف غيث

الاسكندرية

سبتمبر ١٩٨١

مقدمة

يمضى موضوع الضبط الإجتماعى بمكانة هامة فى دراسات علم الاجتماع منذ نشأته الأول وحى اليوم ، حيث اهتم الباحثون فى هذا العلم بدراسة النظم ، والانساق الاجتماعية ودورها فى ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، وتقديم النظام الاجتماعى ، علما بأن أسلوب تناوله يختلف بين باحث وآخر . وترجع أهمية هذا الموضوع ، إلى أن محاولة الكشف عن دور النظم ، والجماعات ، والتنظيمات ، والانساق فى الضبط ، إنما تعاون على فهم المجتمع ، من حيث أبنيته ، ووظائفه ، والعمليات الدنامية فيه ، والعوامل الأساسية التى تؤدى إلى تغيره . فضلا عن ذلك فإن التعرف على الأساليب النظامية ، وغير النظامية التى تسهم فى عملية الضبط الاجتماعى ، أمر ضرورى أيضا لأنه يلقى الضوء على أكثر العوامل أهمية فى التأثير على سلوك الناس فى مجتمع معين . كما أن معرفة الوظيفة التى تقوم بها الأساليب القانونية ، وغير القانونية ، فى مجتمعات ذات نظم اجتماعية وسياسية ، وثقافات مختلفة ، من شأنها أن تعمق فهم الدارسين والباحثين للمجتمعات المختلفة ، وهى تفيد أيضا فى التعرف على طرق ووسائل تدعيم الامتثال ، ومواجهة السلوك الانحرافى (سواء قبل وقوعه ، أو بعد حدوثه) وتحقيق التوازن فى المجتمع .

والواقع أن هناك علوما اجتماعية أخرى عديدة ، تشترك فى دراسة موضوع الضبط الاجتماعى وضوابط المجتمع كالأنثروبولوجيا ، وفقه القانون ، والدراسات المنسقة بالخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، وعلم النفس الاجتماعى ، وعلم الإدارة ، وعلم السياسة (وذلك على الرغم من أن دراسة هذا الموضوع فى تلك العلوم ، قد لا تسمى تحت هذا العنوان مباشرة ، وإنما تحمل تسميات أخرى متعددة ولكننا نندرج فى نهاية الامر إلى الموضوع الشامل للضبط الاجتماعى .

فلم الاجتماع - على سبيل المثال - يتم بدراسة الضبط من خلال منظورات متعددة: بوصفه عاملا يؤثر في السلوك ، أو عملية إجتماعية تترك فيها عدة عوامل ، أو نتيجة (أو هدف) لتلك الوظائف التي تقوم بها عدة نظم ، وتنظيمات ، وعمليات إجتماعية مختلفة . والمنظور السوسيولوجي للضبط الاجتماعي ، منطور شامل ، يعني بثلاثة مستويات للتحليل وهي : الفرد ، والمجموعة ، والمجتمع . أما الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، فهي تهتم أيضا بدراسة هذا الموضوع ولكنها تركز أبحاثها فيه على المجتمعات التقليدية بوجه خاص ، فتقوم ببحث نسقين أساسيين ، وهما : النسق المياسي ، والنسق القسافي ، بإعتبارهما يمثلان نسقي الضبط الرئيسيين في مثل هذه المجتمعات . وكذلك تهتم فقه القانون ، بدراسة الضبط الاجتماعي من خلال القانون ، بهدف التعرف على مدى إختلاف الأنساق القانونية من مجتمع إلى آخر ، ودور هذه الأنساق في عملية الضبط ، وكيف أنه يمكن تعديلها أو حذف بعض أجزائها منها ، لضمان تدهيم فاعليتها كنظم ضابطة .

يضاف إلى ذلك أن موضوع الضبط الاجتماعي لإحتل جزء من دراسات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ، غير أن هذا المصطلح ، كان له معنى مختلف إلى حد ما ، في هذا النوع من الدراسات ؛ حيث نظر القائمون بها إلى عملية الضبط الاجتماعي كما تمارس في الصناعة ذاتها ، وفي علاقات العمل ، والاقتصاد ، وبذلك أصبحت تعني لديهم ، صورة من صور التأمين ، وإشتراك العمال في الإدارة ، ونسجهم على تكرير النقاات التي يستلعبون من خلالها ممارسة مختلف الأنشطة الاجتماعية والسياسية . ولذلك فإن هناك إعتبارات عملية وتطبيقية متعددة تضم أحكاما واقعية وقيمية ، تندرج تحت مفهوم الضبط عند من يقومون بهذا النوع

من الدراسات ومعنى ذلك إذن ، أن هذا المفهوم ، كان يعنى لديهم ضبط الانتاج وعلاقات العمل في نفس الوقت ، مع ملاحظة اختلاف معنى الضبط ومضمونه ، وهدفه ، ومصدره ، بين المجتمعين الاشتراكي والرأسمالي . فالضبط بالمعنى الاشتراكي يعنى إعادة تنظيم الصناعة لتدعيم سلوك جديد ، يتطابق مع علاقات عمل جديدة ؛ ويصبح الضبط في هذه الحالة عملية وضع ضوابط تنمي الإيجابية أو السلوك الممثل ، وتقمع الانحراف ، أو السلوك الدابي ؛ ومن ثم ، فإن هذا المعنى يتلاءم مع نظام المجتمعات التي تأخذ بأسلوب الانتاج الجمعي من خلال التخطيط والاشراف المركزي ، أما المعنى الثاني للضبط في الصناعة ، فإنه ينسجم مع الحاجة المتزايدة إلى ما يسمى بالضبط التنظيمي من أجل تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة الانتاجية وفائض القيمة في الوقت الذي يحتفظ فيه المجتمع بنظامه الأساسي الذي يقوم على المشروعات الفردية والحاسة ، ولهذا يكون الضبط في هذه الحالة تعميقاً للإيجابيات في اتجاه زيادة الكفاءة الانتاجية ، وحسمات العمليات من أجل تقليل الفاقد ، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من القواعد ، والفوائض المنظمة لملاقات العمل بين الجهات المخرقة على الانتاج (المؤسسات الرأسمالية) وإدابات العمالة (المؤسسات النقابية) .

هذا ، ويقوم علم النفس الاجتماعي أيضا ، بدراسة موضوع الضبط ، ولكن من خلال دراسات أخرى كالنفسية الاجتماعية ، والتعلم ، والتدريب ؛ وقد لوحظ مدى تأثير بعض دراسات الضبط الاجتماعي في علم الاجتماع بالمصطلحات ، والمفاهيم ، والنظريات القائمة في علم النفس الاجتماعي ، لدرجة أن بعض الباحثين في هذا العلم ، كانوا يصوغون تعريفاتهم ، ونظرياتهم في إطار مصطلحات علم النفس الاجتماعي ، بل والفردى أيضا ، ومن بينها المنبه ، والاستجابة ، والهدف ، والباحث ، والفريضة ، وغيرها من المفاهيم والتصورات الأخرى المستخدمة في إطارها السيكلوجي .

أما دراسة الضبط الاجتماعي في علم الاجتماع، فإنها تتميز بالتحديد، والصعوبة والنفرة، والنداخل الشديد. وربما يرجع ذلك - إلى حد ما - إلى كثرة المؤلفات التي يمكن أن تفيد الباحث في هذا الميدان الواسع، وتعدد اتجاهات مؤلفيها، ومفاهيمهم ومداخلهم للدراسة، ومنظوراتهم للضبط. يضاف إلى ذلك أنه بالرغم من كثرة التعريفات والتصنيفات، التي وضعت للتصورات التي تنتمي إلى هذا للوضوع، إلا أن معظمها كان غامضا وغير محدد، حيث كان المصطلح الواحد، يستخدم بثمان مختلفة، ومن أجل أن يشير إلى تصورات عديدة، وكذلك كانت هناك مصطلحات مختلفة تستخدم للإشارة إلى نفس المدلول أو المعنى. ومن هنا جاء الخلط الشديد، وسوء استخدام الألفاظ. حيث كان كل باحث يضيف مصطلحات جديدة لها استخداماتها المختلفة، ولذلك حدث تراكم نظري ضخم دون أن تقبى صياغة جديدة، أو نظرة فاحصة، ودون أن يراجع عن طريق وضع تعريفات واضحة للمصطلحات، وإستبعاد المفاهيم الغامضة التي لا تفيد الدارس في شيء. كذلك تفرع موضوع الضبط الاجتماعي إلى عدة موضوعات أخرى، وإرتبط بمفاهيم عديدة في علم الاجتماع والنفس الاجتماعي، وفقه القانون، وعلم السياسة، مما يجعل الباحث فيه لا يقتصر على قراءات علم الاجتماع المتصلة بالضبط، وإنما يعتمد على علوم أخرى في محاولة كشفه عن أصول المصطلح، ومعانيه المختلفة، وإستخداماته المتعددة، ونظرياته. وهناك بعض الدارسين، الذين لم يستخدموا مصطلح «الضبط الاجتماعي» ذاته، وإنما قاموا بدراسة الموضوع من خلال موضوعات أخرى، أو ضمن مسائل أخرى: كالرأى العام ووسائل الاتصال، والتنشئة الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي، والنظام الاجتماعي، والقوة والسلطة، والقانون، والمأثورات، والثقافة، وغيرها من موضوعات علم الاجتماع المختلفة. والمهم في هذا الصدد هو أن الباحث

الذي يتم بهذا الموضوع ، عليه أن يبحث عن مضمون الضغط الاجتماعي في العوامل والعمليات المرتبطة به ، لا عن المصطلح ذاته، أى أن يحاول الكشف عن العمليات الاجتماعية التي تقوم بدور في دفع الأفراد ، والجماعات نحو الإمتثال ، وتصريق الانحراف ، وعقاب المتحرفين . والواقع أن أية دراسة سوسيولوجية لاتخلو من إشارة (سواء مباشرة أو غير مباشرة) إلى مسألة الضغط الاجتماعي ، مما يستلزم على الباحث أن يرجع في دراساته إلى كل ما يتعلق بمسوحات علم الاجتماع .

ومن هنا جاء موضوع البحث الأساسي الذي قمت به وهو : إسهام علم الاجتماع في دراسة الضغط الاجتماعي ، والمقصود به محاولة التعرف على مجموعة الإسهامات التي بذلت في علم الاجتماع بهدف دراسة الضغط الاجتماعي ، سواء كانت تمثل محاولة مكتملة أو إسهامات جزئية ، أى أن الإهتمام لم يركز في هذه الدراسة على الاتهامات الأساسية التي وجهت مباشرة للضغط الاجتماعي ومركزت عليه ، وإنما أخذت في إختيارها مجموعة المحاولات الجارية التي إهتمت - على سبيل المثال - بتعريف الضغط فقط ، أو بمقارنة بعض وسائله في المجتمع الريفي ، والحضري ، أو بدراسة وظيفة أى نظام من النظم الاجتماعية ، في ضبط السلوك . وقد حاولت هذه الدراسة بقدر الإمكان أن تكشف عن نقاط الالتقاء والاختلاف في المفاهيم والتفاسيا والنظريات العامة المتعلقة بالضغط الاجتماعي .

ولقد كان هذا الموضوع هنأنا لرسالتى لماجستير التي توفقت عام ١٩٧٢ تحت إشراف أستاذى الدكتور محمد عاطف غيث . ثم قمت بعد ذلك بتطوير مادته العلمية وتدهيمها بقراءات جديدة مستخلصة من عديد من المراجع الحديثة في ميدان الاجتماع العام والاجتماع القانوني ، وبذلك تمت إضافة عديد من

الموضوعات وخاصة تلك التي تضمنت في الباب الخاص بالقانون والمجتمع ، وأصبح عنوانه هو « الضوابط الاجتماعية والقانون » ، إعرافاً بأهمية القانون كأداة هامة من أدوات الضبط في المجتمع الحديث ، وبمخاً عن طبيعة العلاقة بين هذه الأداة وبين غيرها من الأدوات الأخرى ، بل ونوعية الصلة بين القانون ونظم المجتمع ومؤسساته الأخرى وطبيعة استخداماته المختلفة التي تحددتها علاقات القوة السائدة في المجتمع .

وبناء على ذلك جاء تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب رئيسية ، يختص الباب الأول منها بالضبط الاجتماعي في تراث علم الاجتماع ، وبمكس هذا الجزء منظورات علم الاجتماع إلى موضوع الضبط الاجتماعي من حيث تعريفه وتصنيف ضوابط المجتمع وتحديد دورها النسبي في عملية الضبط الاجتماعي ؛ وهو يشتمل على أربعة فصول يتناول الفصل الأول منها تلك المحاولات المبكرة التي بذلت في مسيبدان دراسة ضوابط المجتمع ، وهي إذ تمكس تطور تاريخ الفكر الاجتماعي في مسألة الضبط ، تشهد في ذات الوقت إلى مختلف المحاولات التي ظهرت قبل ظهور علم الاجتماع كعلم مستقل له شريته المعترف بها بين النظم العلمية الأخرى . وأما الفصل الثاني ، فهو يتناول فكرة الضبط الاجتماعي بعد أن تمت صياغتها وصكت في مصطلح على إحتمل مكانته في علم الاجتماع ، وجاء الفصلان الثالث والرابع من أجل أن يتمما شرح فكرة الضبط عند علماء الاجتماع الأول ، والحديثين والمعاصرين . ثم يهيء الباب الثاني ، وهو ينطوى على التحليل السوسيولوجي للضوابط الاجتماعية مع التركيز على النظم والاتجاهات وبعض المتغيرات الأخرى كالقوة والسلطة وغيرها . وأخيراً ينصب الباب الثالث على دراسة القانون والمجتمع ، وينقسم بدوره إلى أربعة فصول تتناول بالدراسة والتحليل تطور دراسة القانون في مجال علم الاجتماع ، وموقف علماء الاجتماع

من مباحث القانون ، ثم يرجع على أهمية العلاقة بين القانون والجريمة والسلوك الإنحرافي ويختتم بمحاولة لإيضاح طبيعة الصلة بين القانون والمجتمع ، تلك الصلة التي تتداخل فيها عدة متغيرات إجتماعية: كالقوة ، والطبقة وغيرها من العوامل التي تسهم في تدعيم النظام أحياناً وإلهاب الصراع في أحيان أخرى .

ولا يفوتني عند إختتام هذه المقدمة أن أوجه بالشكر إلى أستاذي الدكتور محمد عاطف غيث لثقله بتقديم هذا الكتاب ولما قدمته ولا يزال يقدم من توجيهات وملاحظات طالما أعتز بها لأنها كانت وسوف تظل بالنسبة لي عهد معين على اجتياز كل ما يواجهني من مصائب هل طريق العلم والمعرفة بل والحياة كلها ...

سامية محمد جابر

الاسكندرية في سبتمبر ١٩٨١

الباب الأول

الضبط الإجتماعى فى تراث علم الاجتماع

- الفصل الأول : المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع .
- الفصل الثانى : فكرة الضبط الإجتماعى (المصطلح والتعريف) .
- الفصل الثالث : نظريات الضبط الإجتماعى (عند علماء الأول) .
- الفصل الرابع : نظريات الضبط الإجتماعى (عند المحدثين والمهصرين) .

الفصل الأول

المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع

أولاً : المحاولات التي ظهرت قبل بداية العصر الحديث .

- فكرة القانون الطبيعي عند اليونان وفي العصور الوسطى .
- فكرة القانون الوضعي .
- تلازم الفكرتين عند الرومان .

ثانياً : بداية العصر الحديث .

- مذهب العقد الاجتماعي .
- نظرية التقدم .
- تيارات مختلفة النظم الاجتماعية والسياسية .
- نظريات اجتماعية وسياسية مبكرة .

الفصل الأول

المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع

هناك تقليد شائع عند الباحثين في تاريخ علم الاجتماع ، أن يحاولوا إسناد أفكاره الأساسية إلى أصولها التاريخية ، أو الفلسفية ، أو العلمية ، أو بتعبير آخر ، يحاولوا تأصيل موضوع الدراسة ، لمعرفة قدم فكرته أو حداثةا في الفكر السوسيولوجي ، ثم محاولة تتبع التطورات التي طرأت عليها ، وذلك بالقدر الذي يساعد على توضيح موضوع الدراسة ، وإلقاء الضوء على بعض معالم النظرية في ضمها الرامن ، ولذلك فإنه يمكن تطبيق هذا الأسلوب على الموضوع الذي بين أيدينا .

والواقع أن فكرة الضبط ذاتها ، قديمة في الفكر الاجتماعي والفلسفي على السواء ، ولكنني لن أحاول تتبع كل التطورات التي لحقت بها منذ ظهورها حتى تبلورها في صورة مذاهب أو نظريات ، وإنما سوف أكتفي بتحديد المعالم الأساسية لتطورها في كل مرحلة من المراحل بالصورة التي تجعل كل محاولة أخرى ظهرت في هذا الميدان ، يمكن ردها بشكل أو بآخر ، إلى تلك الاتجاهات التي سوف تذكر .

أولاً : المحاولات التي ظهرت قبل بداية العصر الحديث

كان الفكر الاجتماعي في الشرق القديم عامة ، يتميز بالانعدام التنظيم ، بالإضافة إلى أنه فردي في أساسه وفي تعبيره ؛ وقد أهتم البحث في تلك المرحلة المبكرة بالفرد ، أكثر من إهتمامه بالجماعة ، وفي الحالات التي كان يهتم فيها

بدراسة الجماعة ، كان الإهتمام منصبا على الجماعات الأولية : كالعشيرة ، وجماعة الجوار ، والقرية . ومع ذلك فقد إحتلت دراسة القانون ، والحكومة ، مكانة هامة إلى حد ما . ويشير « بارلس Barnes » إلى أن « جويس هسرتزلر Joyce Hertzler » يقول في كتابه عن « الفكر الإجتماعى فى الحضارات القديمة » عام ١٩٣٦ ، إن أهم ما يبين التفكير الإجتماعى فى الشرق القديم إهتمامه الملحوظ بمسألة الضبط الإجتماعى وضوابط المجتمع ، وخصوصا ما يتعلق منها بالنظم الملزمة : كالدرلة ، والاسرة ، والملكية فضلا عن إهتمامه أيضاً ببعض جوانب التنظيم الإجتماعى ، وبالأخطاء التى كانت موجودة فى ذلك الوقت فى القواعد التى تحكم معظم جوانب الحياة فى الجماعة ، كما اهتم بطبيعة الواجبات ، والحقوق الإجتماعية ، مع تركيز خاص على القواعد الخلقية ، وطبيعة الأولويات الاجتماعية ، والتربية من حيث نظريتها ووسيلة تطبيقها .

ومضى ذلك إذن أن التفكير فى مسألة الضبط الإجتماعى ، ودور النظم والجماعات باعتبارها ضوابط لسلوك الأعضاء ، قديم قدم المجتمع الإنسانى ، ولو أنه لم يكن واضحاً ومحددأ كما هو الحال بالنسبة للفكر السوسيولوجى الحديث والمعاصر . وتمت : فكرة القانون الطبيعى أول فكرة منظمة ظهرت فى الفكر الإجتماعى والسياسى والقانونى ، فضلاً عن أثرها الواضح فى دراسات الضبط الإجتماعى ونظرياته ؛ وقد عاصرتها ، وتطورت معها ، فكرة أخرى هى : القانون الوضعى ، ونظسراً لأنسية تلك الفكرتين ، فسوف أتناول دراستها بإختصار ، وبطريقة توضح تطورهما وأثرهما فى دراسات الضبط .

فكرة القانون الطبيعى عند اليونان وفى العصور الوسطى

لم يكن فلاسفة اليونان قبل أفلاطون وأرسطو ، يهتمون بالنظر إلى العوامل

الاجتماعية المؤثرة في سلوك أعضاء المجتمع ، وإنما ركزوا اهتمامهم على الظروف الطبيعية أو الفيزيائية وما تركه من أثر في السلوك ، وكان « هيبوقريطس » أول من وضع تحليلاً لأثر البيئة الفيزيائية على المجتمع الإنسانى ، ثم طور « سقراط » أفكار هيبوقريطس ، وقدم مذهبا في القوانين العلمية ظهرت آثاره أيضاً في كتاب أفلاطون وأرسطو .

وأريد أن أشير في هذا الصدد ، إلى أننى لن أتمرض بالتفصيل للمذاهب الفلاسفة الطبيعيين ، والمذهب أفلاطون وأرسطو ، لأن الإشارة لها لا ترجع إلى أهميتها الجوهرية في موضوع الضبط الاجتماعى ، وإنما باعتبارها أولى المذاهب التى اهتمت بأصل النظام الاجتماعى ، والعوامل التى تتحكم في سلوك الإنسان (ووجدتها في الطبيعة) . وقد كان لهذه الفكرة أثر واضح في بعض نظريات الضبط الاجتماعى التى اهتمت بالنظام الطبيعى *Natural Order* .

وقد انشغل كل من أفلاطون ، وأرسطو بمشكلة النظام الاجتماعى ، وكيفية تدعيم التماسك في المجتمع ، حيث عاصر هذان الفيلسوفان الأيام الأولى من الثقافة اليونانية ، ونظرا إلى التفتكك الاجتماعى والسياسى في عصرهما على أنه مرحلة إنتقال من السلطة القديمة القائمة على علم اللاهوت اليونانى - بما صاحبه من اختيار في النظام الاجتماعى - إلى مرحلة أخرى تقوم على النظام العلمانى . كما اعترفا بحاجة المجتمع في ذلك الوقت إلى أساس جديد للنظام ، أى إلى عامل جديد ، يستطيع أن يدعم التماسك الاجتماعى . وقد وجد أفلاطون هذا الأساس في « الدولة » وأعلن ذلك في « الجمهورية » وفى « القوانين » حيث ذهب إلى أن الدولة تمثل تطورا في نمو الطبيعة الإنسانية ، وأنها تمارس السلطة الكبرى تجاه النظم الاجتماعية كلها ، وبالتالي تجاه الأفراد ، فضلا عن أنها

تحقق العدالة بإعتبارها جوهر الأخلاق (١). ولكن ، من هي تلك الفئة التي يجب أن تمثل الدولة أو تمثل السلطات العليا فيها ؟ إنها طبقة الحكماء والفلاسفة وقد أطلق عليها أفلاطون « طبقة الصفوة » ومهد بذلك لظهور النظرية الأرستقراطية في السياسية . أما « أرسطو » فقد وجد أصل النظام في الدولة ، والدولة عنده من خلق الطبيعة وهي سابقة على وجود الفرد ، والدليل على ذلك أنه إذا انزل الفرد ، فلن يستطيع أن يكتفي بذاته ، ومن ثم فهو يشبه الجزء في علاقته بالكل ؛ أما ذلك الذي لا يستطيع أن يعيش في مجتمع ، أو ليست لديه حاجة إلى المجتمع ، فلما أن يكون ذابة أو إله ، وهو ليس جزء من الدولة أو من المجتمع . إن نظرية أرسطو في الأثر الذي تحدده العوامل الفيزيائية في سلوك الإنسان والمجتمع هي في الحقيقة إحياء لنظرية هيوبوريطس .

ثم جاء الروافيون في النصف الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد ، وكانوا متفقين مع أرسطو على أن الإنسان اجتماعي بطبيعته ، واهتموا بقانون الطبيعة ، باعتباره أفضل موجه للسلوك الأخلاقي . ونادوا بالتححرر من المؤثرات الخارجية ، وخصوصاً تلك التي تمارسها الدولة ، وبالحضوع لقانون الطبيعة الذي يعلو فوق كل قانون وضعي .

وأما في المصور الوسطى فقد تميزت فكرة القانون الطبيعي بالطبع الديني ، ولذلك أصبح القانون الطبيعي هو ذلك القانون الإلهي الذي يعلو فوق أي قانون آخر . وكان العالم في ذلك الوقت محكوما بنظرة الناس إلى الخالق ، فكل حادثة ترد إليه ، بما في ذلك الحوادث المؤقتة التي تظهر في سلوك الفرد وفي حياته اليومية .

1—Harry E. Barnes, An Introduction to the History of Sociology, Chicago, 1948, pp. 4 - 5.

وكان الملوك إمتداداً للالهة على وجه الأرض ، وحكمهم مقدس ؛ وفي المسائل الروحية ، كان السكنة بمثابة ممثلين لله . ويقول بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع أنه لم يوجد صراع في ذلك الوقت بين السلطة الدينية والعلمانية (١) .

فكرة القانون الوضعي

ظهرت هذه الفكرة في وقت مبكر عند « الإيغوريين » ، الذين تعارض تصورهم المجتمع مع تصور الرواقين ، وخصوصاً عندما أكدوا أن المجتمع يعتمد في أساسه على الوعي بالمصلحة الشخصية ، وقد أدى ذلك إلى مطالبهم المستمرة بتدعيم النظم الاجتماعية التي تحكم علاقات الأشخاص ، وذلك بهدف القضاء على تلك الشرور التي تسببت فيها ظروف الحياة التي كانت سائدة من قبل . وقد أدت هذه النظرية - على حد قول بعض مؤرخي علم الاجتماع - إلى إفساح الطريق أمام مذهب المقدر الاجتماعي ، الذي يشير إلى أن النظام لا يحدد أصوله في طبيعة الإنسان التي تعتبر جزءاً من طبيعة الوجود ، وإنما يحدد تلك الأصول في « التعاقد » الذي يمتزج طرفاه بفائدته بالنسبة لهما .

تلازم فكرتي القانون الطبيعي والقانون الوضعي

يلاحظ أن فكرتي القانون الطبيعي ، والقانون الوضعي ، وجدتتا معاً عند الرومان . حيث اعترفوا بأهمية القانون الطبيعي من ناحية ، ثم بوجود أصل آخر للقانون ، وهو « الاتفاق *Concensus* » من الناحية الأخرى ، ويمكن الإستعانة بأحد المفكرين الرومان لتوضيح ذلك . فقد كان « شيشرون » ، مثلاً يعتقد بوجود عدل يعلو فوق النظم والقوانين الوضعية ، وهو عبارة عن

1- Paul Landis, Social control, Social organization and disorganization in process, 1939, pp. 5-6

قانون ثابت، وأبدي يوافق الطبيعة والعقل، وينطبق على الناس في كل زمان وكل مكان (١). وبذلك يؤكد شيشيرون وجود عنصرى « العدل المثلالى » من ناحية (وهى فكرة مثالية أكدها أصحاب مذهب القانون الطبيعى) ثم « الاتفاق » من ناحية أخرى ، وهو ركن أساسى فى القانون الوضعى .

إخفاء فكرة القانون الطبيعى وعودتها ثانية

تميزت فترة الإنتقال من المصور الوسطى إلى المصور الحديث ، بإيجاد عهد الإقطاع ، وسلطة الكنيسة ، وبالتالى بهاجمة الفسكرة التى كانت سائدة فى المصور الوسطى ، وهى سيطرة القانون الطبيعى الكنسى على الدولة . وحتى أفكار « دانتى » عن التنسيق بين وظائف الكنيسة العالمية وبين الامبراطورية ، أصبحت موضع شك كبير . ومن ثم أضحى ظهور القانون الرومانى إلى إحياء المذهب الذى يؤكد علو سلطة الدولة على سلطة الكنيسة وعلى أى نظام آخر من نظم المجتمع . وعلى أثر ذلك ، إختفت - جزئيا - فكرة القانون الطبيعى ، ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى فى القسرين السابع عشر والثامن عشر ، وحينئذ لم تعد فكرة فلسفية أو دينية ، وإنما أصبحت فكرة قانونية ، حيث ذهب بعض فقهاء القانون إلى أن القانون الطبيعى يعتبر مصدرا لكل قانون وضعى ، وأنه قبل كل شئ - يعبر عن مجموعة قواعد عقلية للمل ، ومستخرجة من طبيعة الأشياء ذاتها . وطبقا لذلك ، فالقانون الطبيعى يحسدد مضمون القاعدة القانونية ، عن طريق العقل ، وهو تشريع نموذجى كامل ، أى أنه يحدد لكل وضع من الأوضاع ، القواعد النموذجية التى يجب أن تحكمه ، وهنا تقتصر وظيفة المشرع على ترجمة هذه القواعد النموذجية ، إلى قواعد وضعية .

هذا ، ويمكن أن نخالص من هذا الجزء الذى يتماق بفكرتى القانون الطبيعى ،
والقانون الوضعى ، إلى مجموعة نقاط أساسية ، وهى :

١ - أن فكرة القانون الطبيعى ، تعتبر ذات مضمون متغير ، يختلف من
عصر إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى ، فقد بدأت فكرة فلسفية هند
هيوقريطس ، وطورها كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو ، ثم تحولت إلى فكرة
دينية ، أصبح القانون الطبيعى : مقتضاها مساريًا للقانون الإلهى ، وتغيرت أخيراً
إلى فكرة قانونية تعبر عن المثل الأعلى للمدل .

٢ - عاصرت تلك الفكرة ، فكرة القانون الوضعى التى دعها الأبيقوريون
وزكرت أهميتها فى أنها مهدت لظهور مذاهب العقد الإجتماعى .

٣ - تكمن أهمية فكرة القانون الوضعى بالنسبة لمسألة الضبط الإجتماعى
فى أنه ليست هناك نظرية فى الضبط لم تتعرض للقانون الوضعى ، من حيث
تعريفه ، وتحديد خصائصه ، ووظائفه الإجتماعية الضابطة . كما تأثرت تلك
النظريات ، بطريقة أو بأخرى ، بفكرة القانون الوضعى القديم . أما عن فكرة
القانون الطبيعى ، فقد ظهرت فى بعض نظريات الضبط ، وخصوصاً التقليدية
منها ، حيث اهتم « روس » إهتماماً بالماً بالنظام الطبيعى ، وأقره فى السلوك
الإجتماعى .

٤ - تهتم فكرتنا القانون الطبيعى ، والوضعى ، أساساً ، بالبحث فى أصل
القانون والنظام الاجتماعى .

ثانياً : بداية العصر الحديث

ظهرت فى بداية العصر الحديث بعض المذاهب والنظريات الاجتماعية ،

السيكولوجية ، والسياسية : كمنهـب العقد الاجتماعى ، ونظرية التقدم ، ونظريات كونت ، وديكسـر ، التى تركت أثرها على تطوير نظريات الضبط الاجتماعى ، وخصوصا التقليدية منها .

منهـب العقد الاجتماعى

إنشغل المفكرون الاجتماعيون والسياسيون فى بداية العصر الحديث بذات المشكلة ، وهى كيفية تدعيم النظام فى المجتمع الإنسانى ، وواجهوا مشكلة تشبه تلك التى واجهها كل من أفلاطون وأرسطو ، وهى إنباء النظام الخارج للطبيعة فى الدولة الروحية ، وإنباء البناء الإقطاعى فى الدولة المملانية (١) . وفى ظل هذه التغيرات ، بدأوا يبحثون عن مصدر جديد للسلطة ، أو عامل جديد يفسرون به انضباط السلوك الإنسانى ، وقد وجدوا هذا المصدر فى «العقد الاجتماعى» ، ولكن أصعب نظريات العقد الاجتماعى ، إختلفوا فى تصورهم لهذا العقد ، وفى مضمونه ، كما سيتضح فى الفقرات التالية .

إذ يعتبر الفيلسوف الانجليزى «توماس هوبز» Thomas Hobbes ، أول من قام بصياغة نظرية فى العقد الاجتماعى ، وكانت صياغته متكاملة وعظيمة ، وإليه ينسب التصور الكلاسيكى لهذه النظرية ، بالرغم من تلك التطورات العديدة التى مر بها المذهب قبل ظهور هذا الفيلسوف . وقد ذهب «هوبز» إلى أبعد مما ذهب إليه أى مفكر آخر ، وذلك حينما حاول تحليل الموقف الذى كان الإنسان موجودا فيه قبل ظهور المجتمع الإنسانى فى صورته الحالية ، فهو يرى أن الإنسان كان يمشى فى دولة الطبيعة (أو فى عهد الفطرة) ووصفها بأنها

« دولة الحرب بين جميع الناس ، وضد جميع الناس ، وكانت حياة الانسان فيها « قسيرة ، وقذرة ، وبهيمية ، وقصيرة » . وبذلك أنكر هوبز قضية أرسطو التي تؤكد أن الإنسان كائن إجتماعى بطبيعته (١) . وتنهصر المشكلة التي واجهها هوبز في أنه : كيف يمكن للنظام الاجتماعى أن يتحقق إذن من خلال تلك المفوضى الأصلية ؟ لقد زودت الطبيعة الإنسان ببعض الأهواء ، ووهبتة العقل أيضا ، إلا أن الانانية الطبيعية تدفع كل إنسان إلى البحث عن مصلحته الشخصية ورفاهيته ، وبالتالي ، فلما توقعه في صراع وزراع مستمرين مع الآخرين . أما العقل ، فهو الذى يوضح للإنسان كيف يمكن أن يضمن أهدافه ، وأن يحافظ عليها ، كما يضمن له أيضا وسائل تحقيق السلام . ولكن كيف أتت السلطة إلى الوجود ، وكيف تدعمت ؟ إحدى « هوبز » أنه لكي يقضى الناس على الشقاء الذى كانوا يعانون منه ، ويتخلصون من دولة الطبيعة التي تميزت بانعدام الأمن والاستقرار ، وبعدم خضوعها لقواعد منظمة ، إتفقوا على أن يتحدوا في شكل مجتمع مدنى يحميهم ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، تنازلوا عن حقوقهم الشخصية وحررياتهم الفردية ، وضموها لميثمة عامة حاكمة أو لحاكم واحد . ولكن لم يقتصر « هوبز » على ذكر العقد الإجتماعى وحده كأساس أو أصل للمجتمع المدنى ، وإنما أضاف إلى ذلك ، أنه يمكن أن يكون هناك نعت آخر لأصل المجتمع المدنى ، وهو النموذج الذى يعتمد على العنف وإستخدام القوة .

وقد واجهه لوك J. Lock ، نفس المشكلة التي واجهها هوبز ، ومن البحث عن المصدر الحقيقية للنظام الاجتماعى ، ولكنه اختلف عنه إختلافا جوهريا في وجهة نظره

1 - Landis, op. Cit. pp. 18, and Barrs op. cit P. 39.

عن دولة الطبيعة ، ويظهر هذا الاختلاف في أنه رفض تلك الظروف التي كان هوبز يتصورها ، وهي حالة الحرب الشاملة ، والإنتحلال الإجتماعي . ولم يصور المجتمع في تلك الفترة باعتباره دولة ما قبل المجتمع ، بل على أنه موقف كان موجودا في فترة ما قبل ظهور السياسة ، كان لكل إنسان فيه ، الحق في ممارسة قوانين الطبيعة وتنفيذها . ويرى « لوك » ، أن الطبيعة الإجتماعية اللامعنا تمنع دولة الطبيعة من أن تكون متمولة وغير إجتماعية ، وإنما كان هناك شيء هام ينقصها ، وهو « القاضى » الذى يتمكن من وقف المنازعات التي قد تظهر فيها ، بطريقة عادلة . أمام السبب الرئيسى الذى جعل الإنسان يترك دولة الطبيعة ، فيمكن في زيادة الملكية الخاصة ، ورغبة الأفراد في استخداما ، والإحتفاظ بها في حالة أمنة . وقد كان مذهب لوك في العقد الاجتماعى ، عاملا هاما من العوامل التي دفعت الناس في ذلك الوقت إلى المطالبة بمجتمع منظم يحكمه القواعد والقوانين العادلة .

وأما « جان جاك روسو » فهو آخر مفكر في مدرسة العقد الاجتماعى وقد اختلف عن سابقيه في إصراره على أن السلطة توجد في الناس ولا يمكن أن تأتي من الخارج ، سواء من شخص أو هيئة أخرى . وعارض هوبز في نظوره لتلك الحالة التي كان عليها الإنسان في دولة الطبيعة ، وذهب روسو إلى أن دولة الحرب لم تكن معروفة في ذلك الوقت المبكر ، وأنكر أيضا ما ذهب اليه هوبز في تصويره لحالة الإنسان في دولة ما قبل المجتمع ، وهو يرى أن الإنسان في تلك الدولة ، لم يكن فاضلا ، ولا سيئا ، حيث أن هذه الخصائص (الفضيلة والريضة) من خلق المجتمع ذاته . وقد اتخذ روسو نفس موقف لوك من دولة الطبيعة ، وهو أنه بالرغم من أن تلك الحالة لم تكن تتميز بالحرب ، والصراع الدائم ، فإن إنعدام الأمن والطمأنينة فيها ، هو الذى خلق الحاجة إلى إيجاد نظام المجتمع

المدنى . أما الطريقة الوحيدة التى تتمكن من بناء هذا المجتمع ، وحماية حقوق أعضائه ، فهى توسط العقد الاجتماعى الذى يمنح الإنسان فيه ذاته للجميع ، ومعنى ذلك أنه لم يمنحها لأحد بالذات ، ونتيجة لهذا تظهر فى الوجود إرادة عامة تطالب من جميع الناس الامتثال لها .

وأخيراً ، يمكن التوصل إلى بعض النتائج فيما يتعلق بنظرية العقد الاجتماعى :

١ - اختلفت آراء أصحاب فكرة العقد الاجتماعى فى حالة الفطرة الى كانت سائدة قبل وجود المجتمع المنظم ، فذهب هوبز إلى أنها تميزت بالرديلة ، والبهيمية ، وعدم التنظيم ، والصراع الدائم والحرب بين الناس ، بينما يرى كل من لوك وروسو أن تلك الحالة لم تميز بالحرب والصراع وإنما هى حالة طبيعية واجتماعية يسودها السلام ، ويرجع السبب فى التصاعد ، إلى زيادة الملكية ، والرغبة فى حمايتها وضماها .

٢ - اختلفت آراءهم أيضاً فى مصدر السلطة ، فذهب هوبز إلى أن السلطة تأتى من خضوع الناس الذين كانوا يعيشون فى حالة الفطرة ، ولا يملك الأفراد إلا التخلي عن كثير من حقوقهم وحرياتهم للمجتمع ، أما روسو فيرى أن السلطة فى الفرد ذاته ولا تأتى من الخارج ، وأنه عندما يمنح الفرد ذاته للمجتمع ، فإنه بذلك لا يعطياها له فرد بالذات .

٣ - بالرغم من اختلاف آراء أصحاب هذه النظرية ، إلا أنهم اتفقوا جميعاً فى نقطة هامة وهى إقلاصهم عن التفسيرات الجارفة واللاهوتية للحياة والاضبط الاجتماعى ، كما توجهوا إلى مفاهيم وتصورات أخرى للمجتمع ، الذى يكون الإنسان فيه حراً فى تحديد مصيره ، طالما أنه يوجه أفعاله الخاصة طبقاً للقانون الذى

اشترك في وضعه ، ومن ثم فقد أصبح مصدر السلطة متمثلاً في القوى الاجتماعية بدلاً من القوى الخارقة للطبيعة التي كانت لها أهميتها في العصور الوسطى .

« — أن فكرة العقد الاجتماعي ذاتها تمتع نظرية في دوابط المجتمع ، حيث اهتمت بالبحث في أصل النظام والسلطة ، ووجدته في القوى الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص ، في عنصر « التعاقد » ، ومن ثم فهي نظرية علمانية ، في مقابل النظريات ، أو التفسيرات الأخرى الدينية واللاهوتية .

نظرية التقدم

ساعد على ظهور نظرية التقدم مجموعة عوامل ، أهمها ظهور العلم ونمو طابع العقلانية ، وتناقص هذه النظرية في أن التقدم البشري يعتبر طبيعياً وتلقائياً ، وهو نتيجة لأي جهد جمعي يهدف إلى تحقيق غايته نحو التقدم . وقد بدأ هذا المذهب عند مفكرين مثل « برنارد دوفونتيل » ، و « دون سان بيير » و « كلود ليفيتاس » ، و « جيوفاني فيسكو » ، وهم الذين ذهبوا إلى أن وصول الإنسانية إلى الكمال أمر ممكن ، عن طريق التنوير الشامل والتعليم العقلاني ، وأن التقدم يعتبر حقيقة واقعة ، وأكدوا ذلك عن طريق القول بأن منجزات عصرهم في العلم والفن والثقافة تعتبر أكثر تقدماً من تلك التي تصدى عصر أفلاطون ، وأرسطو مثلاً . وهناك عدد كبير من الفلاسفة ذوي الجنسيات المختلفة ، اعتنقوا فكرة التقدم وعملوا على تدعيمها ، ومن أمثلتهم : « ميردر » ، و « كانط » ، والفيلسوفان الألمانيان . والمفكر الإنجليزي « وليم جودوين » ، والفيلسوف الفرنسي « سان سيمون » وكذلك عالم الاجتماع المبكر « أوجست كوت » (١) .

والواقع أنه ترتب على ظهور نظرية التقدم ، مجموعة نتائج وآثار هامة خصوصا في تلك النظريات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين . ومن بين تلك النتائج الفكرة التي سيطرت على بعض نظريات الضبط الاجتماعي التقليدية ، والتي مؤداها أن الضبط لم يظمر إلا في المجتمع الحديث وأنه يعتبر نتيجة للتقدم ولتطور الحضارة والمجتمع ، أما المجتمعات البدائية فإنها لم تكن محتاجة إلى أساليب للضبط الاجتماعي ، نظراً لأن طريقتي الحياة ، وبساطة أسلوب حياتها اليومية ، لم يخلقان الحاجة إلى وسائل وأساليب الضبط الحديثة التي تشمل على وجه الخصوص في القانون ، ووسائل الإتصال .

تفسيرات متعددة للنظم الاجتماعية والسياسية

ظهرت في بداية العصر الحديث نظريات وآراء تهتم بتفسير العوامل المؤثرة في النظم الاجتماعية والسياسية ، منها التفسيرات الجغرافية والبيولوجية ، والسيكولوجية ، والدينية ، التي يمكن الإشارة إليها في هذا العدد .

أ- تفسيرات جغرافية وبيولوجية

لهم « مونتسكيو Montesquieu » بوضع تفسير جغرافي للنظم الاجتماعية والسياسية وكان ذلك في كتابه « روح القوانين The Spirit of Laws » ، الذي تأثر فيه بشكل من هيوبو قريطس ، وأرسطو في تأكيدهما على العوامل الفيزيائية - المناخ على وجه الخصوص - وأثرها في الجنس البشري والمجتمع الانساني ويمكن تلميح أهم أفكار مونتسكيو بصدده التفسير الجغرافي والبيولوجي للنظم فيما يلي (١) : -

١ - أن النظم الاجتماعية (والتشريع) تتوافق مع طابع الشعوب التي توجد فيها .

٢ - أن هناك تفاعلا بين النظم الاجتماعية المختلفة ، والقوانين والأساليب الأخرى التي تستهدف تدعيم الضغط الاجتماعي في أية جماعة .

٣ - أن السبب الرئيسى الذى يكمن وراء تلك الاختلافات بين النماذج البشرية والثقافات ، يرجع إلى عوامل جغرافية تتمثل فى المناخ ووجه خاص . وبالتالى ، فنحن نتمكن من فهم خصائص الشعوب ، ومن تحديد القوانين والنظم التي تلائم كل نموذج من نماذج المجتمعات ، عن طريق دراسة الآثار التي تحدثها العوامل الجغرافية فى تلك النماذج .

٤ - أن أفضل نظام اجتماعى أو سياسى أو اقتصادى ، هو الذى يتوافق مع ظروف الشعب الذى يوجد فيه ، وأن وظيفة المشرع العاقل هي إكتشاف تلك النماذج البشرية المختلفة ووضع التشريع طبقاً لذلك ، وفى هذا الصدد لابد من اجراء دراسات مقارنة بين نظم المجتمعات ، لتعرف عن طبيعتها ، وخصائصها ، ووظائفها .

٥ - إعتباراً على أن العوامل الجغرافية لها شأن كبير فى تشكيل النظم الاجتماعية ، فإن نظام الحكم الإستهادى هو الذى يلائم تماما الشعوب التي تقطن المناطق الحارة ، والنظام الملكى يلائم شعوب المناطق المعتدلة ، والنظام الجمهورى لسكان المناطق الباردة . أما عن النظم الدينية ، فإن الإسلام يلائم أولئك الذين يعيشون فى المناطق الاستوائية ، والكاثوليكية للمناطق المعتدلة ، والبروتستانتية فى المناطق الباردة . وبالنسبة لنظام الزواج ، يمتدح الزواج التعددى ملائماً للذين يعيشون فى المناطق الاستوائية ، بينما يفضل النظام الأحادى

في المناطق المعتدلة والباردة . وكذلك فإن شرب الخمر يجب أن يكون محرماً في الأجواء الحارة ، لأنه ليست هناك حاجة إلى زيادة الحيوية ، ولكن مزيد من شرب الخمر يمكن أن يكون محل تسامح بل وتفضيل في المناطق الباردة ، نظراً لحاجة سكانها إلى مزيد من الطاقة والتنبيه لحواسهم ، وتنشيط لأجسامهم .

وقد اختلف « مونتسكيو » عن المفكرين المعاصرين له في أنه لم يضع حلولاً للمشاكل الاجتماعية الموجودة ، ولم يقصد بتلك النتائج التي وضعاها ، أن تكون سندا للاصلاح الاجتماعي ، وإنما عمل على تطوير الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية (١) ، وحاول أن يجمع بيانات علمية عن الجماعات والأعراف ، والقوانين في مجتمعات مختلفة ، باحثاً عن الروح التي تكن وراءها ، ومعتمداً في ذلك على الكتب من ناحية ، وزيارة بلدان أوروبا من ناحية أخرى . وبالرغم من أن نظرية « مونتسكيو » في تفسير النظم الاجتماعية والسياسية عن طريق العوامل الجغرافية والبيولوجية ، لم يكن لها أثر مباشر في تطوير نظريات الضبط الاجتماعي ، إلا أنها أفسحت الطريق أما الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية ، وفتحت الأنظار إلى مدى اختلاف الشعوب باختلاف ثقافتها ونظمها الاجتماعية وقوانينها ، فضلاً عن أنها أكدت أهمية التفاعل بين النظم الاجتماعية لتدعيم الضبط الاجتماعي . وبذلك فقد أسهمت — إلى حد ما — في تطوير نظريات الضبط .

ب - التفسير السيكولوجي

يمد كل من « باركلي » ، و « هيوم » من أهم رواد النظرية السيكولوجية في تفسير النظم والممارسات الاجتماعية ، التي تعتبر رد فعل لنظرية العقد الاجتماعي ،

فقد اعتقد « باركلي » بوجود غريزة إجتماعية طبيعية لدى الإنسان ، وبوجود حكومة تنظم المجتمع منذ أن ظهر ، وأنه من المستحيل أن نعتقد في وجود عهد كانت تسيطر فيه الفطرة أو تسوده الفوضى .

وقد عمل « باركلي » على إحياء فكرة قانون الطبيعة ولكن بصورة أخرى ، فهو يرى أن مجرد الخضوع للأسلطة القائمة ، يعتبر خضوعاً لقانون الطبيعة ، والغريزة الاجتماعية تماثل تماماً مبدأ المجاذبية في العالم الفيزيقي ، حيث تعمل هذه الغريزة على خلق العمليات الاجتماعية والنظم . فكلما إرتبط الناس بعضهم ببعض ، وزادت حمدة هذا الارتباط ، ظهرت علامات التشابه بينهم ، وبالتالي زادت نسبة هذا التشابه ، وكلما زاد ميل الناس إلى الاجتماع ، والتعاون ، تلاشت الانانية .

أما هن « هيوم » فقد كان - على حد قول بارنس - أقرب إلى علم الاجتماع النفسى الحديث من أى مفكر آخر فى عصره . فأصول المجتمع كما يرى ، توجد فى الغريزة ، لافى المصلحة الشخصية (كما ذهب أصحاب نظرية العقد الاجتماعى) . والإنسان كائن اجتماعى بطبيعته ، وليست دولة الطبيعة ، أو عهد الفطرة ، إلا نتاجاً لفلسفة قديمة بالية . وإعتاداً على هذا التصور ، وعلى الرفض النهائى لمذهب العقد الاجتماعى ، قدم « هيوم » تفسيراً سيكولوجياً للمجتمع الذى توجد أصوله فى غريزة الجنس تلك الغريزة التى تمثل الحقيقة الاجتماعية المطلقة ، فمن تودى إلى تكوين الأسرة التى يتحد أعضاؤها عن طريق التعاطف الذى يوجد بين هؤلاء الذين يتشابهون معاً ، ويقطنون فى مكان واحد ، وكل ما فى الأمر أنه بعد أن كانت هذه الروابط تعتمد فى البداية على التعاطف كأساس . لها أصبحت تفرض عن طريق العرف ، والمادة الجمعية للذين يجمعا الجماعة تشعير

بزيادتها هذا الإرتباط . وبزوال الوقت أصبح العرف غير كاف لضبط الانسانية الإنسانية التي تهدد التعاطف القائم ، ولذلك فلا مفر من إيجاد نظام للحكومة ، وهو أساس الضبط الاجتماعي الفعّال ، وإذن النظام الاجتماعي يبدأ من الغريزة ، ويتطور من خلال الإحساس والعاطفة ، ثم يخضع لضبط العقل في نهاية الأمر .

وهناك نقطتان أخـىـرتان لابد من تأكيدهما بصدد التفسير السيكولوجي للنظم الاجتماعية وهما ، أولاً أن النظـرية السيكولوجية التي وضعها كل من « باركلي » و « د هوم » لا تمثل رد فعل لنظرية المقعد الاجتماعي فحسب ، ولكنها تمثل رفضاً قاطعاً لنظرية مونتسكيو في تفسير النظم الاجتماعية والسياسية بالرجوع إلى عوامل بيئية خارجية . وثانياً ، أن النظرية التي تعتمد في تفسير السلوك على العوامل السيكولوجية ، كالغريزة (الغريزة الاجتماعية وغريزة الجنس) ، والتعاطف (أو المشاركة الوجدانية) ، والتقليد - كان لها أثر بالغ في نظريات الضبط الاجتماعي التي ظهرت بعد ذلك : كنظرية روس ، ولومب ، وبرنارد وغيرهم ، بل إن بعضهم يقتصر على تفسير الضبط الاجتماعي في ضوء العوامل السيكولوجية (١) .

ج - التفسير الوظيفي

كان « كولانج » أول من قام بدراسة متكاملة للنظم الاجتماعية في المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ، وأول من وجه الأنظار إلى أهمية التحليل الوظيفي للنظم (٢) ، أي الدراسة التكاملية للعلاقة المتبادلة بين العقيدة ، والعائلة ، والقانون ،

(١) سيرد شرح هذه النقطة بالتفصيل في فصل مستقل .

(٢) وذلك بالرغم من أن معظم الباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا يرجعون أصول الاتجاه الوظيفي إلى « إميل دور كيم » .

ولكن دون أن يشير إلى لفظ « الوظيفة » في تحليله هذا . وقد ذهب إلى أنه توجد في المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ، ثلاثة نظم مترابطة ، وهي : عقيدة العائلة (أو عقيدة أهل البيت الواحد *La religion domestique*) ، ونظام العائلة ، وقانون الملكية (أو حقوق الملكية) حيث توجد في الأصل رابطة قوية وواضحة ، بين هذه النظم الثلاث . أما النظام الهام الذي يمارس فاعليته في النظم الأخرى فهو « العقيدة » أو « العبادة *Le Culte* » : حيث أن حقن الملكية وتواثيمها ، جزء من العقيدة ، وتماثل العائلة وظيفة للعقيدة أيضاً (١) . أما أساس هذه العقيدة فهو ينصب على عبادة الأسلاف ، والاعتقاد في سلطة الأجداد وأرواحهم ، وقدرتها على توقيح العقوبة والجزاء . وطبقاً لذلك ، كانت العبادة تنتقل من جيل الآباء إلى الأبناء الذكور فقط ، لأن الأثني بعد أن تزوج ، تقوم بعبادة أجداد زوجها . فالعقيدة إذن كانت تقوم بضغط سلوك أعضاء العائلة عن طريق سيطرتها على بقية النظم الاجتماعية ، وذلك على النحو التالي : -

١ - كان نظام الزواج هو النظام الأول الذي تتحكم فيه العقيدة ، وتفرض عليه التزاماتها ، فالفتاة والفتى يمران على بحمودة من الشعائر ، والطقوس الدينية المعقدة قبل زواجهما . حيث يبدأ الفتى في ترك إله الطفولة ، لكي يتوجه بالدهول إلى إله أخسر لم يسبق له أن عقد الصلة به . وبعد زواج الفتاة ، لا يمكن لها أن تستمر في صلاتها بالعقيدة السائدة في منزل آبائها ، بل تتركها . وتقدس عقيدة زوجها .

٢ - أما عن السلطة في العائلة القديمة ، فقد كانت في يد رب البيت أو د إله البيت ، وهو أقرب الأقربين إلى « المهيكل » الذي يرمز إلى أسلافه . وبذلك يصبح رب العائلة خليفة القديسين ، وهذه العقيدة لا تضع المرأة في مكانة مساوية للرجل ، بل أنها تقوم بواجباتها الدينية ، ولكن لا يمكنها أن تكون سيّدة البيت . وبذلك ، فإن القوانين اليونانية والرومانية تمنح لرب العائلة ثلاث مراتب : فهو زعيم ديني بالنسبة لأعضاء عائلته ، وهو صاحب الممتلكات ، وهو أيضاً القاضي الأول في عائلته .

٣ - أما عن القوانين في العائلة اليونانية والرومانية القديمة ، فلم تكن مرتبطة بالمنطق ، أو العقل ، ولا بالاحساس ، وإنما كانت مرتبطة بالعقيدة القديمة . ولإعتقاداً على أن العبادة تنتقل من جيل الآباء إلى جيل الأبناء الذكور فقط ، ولإعتقاداً على أن الإبن فقط هو الجسدირ بجملة عبادات العائلة ، كانت القوانين تحرم الإبنه من أن تترك أباه طالما أنها غير قادرة على استكمال العقيدة الأبوية بعد زواجها . وفي تلك الحالة كان المشرع القديم ، يعزف إلى القساون شيئاً آخر ، وهو أن الأخوة الذكور ، مسئولون عن أخوانهم الإناث حتى يتزوجن ، طالما أنهن لا يرثن شيئاً عن الأب .

٤ - سيطرت العقيدة على القساون ، لدرجة أن التشريعات القانونية ، لم تعد أكثر من مجرد مجموعة التكاليف الدينية ، والعبادات ، والأحكام المتصلة بطقوس العقيدة ، ولذلك فقد كانت العقيدة ذاتها التي تنظم العلاقات الإجتماعية بين الناس ، ومن ثم كانت هي المشرع الوحيد لا الإنسان نفسه .

٥ - في المجتمعات التي ليس لديها قانون مدون ، كانت التشريعات القانونية تنتقل من جيل إلى آخر مع العقيدة ، ومراسيم الصلاة والدهوات . ولذا إعتبرت

القوانين بمثابة أحاديث وصيغ مقدسة غير قابلة للتبديل .

٦ - سيطرت العقيدة على حياة الناس ، لدرجة أن هؤلاء الأشخاص الذين لا يربط بينهم العقيدة ، لا يمكنهم أن يدخلوا في أية علاقات قانونية .

٧ - خلقت العقيدة القديمة الشعور الأخلاقي في قلب الإنسان وهي التي وضعت حدود الصواب ، وأخطأ السلوك الأخلاقي وكانت القواعد الأخلاقية ، ومعايير السلوك التي تنبع من العقيدة ، لا تتمدد حدود العائلة . فالمائلة إذن ، وحده ، تمارس داخلها العقيدة ، والقانون ، والأخلاق (١) .

وهناك مجموعة ملاحظات على نظرية كولانج ، يمكن إيجازها فيما يلي :-

١ - تعتبر نظرية كولانج ، أول نظرية وظيفية في علم الاجتماع ، حيث أن صاحبها لم يحاول أن يبحث في أصل النظام والسلطة في المجتمع الإنساني ، ولم يحاول أيضاً أن يفسر النظم الاجتماعية عن طريق عوامل جغرافية ، أو سيكولوجية ، وإنما اهتم بتحليل العلاقات الوظيفية بين النظم في المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة .

٢ - حاولت النظرية أن تبحث عن النظام الهام الذي يحتل المكانة الرئيسية في المجتمع القديم ، وأن تبين أمر هذا النظام في بقية النظم الاجتماعية .

٣ - لم تلجأ النظرية إلى تعميم نتائجها على المجتمعات الإنسانية كلها كما فعل أصحاب النظريات والتفسيرات السابقة ، وإنما وضعت بعض التعميمات التي تنطبق على مجتمع الدراسة .

٤ - أسهمت هذه النظرية في تطوير دراسات الضغط الاجتماعي ، وخصوصاً

1 - Coulanges, op. cit. pp. 41 - 48, 92094, 104 - 106, 226;

في تركيزها على أهمية الدور الذي تقوم به العقيدة في المجتمع القديم ، وفي تحليلها للعلاقات المتبادلة بين النظم .

٤ - بعض النظريات السياسية والاجتماعية المبكرة

أ - نظرية في طبيعة الدولة ، وصور الحكومة ، والسيادة

نظر « كونت » إلى الدولة باعتبارها الهيئة التي يجب أن توجه الأنشطة للمادية العامة للمجتمع ، وهو غالباً ما يستخدم كلمة « الدولة » كمرادف للامة ، والمجتمع بوجه عام . أما عن الخصائص التي تتميز بها الدولة ، فهي - في رأى كونت - تتمثل في وجود الشعب ، والإقليم ، والقوة الحاكمة ، والتنظيم الحكومي . وقد أصر كونت على ضرورة وجود الحكومة ، وذهب إلى أن المجتمع بلا حكومة ، ليس أفضل استعانة من حكومة بلا مجتمع . وللحكومة نموذجان : الثيوقراطي ، والسوسيوقراطي . الأول ، هو نموذج الحكومة التي تتكون من الكهنة ذوي الاتجاه الديني ؛ وأما النموذج الثاني ، فهو الحالة التي يمكن الإتوصل إليها في الدولة الوضعية . والسيادة عند كونت جانبان : الأول ، سياسي ، والثاني أخلاقي . وهو يقصد بالجانب السياسي ، أن صوت الشعب لا بد أن يرجع إليه في الحالات التي تتعلق بالمصالح العامة للمجتمع كله ، مثل حالات إعلان الحرب ، وإصدار بعض القرارات بشأن القوانين . ويمثل الجانب الأخلاقي لسيادة الشعب ، في القضية التي مؤداها أن أنشطة المجتمع كله ، يجب أن تتركز حول الصالح العام ، أي تكون هناك أولوية المصالح الإيجابية على المصلحة الفردية .

أما هيربرت سبنسر فقد ذهب إلى أن الدولة هي ذلك التنظيم المقصود للنشاط

التعاون في المجتمع، والذي يرمي الجماعة ككل. ومن ثم، فهو لم ينظر إلى الدولة باعتبار أن وجودها مساوق لوجود المجتمع، ولكن نظر إليها ببساطة بوصفها مجتمعاً عندما ينتظم في شكل وحدة سياسية، وكان متفقاً مع المفهوم السائد الذي مؤداه أن الخصائص الأساسية للدولة، تتمثل في وجود الإقليم، والشعب، والتنظيم الحكومي. أما عن مفهوم السيادة، فيبدو أن «سبنسر» لم يتقبل أية فكرة تشير إلى قوة المجتمع التي لا تقبل المقاومة، أو التي لا يملك الفرد لها أي حق قانوني في المعارضة، وهو يتمشى في ذلك مع اتجاهه الفمردى.

ب - أساليب الضبط الاجتماعي غير القانونية

لهم كل من «كونت»، و«سبنسر» أيضاً بأساليب الضبط الإجتماعي غير القانونية. ومن بين تلك الأساليب، يشير كونت إلى قيمة الرأي العام كأداة فعالة في الضبط الإجتماعي. وذهب إلى أن هذه الأداة تعتبر الضمان الوحيد للإخلاق العامة، وأنه لكي يكون الرأي العام فعالاً، ينبغي أن تكون له أداة فعالة قادرة على التعبير، لأن الصياغة التلقائية، والتوجيه المباشر للرأي العام عن طريق الشعب، لا يمكن أن يكون فعالاً. وإذا أثر في الضبط الإجتماعي. وقد فعل سبنسر أيضاً نفس الشيء، عندما وجه أنظار الباحثين في المسلوب السياسية إلى أهمية الربط بين التنظيم السياسي والقانون، وبين البناء الاجتماعي كله.

وأخيراً نخلص إلى مجموعة النتائج والملاحظات التالية التي تتعلق بما عرض في هذا الفصل من اتجاهات ونظريات:

- ١ - إهتمام الواضح بدراسة الدولة، وصور الحكومة، ومفهوم السيادة، الذي إنعكس فيما بعد على دراسات الضبط الإجتماعي التقليدية، والحديثة،

والمعاصرة ، إذ أنه ليست هناك دراسة لم تشر إلى الدولة ودورها في عملية الضبط الإجتماعى المباشر .

٢ - إعرافها الصريح بالوظيفة المسامة التى تقوم بها الضوابط الإجتماعية بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، وبما تتضمنه من أساليب عديدة غير القانون . وقد تبنى هذا الاتجاه باحثون عديدون مثل : روس ، وكولى ، وسمنر ، وجميع الدارسين المحدثين والمعاصرين .

٣ - بالإضافة إلى الأثر المباشر لتلك النظريات والمذاهب على تطوير دراسات الضبط الاجتماعى ، فإن لها أثراً آخر غير مباشر ، وهو أنها تتضمن الإعراف بضرورة الدراسة العلمية السوسولوجية لتنظيم المجتمع ، وقوانينه ، وضوابطه ، فضلاً عن مجموعة العوامل الأخرى المؤثرة في السلوك الإنسانى بوجه عام .

الفصل الثاني

فكرة الضبط الإجتماعي

(المصطلح والتعريف)

• مواقف الباحثين من مصطلح الضبط

أولا : الرواد الأول

ثانيا : تعريفات المحدثين والمعاصرين

• نقد وتقييم للتعريفات

• تعدد منظورات الضبط الاجتماعي

• جوهر مشكلة الضبط الاجتماعي

الفصل الثاني

فكرة الضبط الاجتماعي

(المصطلح والتعريف)

يمثل موضوع الضبط الاجتماعي محور ارتكاز هام بالنسبة لـ علم الاجتماع اليوم ، ووصل إهتمام بعض الباحثين به إلى أنهم تصوروا أن كل مسائل علم الاجتماع ، يمكن أن ندرج تحت هذا الموضوع ، بالرغم مما في هذا الرأي من مبالغة كبرى . والواقع أن فكرة الضبط ذاتها ، قديمة ، فقد وردت إشارات عديدة إلى مسألة النظام والقواعد المنتظمة للسلوك والسلطة ، في كثير من الكتب التي ظهرت قبيل قيام علم الاجتماع ، بل وفي كتب فلاسفة اليونان القدامى ، كما أن هناك عدداً كبيراً من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين ، تمرضوا لمسألة الضبط الاجتماعي ، ولكنهم استخدموا تسميات أخرى : كالتسانون ، أو الدين ، أو العرف ، أو الأخلاق . ومن هؤلاء نذكره فوستيل دو كولانج *Fustel De coulange* ، في كتابه عن « المدينة العتيقة » ، و *Montesquieu* في كتابه عن « روح القوانين » ، وغيرهما .

كذلك كانت الفكرة موجودة عند أوجست كومت *Auguste comte* ، الذي يعتبر أول من وجه الأنظار إلى أهمية الدراسة الاجتماعية لما أسماه « بالانظام *Ordre* » ، وأشار إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به العقيدة ، والأخلاق ، والمعرفة في تدعيم هذا النظام ^(١) . أما إميل دوركيم *Emile Durkheim* ، فقد أكد

(١) إحتات دراسة النظام ، مكانة هامة في دراسات كومت ، حين قسم علم الاجتماع إلى قسمين كبيرين ، أحدهما : الإستاتيكا الاجتماعية ، وقد أطلق عليه =

دور التمثلات الجمعية، والضمير الجمعى، والمعدل الجمعى، والقسم والمثل فى علاقتها بالنماذج الإجتماعية المختلفة، التى يمكن أن ترتبط بطريقة أو بأخرى بموضوع الضبط الإجتماعى بمفهومه الحديث. والواقع أن «دوركاييم» وتلاميذه، إلى جانب تقسيمهم للظواهر الاجتماعية وتعريفهم لعلم الاجتماع لمقابلة دراسة كل ظاهرة على حدة، فإنهم فى الواقع أول من ارتاد دراسة الضبط الاجتماعى بالمفهوم الذى تطور فيها بعد فى دراسات علم الاجتماع الحديث.

أما من المصطلح ذاته، فإن «جيرفيتش G. Gurvitch» يقرئ ما ذهب إليه «روس Ross» فى أن «هربرت سبنسر» هو أول من استخدمه، وذلك فى كتابه «مبادئ علم الاجتماع» الذى ظهر عام ١٨٩٣، عندما تعرض لنظرية الحكومة الشماعية كأقدم شكل من أشكال الحكومة، غير أن «سبنسر»

والنظرية العامة فى نظام المجتمعات الإنسانية، أما القسم الآخر فهو: الديناميكا الاجتماعية، أو النظرية العامة فى التقدم الطبيعى للإنسانية، وكذلك إهتم «كونت» بعدة مسائل وثيقة الصلة بالضبط الاجتماعى، وهى :

أ - نظام الأسرة كنواة للحياة الاجتماعية، والدين كأحد الهيئات الاجتماعية التى تقوم بتنظيم السلوك.

ب - القوة السياسية، والعوامل التى تمكنها من أداء وظائفها بطريقة فعالة، وهى: القهر المادى، والتوجيه العقلى، والجزاء الخلقى، ثم الضبط الاجتماعى.

ج - رأى العالم كأداة فعالة فى الضبط الاجتماعى، لأنه بدون وجود رأى عام منظم بطريقة واعية، لا يكون هناك أمل فى أى إصلاح للنظم الاجتماعية.

د - الأساليب الإجتماعية غير القانونية وأهميتها فى الضبط الاجتماعى.

لم يعط لهذا المصطلح أى مدلول خاص^(١) . ولكن هولنج شيد «Holling shied» يرى أن مصطلح «الضبط الإجتماعى» أدخل فى مجال الدراسات السوسولوجية عن طريق «أ. و. سمول A. W. Small» وفيلسوف «Vincent» فى كتابها «مقدمة لدراسة المجتمع» الذى ظهر عام ١٨٩٤ ، كما يرى أيضاً أن فكرة الضبط الإجتماعى إنتقلت من «كوت» إلى «سمول» ، وفيلسوف «عن طريق كتابات «لستر وورد»^(٢) .

ومع ذلك ، فإن هذا المصطلح لم ينتشر ، ولم يكتب له الذبوع ، إلا بعد أن كتب «روس» مجموعة مقالات عن الضبط فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع لقيت إهتماماً متزايداً ، ويرى «هولنج شيد» أن مسألة الضبط الاجتماعى لم تحظ بالأهمية التى حظيت بها تصورات أخرى فى علم الاجتماع «كالتفكك» ، «والمجتمع المحلى» . «والإيكولوجيا» ، ومفاهيم أخرى كثيرة ، وحتى عندما كان علماء الاجتماع يستخدمون هذا المصطلح ، فإنهم لم يحرصوا لتعريفه إلا نادراً .

غير أننا إذا ألقينا نظره عامة على تلك المؤلفات التى خصصت للدراسة موضوع الضبط الاجتماعى ، وكذلك مجموعة المآلات التى كتبت عنه ، نلاحظ على الفور ، أن الحيرة التى يقع فيها دارسو هذا الموضوع ؛ ترجع إلى كثرة التسميات التى وضعها المؤلفون لهذا المصطلح ، وتعدد منظوراتهم إلى دراسته

(1) Georger Garvitch, «Social control», Twentieth century Sociology, New York, 1946, P. 268

(2) Hollingshead, «concept of social control», American sociological Review, vol. 6, p. 217.

وإختلاف مداخلم إلیه وبالتالى إختلاف نظریاتهم فیه ، وخصوصاً بعد أن تدخّل مصطلح الضبط الإجتماعی مع مصطلحات أخرى فی علم الاجتماع ، مثل: التکون النظامی institutionalization ، والتنظیم organization ، والقوة power ، والسلطة authority ، والإنحراف deviation ، وكذلك بعد أن زاد إعتام علم الاجتماع بدراسة موضوعات ذات أبعاد سياسية ؛ كالأحزاب ، والرأى العام ، ومراكز القوة .

والواقع أن هناك علوماً إجتماعية عديدة ظهرت قبل قیام علم الاجتماع ، وكانت مشغولة بمسائل متصلة بالضبط الإجتماعی ، كعلم السياسة ، وفقه القانون والقریة ، والأخلاق الإجتماعية، والإقتصاد . ولذلك یرى « جیرفیتش » أن الضبط الإجتماعی موضوع مشترك بین عدة علوم ، حیث یمكن دراسته فی علم الإدارة والسیاسة ، وهو یأخذ حیثئذ الطابع التطبیقی العلمی ، ویمكن دراسته أيضاً فی علم الاجتماع ، وهنئذ یبیل البحث فی هذه الحساسة إلی الإهتمام بالمسائل ذات الطابع النظری (١) . وهناك شبه إنساق بین دارسی هذا الموضوع فی علم الاجتماع ، هل أن « إدوارد روس » هو أول من عالم الضبط الإجتماعی بطریقة منظمة ومتكاملة ، وفتح بذلك الحوار العلمی ، والدراسة إلی ما زالت تتطور وتتمو حتى الآن .

واعتباراً علی هذا التصور ، جاء هذا الفصل الذى نحن بصدده ، لکن بوضع مواقف الباحثین فی علم الاجتماع من مفهوم الضبط الإجتماعی بعد أن اتخذ صورة المصطلح العلمی لدى « إدوارد روس » . وقد قسمت تلك المواقف إلی

(١) Gurvitch; op. cit., p. 269.

قسمين : الأول ، يشتمل على اتجاهات الباحثين الأول من تعريف تصور الضبط ، ويتضمن القسم الآخر مواقف الباحثين المحدثين والمعاصرين . أما الأساس الذي اعتمدت عليه في هذا التقسيم ، فلم يكن تاريخياً صرفاً ، وإنما وضعت في إعتباري الإنفاق النسبي بين طبيعة التعريفات في كل قسم من القسمين .

وقد كان من المسير جداً اللجوء إلى تصنيف محاولات الرواد الأول ، حيث أنه من المستحيل تقسيمها مثلاً إلى : تعريفات سيكولوجية وأخرى إجتماعية ، أو إلى واقعية ومثالية ، أو موضوعية وذاتية ، أو إلى تعريفات تهتم بالضبط كهدف أو نتيجة وأخرى تنظر إليه كوسيلة أو عامل . وربما يرجع ذلك إلى تباين التعريفات واختلاف أهدافها ، وإلى تردد معظمها بين اتجاهات مختلفة ، بل ومتناقضة في بعض الأحيان . وبالرغم من ذلك كله ، فقد حاولت بقدر الإمكان أن أضع تصنيفاً شاملاً ، راعيت فيه تعابه الطابع العام للتعريفات في كل مقولة من المقولات أما فيما يخص بالقسم الثاني ، وهو الذي يتعلق بموقف المحدثين والمعاصرين من التعريف ، فقد اعتمدت على نوع من التصنيف الذي يسمح بإدراج أى تعريفات أخرى تحته ، واختتمت هذا القسم بمحاولة للنقد والتقييم بهدف استخلاص أهم منظورات الضبط الإجتماعي ، وأخيراً عرضت لمجموعة من القضايا والنسائولات التي وضعتها بعض الباحثين الأول والمحدثين والمعاصرين والتي تصور مدى اختلافهم في النظر إلى جوهر مشكلة الضبط الإجتماعي .

مواقف الباحثين من مصطلح الضبط

أولاً : تعريفات الرواد الأول

نظراً لسكثرة التعريفات التي أوردتها الرواد الأول لمصطلح الضبط الإجتماعي فقد لجأت إلى تصنيفها في مقولات أو فئات ثلاث ، وهي : التعريفات الواقعية

ويغلب عليها الإهتمام بالضبط كما هو موجود في الواقع ، دون تركيز شديد على الهدف الذي يرمى إليه أو المثل التي يعمل على تحقيقها ، وتعريفات سيكولوجية ويغلب عليها الطابع السيكولوجي ، واستخدام مصطلحات علم النفس السلوكي والاجتماعي . وأخيراً تعريفات مثالية ، وهي التي تهتم بالقيم والمثل كأهداف للضبط ، وتركز أيضاً على أهمية الضبط في التوصل إلى نظام اجتماعي أفضل من النظام القائم ، وسوف تشرح كل مقولة من تلك المقولات ، طبقاً لوجهات النظر والتعريفات التي أدرجت تحتها .

أ - تعريفات واقعية

عرف « روس » Ross « الضبط الاجتماعي في مقدمة كتابه عن « الضبط الاجتماعي » بقوله : « إنه سيطرة إجتماعية مقصودة وهادفة » ، ومعنى ذلك أنه استبعد من التعريف كل عنصر من عناصر التأثير الاجتماعي غير المباشر ، أو التلقائي ، أو اللارادي . كما استبعد أيضاً إحتيال وجسود أى عناصر أخلاقية أو سيكولوجية ذات أثر في السلوك . غير أنه إستخدم كلمة سيطرة *ascendency* ذاتها بطرق متعددة ، فهو يستخدمها ليشير إلى مضمون سيكولوجي ، وذلك عندما كان يتحدث عن دور المشاركة الوجدانية ، وغريزة الاجتماع ، وغريزة العدالة ورد الفعل الفردي في الضبط الاجتماعي . وكان حينئذ يقصد بالسيطرة ذلك الأثر الذي يحدثه المنبه أو الباعث على التكيف في ضبط السلوك ، ومرة أخرى يستخدمها ليشير إلى المعنى الأخلاقي المعياري . أما « السيطرة » ذات الأساس الاجتماعي المآد والمقصود ، والتي يستند إليها في تعريفه للمصطلح ، فقد أشار إليها عندما كان يعالج الضبط كجموعة من النظم الاجتماعية العاضطة ، وكذلك عندما تعرض لظهور الرأي العام ، والقانون ، والدين وغيرهما من الضوابط

الاجتماعية التي استغرق وجودها وظهورها الفعّال وقتاً طويلاً نسبياً حتى عندما كانت هناك حاجات ملحة إلى وجودها (١) .

كذلك أسهم **سمنر** W. G. Sumner في تحديد تصور الضبط الاجتماعي حيث اقتصر هذا المفهوم - في نظره - على ما تمارسه العادات الشعبية، والأعراف من أثر على المجتمع . فهي تصبح منظمة للأجيال المتعاقبة ، وملتزمة لها وبذلك تعمل على ضبط السلوك الفردي والاجتماعي إلى حد بعيد ، وتمارس القهر على الفرد لكي يستل لها ، بالرغم من أنها لا تعتمد على أية سلطة (٢) وتعتبر وجهة نظر « سمنر » في تعريف الضبط محدودة إلى درجة كبيرة ، فقد استبعد كل أثر يمكن أن يقوم به القانون الوضعي الحديث، وكذلك القيم، والمثل الثقافية، والرأى العام ، ووسائل الاتصال الحديثة . يضاف إلى ذلك أنه لم يلتفت إلى مسدى اختلاف الدور الذي تقوم به العادات الشعبية والأعراف في نماذج وأنماط اجتماعية مختلفة ، ولذلك كان منظوره تاماً وغير محدد بفترة معينة أو مجتمعات بالذات . ونحن نعلم أن أنساق الضبط ونظمه تختلف بين نموذج اجتماعي وآخر ومن فترة زمنية إلى أخرى ، ومن أجل ذلك فقد تعرض « سمنر » للنقد الشديد من كل من أتوا بعده واهتموا بدراسة موضوع الضبط الاجتماعي .

وتجدر الإشارة هنا إلى موقف « دوركيم Durkheim » من المصطلح فقد لوحظ أنه لم يستخدم كلمة « Controle » وإنما استخدم كلمة « Contrainte »

-
- 1 - Edward Alsworth Ross, social control, The Macmillan Company, New York, 1901, pp 6, 10, 14, 23 - 26, 36 39, 42
 - 2 - W. G. Sumner, Folkways, A study of the sociological importance of usages, Manners, customs and Morals, 1906 pp: 6, 17, 22,

الفرنسية لتشير إلى الضبط . وهو يرى أن أى عامل يتدخل فى سلوك الإنسان يعتبر عاملاً مضابطاً *element contraint* ، وليس عاملاً ذاتياً أو جبرياً ، ومعنى ذلك أن الضبط لا يتعلق بالفرد ذاته (فالفرد لا يفرض على نفسه أشياء معينة) وليس مفروضاً عليه من الخارج ، وإنما هو جزء من الموقف العام الذى يتم فيه الفعل . وإن أصبح مصطلح الضبط مرادفاً للارتباط العلى بوجه عام ، أى يكون علة لكل سلوك (١) .

وقد عرف كل من « روبرت بارك R. E. Park » ، و « ارلست بيرجس E. W. Burgess » الضبط الاجتماعى بأنه « تدخل فى العمليات الاجتماعية ، التى تشمل : التوافق ، والتكيف ، والصراع ، والإتصال الثقافى . ومن خلال قيام هذه العمليات بوظائفها على هذا النحو ، يتحول المجتمع المحلى تدريجياً إلى مجتمع كبير ، ومن ثم تتطور بعض صور الضبط الاجتماعى التلقائية التى توجد فيه . فالضبط فى تصور كل من « بارك » و « بيرجس » إذن ضبط مقصود ، يتطلب ضرورة التدخل لتوجيه العمليات الاجتماعية ، ولذلك لم يتمررنا لآية صورية من صور الضبط التلقائى . وبلاحظ أن هذا التعريف يضع فى اعتباره أن تطور المجتمعات وارتباطها من حالة الى حالة أخرى يصاحبه تطور فى صور الضبط الاجتماعى .

هذا ويتبر الضبط من وجهة النظر الماركسية ، خاصية متأصلة فى المجتمع ،

(١) علق « بارسونز » على موقف دور كيم من مسألة الضبط ، فذكر أنه فى تلك الفقرة بالذات يصف موقف الفاعل بأنه محايده من الناحية الخلقية ، ولكنه غالباً ما ينظر إلى الشخص المنضبط ، أو القائم بالفعل على أنه ملزم أخلاقياً : (T. Parsons, The structure of social action, 1966, p. 375).

أو صفة ملازمة له في أى مرحلة من مراحل تطوره . وهو يتميز بطابع شامل وعام ، ينبع من طبيعة المجتمع ومن العمل الاجتماعى الجمعى ، ومن الحقيقة التى مؤداها أنه يجب على الناس أن يرتبطوا فى عملية العمل والحياة ، لكى يتبادلوا مصلاتهم أنشطتهم المادية والعقلية . وترجع أهمية العمل كجهد جماعى اجتماعى فى نظر ماركس ، إلى أن الانسان لا يتمكن بمفرده من مقاومة قوى الطبيعة ، أو من الافادة من مزاياها ، ولذلك وجب عليه أن يعمل مع غيره من أعضاء نفس الشعب لكى يحقق هذا الهدف . وطالما أن الناس قد ارتبطوا فى جماعات فإنهم فى حاجة الى تنظيم ، ونظام ، وتقسيم عمل ، لكى يعرف كل منهم مكانه ووظيفته فى الجماعة . ومن هنا أتت أهمية الضبط ، فهو ضرورى لتنظيم الانتاج ، والاستهلاك ، والتوزيع ، وليست الأنشطة الانتاجية للإنسان هى التى تكون عرضة للضبط وحدها ، بل إن السلوك الاجتماعى للإنسان يتعرض هو الآخر للضبط . وفى هذا الصدد يقول لينين : « لا يستطيع الانسان ان يعيش فى مجتمع ويتحرر من المجتمع » . ولكن ما هو الهدف الاساسى من ضبط الإنتاج والحياة الاجتماعية فى نظر ماركس وأتباعه ؟

بصور ماركس هذا الهدف فى المحافظة على كيان النسق الاجتماعى ، وتدعيم تطوره ، ومنحه التحرر من تأثير العوامل التلقائية ، (عوامل الضبط التلقائى) ولا يفوت ماركس فى هذا المقام أن يشير إلى أن هذا التحرر نسبى أساسا ، لأن المجتمع لا يستطيع أن يحقق تحررا مطلقا من عامل الصدفة كثوة ضابطة فى أية لحظة (١) .

1 — V. G. Afanaseyev, The scientific Management of society, progress publishers, Moscow, 1971, pp. 32—33, 36.

ومن الجدير بالذكر أن تعريف «ماركس» يختلف اختلافاً بيناً - كما هو معروف - عن أية تعريفات أخرى للضبط الإجتماعي ، ولكنني وضعتُه ضمن مقولة التعريفات الواقعية نظراً لسيطرة الطابع الواقعي عليه ، على الرغم من أنه لا يربطه أية علاقة من حيث المضمون مع التعريفات السابقة عليه . ويتعبر أدق ، نريد أن نقول إنه حتى لو تشابه تعريف «ماركس» مع بعض التعريفات السابقة عليه من حيث أن «الضبط» يعتبر جهداً مقصوداً أو منظماً ، فإن مضمون كلمة «الجهد المقصود» يختلف في التعريفات الماركسية عن التعريفات التي أوردتها علماء الغرب . فالجهد المقصود - من وجهة النظر الماركسية - هو عمل يمارسه أفراد الشعب كله ، أما الجهد المقصود الذي ورد في التعريفات الغربية ، فهو جهد طبقي ، مهما قيل إنه يتم من خلال الدولة ذاتها .

وكما ذكرت في مطلع هذا الفصل ، أن التعريفات السابقة لا يمكن أن تصنف داخل اتجاهات عديدة ، إلا أنه من الممكن إبراز بعض الخصائص التي تميزها في خطوط أو اتجاهات عامة كالآتي :

١ - أن الضبط محاولة مقصودة ، وهذا هو الموقف الذي يميز بعض الدارسين الذين اتجهوا بتعريفهم لاتجاهها بميسل أكثر إلى الواقع . ولكن الاختلاف من حيث المضمون واضح بين الاتجاهات ذات الطابع الماركسي ، والاتجاهات التي تلعب من الدراسات الغربية .

٢ - أن الضبط تحكمه عوامل تلقائية ، يمكن أن تظهر في الدور الذي تلعبه العادات الشعبية والأعراف ، كما ذهب إلى ذلك سنو .

٣ - أن الضبط مرادف للارتباط العلي ، ولهذا ، يصبح كل عامل يؤثر في السلوك ضابطاً ، كما ذهب إلى ذلك دوكيم .

ب - تعريفات سيكولوجية

يمثل الضبط الاجتماعي عند لوملي **Lumley** ، في مجموعة الحيل النفسية **mental devices** ، التي تستهدف الضغط السيكولوجي ، الذي يمكن وصفه بأنه منهج رمزي إنساني ، في مقابل استخدام منهج القوة الفيزيائية ، . وتعمل الرموز الإنسانية على إبراز المشاعر ، وخلق الاتجاهات ، وتوصيل الأفكار ، ودفع النشاط لدى الآخرين (١) .

ومعنى ذلك أن « لوملي » يحدد مفهوم الضبط الاجتماعي في تلك الميكانيزمات الرمزية التي طورها الجنس البشري - سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة - لإحداث الضغط السيكولوجي دون اللجوء إلى العقاب الفيزيقي أو الجزاء الفيزيقي مهما كانت صورته . وتتمثل الأساليب الرمزية في : المدح ، والوم ، والسخرية ، وجميع الانفعالات ، والتعبيرات ، والإرشادات التي تعمل على نقل فكرة ، أو عاطفة ، أو اتجاه من شخص إلى آخر أو من مجموعة أشخاص إلى مجموعة أخرى .

ويعتقد « برنارد **Bernard** » أن الجانب الأكبر من الضبط الاجتماعي يندرج تحت موضوع هـ - لم النفس الاجتماعي ، وإن كان قد حاول أن يقوم بدراسة أساليب الضبط الاجتماعي في مظهرها السيكولوجي ، ويظهر ذلك بوضوح من عنوان كتابه « الضبط الاجتماعي في جوانبه الموسيولوجية » . ولكنه يعرف الضبط بأنه « العملية التي عن طريقها تمارس المنبهات وظائفها على شخص معين أو مجموعة أشخاص ، ثم تؤدي إلى استجابات تسهم في موافق

التكييف (١) ، ويلاحظ من هذا التعريف أن «برنارد» يستخدم مصطلحات علم النفس ليحدد مفهومه للضبط الاجتماعي ، فالضبط عنده عبارة عن «منبه» يؤدي إلى «استجابة» لدى الشخص أو الجماعة ، تساعد بدورها على أحداث عمليات التكيف والتوافق . والواقع أن الجهد الذي بذله «برنارد» في معالجة مسألة الضبط الاجتماعي ، إقتصر على دراسة وسائله ثم المقارنة بينها وبين أساليبه (وسوف يتضح ذلك في الفصل الخامس بالنظريات) .

من الواضح إذن أن أصحاب الاتجاه السيكلوجي في التعرف ، يقصرون استخدام مصطلح «الضبط» على ما تمارسه «الرموز الإنسانية» أو «المنبهات» من أثر في سلوك الأشخاص والجماعات ، وما تستمد منه من ضبط نفسى يؤدي إلى الإمتثال .

ج - تعريفات مثالية

لإعتماد كل من «هوبس-اوس» L. T. Hobhouse ، و «إلسوود» C. A. Ellwood ، في تعريفهما للضبط على نقد موقف «سمنر» من التعرف حيث أصرأ على أنه توجد وراء العادات الشعبية ، والأعراف روح عامة ، تفهم هي من خلالها ، ومثل عامة تمد تلك العادات والأعراف بضامينها ومعانيها . ويستند الضبط لهما على والمثالية الاجتماعية لأنه يعمل على تحقيق الجانب الروحي المثالى من الحياة الاجتماعية ، هذا الجانب الذى يمثله : القيم ، والأفكار ، والمثل الثقافية العليا . ولذلك ، فإن أى نوع من أنواع الضبط الاجتماعى ، كالأخلاق ، والقانون ، والدين ، والتعليم يرتبط بتحقيق المثل فى المجتمع .

كذلك كان كولي Coolidge ، منفشلاً بمسألة الضبط الإجتماعى منذ أن بدأ مؤلفاته الأولى ، ويمكن أن نلص ذلك فى كتابه عن « الطبيعة الإنسانية والنظام الإجتماعى » الذى ظهر عام ١٩٠٢ ، وفى كتابه عن « التنظيم الاجتماعى » الذى أصدره عام ١٩٠٩ ، غير أن المصطلح لم يظهر إلا فى وقت متأخر نسبياً ، فى كتابه عن « المسئلة الاجتماعية » عام ١٩١٨ ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يستخدم فيها كولى مصطلح الضبط الاجتماعى إستخداماً صريحاً . ولم يذهب كولى إلى أن الضبط جهد مقصود يمارس على المجتمع ، ولم يعتقد أنه عبارة عن مجموعة وسائل تلقائية كالمادات الشعبية والأعراف ، وإنما يرى أن الضبط الاجتماعى هو فى جوهره ضبط ذاتى من جانب المجتمع ، فالجميع هو الضابط وهو المنضبط فى نفس الوقت ، حيث أن له قدرة مستمرة ودائمة على الحاقق الناق للضوابط . ويكاد معظم الذين كتبوا فى موضوع الضبط أن يتفقوا على أن أول باحث كان له إتجاه مثالى فى الضبط هو كولى .

وأما جيروم داود Jerome Dowd ، فقد عارض الإتجاه السيكلولوجى فى تعريف الضبط الاجتماعى ، كما أنه لا يوافق على تلك الواقعية المطلقة التى ظهرت فى بعض التعريفات ، وفهم الضبط على أنه نوع من الإرشاد ، والتوجيه للسلوك الإنسانى ، وهناك أربعة عناصر يرى أنها لا بد أن تتوفر فى أية صورة من صور الضبط ، وهى : وجود الشخص المتسلط أو الجماعة التى لديها قوة التحكم فى الفعل الاجتماعى ، ووجود هدف واضح للفعل ، ومستويات أو قواعد واضحة ومحدودة للسلوك تعتبر بمثابة وسائل لتحقيق الهدف ، ثم أخيراً ، وجود نوع معين من الوسائل المقررة لتدعيم وتعزيز الامتثال للمعايير . ولا بد من التفاضل الإيجابى بين هذه العناصر الأربعة لكي يتحقق الضبط الاجتماعى .

كايهر وداود ، على أن الصفه المادفة في الضبط الاجتماعي تتضمن تحقيق المثل الاجتماعي ، أى أن هدف الضبط المقصود هو تحقيق المثل في نهاية الامر .

هذا ، ويعرف « لاندز » P. Landis ، الضبط الاجتماعي بأنه : « العملية التى يمكن عن طريقها أن ينشأ النظام ويتدعم ويقوى (١) » . ويعرفه في موضع آخر من نفس الكتاب بأنه « مجموعة العمليات الاجتماعية التى تجعل الفرد - مثلاً أمام جماعته ، والتى يقام عنس طريقها التنظيم الاجتماعى ويتدعم ، وتكون الشخصية الإنسانية ، ويتحقق نظام اجتماعى أفضل ، ولا يمكن للجميع المنظم أو الشخصية المتكاملة أن يوجد إلا عن طريق القيم (٢) » . ويتضمن الضبط الاجتماعى عنده « تصحيح بعض الاخطاء ، وتوجيه الطاقة الاجتماعية نحو هدف مثالى » (٣) .

يلاحظ من هذا التعريف أن « لاندز » ينظر إلى الضبط بوصفه عملية أو مجموعة عمليات اجتماعية ، وأن هذه العمليات تمثل وحدة ذات نوعية خاصة ، تختلف من نموذج اجتماعى إلى آخر ، وأنه يجب دراستها كجزء من الكل الاجتماعى وليس باعتبارها وحدة مستقلة بذاتها . كما يرى أن الضبط طريق إلى تكوين النظام وتدعيمه ، وإلى الشخصية المتكاملة ، ووسيلة لاجتماع أفضل ، وقد تأثر « لاندز » إلى حد كبير بنظرية كولى المثالية كما هو واضح من التعريف .

وأخيراً يمكن التمسك على التعريفات التى تمسك بالطابع المثالى ، بأنها إنفقت في مجموعة عناصر ، نوجزها فيما يلى :

1 - P. Landis social control social organization and disorganization in process, 1939, p. 4

2 - Ibid, pp. 47, 181.

3 - Ibid pp 13-14, 33.

١ - تركيزها الشديد على أن الهدف الأساسي من الضغط الاجتماعي هو تحقيق القيم والمثل الاجتماعية .

٢ - إنكارها لموقف الباحثين الذين حددوا مفهوم الضغط الاجتماعي في مجموعة الوسائل المتمثلة في العادات الشعبية والأعراف ، وتأكيدها على أنه يوجد وراء كل نوع من أنواع الضغط أو كل وسيلة من وسائله روح عامة للجموع هي التي تمد تلك الأنواع والوسائل بمعانيها ومضامينها وقيمتها ومثلها .

٣ - رفضها للإتجاه الواقعي الصرف الذي يركز على الضغط كما هو موجود بلا أى اهتمام بأهدافه العليا ، وبما يمكن أن يؤدي إليه من تدهيم للجموع وتحقيق لنظام اجتماعي أفضل .

ثانيا : تعريفات الباحثين والمعاصرين

أ - الضغط من خلال الممارسات والقيم والنماذج الثقافية

يمتلك هولنجهد Hollingshead ، على موقف الباحثين الذين كتبوا في موضوع الضغط الاجتماعي ، بقوله : إنهم جميعاً ، وبلا استثناء ، ساروا على نهج أحد هذين العالمين (روس وكولي) ، وقد حدث ذلك دون فحص لمواقفهم النظرية (١) وهو يؤكد أن كلا من برنارد ، و ولاندي ، لم يفعلوا أكثر مما فعله روس ، وكولي ، بل أكدوا ما ذهبوا إليه ، دون أن يحاولوا فهم قضاياهم النظرية في ضوء بيانات جديدة . وهو يقصد بذلك أن علماء الاجتماع - الذين سبقوه - انقسموا بصددهم تعريفهم للضغط إلى قسمين : قسم ينظر إليه باعتباره سيطرة يمارسها المجتمع تجاه الأفراد ، وبذلك يفصل بين الوجود الاجتماعي

والوجود الفردي ، وقسم آخر ينظر إلى الضبط بوصفه متضمنا في المجتمع ذاته (وهو الفريق المتأثر بكوني) . وحتى إن صح قول « هولنج شيد » هذا ، فلا يجب أن ننسى فضل « لاندن » في دراسة النظام ، والسلطة ، والأساس الثقافي للضبط الاجتماعي ، ودور النظم الاجتماعية في عملية الضبط ، وهذا ما لم يفعله روس أو كولي .

وقد خلص « هولنج شيد » من هذا النقد إلى تعريف الضبط الاجتماعي عن طريق : « تلك الممارسات والقيم الملزمة التي تحدد علاقات شخص معين ، ببقية الأشخاص ، والأشياء ، والأفكار ، والجماعات ، والطبقات ، ثم بالمجتمع كله » . ومعنى ذلك أنه أخذ ينظر إلى العلاقات بين صور الثقافة وبين سلوك الشخص في موقف اجتماعي معين ، وذهب إلى أن دراسة الوسائل ، ووصف العوامل المختلفة المؤثرة في شخصية الإنسان ، تعتبر عملا ثانويا وبسيطا والبدل لذلك هو أن ينصرف الباحثون إلى دراسة الأثر الذي تركه قيم مجتمع معين على علاقات الأشخاص بغيرهم ، من أعضاء المجتمع ، وبالأفكار ، والأشياء ولذلك فإن « هولنج شيد » يرى أن دارس موضوع الضبط يجب أن يتم بدراسة العلاقات لكي يصل إلى القيم والممارسات والوسائل التي تمارس الضبط : « الفعل في المجتمع ، ولا يبدأ بدراسة الوسائل ذاتها .

وأما « جورج جيفريتش G. Garvitch » فقد وضع مجموعة ملاحظات وانتقادات على التعريفات التي ذكرها الباحثون من قبله ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - « يعتبر موقف « روس » موافقا إسميا بحتا ، إذ أنه يصور المجتمع كما لو كان منفصلا عن الأعضاء المكونين له ، وكأنهم متفقون « نهزلون » لا يربط بينهم إلا الضبط الاجتماعي .

٢- عالج بعض الباحثين مثل : برنارد ، ولوملى مسألة الضبط الاجتماعى من خلال قضايا علم النفس ، وهذا قصور منهم .

٣- ارتفع « كولى » بمستوى تلك المناقشة التقليدية التى تذهب إلى أن الضبط عبارة عن مجموعة الوسائل المقصودة التى تفرض على أعضاء المجتمع ، وتجبرهم على الامتثال (الاتجاه الذى دعا إليه روس) ، وكذلك إرتقى بالمناقشة عن ذلك المستوى الذى دارت فيه على يد سمنر وأتباعه ، والذى تؤكد دور العوامل غير المقصودة أو التلقائية . وهو بذلك يكون قد وقف موقفا وسطا بين هذين المستويين من المناقشة ، مما جعله يجمع بين الضبط المقصود أو الواضح والضبط غير المقصود أو الضمنى ، فيما أسماه « بالضبط العقلانى » .

٤- تأخرت معظم تعريفات الضبط التى وضعها العلماء منذ روس حتى لانديز ، وكذلك معظم الدراسات التى استتارت بتلك التعريفات ، بوجهات النظر التقليدية السائدة فى علم اجتماع القرن التاسع عشر . فلم يستطع هؤلاء أن يخلصوا أنفسهم من هذا التأخير ، ولذلك جعلت دراساتهم مضطربة ومليئة بالصعوبات والمتناقضات .

٥- بالرغم من تأخر دراسات كل من : كولى ، ودوركيم ، وبارك ، وبريس ، بالاتجاه التطورى وبالفكرة التى مؤداها أن ظهور الضبط مرتبط بظهور الأزمات الاجتماعية - إلا أنها تميزت بالعمق والخصوبة النظرية (١) .

وبناء على ذلك ، يعرف « جيرفيتش » الضبط بأنه : « تلك المجموعة الشاملة أو ذلك الكل الذى يتكون من النماذج الثقافية ، والرموز الاجتماعية ، والمعانى

1 - Georges Gurvitch, op. cit, pp. 268-270, 276.

الجمعية الروحية ، والقيم ، والأفكار ، والمثل ، بالإضافة إلى الأفعال والعمليات التي تربط بها ارتباطاً مباشراً - والتي عن طريقها يتمكن : المجتمع الشامل ، وكل جماعة فيه ، وكل فرد ، من التغلب على التوترات والصراعات ، عن طريق التوازن المؤقت ، وكذلك مجموعة الخطوات التي تتخذها تلك النماذج الاجتماعية لتحقيق جهود جديدة وخلقة. (١) ويرى «جيرفيتش» أن هذا التعريف ، يسمح بوصف الدور الحقيقي الذي تلعبه «النماذج Patterns» أو «الأنماط» الثابتة stereotypes ، في الضبط الاجتماعي وفي أنواعه المختلفة . وتقدم النماذج الثقافية عنده إلى فئتين : الأولى ، تتمثل في النماذج الفنية ، ويقصد بها تلك الصور المثبتة للسلوك الجماعي التي يتمثل نفوذها أو سيطرتها في الروتين العادي المتكرر ، ومن الأمثلة عليها ، نماذج الحياة اليومية ، والنشاط الاقتصادي وطريقة إعداد بعض أنواع الطعام ، وطريقة استخدام بعض الأدوات والمعدات والآلات ، ويرى «جيرفيتش» أن الجزء الأكبر من وسائل الضبط عند «لومب» و«برنارد» ، تندرج تحت هذه الفئة . أما الفئة الأخرى ، فهي النماذج الثقافية الرمزية ، التي تربط بالقيم ، والأفكار ، والمثل الاجتماعية . وكل فئة من هاتين الفئتين لها فاعليتها الخاصة في الضبط الاجتماعي . وليس محتماً أن تلعب كل النماذج دوراً مباشراً في الضبط الاجتماعي ؛ فالنماذج الفنية ، لا تقوم بدور مباشر ، وإنما تعمل فقط كوسائل لتحقيق الضبط ، أما النماذج الثقافية الرمزية فلها قوتها وفعاليتها التي تعتمد اعتماداً شديداً على ارتباطها بالقيم ، والأفكار ، والمثل . ويضيف إلى ذلك أننا لا يجب أن ننسى دور القيم ، والأفكار ، والمثل المستحدثة في ضبط سلوك الأشخاص (٢) .

1 — Ibid. p. 291.

2 — Ibid. p. 289.

هذا ، ويمكن أن نستنتج من تعريف « جيرفش » الضبط ، أمرين :-
١ - أنه لم يؤكد على أهمية « الوسائل المنابطة » ، وإنما يركز اهتمامه على علاقة هذه الوسائل التي أطلق عليها « النماذج الثقافية » بالأفعال وبالممارسات الاجتماعية .

٢ - أنه وضع في إعتباره كل النماذج الاجتماعية ، فليست المجتمعات الشاملة هي فقط التي تقوم بالضبط أو تمتص هيئات له ، وإنما كل جماعة صغيرة ، وكل منظمة ، ورابطة ، تمارس الضبط أيضاً ، أما مسألة تدرج أنواع الضبط ، وأهمية كل نوع منها فهي تختلف من مجتمع لآخر .

وبناء على هذا التعريف ، يوصى « جيرفش » الباحثين في ميدان الضبط الإجتماعي بما يلي :

١ - ضرورة دراسة أمم الحياة الاجتماعية والثقافية ، في ضبط سلوك الأشخاص في مواقف اجتماعية محددة .

٢ - إجراء دراسة الضبط في جماعة بالذات أو مجتمع بعينه ، لمعرفة مدى اختلاف ، وتدرج ، أنواع الضبط من نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر (١) .

ب - الضبط ، تنظيم عقلائي وأدائه للتغيير :

فسر « كارل مانهايم K. Mannheim » الضبط باعتباره « تنظيم عقلائي أو رشيداً ، لما هو غير عقلائي » (٢) . ويرى أن سلطة التنظيم يجب أن

1 - Ibid , p. 298

2 - Karl Mannheim, Man and society in an age of reconstruction, studies in modern social structure, London, 1940, p. 205,

تكون قادرة على إصدار قراراتها ، معتمدة في ذلك على أسس إمبريقية ، تحدد التأثير الذي يمكن أن يمارس في وضع معين ، أى يجب أن تقيم قراراتها على أساس من الدراسة العلمية للمجتمع ، والمدمجة بالتجارب السوسولوجية . وهكذا ، يؤكد « مانهايم » أهمية تطبيق العلم على المجتمع ، الأمر الذي جعله من أهم مؤيدي الاتجاه العقلاني في الدراسة . وللتخطيط عنده جانب فني بحث ، يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الفاعلية والتأثير بأقل قدر من الجهد ، وجانب آخر إنساني ، يتمثل في الإهتمام بالآثار السيكولوجية للقاعدة السلوكية على الأشخاص في المدى الطويل ، ولذلك ، فإنه يجب على المشرع أو المخطط أن يضع في إعتباره تلك الآثار السيكولوجية العميقة التي يمكن أن تتركها القاعدة الاقتصادية ، أو الإدارية ، أو التربوية فيمن تطبق عليهم . ولهذا ، فإن مانهايم يعتقد أنه لا يجب الحكم على القاعدة إلا من خلال أثرها في الشخصية ، ومعنى ذلك أنه لم يطل كل الأهمية لفاعليتها الفنية قصيرة المدى ، وهو يستعين في ذلك بمثال يقول فيه إن الصور الفنية التي تستخدم في فرض الضريبة ، يمكن أن تكون ذات فاعلية من وجهة النظر الفنية البعثة لانها تستطيع أن تجعل أكبر قدر من المال في أقصر وقت ممكن ، ولكنها من الناحية السيكولوجية وفي المدى الطويل يمكن أن تفقد فاعليتها .

ولقد سار على نفس الدرب « آدم بودجوركي A. Podgorski » الذي اهتم بمسألة ضبط الحياة الاجتماعية ككل ، وذهب إلى أن العلم في هذا العالم الذي نميش فيه اليوم ، والذي يموج بالانفعالات النائرة ، والقيم والمبادئ المتصارعة ، يستحوذ على مكانة أكثر أهمية باستمرار ، باعتباره عنصراً للتخطيط والنظام . ومن الأمور الملاحظة أن هناك معارك نفسية غريبة لا تحدث نتيجة لإختلاف الأهداف فحسب ، بل نتيجة لإختلاف الآراء حول الوسائل

التي تتمكن من تحقيق نفس الاهداف ايضا . ومن أجل ضبط ذلك كله ، يجب أولا التعرف على القوانين التي تحكم الحياة الاجتماعية ، لأن معرفتها تعتبر شرطا أساسيا للتأثير على هذه الحياة بطريقة مقصودة ومخططة ؛ يضاف إلى ذلك أنه يجب أن نكون لدينا معرفة بالتكنولوجيا التي نعتبر أداة التأثير الكبرى في العالم المعاصر (١) .

إن هؤلاء العلماء الذين نظروا إلى الضبط الاجتماعي بوصفه نوعا من أنواع التخطيط العقلاني يركزون اهتمامهم على ضرورة استخدام العلم ، والتطبيق لتحقيق أهداف الضبط الاجتماعي .

ج - الضبط من أجل تحقيق الامتثال والسيطرة على الانحراف

يعرف جوزيف روسيك J. Roucek ، الضبط بأنه : « مصطلح شامل يشير إلى تلك العمليات - المخططة أو غير المخططة - التي تعمل على تعليم الأفراد كيف يمثلون لممارسات وقيم حياة الجماعات ، أو على إقناعهم بالامتثال أو إجبارهم عليه » (٢) . وللضبط عند روسيك ، ثلاثة مستويات : يمثل الأول في ممارسة إحدى الجماعات للضبط على جماعة أخرى ، أما المستوى الثاني فيمثل في ممارسة الجماعة للضبط تجاه أعضائها ، ويظهر المستوى الثالث في ممارسة الأفراد للضبط تجاه زملائهم . وعموما ، فإنه يرى أن الضبط يحدث عندما « يقنع » أو « يمسبب » الفرد على أن يتصرف طبقا لرغبات الآخرين سواء اتفقت مع رغباته ومصالحه أو لم تتفق ويرى أيضا أنه لا يجب أن نخلط بين مصطلح

1 — Adam podgorecki, «Law and social Engineering» From : Human organization, vol, 21, 1962, n. 3

2 — Joseph roucek, social control, east-west press, 1965.

الضبط الإجتماعى وبين مصطلحات أخرى وثيقة الصلة به ، مثل الضبط الذاتى أو ضبط النفس ، والقيادة الشخصية . فالضبط الإجتماعى على المستوى الفردى ، أى الضبط الإجتماعى الذى يمارسه فرد معين ، يشير إلى محاولة التأثير فى الآخرين بينما يشير الضبط الذاتى إلى محاولة الفرد أن يوجه سلوكه الشخصى طبقا لهدف أو غرض محدد . وعلى أية حال ، فإن الهدف الأساسى للضبط - كما يرى روسيك هو تحقيق الإمتثال ، سواء حدث ذلك عن طريق : الإقناع ، أو الإكراه .

كذلك يذهب كل من « برينديجر » و « ستيفنسن » فى كتابهما « تحليل الانساق الاجتماعية » ، الذى نشر عام ١٩٦٣ إلى أن « ميكانيزمات الضبط الاجتماعى هى الأساليب التى تتمكن من تنظيم أو ترتيب الأشياء ، بحيث تجعل الانحراف غير قادر على الإستمرار ، حتى ولو بدأ فى إنطلاقه » (١) . وهما يريان أن هناك نوعين من العمليات الإجتماعية التى تجعل الأشخاص يتصرفون بما يثير المجتمع ونظمه ، وهما : عملية التنشئة الإجتماعية ، وعلمية الضبط الإجتماعى .

أما أهمية عملية الضبط الإجتماعى ، فإنها تكمن فى أنه على الرغم من أن عملية التنشئة الإجتماعية تكون ملائمة فى أحيان كثيرة ، إلا أن الناس قد يقومون تحت ضغط معينة نتيجة لوضعهم فى البناء الاجتماعى ، تدفعهم إلى الانحراف عن المعايير ، وهنا يكمن دور الضبط الاجتماعى . ولذلك فإن ميكانيزمات الضبط الإجتماعى هى الترتيبات التى تمنع مثل هذه الضغوط من أن تقود الفرد إلى الانحراف ، وقد أطلق هذان الباحثان على ميكانيزمات الضبط لاسم « خطوط الدفاع » ، علما بأن بعضها يستخدم للوقاية من الانحراف وقد صنفاهما كما يلى : -

١ - Bredemeier And Stephenson, The Analysis of social systems, 1962, pp. 146--147.

الخط الدفاعي الأول ؛ وهو عبارة عن وقف الإنحراف عن طريق ميكانيزمات تمنع الاتجاهات الانحرافية الكامنة من أن تظهر وتصبح واقعية . وأول هذه الميكانيزمات ، هو الذى يتمثل فى الفضل بين المراكز والأدوار المختلفة التى يقوم بها الشخص الواحد ، أى الفصل بين الأوقات التى يتم فيها كل دور . أما الميكانيزم الثانى فهو : المنع ، ويتمثل فى مجموعة من المحرمات أو الموانع التى تحدّد العلاقة بين طرفين ، ومثال ذلك قاعدة التحاشى فى علاقة الرجل وأم زوجته أو الرجل وزوجة ابنته . وهناك رموز كثيرة لدى الجماعات الصغيرة تعتبر موانع كلفة الدبلوماسيين التى تمثل صيغا خاضعة بالنسبة لغيرهم . أما الميكانيزم الثالث فهو أولوية المراكز النظامية ، ومعنى ذلك أنه إذا أعطى الشخص أولوية أو أسبقية لمركز معين على المراكز الأخرى التى يشغلها ، فإنه يمكنه بذلك أن يقلل من الصراع بين المراكز ، وبالتالي يوقف الإنحراف .

أما الخط الدفاعى الثانى ، فهو يتمثل فى توجيه الاستجابات إلى أساطير السلوك المتوافقة إجتماعيا ، وهذا ما يعرف فى علم النفس «بالإعلاء» ، ويتم ذلك عندما يحدث الإنحراف بالفعل . وتمثل ميكانيزمات النوع الثانى فى السلوك التعويضى ، ثم بدائل المسكاة . ويعتبر السلوك التعويضى نمطا من السلوك المفضل أو المسموح به إجتماعيا ، ومثال ذلك أن العامل المحبط فى مكانته المهنية ، يمكنه أن يجد وسائل تعويضية فى أدواره الأسرية . أما السلوك المسموح به ولكنه غير مفضل فهو يتمثل فى المزاح ، وبعض أساطير السلوك المنحرفة التى يقوم بها العامل للترفيه . على أنه عندما وثبت فشل الوسائل التعويضية ، يسمح المجتمع للأفراد بأن ينتقلوا من المسكاة التى سببت لهم التوتر إلى نشاط آخر يمكنهم من الإمتثال .

أما الخط الدفاعى الثالث ، (وهو متصل بالخط الثانى) ، ويسمى ميكانيزم

الحصار ، فيتمثل في مجموعة من الاجراءات التنظيمية التي تجعل الانحراف صعبا للغاية أو باهظ الثمن . وبعبارة أخرى ، يمثل الناس لأنهم يتوقعون العقاب ، والجزاء السلبى الذى يبدو فى إستيجان الانحراف . وتوقع القهر والعقاب يسكون خلفية ذهنية تدفع الناس للإمتثال . ولذلك ، إذا كان ثمن الانحراف الذى سوف يدفعه الشخص أعلى من ثمن إمتثاله ، فهناك إحتيال كبير بأن يمنع الناس عن الإنحراف ، وهذا هو السبب فى أن العقاب غالبا ما يكون أفسى من الجريمة ذاتها . ويتمثل خط الدفاع الأخير فى العلاج النفسى ، الذى يعتمد على إعادة تنشئة المنحرف ، عن طريق توعيته بأسباب توتره وانحرافه ، ثم محاولة تغيير البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها .

هذا فيما يتعلق برأى كل من برديمير وستيفنسن في ميكانيزمات الضبط الاجتماعى التي تعتبر فى أساسها ميكانيزمات لوقف الانحراف وتيسير الامتثال . ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك من المفكرين من نظروا إلى الضبط الاجتماعى من خلال علاقته بالامتثال أو بالانحراف ، ويعتبر أندرسون ، وأجبرن ، و لندبرج ، ضمن هؤلاء . حيث ذهب أندرسون N. Anderson ، مثلما ذهب «جورج» لندبرج ، - إلى أن الضبط الاجتماعى يشير بوجه عام إلى أنواع السلوك الاجتماعى التي تؤثر فى الأفراد أو الجماعات وتوجههم نحو الإمتثال للمعايير القائمة أو المرغوبة . وإذا كانت للضبط طسرق كثيرة يمارس من خلالها ، فإن هدفه النهائي هو الإمتثال الذى يمكن إعتباره إستجابة ملائمة للضبط ، والذي لا يتضمن أداء السلوك المتوقع فقط بل يتضمن كذلك ضرورة تفكير الشخص الممتثل فى سلوكه ، ومعرفته ووعيه بامتثاله هذا . (١)

د - الضبط في علاقه بالتوازن ، والنسق

يعرف دما كيڤر Maciver ، الضبط الإجتماعى بأنه ، الطريقة التى يتطابق بها النظام الاجتماعى كله ، ويحفظ بنائه ، ويعتبر الضبط عاملا للتوازن في ظروف التغير الاجتماعى ، (١) . وهو يهتم بمنصر القهر في الضبط الإجتماعى ، ذلك المنصر الذى يمثل في استخدام القوة ، حيث أنه لاغنى عن استخدام الجزاءات الرادعة لضمان إستقرار النظام الإجتماعى . وبالرغم من ضرورة الإلتجاء الى القوة لضمان إحترام أعضاء المجتمع لقواعده ، إلا أن القوة وحدها لا تستطيع أن تحافظ على النظام الاجتماعى ، وهى تفتقر وسيلة محدودة الفائدة ، لأن الاقتصاد عليها يعتبر إنكارا للعامل الإنسانى . ولهذا ، فإنه يمكننا أن نقول إن دما كيڤر ، يهتم بالنظر الى الضبط كعامل مستمر يعمل على تحقيق التوازن في حالة تغير المجتمع .

وقد إهتم «جورج هومانز» George Homans ، أيضا بفكرة التوازن ، وبضرورة الضبط الاجتماعى لحلق التوازن في المجتمع (٢) ، ولكن الملاحظ أنه يختلف عن دما كيڤر ، في أنه لم يقتصر فقط على القول بأن الضبط يؤدي إلى التوازن ، وأن الإمتثال للمعايير العنابطة في المجتمع ، يدعم هذا التوازن ، بل أكد أيضا أنه حينما تكون للضبط فاعلية القوية ، فإننا نحكم على النسق الإجتماعى عندئذ بأنه في حالة من التوازن ، ومعنى ذلك أنه يرى أن الضبط عامل يؤدي إلى التوازن ، وهو في نفس الوقت يظهر كنتيجة للتوازن . ويفسر

١ - دما كيڤر ، والمجتمع ، ترجمة على أحمد عيسى ، ص ٧٣-٧٧ .

2 - George Homans, The Human group, England, 1951, pp. 303, 311.

هو ما نزل إنضباط سلوك الأفراد في جماعة معينة بقوله ، إن نتائج إنحراف هؤلاء عن المعايير سوف تكون غير مرضية على الإطلاق في حالة توازن الجماعة، لأنه إذا توفر عامل التوازن فإن الإنحراف البسيط نسبياً ، سوف يترتب عليه نتائج كبيرة تسمى .

وإضافة مع نفس هذه الفكرة يذهب « باكلي Walter Buckley » إلى أن الضبط الاجتماعي ليس منفصلاً عن النسق ، لأنه إما أن يكون منبثقاً عنه أو مفروضاً عليه (١) ؛ وهو متضمن في تلك العلاقات المتبادلة والتفاعلات التي توجد بين العناصر التي تدعم النسق . ويرى « باكلي » كذلك أن المعايير والقيم وحدها لا تشكل الفعل ، وإنما يجب أن نضع في اعتبارنا أهمية التفاعلات التي توجد في النسق وتفسر تلك المعايير والقيم . وإذن ، فهو يعتبر الضبط جزءاً لا يتجزأ من النسق الاجتماعي السكلي ، وطبقاً لذلك يمارس الضبط وظيفته .

٥- الضبط عاملاً يؤثر في السلوك

نظر « ريتشارد لا بيير R. Lapierre » إلى الضبط الاجتماعي في كتابه ونظرية في الضبط الاجتماعي ، بوصفه قوة من قوى أو عوامل ثلاث تشترك في تكوين السلوك الإنساني ، حيث تمثل القوة الثانية في التنشئة الاجتماعية ، بينما تعتبر المواقف الاجتماعية قوة الثالثة (٢) . ويعترض « لا بيير » على من سبقه من العلماء

1 — Walter Buckley, sociology and Modern systems Theory, New Jersey, 1967, p. 164.

2 — richard T. Lapierre, A Theory of Social control, Mac Graw-Hill Book Company, 1954, p. 47.

3 — L'Broom, ph Selznick, Sociology, 1958, P. 14.

الذين همضوا لدراسة الضبط الاجتماعي فيقول: إنه بالرغم من أن هذا المصطلح قد استخدم كثيرا لدى علماء الأنثروبولوجيا والسياسة ، إلا أنه ليست عند هؤلاء فكرة واضحة ومحددة عن ماهيته ووظائفه . فالضبط يحتل موقفا متوسطا بين الشخصية والموقف الذي يمارس الفرد فعله من خلاله ، ويلاحظ أن لا يبر ، يرى أن الضبط عامل قد يوجد وقد لا يوجد ، أى أنه ليس مكونا أساسيا من مكونات السلوك وليس سببا دائما كما ذهب دوركيم .

و - الضبط نتيجة

نمرض كل من « بروم Broom » و« سلونيك selznick » في كتابهما عن علم الاجتماع ، لموضوع الضبط الاجتماعي ، أما فكرتهم عنه ، فلا تتمثل في اعتباره عاملا أو قوة تؤثر في السلوك وإنما في أنه نتيجة للتنظيم الاجتماعي ، وذلك حين قررا أن النظام الاجتماعي يتوقف على وجود قواعد مميّزة وتنظيم اجتماعي يمكن أن ننظر إليه على أنه ينتج الضبط ، فالضبط إذن غاية وليس وسيلة .

ملاحظات حول التعريفات

تعددت تعريفات الضبط الاجتماعي ، واختلفت إلى حد كبير في مؤلفات علم الاجتماع ، لأن كل دارس ينظر إليه من منظوره الخاص ، وبالتالي يأتي تعريفه مخالفا للآخر . وهناك ، بالإضافة إلى ذلك ، تعريفات أخرى في دوائر معارف العلوم الاجتماعية ، وفي قواميس علم الاجتماع ، ولكنها لا تختلف عن التعريفات السابقة ، ولم تأت بجديد . وتعين الإشارة هنا إلى أن هذا العرض لم يستهدف إستعراض كل التعريفات التي وضعها العلماء للضبط الاجتماعي ، وإنما عرضت

التعريفات التي تمثل أهم الاتجاهات في هذا الميدان، لأن بقية التعريفات الأخرى ليست إلا تكرارا للتعريفات السابقة .

وهناك عدة ملاحظات عامة على تلك التعريفات ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - إختلاف المنظور الأساسي للضبط ، ويبدو هذا واضحا في أن عددا من الباحثين عالجوه على أنه عامل من العوامل التي تؤثر في السلوك (لايبر) ، وعالجه البعض الآخر على أنه عملية إجتماعية تشترك فيها مجموعة وسائل أو نظم إجتماعية (لانديز) ، في الوقت الذي ذهب فيه فريق ثالث الى القول بأن وصول نسق المجتمع الى درجة معينة من فاعلية الضبط ، يعتبر نتيجة لتوازن المجتمع (هومانز وباكلي) .

٢ - ظهور الطابع السيكلولوجي المعروف عند بعض العلماء في فهم الضبط وتعريفه (كما هو واضح لدى برنارد ولوملي) في الوقت الذي تميزت مفهومات وتعريفات أخرى بالطابع الاجتماعي عن طريق التركيز على النظم، والجماعات (لايبر - ولانديز وجير فيتش - وهولنج شيد) .

٣ - ميل بعض التعريفات الى توسيع نطاق الضبط لكي يشمل كل ما هو مقصود أو غير مقصود ، طالما أنه يؤثر على سلوك أعضاء المجتمع . وفي مقابل ذلك تبيل تعريفات أخرى الى تحديد نطاقه ليشتمل فقط على كل محاولة مقصودة أو مخططة يقوم بها فرد أو جماعة أو مجتمع بأسره للتأثير في سلوك أعضاء المجتمع (مانهايم) .

٤ - تأكيد بعض العلماء في تعريفهم للضبط على عناصر: كالسلطة، والسيطرة، والقهر الذي يمارسه للمجتمع أو أى جماعة فيه على الأعضاء . وفي مقابل ذلك تأملت

تعريفات أخرى على أساس الإهتمام بعنصر إستمداج أعضاء المجتمع للضبط الإجتماعى ، أو إستغراق الضوابط الاجتماعية فى أعضاء المجتمع . وما هو جدير بالملاحظة أن إدوارد روس ، قد تذبذب بين هذين الإتجاهين ، حين أكد عند تعريفه للضبط ، أنه عامل للسيطرة والقهر ، بينما عاد مرة أخرى لينكاه من إستغراق الضوابط الاجتماعية فى أعضاء المجتمع .

٥ - ميل بعض العلماء إلى نوع من الإتجاه الإسمى فى التعريف ، حيث صوروا المجتمع وكأنه مجموعة من الأفراد المنزولين الذين تربط بينهم الضوابط الاجتماعية ، بينما تميز آخرون بإتجاه واقعى فى التعريف ، مثل لايبير ، وجيرفيتش وغيرهما .

٦ - إصرار البعض على أن الضبط الإجتماعى مرتبط بوجود وضع متأزم فى المجتمع ، مثلاً ذهب إلى ذلك روس ، ولوملى . بينما ذهب البعض الآخر إلى أنه ضرورة يحتاجها المجتمع فى كل زمان ومكان ، فضلاً عن وجوده فى الجماعات الصغيرة كما يوجد فى المجتمعات الشاملة ، وقد كان هذا الرأى الأخير هو رأى الغالبية ، ويعتبر جيرفيتش ، من أكبر المدعين له .

وبالرغم من أوجه القصور التى توجد فى كثير من التعريفات السابقة ، إلا أن بعضها يمكن الإستفادة منه فى إجراء دراسة متكاملة للضبط الإجتماعى فى مجتمع معين ، كتعريف جيرفيتش ، وهولنج شيد . وعلى أية حال ، فلن تتكامل صورة التعريفات السابقة إلا من خلال نظريات أصحابها وأطرهم الفكرية ، وهذا ما سوف يعرض له فى فصل مستقل .

تعدد منظورات الضبط الاجتماعى

يدل إختلاف التعميمات التى وضعها العلماء والباحثين للضبط الاجتماعى ،

على اختلاف منظوراتهم فإذا الموضع . فتداهتم بعضهم بالتفكير في ضبط البناء الإجتماعى والإقتصادى ، ومن أمثال هؤلاء ، مانهايم . بينما إهتم البعض بالنظر إلى ضبط السلوك الإنحرافى ، ويعتبر كوهين أهم من دعم هذا الاتجاه . وهناك منظور ثالث يعتبر أكثر المنظورات شيوعاً وإستخداماً ، ويأخذ به معظم علماء الاجتماع الذين لم نظريات في الضبط أو مجرد آراء عنه . ونقصد به ضبط السلوك الإنسانى بوجه عام ، أى ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، الأسوياء منهم والمتحررين . وأخيراً هناك منظور يهتم بضبط الإنتاج والحياة الإجتماعية كلها ، وسوف أتولى في الصفحات القليلة القادمة شرح كل منظور باختصار .

المنظور الأول : ضبط البناء الاجتماعى والاقتصادى

يرى أصحاب هذا المنظور أن مراكز الضبط الاجتماعى ذاتها عادة ما تكون عرضة للضغط ، إذ أن الدولة تتدخل في تحديد وتوجيه النظم الاجتماعية : كالقانون، والسياسة ، والتعليم ، والاقتصاد ؛ وهي تستهدف من ذلك منع الاحتكار والاستبداد ، والحد من تركيز القوة في سلطات بالذات ، فالضوابط الاجتماعية الحديثة تتحرك نحو شكل جديد تستهدف منه تخليص المجتمع من الفوضى والإحتكار ، ويعتبر كارل مانهايم ، أهم من دعم هذا الاتجاه ، وهو ينظر إلى صناع الدستور بوصفهم قادة التخطيط الاجتماعى ، ويرى أن نمو قوة معينة قد يترتب عليه إستبداد فرد أو جماعة لجماعة أخرى أو للمجتمع كله . أما الوسائل التي يجب على المخطط أن يضعها أمامه بوصفها تتمكن من ضبط مكونات البناء الاجتماعى ، فهي تتمثل في تحديد صور جديدة لتنظيم الملكية ، وتنظيم إستخدامها ، وكذلك في فرض الضرائب . وليس هناك - في نظره - إلا طريقتان لتحقيق التوازن المجتمعى : الطريق الأول هو الثورة ، أما الطريق الثانى فيتمثل في الإصلاح . ويعتقد مانهايم ، أن الطريق الأول قد أبيض

نجاحه في دولة كبرى مثل روسيا السوفيتية ، حيث أدت الثورة فيها إلى تحويل جميع فئات الشعب إلى عمال ، قد يختلفون في أجورهم ، وفي بعض الفوارق الاجتماعية الشائنة ، ولكنهم لا يتأيزون من حيث القوة . وهو يعترض على الطريق الثاني إذ يقول أنه يسمح للحركات الطوعية بأن تأخذ مجراها ، حتى ولو كان ذلك على حساب المساواة الاجتماعية ، فضلاً عن أنه لا يمكن تطبيق الإصلاح إلا في مجتمع متجانس ، لأنه لا يمكننا أن نتوقع وصول مجتمع معين إلى حالة الإنفاق السلمي على تخطيط الوسائل والأهداف ، إلا إذا كان متجانساً ، ويركز مآثره على مسألة إقامة ضوابط اقتصادية ملائمة ، لأنها هي التي تلعب الدور الهام في التخطيط المعاصر . فإذا نظرنا إلى المجتمع المعاصر على وجه الخصوص ، لوجدنا أن النظام الإقتصادي يترك أثراً هاماً في حياة الإنسان والمجتمع كله ، ذلك المجتمع الذي لا يمكن أن يستقر دون أن يكون هناك توازن في العملية الإقتصادية

وهناك عدة مشاكل إقتصادية يعاني منها العالم المعاصر من أهمها : الفقر الذي تعيش فيه بعض الجماعات الاجتماعية في معظم أرجاء العالم ، وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ، وإنعدام التوازن في الدخل ، والعبالة . ويقترح «مانهايم» عدة خطوات لحل هذه المشكلات ، يمكن تلخيصها فيما يلي :-

- ١ - وضع ضوابط للأجر والقرن .
- ٢ - ضبط الإستثمار في جميع ميادين الإقتصاد .
- ٣ - وضع ضوابط للملكية الخاصة .
- ٤ - فصل ملكية بعض التنظيمات والمؤسسات عن إدارتها ، فضلاً عن وضع هذه الإدارة تحت رقابة الضبط الحكومي .

ومع ذلك فهو يرى أن كل هذه الخطوات والضوابط قد لا تفيد في تحقيق التوازن الإقتصادي ، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار تأمين الصناعات الكبرى بمثابة الخطوة النهائية ، ذلك لأن التأمين وسيلة تجعل ملكية المشروعات ومسئولية إدارتها في أيدي أعضاء المجتمع كله (١) . والواقع أن دراسة الضبط من هذا المنظور ، تتطلب فيها عبقراً للأساس الاقتصادي للمجتمع ، ولكيفية تدخل الدولة لضبط وتنظيم وتخطيط الإقتصاد ومدى ممارستها لهذا التدخل .

المنظور الثاني : ضبط الانحراف

قام ألبرت كوهين Albert Cohen ، بتفسير هذا المنظور ، وكان أهم مدعاه ، فهو يستخدم مصطلح الضبط الإجتماعي الذي يشير إلى العمليات والابنية الإجتماعية التي تميل إلى منع الانحراف أو الحد منه ، سواء كان ذلك عن طريق : تمويله ، أو إصلاحه ، أو الانتقام من المنحرف ، أو بطريق العدالة أو التمويل الخ . وهو يرى أنه من الصعب أن نحدد الآثار التي يحدثها الضبط الإجتماعي في الانحرافات ، مسترشداً بمثال يقول فيه أنه يصعب جداً تحديد الآثار المباشرة للضبط على انخفاض معدل انحرافات الأحداث ، ذلك لأن هذا الانخفاض يعتمد نتيجة لمجموعة عوامل تعمل في وقت واحد . وعلى سبيل المثال ، إذا صحب إدخال أساليب جديدة ، انخفاض في معدلات الانحراف على مستوى المجتمع ، فهو يتساءل : كيف نتأكد من أن تلك المعدلات قد انخفضت نتيجة لإدخال هذه الأساليب الجديدة ، ولم تنخفض نتيجة لحدوث بعض التغيرات في المجتمع ككل . ولكن بالرغم من صعوبة

1 — Karl Mannheim, freedom, power, and Democratic planning, London, 1968, pp. 117—122,

تحديد هذا الأمر ، فلضغط الإجتماعى أهميته الكبرى فى التقليل من الانحراف أو معالجته ، أو عقاب مرتكبيه ، ولا بد أن نذكر فى كل مجتمع على مجموعة من النتائج والآثار التى ترتب على قيامه بضغط الانحراف ، وإن لم تكن هذه النتائج مرئية بالضرورة . ولذلك فهناك صورتان لبناء الضغط الاجتماعى ، وهما أولاً: البناء الكامن ، أى مجموعة النتائج التى ترتب على قيام المجتمع بضغط الانحراف ، وثانياً ، البناء الواضح ، الذى يشتمل على أدوار الآباء ، وكبار السن ، والأصدقاء والجيران (فى المجتمعات البسيطة بالذات) والهيئات المتخصصة : كالشرطة ، والمحاكم ، والنظم العلاجية (فى المجتمعات الحديثة) . ويرى كوهين ، أن دراسة الضغط الاجتماعى من هذا المنظور ، تتضمن دراسة تنظيم الهيئات القائمة به ، والإهتمام بالتنظيم الاجتماعى لنظمها العلاجية وكيف أن إمكانياتها ووظائفها تعتمد على بنائها الداخلى وعلاقاتها الداخلية (١) .

ومعنى ذلك أن أصحاب هذا المنظور يرون أن دراسة الضغط الاجتماعى تنحصر فى الاهتمام بأساليب معالجة الانحراف ، والمؤسسات المسئولة عن هذه الوظيفة ، والتى تتمثل فى مؤسسات علاج الأمراض النفسية والعصبية والعقلية ، ومؤسسات رعاية الأحداث ، وخدمة الشباب ، ورعاية الطفولة . ويعتبر هذا المنظور محدوداً إلى درجة كبيرة ، فضلاً عن تأثره إلى أبعد الحدود بالإيديولوجية الرأسمالية ومنطق العلاج أو العقاب .

1 - Albert Kohn, Deviance And Control, New York, 1970, pp. 38 40.

المنظور الثالث : ضبط السلوك الانساني

ويمثل هذا المنظور ، في الإهتمام بضبط السلوك الإنساني برمته ، وكان ذلك إجماعاً ، معظم العلماء الذين تناولوا مسألة الضبط الاجتماعي بالدراسة . وقد عبّر « سكينر » عن هذا المنظور بقوله : « إن دراسة الضبط تستلزم دراسة علاقة سلوك أعضاء المجتمع بالثقافة ، وبالنظم الاجتماعية الضابطة ، لأن الثقافة تقوم بدور هام في ضبط السلوك الإنساني » . والمجتمع - بما لديه من ثقافة - يحدد كل ما هو « صائب » وما هو « خاطيء » ، عن طريق قيمه ، وعاداته ، وتقاليده ، كما أنه يحدد مجموعة الإجراءات التي توةح على أي انحراف عن قواعد العواطف . ولذلك فالفرد يضبط عن طريق نظم المجتمع : كنظام الأسرة ، والدين ، والحكومة ، والإقتصاد ، والتعليم . وأيضاً عن طريق كل جماعة من الجماعات التي ينتمى إليها أو يشترك في عضويتها ، إبتداء من جماعة اللعب والجماعة الترفيهية إلى التنظيم الاجتماعي . وتؤثر الثقافة في نوع الأعمال التي يمارسها الفرد ، وهي تتحكم في دوافقه ، وفي كيفية إشباعها ، وتقوم بتشكيل الإستجابات الإنفعالية للفرد ، فضلاً عن تحكمها في عواطفه ومشاعره ^(١) . ولكن ليس معنى ذلك أن التقارب بين عادات وأعراف الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد - يعتبر قاعدة سائدة ، بل إن الصراع قد يقوم بين هذه عادات وأعراف ، وقد تعمل نظم الضبط وهيئانه بطرق متصارعة ، ومثال ذلك أنه غالباً ما تتصارع للتربية العلمانية مع التربية الدينية ، وعموماً تتصارع نماذج الضبط التقليدية مع نماذجه الحديثة .

1 — B.F. Skinner, Science and Human Behavior, New York, 1962, p. 475.

خلاصة القول أن هذا المنظور يهتم بدراسة أمر الثقافة والنظم الإجتماعية، على وجه الخصوص، في سلوك أعضاء المجتمع، ولذلك يعتبر معظم الذين قاموا بدراسة الضبط الإجتماعي، ضمن أصحاب هذا الاتجاه.

المنظور الرابع : ضبط الإنتاج والحياة الاجتماعية .

ويعتبر «كارل ماركس» أكبر مدعم لهذا المنظور هو وأتباعه، ويرى أنه لا يمكن ضبط الحياة الإجتماعية إلا عن طريق ضبط أساسها الإقتصادي، الذي يتمثل بوجه خاص في الإنتاج. ويقول في هذا الصدد إن الإنتاج المشترك يتطلب سلطة موجهة تحقق عملاً ينسق بين الأنشطة الفردية، وينجز الوظائف العامة بوصفها مختلفة عن الأعمال الفردية التي يقوم بها الأعضاء وهم فرادي. ولذلك فإن الهدف من ضبط الإنتاج وعلاقته هو التنسيق بين الجهود الفردية، وإنجاز الوظائف العامة. ويلاحظ أن هناك مجموعة من العلماء السوفيت بدأت تهتم بالתרغفات التي وضعها ماركس وأتباعه، وبوجهات نظرهم في كل ما يتعلق بالمجتمع ونظمه وتنظيماته. ومن أجل هذا، ظهرت بعض المؤلفات التي تعكس وجهة النظر الماركسية في موضوعات مختلفة : كالضبط، والنظم، والإدارة، والتنظيم، والبيروقراطية.

جوهر مشكلة الضبط الاجتماعي

الواقع أن كل مفكر من المفكرين السابقين، قد تصور مشكلة الضبط بطريقة معينة، ووضع تساؤلات تحدد تصوره لتلك المشكلة، ثم بدأ يجيب عليها، فإدوارد روس مثلاً كان يتساءل : كيف ينضبط سلوك أعضاء المجتمع؟ وكيف يرتبط هذا السلوك بتدعيم النظام الاجتماعي، وكان كولي أيضاً يمدد المشكلة بنفس الأسلوب، ولكن جاءت وجهات نظرهما مختلفة إلى حد كبير،

بل ومتناقضة : تصور لاندنر جوهر مشكلة الضبط الإجتماعى على نحو مشابه ، فيتساءل : كيف يتبنى هؤلاء الافراد الذين يختلفون في إهمالهم ، ورغباتهم ، وحاجاتهم ، أن يخضعوا لروتين واحد ، أو أن يسيروا في طريق واحد منظم ؟

أما كارل مانهائم فقد صور مشكلة الضبط على هذا النحو : إذا كان من الممكن ضبط المجتمع ، فكيف نستطيع فرض وسائل تتدخل في الأعمال الإنسانية ؟ ومن أين يجب أن يبدأ هذا التدخل ؟ وتعتبر هذه المشكلة - كما يقول مانهائم نفسه - الفكرة الأساسية التي توجهنا إلى تصور الضبط الإجتماعى ، وهو يذهب في هذا الصدد إلى أن « روس » في كتابه عن الضبط الإجتماعى ، وجه الانتباه في وقت مبكر جداً إلى هذه المشكلة ، ولكنه لم يكن في استطاعته حينئذ أن يتعرف على المضامين النهائية والمحتويات المتعددة لها . ومن الجدير بالذكر هنا أن مشكلة : من أين تبدأ الضبط ، التي تكلم عنها مانهائم وسبقه إليها روس ، لم تواجه ماركس ،^١ لأنه حددتها منذ البداية .

وكان تصور « هومانز » لجوهر المشكلة يتمثل في قضاياء مثل : لماذا يستمر البناء الإجتماعى في وجوده ؟ وكيف يتمثل أعضاء المجتمع لهائيه ؟ ولماذا يمثلون لتلك المعايير ؟ وما الذى جعل من العادات عادات ؟ ولماذا توجد في في خضم السلوك الإنسانى نماذج ثابتة لتكلم عنها ؟

وعلى أية حال ، فقد تشابهت معظم التساؤلات التي وضعها هؤلاء الباحثين ، بالرغم من أن إجاباتهم عليها جاءت مختلفة إلى حد كبير ، وتدور هذه التساؤلات في أغلب الأحيان حول ما يلى :

١ - كيف ينضبط السلوك ؟

- ٢ - من أين يمكن أن يبدأ هذا الضبط ؟
- ٣ - لماذا ينضبط الأعضاء ؟
- ٤ - كيف يرتبط الضبط بتدعيم النظام الاجتماعي ؟
- ٥ - إلى أي حد تختلف أساليب الضبط من مجتمع لآخر ؟ وما هي أسباب هذا الاختلاف ؟

الفصل الثالث

نظريات الضبط الإجتماعي ، الأولى ،

- مقدمة

- نظرية تطور وسائل الضبط الإجتماعي

- نظرية الصواب والتلقائية

- نظرية الضبط الذاتي .

- النظرية البنائية الوظيفية

الفصل الثالث

نظريات الضبط الاجتماعي

« الأولى »

يعنى هذا الفصل بعرض الإطار العام وأهم القضايا التي تواجه دارس الضبط الاجتماعي وذلك من خلال تحليل أهم نظريات العلماء الأول الذين اهتموا بهذا الموضوع منذ « إدوارد روس » حتى « لاندبر » ثم يتولى نقدها والتعقيب عليها .

ومن المناسب قبل استعراض هذه النظريات ، أن أحدد أولاً - وباختصار - معنى كلمة نظرية ، وأهم نماذج النظريات في العلوم الاجتماعية ، لكي أستطيع بعد ذلك أن أحدد نظرية الضبط الاجتماعي من خلال النظريات السوسيولوجية العامة فيتم بذلك التعرف على نموذج النظريات الذي يمكن أن تندرج تحته نظرية الضبط الاجتماعي .

والواقع أن كلمة « النظرية » تستخدم بمعنىين : المعنى الأول ، وهو معنى عام يستخدم في الحياة اليومية ، ويشير إلى تفسير لا يخضع لأي اختبار ، ولذلك فإن قيمته تعتبر محل شك كبير . وهذا المعنى لا يهتما ونحن بصدد الحديث عن نظريات الضبط الاجتماعي . أما المعنى الآخر ، فهو الذي تعتبر النظرية مستقاهة مبعكلا يشتمل على مجموعة من المبادئ ، أو القضايا ، أو القواعد التي تتعلق بظاهرة معينة . وهذا المعنى يتعارض ما هو نظري مع ما هو تطبيقي . والنظرية بهذا المعنى

أما النموذج الثانى للنظرية ، فهو « النظرية الصورية formal Theory » ، ويلاحظ أنه سواء جاءت صياغتها فى كلمات لغوية أو رموز رياضية ، فى عبارة عن مخطط تفسيري Explanatory Schema . ويرى « براون » أن هناك ست طرق أساسية للتفسير ، وهى :

- ١ - التفسير التاريخي ، وهو الذى يفسر الحادثة عن طريق ردها إلى أصولها أو بواسطة تحديد معالم تطورها أو تماقها فى فترة معينة .
- ٢ - التفسير عن طريق الإشارة إلى أغراض الأشخاص ، أو نواياهم من القيام بفعل معين ، وهنا يكون الفعل بمثابة وسيلة لهدف ما .
- ٣ - التفسير بواسطة الإشارة إلى الميول أو النزعات .
- ٤ - التفسير عن طريق الإشارة إلى أسباب وقوع الفعل .
- ٥ - التفسير عن طريق تحديد الوظائف .
- ٦ - التفسير بواسطة الإعتداد على بعض التعميمات الإمبريقية (١) .

هذا ، وسوف يتبين لنا بعد عرض النظريات الـ«وسولوجية» فى الضبط الاجتماعى ، إلى أى نموذج من النموذجين السابقين يمكن أن تندرج كل نظرية من تلك النظريات ، علماً بأن الهدف الأساسى من تحليل آراء العلماء الأول فى الضبط الاجتماعى ونقدهما ، هو عبارة عن محاولة إلقاء الضوء على النظريات الحديثة والمداصرة ، ذلك لأن كثيراً من تلك النظريات لا يمكن فهمها ، ومعرفة مدى أصالتها ، وتقييمها ، إلا بتحديد مصادرها وأصولها ، أى عن طريق العرض المسبق للنظريات القديمة ، وخصوصاً عند كل من روس وكولى ، اللذان اعتبرت

نظرياتها وآرائها بمثابة مصادر لكل قضايا ونظريات الضبط الأخرى سواء عند الأقدمين أو المحدثين . ومن أجل هذا فسوف أتمرض في الصفحات اللاحقة بمجموعة نظريات العلماء الأول ، وأعقب على كل منها ، ثم أختتم هذا الفصل بمجموعة ملاحظات توضح مدى تأثير العلماء الأول بالمحاولات المبكرة التي بذلت في ميدان دراسة الضبط الاجتماعي ، وما تركوه من أثر على النظريات المتأخرة أو الحديثة .

نظرية في تطور وسائل الضبط الاجتماعي .

من الممكن اتباع عدة خطوات أساسية لمرض نظرية « روس » ، تتمثل الخطوة الأولى منها في إيضاح جوهر النظرية أي شرح فكرته من النظام الطبيعي ، وتلي ذلك خطوة ثانية وهي تفرقة بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية المؤثرة في الضبط ، ثم الخطوة الثالثة وتتمثل في تمييزه بين وسائل الضبط الاجتماعي وأنواعه ، وتأتي الخطوة الأخيرة ، وهي عرض فكرته عن طبيعة الضبط الاجتماعي ، وشروطه ، ومقاييس فاعليته ، ثم التعقيب على النظرية .

أولاً : فكرة النظام الطبيعي

تمثل هذه الفكرة جسور نظرية روس ، الذي ذهب إلى أن هناك نظاماً طبيعياً يتغلغل في كل الأفعال الإنسانية ، ويقوم على وراثة الإنسان لأربع غرائز طبيعية وهي : المشاركة أو التعاطف ، والجماعية (أو القابلية للاجتماع) ، والإحساس بالعدالة ، ورد الفعل الفردي . وتمد هذه الغرائز الإنسان بنظام تكاملي ، كما تعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية على مستوى شخصي وودي . ولكن كلما تطور المجتمع ، زادت العلاقات غير الشخصية القائمة على التعاقد ، وذلك بسبب ضعف الغرائز الاجتماعية للإنسان وسيطرة المصلحة الشخصية عليه ؛

وبالتالى فإن المجتمع فى هذه المرحلة الإنتقالية (من حالة المجتمع الطبيعى ، إلى حالة المجتمع الحديث المتقدم) مسئول عن القيام بوظيفة هذه الفرائز الإجتماعية التى أصبحت تضعف باستمرار لتحل محلها الأناية الفردية . وهو يستطيع أن يقوم بتلك الوظيفة عن طريق ميكانيزمات تضبط علاقات الفرد ، الذى يتميز بالأناية ؛ بغيره من الأفراد . ومن ثم ، فإنه كلما إخنفت المجتمعات الطبيعية أفضحت المجال لظهور المجتمعات المتحضرة المصطنعة ، وبالتالى تحتل الضوابط الإجتماعية تلك المكانة التى كانت تحتلها من قبل الضوابط الفردية للإنسان ، وتكون مهمتها حينئذ هى تنظيم السلوك ، وتوفير الأمن للفرد ، والنظام والتكامل للمجتمع .

ونتيجة لذلك ، كلما أصبح المجتمع أكثر مدنية ، وتتحضر ، زادت درجة الضبط التى يمارسها تجاه أعضائه الأفراد . مما ينتج عنه أيضاً إزدياد أناية الفرد ضد المجتمع ، والمجتمع ضد الفرد . وهذه النزعة المدوانية من الفرد تجاه المجتمع ، تدفع الثانى إلى أن يضبط الفرد عن طريق حيل devices مصطنعة ، ومكثدا جاء التأكيذ على ذلك الوسائل means ، فى نظرية روس عن الضبط (١) .

والواقع أن فكرة النظام الطبيعى Natural order إحتلت مكانة هامة فى

1 — E. A. Ross, Social Control, The Macmillan Company, New York, 1901, pp. 6 — 9, 26.

كذلك إستعنت فى عرض جواهر نظرية روس بتلك الصياغة المحسكة التى وضعها هولنج شيد ، لمألة الضبط عند روس ، حيث أنها تدل على فهم واضح وعميق للمشكلة . وقد عرض تلك الصياغة فى مقالته التى سبقت الإشارة إليها فى الصفحات القليلة السابقة .

نظرية روس ، فهو يرى أن هذا النظام ، يحدث دون أى فن أو تصميم وأن هناك مجتمعات قديمة كانت تعتمد عليه إعتياداً كلياً ، وبمرور الوقت ، استطاع المجتمع أن يمارس بعض أشكال الضبط على الفرد ، ولذلك فإن جزء من الضبط في يومنا هذا يعتبر طبيعياً *natural* ، وجزء آخر مصطنعاً *artificial* . وكلا النوعين من الضوابط يختلفان بالآخر ويمتزج به ، لدرجة أنه يكون من المستحيل أن ترد نوعاً معيناً من السلوك إلى خصائص خلقية أصيلة في الطبيعة الانسانية ، ونوعاً آخر إلى المجتمع ذاته . ونجدد الناس في المجتمع الحديث ، يحملون بعض الأفكار والمبادئ المثالية ، والتقاليد الطبيعية ، إلى جانب بعض التدريبات التي تلقوها في المجتمع ذاته . ويرى « روس » أن ظهور الرأي العام ، والقانون ، والدين ، وغيرها من العوامل الاجتماعية ، أو وسائل الضبط الاجتماعي ، قد استغرق وقتاً طويلاً . كما أننا نستطيع أن نرى إنساناً يعيشون ويتصرفون دون أى ضبط اجتماعي ، ولذلك فإن النظام الذي يسود لديهم هو النظام الطبيعي ، والقانون الذي يحكمهم هو الحرية الطبيعية وخصوصاً غريزة الإحساس بضرورة المسألة (١) .

ثانياً : التفرقة بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية

لقد انبثقت نقطة الإنطلاق في نظرية « روس » من تفرقه بين نوعين من العوامل التي تؤثر في الضبط الاجتماعي ، وهما : العوامل الأخلاقية ، والعوامل الاجتماعية ؛ وتمثل العوامل الأخلاقية في الغرائز الطبيعية التي توجد لدى كل فرد ، أما العوامل الاجتماعية أو وسائل الضبط أو ضوابط المجتمع فهي التي تظهر في الرأي العام ، والقانون ، والمعتقد ، والإيماء الاجتماعي ، والتعليم ،

والامادات الجمعية ، والدين الإجتماعى ، والمثل العليا ، والفن ، والتوير ،
والقيم الإجتماعية .

١- العوامل الأخلاقية (الفرائز الطبيعية)

يرى « روس » أن التعاطف الوجدانى *Sympathy* ، أو كما أسماه
« العاطفة الطبيعية » ، وإن لم تكن العامل الرئيسى فى بناء المجتمع ، إلا أنها تعتبر
بلاشك أساساً هاماً فى تكوين الأسرة بوصفها نظاماً إجتماعياً . وهذه العاطفة
هى التى تدعم العلاقات الإجتماعية بين أعضاء الأسرة ، وتعمل على تهدد تلك
العلاقات ، إذ أنها تدعم الروابط الجنسية ، والوالدية ، والحب الأسرى . وكذلك
فإن التعاطف فاعلية هامة بالنسبة للجماعة الاجتماعية برمتها لأنه يقلل من
حدة التقلبات التى تتوج بها حياة الجماعة ، ويهدئ طرق المعاملات اليومية ،
ويربط بين أعضاء الجماعة ويخفف من حدة الأبعاد أو المسافات بين أفراد
الأسرة ، فالعاطف إذن هو الطريق الذى يوصل المجتمع إلى حالة النظام
الإجتماعى والتوازن (١) .

وهناك غريزة ثانية تدفع الإنسان إلى عقد إتصالات إجتماعية مشمرة ، وتعمل
على تدعيم النظام الإجتماعى ، وهى « غريزة الجماعة *Sociability* » ، أو « القابلية
للاجتماع » ، التى كانت تدفع الناس فى بداية الامر إلى الإحساس بالحاجة إلى
الإتصالات الاجتماعية ؛ أما الآن ، فقد حصل العقل عمل الغريزة ، وأصبح
الناس يدركون أهمية الاجتماع بدلا من أن يصغروا بالحاجة إليه ، وقد
أسهمت تلك الغريزة فى تكوين منظمات وروابط إجتماعية عديدة ، أهمها

الدولة (١) .

وأما الغريزة الثالثة فهي غريزة « الإحساس بالعدالة » *Sense of justice* ، وهي تجعل الفرد يربط بين مصالحه وإهتماماته ، ومصالح وإهتمامات الآخرين ، ولذلك فإنه يعطى وزناً مساوياً لمطالبه ومطالب الآخرين والإحساس بالعدالة ، وبضرورة تحقيقها ، هو العامل الذى يسود فى مجالات عديدة : كالحرب ، والرياضة ، والتجارة ، والسياسة ، وهو القاعدة الطبيعية لأية منافسة ، كما كان التعاطف قاعدة للتعاون المتبادل ، ويؤكد « روس » أهمية تلك الغريزة فى قوله « إن أمرها يكون عظيماً ، عندما تترك الأبواب بلا حراس ، والملاكية بدون رقيب ، والمعقود بلا شهود ، والوعود والمعهود بلا توقيعات » . وذلك لأن الإحساس بضرورة العدالة يدفع كل فرد إلى أن يضبط نفسه بنفسه ، وأن يسيطر على أهوائه وعواطفه ، وأن يتذكر الطرف الآخر دائماً ، وأن يستمع إليه ، ويناقشه (٢) .

إن التعاطف ، والجماعية ، والإحساس بالعدالة ، ليست أموراً كافية لخلق وتدعيم النظام ، بل إن هناك نوعاً من السلوك الفسردى أطلق عليه روس إسم « رد الفعل » *resentiment* وهو يعبر عنه بمبدأ : العين بالعين ، والسن بالسن ، إذ يمثل رد الفعل خاصية أخلاقية أولية تميل إلى المساواة بين الناس عن طريق تدعيم الحقوق الطبيعية للمعادلة فضلاً عن أنها تؤيد مطالب الضميف ضد سيطرة القوى . ولذلك فإن « رد الفعل » الذى يوجه إلى أية إهانة أو أى أذى ، هو أول ضربة يمكن أن توجه إلى الشخص المعتدى ، وهو العامل الأول من

1 — Ibid, pp. 14 — 42.

2 — Ibid, pp. 23, 25, 27, 29, 31, 35.

عوامل النظام والأمن order . ويعتبر الأخذ بالتأثير مثالا لرد الفعل الذى قد لا يقوم به المحنى عليه ذاته بل ويشترك معه أيضاً عشيرته أو أعضاء عائلته . وفى أى مجتمع مستقر ، نجد مجموعة قواعد تحدد أصول رد الفعل ، وهى التى تتمثل فى العاسة الجمعية والعرف . غير أن رد الفعل الفردى - كما يرى روس - يعوق المجتمع من القيام برد الفعل الاجتماعى ، ولذلك فإن القانون يستبعد النار ، ويقال من مجالات الحماية الذاتية ، ويأخذ على عاتقه مهمة الانتقام^(١) .

ب - مصدر الحاجة إلى العوامل الاجتماعية

بالرغم مما ذهب إليه « روس » فى تأكيد أهمية الفسائر أو العوامل الأخلاقية كأسس للنظام الاجتماعى ، إلا أنه يؤكد حاجة الناس إلى الضبط الاجتماعى^(٢) . فهو يرى أنه كلما زاد حجم السكان ، وظارت طوائف وعشائر جديدة ، بدأ المجتمع الطبيعى يتلاشى تدريجياً . وبالتالي ، تعدد الزمر الاجتماعية ، ويتمدد معها الولاء ، ولذلك فإن التنافر الذى يمكن أن يوجد بين تلك الزمر والطوائف المختلفة التى توجد داخل المجتمع الواحد ، جدير بأن يهدده بالانشقاق على ذاته . إن المجموعات المتناقضة داخل المجتمع الواحد ، والتى تشمل على الغنى والفقير ، والموظف والمواطن العادى ، والمدنى والمسكرى ، والايهين والاسود ، والمسيحى والمسلم واليهودى ، كل هذه التناقضات كفية - كما يرى روس - بأن تمرض المجتمع للانهايار والانحلال . ومن أجل هذا ، فإن كل مجتمع يتبع طريقة خاصة للتخفيف من حدة تلك الروابط التى تجذب الناس إلى جماعاتهم الصغيرة والمحدودة وهذه هى وظيفة النظام الاجتماعى السائد فى

1 - Ibid, 36 - 46.

2 - Ibid, p. 49.

المجتمع، تلك التي تشمل في التعريف من حدة ارتباط الفرد بمجتمعه الصغيرة، حتى يشعر بالانتماء إلى المجتمع الكبير. وهذا ما أطلق عليه روس ونضال الجماعة الكبرى ضد الجماعة الصغرى، إنه نضال ضد التمسك، والطائفية، والولاء الأعمى، والأناية. ومن هنا تأتي أهمية الضبط الإجتماعى، وتؤكد الحاجة إليه، فيصبح الضبط إطاراً مصطنعاً، يشتمل على مجموعة من الأسس التي تربط بين السكتل الإجتماعية التي كادت أن تصاب بالتصدع والإنشقاق أما هذه الأسس، فهي تتمثل في النظم الاجتماعية، وهنا تصبح النظم مشحولة عن إستتباب النظام العام بالمجتمع، وعن التوفيق بين القوى المتصارعة في المجتمع الواحد. وفي هذا الصدد، بلغت «روس» إتناهاً إلى أهمية الفروق الاقتصادية بين أعضاء المجتمع الواحد، ومدى خطورتها، ووظيفة الضبط الإجتماعى في هذا المجال، فيقول إن المساواة أمام القانون، والمساواة السياسية والمساواة الدينية — قد تبطئ أو تقلل وتخفف من تلك الفروق الاقتصادية، ولكنها لا توفقها أو تقضى عليها، ولذلك فهناك حاجة ماسة إلى الضبط الإجتماعى. وإذا كانت الفروق الاقتصادية في المجتمع الصغرى تجعل من الضروري قيام نوع من الضبط الإجتماعى فالحاجة إليه تكون أشد في الدول الكبرى (١). هذا فيما يخص

(١) تعتبر نظرية «مانهايم» الحديثة في الضبط الإجتماعى تطوراً لفكرة روس في ضبط الفروق الاقتصادية، حيث إكتفى الأخير بذكر هذه العبارات القصيرة ولكنه لم يتناولها بالشرح والتعقيب، نظراً لشدة إهتمامه بالعوامل الإجتماعية التي تؤثر في عملية الضبط. ومن أجل هذا فقد إكتفى بمجرد الإشارة إلى حاجة المجتمع الحديث إلى ضبط الفروق الاقتصادية.

بأهمية الضبط وبلغ الحاجة إليه الحد من آثار الفروق الاقتصادية ، أما عن الفروق العنصرية ، فيرى « روس » أن أثر انتصار عنصر معين على بقية العناصر في شعب من الشعوب ، قد يؤدي إلى الإطاحة بالمجتمع كله ، ومن ثم تزداد الحاجة إلى الضبط في المجتمعات الحديثة المعقدة . خلاصة القول أن هناك مجموعة أسباب خلقت الحاجة إلى الضبط الإجتماعي ، وهي :

١ - زيادة حجم السكان ، وظهور طوائف وعقائد جديدة ، مما أدى إلى تلاشي المجتمع التقليدي ، وبداية ظهور المجتمع الحديث الذي لم تعد الفرائز الطبيعية فيه قادرة على ضبط سلوك الأعضاء .

٢ - بل ذلك ضعف الفرائز الطبيعية ذاتها ، وظهور الأناية الفردية .

٣ - ظهور جماعات متباينة إلى درجة كبيرة في المجتمع الواحد ، سواء كانت أسباب هذا التباين إقتصادية ، أو عنصرية ، أو طبقية ، أو مهنية ، أو مرجحية من تلك العوامل .

ج - العوامل الاجتماعية (وسائل الضبط الاجتماعي)

يرى « روس » أن أولى هذه العوامل عنده هو عامل « الرأي العام » *Public opinion* ، الذي يعرفه بأنه رد فعل من جانب المجتمع تجاه أي سلوك يسمى إليه . وهناك ثلاثة مكونات للرأي العام ، وهي الحكم العام *public judgment* وهو رأي الغالبية في فعل أو سلوك معين بأنه حسن أو سيء ، ملامح أو غير ملامح ، ثم الشعور العام *public sentiment* وهو الإحساس بالرضى أو بعمده ، بالإحترام أو الإزدراء ، من جانب غالبية أعضاء المجتمع تجاه فعل معين ، ثم أخيراً الفعل العام *public action* ، وهو يتضمن تلك المقاييس التي تتخذها الغالبية لكي تؤثر في السلوك العام . وهناك أيضاً ثلاثة جزاءات تنطبق

على كل مكون من المكونات السابقة ، كجزاءات الرأى ، وجزاءات الشعور ، وجزاءات العنف . والرأى العام مجموعة خصائص ، بعضها إيجابى ، والبعض الآخر سلبى ، أما الخصائص الإيجابية فهى التى تتمثل فى أن :

١ - الرأى العام يمارس تأثيره على نطاق واسع ، وهو بذلك يتم الوظائف التى يقوم بها القانون .

٢ - أنه أقل آلية من القانون ، فهو يضع فى إعتباره تغير الظروف : كالمكان والزمان ، والدافع .

٣ - أن الرأى العام يحمى السلام الإجتماعى عن طريق فرض المطالبات الخلقية التى قد لا يمرؤ القانون على فرضها .

٤ - أنه يتميز بالمرونة التى قد لا تتوفر فى القانون .

٥ - أن غل الرأى العام مباشر ، وسريع ، بعكس الحال بالنسبة لكثير من وسائل الضبط الأخرى إذ أنها تتميز بالبطء .

أما خصائصه السلبية ، فهى تتمثل فى :

١ - أنه ليس هناك فرد من أفراد المجتمع يعرف بالتحديد إلى أى مدى يمدح ويثنى ، أو إلى أى مدى يلوم ، ولذلك تظم المتناقضات التى تضعف من سلطة الرأى العام .

٢ - المفروض أن يكون هناك رأيا عاما موحدا وثابتا فى وقت معين ، ولكن غالبا ما يعطسدم الرأى العام مع شعور طائفة معينة أو فئة بالذات فى المجتمع .

٣ - ان سلطة الثروة ، والمكانة ، وكذلك إصدار الأوامر والقرارات ، تجعل ضبط الحكم عن طريق الرأى العام مسألة صعبة .

ونظراً لهذه المساواة التي قد توجد في الرأي العام، إعراف «روس» بأنه لا يمكن أن يكنى وحده كوسيلة لضبط الإجتماعي^(١).

ويعتبر «القانون Law» أداة متخصصة ومحددة تحديداً دقيقاً، يستخدمها المجتمع لضبط أفراده والقانون وظيفتان: تتمثل الأولى في أنه يجب أن يعامل هؤلاء الذين يقومون بأعمال عدوانية بطريقة حاسمة ورادعة *repressively*، بينما تتمثل الأخرى في أنه يجب أن يتصرف بطريقة إجبارية ملزمة *compulsively*، بما يتمشى مع إعمال هؤلاء الأعضاء. وللجزاءات القانونية عدة خصائص، أهمها: الموضوعية والإلزام، والمصادية؛ وهي بالإضافة إلى ذلك كله تطبق بدرجة متساوية على كل الأشخاص الذين إرتكبوا نفس الفعل الجنائي^(٢). وبالرغم من تلك المميزات التي نسبها «روس» إلى الرأي العام، في الحالة الأولى، والقانون، في الحالة الثانية - إلا أن هناك عيوباً مشتركة بينهما، تتمثل فيما يلي:

١ - أن جزاءات القانون والرأي العام لا تقوم بضبط أوجه السلوك الكامنة والمستترة في حياة الناس.

٢ - أنه يمكن لكل من القانون والرأي العام أن يتعطلا عن أداء وظيفتهما بسبب قوة الشخص المذنب أو الجاني.

٣ - أن كلا من القانون والرأي العام، يحتاج إلى وقت وجهد لكي يحققا أهدافهما.

ومن أجل هذا، فقد ذهب «روس» إلى أن هناك وسيلة ثالثة تغلو من

1 — Ibid pp. 80, 94 - 96.

2 — Ibid, pp. 106 - 107.

عيوب الويلتين السابقتين ، وهى « المعتقد Belief » ، والمعتقد جدير بأن يدفع الفرد إلى أداء السلوك السوى طالما أنه مقتنع بأهميته . ومن ثم ، فإن الجزاءات البدائية الخارقة للطبيعة supernatural كانت تعتمد على المعتقد الذى مؤداه أن هناك موجوداً له قوى خارقة يسيطر بها على أفعال الناس ويتدخل فى حياتهم ، فضلاً عن أنه يماقب ويكافئ . والمعتقدات والنظريات : معتقدات بدائية خرافية ، وأخرى دينية . وكلاهما عبارة عن إعتقاد فى قوى خارقة . ويتسامل روس فى هذا الصدد ، كيف يصبح المعتقد دعامة للنظام الإجتماعى ؟ ويجيب بقوله إن الإعتقاد فى القوى الخارقة ، كوسيلة للضبط الإجتماعى ليست له فاعليته المطلقة ، فكتير من الجماعات لديها معتقدات لا تستهدف تدعيم النظام أو الإحتفاظ به ، ولكن التحكم فى سلوك الفرد عن طريق الإعتقاد فى كائنات غير مرئية ، أمر يحتاج إلى شخصية معينة تستخدم المعتقد فى تنظيم سلوك الناس . ويستدل روس على صحة رأيه هذا ، بقوله ، إن كل دين من الديانات العالمية كان له رسول أو نبى ، وأنه لا يمكن أن تكون هناك ديانات أو معتقدات من هذا القبيل ، بدون وجود رسل وأنبياء (١) .

وأما الوسيلة الرابعة من وسائل الضبط الإجتماعى ، فهى « الإيماء » ، ويرى روس أنه ليست هناك محاولة للضبط تخلو من الإيماء ، الذى يمكن إستخدامه لتوجيه الأفراد إلى الفرض الذى يريده المجتمع ، وبذلك يمكن الاستغناء جزئياً ، عن إستخدام الجزاءات ، أيا كان نوعها . وهناك ملاحظة يسجلها روس بهذا الصدد ، وهى أنه ليست كل المجتمعات تهتم بمصدر واحد للإيماء أو بمضمون مشترك ، حيث أن بعض نواحي الإيماء لا تهتم ببعض المجتمعات ، بينما تهتمها أنواع

أخرى أو صور مختلفة منه . فالمجتمع إذن هو الذى يتحكم فى صور الإيحاء التى يؤثر بها على أعضائه . (١) أما « التعليم » أو « التربية » فهو أسلوب آخر للضبط الاجتماعى ، تتمدد وسائله وتختلف هيئاته التى تتمثل فى : الأسرة ، والمدرسة ، والقدوة المرغوبة . والتربية دائماً مشروطة ، إما بالوالدين ، وفى هذه الحالة يفرضان رغبتها على الطفل ، ويوجهانه إلى الحياة العملية بالطريقة التى يريان أنها ملائمة ، وإما مشروطة بالإملاء ، أو بالمجتمع كله (٢) .

هذا ويمثل « العرف » على تنظيم حياة الأفراد ، وتوجيهها إلى طرق معينة تتمثل فى عادات ، ولغة ، وملابس محددة ، وفى ممارسة أنواع معينة من الرياضة ، وهو يحدد أهداف الناس والوسائل التى يمكنهم إتباعها لبلوغ تلك الأهداف ، وطرق التعبير المختلفة ، كما أنه يحدد موقف الأشخاص من الآخرين . وهو بالإضافة إلى ذلك يجب أن يرسم عادات احترام كبار السن ، وتقدير الرؤساء والحكام ، ويحدد أيضاً كيفية مساهمة القرارات والقوانين ويعتبر العرف مصدراً من مصادر القانون . وينظر « روس » إلى العرف باعتباره قوة مدبلة ومتحركة فى القوى الأخسرى التى يلتزم بها الفرد ، وليس فقط باعتباره قاعدة غير مكتوبة *unwritten code* ، وهو يرى أن سرفوة العرف يجب أن يبحث عنه فى الإيحاء وفى العادة ، ذلك لأن القديم يتصف بقيمة العظمى وبقدرة على تحقيق أغراض الضبط (٣) .

ويعتبر « الدين » من أهم وسائل الضبط الاجتماعى ، حيث فرق روس بين نوعين من الدين ، وهما : الدين الرسمى *Legal religion* وهو الذى أطلق

1 — Ibid, 146, 149.

2 — Ibid, 163 — 164, 166,

3 — Ibid, pp. 183 — 184, 190.

عليه من قبل « المعتد » ، والدين الاجتماعى *Social religion* ، وعرف الدين الاجتماعى بأنه « ذلك الاقتناع بوجوب رابطة من العلاقة المثالية *ideal relationship* بين أعضاء مجتمع معين ، ثم الإحساسات التى تظهر نتيجة لهذا الاقتناع (١) » وكانت هذه الرابطة فى المجتمعات البدائية تتمثل فى « صلة الدم » ، ثم أصبحت بعد ذلك تظهر فى الرابطة الدينية وأخيراً فى القومية. ويرى روس فى هذا الصدد أن المعتقدات التى أوجدت الدين الرسمى فى المجتمع الغربى ، قد إنهارت أمام أعيننا ، وأصبحت متناقضة مع معارفنا ، وأنه كلما أصبحت الدولة أكثر قدرة على تحقيق النظام المدنى (أو العلماني) ، فإن فاعلية « الذات *Ego* » وهى أساس هام فى الدين الرسمى ، تقل بدرجة ملحوظة ، وكذلك بالنسبة لقدرتها على تحقيق النظام . أما تلك المثالية التى خلقت الدين الاجتماعى ، ففى لم تتلاشى كثيراً وهى تعتبر فى الواقع أكثر فاعلية ومرونة ، وبذلك فإن هناك خطه عمل طويلة - وربما تكون أيضاً عظيمة - تنتظر الدين الاجتماعى ، الذى يعتبر قادراً على أن يحتل المكان المناسب له جنباً إلى جنب مع الفن ، والعلم ، وذلك بإعتباره مظهراً من المظاهر الحرة للروح الانسانية السامية (٢) .

وهنا يأتى دور الاعتراف بأهمية « النمط الشخصية *personal ideas* » حيث ذهب روس إلى أن هناك نماذج مختلفة للسلوك والشخصيات ، يطلق عليها لفظ « النماذج الاجتماعية *Social types* » وهذه النماذج يمكن أن تصبح مع مرور الوقت مثلاً شخصية . حيث أن تفرع خصائص أو سمات معينة فى النماذج الاجتماعية كضبط النفس ، والإخلاص ، والشجاعة ، يدفع أعضاء المجتمع إلى

2— Ibid, p. 199.

1 — 'bid, pp. 216 — 217.

تقليدها ، وإعتبارها خصائص رائدة . ومن أهم تلك النماذج التي توحده
 المجتمعات ، نموذج الجندي الذي يجمع بين عناصر عديدة ، كالشجاعة ، وقوة
 الإحتك ، والإخلاص ، والتضحية ، وهو يؤثر في عدد كبير من الأشخاص
 العاديين بحيث يصبح بالنسبة لهم مثلاً أعلى . ففي أى مجتمع تعود فيه الخصائص
 العسكرية ، نجد أن طريقة الولاء ، والطاعة موجهة نحو نموذج الجندي ، فالأدب
 يعظمه ، والبلاغة تتوجه ، والدين يقدره ، والجاهل تصفق له وتمتن به .
 وبالإضافة إلى النماذج الرئيسية ، توجد نماذج أخرى فرعية في الجماعات المختلفة :
 فللمدرسين نموذج ، وللقضاة نموذج ، وللمهندسين نموذج ، وللعلمانيين
 نموذج ، وللممثلين نموذج — وعادة ما يعتبر النموذج وسيلة لضبط مشاعر
 وسلوك الفرد (١) .

أما مصد « الشعائر ceremonies » أو الإحتفالات فيرى روس أن الآراء
 قد اختلفت فيها ، ووجد أن هناك وجهتين للنظر متعارضتين في هذا المصداق :
 الأولى ترى أن الإستعطاف propitiation هو جوهر الشعائر ، وأن القوة التي
 تدفع الناس إلى ممارسة مثل هذه الأعمال الدقيقة والمحددة هي الخوف . والشخص
 الذي يقوم بها إما أن يستهدف لإرضاء واستعطاف من هو أرقى منه شأنًا ، أو
 أنه يؤديها تعبيراً عن خضوعه . ويرى روس أيضاً أن الشعائر بهذا المعنى ليست
 جذيرة بأن تكون نظاماً اجتماعياً يلعب دوراً في حياة المجتمع ، بل إنها عبارة
 عن إجراء خاص يعم عن طريق التقليد ولكن ليست له أهمية تفوق أهمية
 العادة المتعددة . أما وجهة النظر المعارضة فهي ترى أن الشعائر تظهر دائماً عامود
 أرقى وأسمى ، وأنها تعسب بذلك وسيلة ملائمة وفعالة لضبط الأشخاص

العاديين . وفي ختام الجزء الذى خصصه روس لدراسة الشعائر ، ذكر أنه يجب علينا أن نعرف بأن عصر الشعائر قد انتهى تقريباً ، وأنه ليس لدينا شيء آخر له فاعلية لكن يحل محلها (١) .

ويضع روس أهمية كبرى « للفن » ، كوسيلة للضبط الاجتماعى ، فيقول إن الفن يؤثر التعاطف الوجدانى ، ويتقن ويصحح الرموز الإجتماعية ، كما يبين الأوضاع الحاسطة فى المجتمع ، ويشير مشاعر الجماهير ، وهو بذلك يؤثر فى التفكير ، والشعور ، والسلوك . ويمكن أن يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً ، وبالتالي فإن نموذج الفنان يمكن أن يصبح عاملاً من عوامل تدعيم الضبط أو إنبهاره (٢) .

وتعتبر « الشخصية » وسيلة قوية من وسائل الضبط الاجتماعى ، وهناك شروط وأسباب عديدة تكمن وراء النفوذ الشخصى ، أما هن الشروط ففى تظهر فى تلك الانتصارات التى حققها القائد أو الزعيم ، يضاف إلى ذلك أن ذات البطل أو القائد تعتبر عاملاً هاماً من عوامل إحترامه وتقديره . ويعترف روس فى هذا الصدد بأهمية الخصائص الفيزيائية فى شخصية القائد ، فيقول إن القامة التى كان « شارلمان » يتمتع بها ، والمظمة والصفاء اللذان تميز بها وجه « ميد » ، والقيح الخفيف لوجه « ميرابو » والأعين الناقبة « لنابليون » ، والشكل الرومانتيكى « لقاريا لى » .. كلها تدل على أهمية الخصائص الجسمية فى القائد . وهناك مجموعة من الخصائص الأخلاقية التى تبرز لزعم: كقوة الإرادة ، والخيال المرتبط بالواقع ، والشجاعة ، والمثابرة ، فلك الخصائص هى التى جعلت أشخاصا

1 - Ibid, pp. 248, 256.

2 - Ibid, pp. 257, 261, 264.

مثل : محمد ، وبونتياك ، ودبليسيس ، والمهدى ، يصبحون قادة وزعماء ، بل وأبطال . ويقول « روس » إن الشخصية لعبت دوراً هاماً في تاريخ الضبط الإجتماعى ، حيث كانت الرئاسة في المجتمعات البدائية تمارس عن طريق رجل متفوق في العائلة أو القبيلة ، ولكن يبدو أن النفوذ الشخصى لن يلعب دوراً هاماً في المستقبل بنفس الدرجة التى كانت تنصب إليه في الماضى ، أى أن الشخصية لن تصبح حجر الأساس في النظام الإجتماعى في المستقبل أو حتى تكون كذلك في الوقت الحاضر (١) .

هذه هي مجموعة الوسائل التى تستخدم للتأثير في مشاعر أو إحساسات الأفراد بطريقة تؤدي إلى الطاعة ، وإحترام حقوق الآخرين . وهناك وسائل أخرى تؤثر في عقول الأفراد وتجعلهم يفعلون سلوكهم ، وهى : التنوير ، والحداد أو الوهم ، والقيم الإجتماعية . أما عن التنوير فهو الضوء الوحيد الذى يتمكن من توضيح نتائج الفعل أمام الفرد ، أو تنويره بها ، أو توضيحها أمامه ، ولذلك فإن له أثره الهام في توجيه وضبط أفعال الأشخاص (٢) . وإذا نظرنا إلى الحداد أو الوهم *Illusion* ، فنرى أنه وسيلة الضبط عن طريق التصورات والمفاهيم الخاطئة ، التى صيغت بدهاء ومهارة فائقة ، وتعتبر الأحجية ، والنذور مثلاً لذلك (٣) .

هذا ، وتعتبر القيم الإجتماعية من أهم وسائل الضبط عند روس ، حيث أن اختيار الشخص لآى شيء ، أو فعل لا يتحدد إلا عن طريق القيم الإجتماعية.

1 — Ibid pp. 275 — 278, 280.

2 — Ibid, pp. 291 — 292.

3 — Ibid, pp. 304 — 308.

والواقع أن النيم الإجتماعية التى نسمعها كل يوم قد مرت بعملية تصفية، وهى تجعل حياتنا مصقولة فى الوسط الإجتماعى ، وتقيس الأمور من وجهة نظر المجتمع ، لا الفرد . وهناك عدة مكونات للقيم الإجتماعية ، تتمثل فى : ذلك الجليل التلقائى من المعصنات التى ورثت من الماضى ، ثم حماس الصفوة وحرصها على نشر رغباتها وأفكارها ، وآرائها الخلقية، وأخيراً تأتى التقاليد ، وهى رواسب الماضى غير الشخصية ، كالنظم ، والعادات ، وهى تصبح بمثابة عوامل شبه مستقلة تقوم بوظيفتها فى ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، وتترك فى تشكيل الحياة الراهنة . وإذا كانت القيم معددة وواضحة فى الأدب ، والفن ، والدين ، والأخلاق، فإنها تؤثر فى عقول الصغار داخل الأسرة ، ومكان العبادة ، والمدرسة ، وذلك حتى تصبح هذه القيم دعامة قوية - غير مرئية - للنظام الإجتماعى (١) . ويرى روس فى هذا الصدد أن : الضبط من طريق القيم ، يصبح علامة مميزة للمرة التى ينتشر فيها الفاضل الإقتصادى ، ويرداد وقت الفراغ ، ويرتفع مستوى المعيشة ، فتسكون مهمة أقيم أو وظيفة الأساسية هى توجيه نظر الإنسان إلى الرفاهية الإجتماعية لا الفردية ، وإلى دعوته للتبصر فى كل أنماط سلوكه . هذا بالرغم من أن هناك من المفكرين فى هذا القرن ، من يرفضون تلك الفكرة التى تؤكد أن المجتمع يحتاج دائماً إلى أن يربط ذاته بوسائل الضبط بطريقة قوية (٢) .

وعلى هذا النحو قدم روس العوامل التى تؤثر فى النظام الإجتماعى ، فهناك عوامل تخلق هذا النظام أو تضع له الأساس ، وهى الفرائز الطبيعية أو العوامل

1 — Ibid, pp. 227 — 230.

2 — Ibid, pp. 231 — 233.

الأخلاقية ، وتوجد بجانبها عوامل أخرى تدعم هذا النظام وهي وسائل الضبط الإجتماعى .

ثالثا : التمييز بين وسائل الضبط وأنواعه

فرق « روس » بين نوعين أساسيين للضبط وهما : الضبط الإجتماعى ، وهو ذلك النوع من الضبط الذى تمارسه الكتلة الإجتماعية كلها ، بالإضافة إلى بعض مراكز الهيبة والأثير فيها ، وطبقا لذلك ، فإن هذا النوع من الضبط لا ينبع من فرد ، أو جماعة ، أو طبقة معينة ، بل من المجتمع كله ، ومن أهم وسائل الضبط الإجتماعى : القانون ، والعرف ، والدين ، والفن ، والرأى العام ، والقيم . أما الضبط الطبقي ، فهو الذى ينبع من طبقة معينة تميش على حساب بقية المجتمع ، أو أنه عبارة عن ممارسة السلطة عن طريق طبقة معينة تعمل من أجل مصالحها الخاصة (١) .

وإذا كان روس يفرق بين أنواع الضبط ووسائله ، ويطلق لفظ « النوع Kind » على الضبط الإجتماعى نفسه ، ولفظ « الوسائل means » على كل من : القانون، والعرف ، والدين ، والرأى العام ، والفن ، والقيم - فإلنا نجد باحثاً آخر ، وهو « جورج جيفيتش » يطلق كلمة « النوع » على مجموعة العناصر التى أسمها روس بالوسائل . وطبقاً لذلك ، فإن العرف ، والدين ، والقانون ، والمعرفة ، والفن ، تعتبر أنواعا للضبط عند جيفيتش ، وهو لا يستخدم كلمة « الوسيلة » ، وإنما يهتم بالفرقة بين أنواع الضبط وصوره وهيئاته (٢) .

1 - Ibid, pp 376.

(٢) سوف نرد الإشارة إلى ذلك بالتفصيل عند التمرس نظرية « جيفيتش » .

والواقع أن تعدد المصطلحات التي استخدمت في دراسات الضبط الإجتماعى ، واستخدام المصطلح الواحد لكى يشير إلى مدلولات مختلفة ، وكذلك استخدام مصطلحات مختلفة لكى تشير إلى نفس المدلول ؛ هو الأمر الذى أدى إلى ظهور كثير من الخلط واللبس ، وإلى سوء الفهم ، وشجع على زيادة الإهتمام بوضع التعريفات والتصنيفات ، أكثر من التركيز على الدراسات والبحوث المحددة والمتعمقة .

رابعاً : طبيعة الضبط الاجتماعى وشروطه ومقاييسه فاعليته

يذهب روس بصدد تفسيره لطبيعة الضبط الاجتماعى ، إلى أن الضبط يتذبذب بين القوة والضعف ، بين الجود والحرقة . وأن هناك عدة أسباب لهذا التقلب ، أهمها تغير الحاجة الإجتماعية ذاتها ، وتغير عادات الناس وثقافتهم ، ونموها تبعاً لذلك . ومن أهم مظاهر هذا التغير ، أن أصبحت الروابط الأسرية أقل فاعلية ، وأصبح الصغار يتحررون من السلطة الأبوية في وقت مبكر نسبياً ، وأصبحت المرأة أكثر تحرراً . ولذلك فإن تلك التغيرات التى طرأت على الحاجات الإجتماعية ، والنظم الإقتصادية ، والثقافة ، والمادات ، تستلزم تغيرات مصاحبة فى المصدر الأساسى الذى ينبع منه عملية الضبط الاجتماعى (١) .

والضبط الاجتماعى حدود ، لا يجب أن يتعداها ، فمن المعروف أنه يستهدف الرافعية الإجتماعية ، وفى هذا الصدد ، يضع روس مجموعة قوانين تحدد طريقة تدخل المجتمع فى الضبط ، وهى :

القانون الأول : أن كل زيادة فى التدخل الاجتماعى ، يجب أن توجه

أهدافها إلى الأشخاص بوصفهم أعضاء في مجتمع ، لا أن تنظر إليهم باعتبارهم أفراداً .

القانون الثاني : لا يجب أن يكون التدخل الإجتماعي من الشدة بحيث يثير ضد عاطفة الناس أو ميلهم إلى الحرية .

القانون الثالث : يجب أن يحترم هذا التدخل الإجتماعي تلك المشاعر التي تساعد النظام الطبيعي وتؤيده .

القانون الرابع : لا يجب أن يكون التدخل الإجتماعي بصورة يوقف معها ذلك الإنقراض للمظاهر الأخلاقية السيئة .

القانون الخامس : لا يجب أن يحد التدخل الإجتماعي من « الصراع من أجل البقاء » لدرجة أن يقضى على عملية الإنتقاء الطبيعي ، وفي هذا الصدد يؤدي التحكم الزائد والمبالغ فيه إلى تعويق عملية الإنتقاء الطبيعي من أن تقوم بوظيفتها (١) .

وأخيراً ، يضع روس عدة مقاييس لتفاعلية الضبط الإجتماعي ، تتمثل في :

١ - أن أفضل أساليب الضبط ، هي تلك الأساليب الداخلية ، وأن الوسيلة الخارجية ، كالعقاب ، لا يجب أن نستخدم إلا عندما تكون الحاجة إليها شديدة ولا مفر منها . ولذلك فإن ضبط الإرادة الإنسانية عن طريق « القودج » أفضل من ضبطها عن طريق الجزاءات .

٢ - أن البساطة Simplicity علامة أخرى على الضبط السليم ، ذلك لأن

طريقة الردع عندما تكون معقدة ، فإنها تواجه بمشاكل عديدة ، أما إذا كانت بسيطة ، فهي تؤدي وظيفتها بطريقة فعالة وسريعة .

٣ - أن هناك علامة أخرى من علامات الضغط السلبي ، وهي « التلقائية Spontaneity » ، حيث أن أفضل أنواع الضغط ، هي التي تظهر أثناء تجمع الناس ، وتعاملهم معا ، ودخولهم في علاقات إجتماعية مشتركة ، وفي تلك الحالات يظهر الضغط بطريقة غير مقصودة ، ويكون دائما .

٤ - أن انتشار *diffusion* الضغط هو الضمان الوحيد ضد توقفه أو تعطله ، فالإنتشار علامة على الفاعلية ، ووسيلة لزيادة الفاعلية (١) .

هذه هي خلاصة نظرية روس في الضغط الإجتماعي ، والملاحظ أنه قد خصص لها جزء كبير من هذا الفصل قد لا يتسارى مع عرض بقية النظريات ، ويرجع ذلك إلى أنها تعد أول نظرية صيغت في إطار علمي سوسيولوجي لغيره عن مسألة الضغط الإجتماعي ، وكذلك إلى الأثر الذي تركه روس في كثير من الباحثين بعده .

حوار فكري حول نظرية روس

هناك بعض التعقيبات التي أثرت حول النظرية السابقة ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - ذكر « جيرفيتش Gurvitch » مجموعة إعراضات وانتقادات على نظرية روس ، يمكننا الإشارة إليها فيما يلي ، لكي نتعرف على مدى صحتها :

أ - يقبول جيرفيتش : « إن النظام الإجتماعى - فى نظر روس - ليس فطريا ولا تلقائيا ، بل إنه تساج الضبط الإجتماعى ، وما دام وجود المجتمع مستحيلا بدون النظام فالضبط الإجتماعى هو العنصر الضرورى الذى لا غنى عنه للواقع الاجتماعى (١) .

والواقع أن هذه العبارة التى وصف بها جيرفيتش وجهة نظر روس فى الضبط وفى النظام الاجتماعى ، ليست متفقة حقيقة مع ما ذهب إليه روس ، بل إنها تتناقض مع فكرته . إذ أنه أشار ، وهو بصدد عرض نظريته فى الضبط ، إلى أن جزء من النظام يعتبر طبيعيا *natural* ، وجزءا آخر يعتبر مصطنعا *artificial* ، بحيث أنه لا يمكننا أن نرجع سلوكا معيناً إلى النظام الطبيعى ، وسلوكا آخر إلى النظام المصطنع . وما هو أكثر من ذلك أن روس أكد أهمية « المطارة » عندما تمرض للفرائض الطبيعية ودورها فى تدعيم النظام الاجتماعى . وهو بالإضافة إلى ذلك يؤكد أهمية « التلافائية » كقياس لفاعلية الضبط (٢) ومن أجل هذا أرى أن « جيرفيتش » لم يكن على حق فى نقده السابق .

ب - « عرض » جيرفيتش ، على روس أيضا فى أنه لم يدرك العلاقة بين الضبط الاجتماعى ومختلف نماذج التجمعات التى توجد بالمجتمع الشامل (٣) ، والواقع أن روس لم يفهم ذلك ، وإنما أكد فى ثنايا عرضه لفكرة « المثال الاجتماعى » أن « كل جزء من المجتمع ، سواء كان نقابة عمل ، أو بيت صغير ،

1 - Gurvitch and Moore, *Twentieth century Sociology. Social Control* , 1945, P. 272.

2 - Ross, op. Cit P. 47.

3 - Ibid, p. 430.

4 - Gurvitch, *Sociology of law*, New York, 1942 P. 26.

أو شركة ، أو فريق للمب - يطور دائماً من أهدافه الخاصة ، وضوابطه ، ونماذجها الإجتماعية ، ومثله ، وهى الضوابط التى تمارس ضغوطها وتأثيرها غير المرنى على أعضائه ، وبتميز أخسر ، فإن الجماعات الصغيرة تشبه الجماعات الكبيرة فى حاجتها إلى الضبط ، وكذلك فى الوسائل التى تستخدمها لهذا الغرض (١) .

ج - لانتقد جيرفيتش روس أيضاً فى أنه استبعد .. وبطريقة مقصودة .. كل الحدود الفاصلة بين قضايا وموضوعات الضبط الاجتماعى ، وقضايا وموضوعات علم النفس الاجتماعى ، وهذا النقد يعتبر صحيحاً إلى حد كبير .

٢ - وصف هولنج شيد ، ذلك المدخل الذى استخدمه روس فى دراسة الضبط الاجتماعى ، بأنه ضعيف ، وضيق إلى حد كبير ، وأن ضعفه هذا يكمن فى أنه يتناسى أو يتجاهل ذلك المجال الكبير الذى يشمل على الأيديولوجيات التنظيمية والهاديات الشعبية ، والنظم التى تعتبر أساساً هاماً فى توجيه الملوك . وكانت النتيجة الطبيعية التى تترتب على اتخاذ نفس هذا المدخل دون أى نقد ، هى نمو المعلومات وتراكبها ، دون أى موقف نظرى محدد (٢) . والواقع أن هولنج شيد ، كان محقاً إلى حد ما فيما ذهب إليه ، إذ أنه بالرغم من أن روس قد لفت الأنظار إلى أهمية وسائل الضبط بمعناها الشامل ، والذى يضم مجموعة الأدوات القانونية ، وغير القانونية ، ودورها فى تدعيم النظام الاجتماعى ، إلا أنه لم يقم بوصف ذلك الدور الذى يمكن أن يقوم به كل نظام من النظم

1 — Ross, op. Cit, p. 232.

2 — Hollingshead, «Concept of Social Control», American Sociological Review, Vol. 6, April 1941, p. 219.

الاجتماعية في عملية الضبط في مجتمعات مختلفة .

٣ - ويسجل « دون مارتيندال Don Martindale » بهذا العدد عدة ملاحظات ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ - أن روس قد أخذ من « تارد Tarde » تصوره لطبيعة المحاكاة وأهميتها ، مع إدخال تعديل طفيف على ذلك .

ب - أن نظرية الضبط الاجتماعى عند روس تعتبر محاولة لتصوير العلاقة بين الفرد والمجتمع فى إطار جديد .

ج - اشتملت نظريته على نوع كامن من التنميط ، كان المقصود منه تحديد أنواع الظروف الاجتماعية التى تؤثر فى الضبط الاجتماعى . فقد عقد تفرقة بين : المجتمع الطبيعى ، والمجتمع الطبقي ، وذهب إلى أنه فى المجتمع الطبيعى ، تكون الدوافع الإنسانية الأساسية قادرة على توجيه نفسها بنفسها ، دون تدخل أية قوة خارجية . أما المجتمعات الطبقية ، فهى موجهة نحو مصالح طبقة معينة . والواقع أن محور الارتكاز فى نظرية روس ، يتمثل فى تمييزه بين المجتمع الطبيعى ، والمجتمع المصطنع ، أو المجتمع البسيط والمجتمع المركب أو المعقد ، بين النظام الطبيعى والنظام المصطنع .

د - كان روس منشغلا بمشكلة إجتماعية خلقية ، وهى : ما هى أكثر أناس الضبط ملائمة ، وتحقيقا لرغبات المجتمع ؟ وكانت هذه الأناس هى التى تتميز فى نظره - بالبساطة والتلقائية (١) . والواقع أن معظم الملاحظات والتعقيبات

1 - Don Martindale. The Nature and types of Sociological Theory. London, Routledge and Kegan paul, 1967, pp. 321 - 323 .

التي وضعها مارتيندال ، على نظرية روس تعتبر صحيحة إلى حد كبير .
٤ - وهناك بعض الملاحظات الأخرى التي يمكن إيجازها فيما يلي :-

أ - تأثر روس في فكرته عن التمييز بين المجتمع الطبيعي ، والمصطنع ،
بمذهب العقد الاجتماعي ، الذي مؤداه أن المجتمع الانساني قد مر بمرحلتين :
الاولى ، هي مرحلة أو حالة الفطرة أو البداهة *L' état de nature* ، التي
كان الانسان يحياها قبل ظهور المجتمعات الحديثة المصطنعة ، والحالة الثانية ، هي
التي توجد في المجتمع الحديث ، وهي حالة التعاقد *L' état de contract* ،
ويمكن السبب الاساسي الذي أدى إلى الانتقال من الحالة الاولى إلى الثانية ، في
زيادة عدد السكان ورغبتهم في حماية مصالحهم وملكياتهم ، والعمل على
استتباب الامن في المجتمع . ولم تخرج نظرية روس عن هذا المعنى ، ولو أنها لم
تشر صراحة إلى حالة التعاقد ، وإنما أشارت إلى تطور الضوابط من حالتها
الطبيعية إلى حالة أخرى مصطنعة ، أي تطورهما من الفرائز الطبيعية إلى وسائل
الضبط الاجتماعي أو العوازل الاجتماعية .

ب - ترك روس أمراً كبيراً في بعض الباحثين الذين أتوا بعده ، ولذا ذكر
على سيل المثال ، برنارد ، ولومبي ، وغيرهما ، من أكدوا أهمية الدور الذي
تقوم به العوامل السيكولوجية (كالإيماء ، والحكاية ، والتعاطف) في
الضبط الاجتماعي وكذلك في دراسة مسألة الضبط برمتها من خلال دراسة
وسائله .

ج - أثر روس كذلك في بعض العلماء الذين أتوا بعده ، وقاموا بدراسة
الضبط الاجتماعي ، وخصوصاً عندما أكدوا أهمية وسائل الضبط الاجتماعي
غير القانونية .

د - يمكن القول بأن نظرية روس في الضبط الاجتماعي ، تندرج بوجه خاص تحت النموذج الأول من نماذج النظريات التي ذكرت في بداية هذا الفصل ، وهو النموذج التصنيفي . حيث أنها تشمل على تفسير لمجموعة من التصورات ، ووضع بعض الأساق التصنيفية ، بالإضافة إلى أنها تمكس وجمرة نظر روس في الموضوعات الأساسية التي يجب أن تدرس تحت موع الضبط الاجتماعي .

نظرية الضوابط الثقافية

أهم « سمر » *Sumner* ، في كتابه من « الطرائق الشعبية » *Folkways* ، دراسة مسائل الضبط الاجتماعي ، وخصوصا ما تعلق منها ببلورة وتقنين الأنماط التقليدية ، وهو يقول بهذا الصدد « إن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات *habits* المجتمع ، وأعرافه *customs* ، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها ، فهي تحكم - بالضرورة - السلوك الاجتماعي ، وبالتالي ، تصبح ضرورية لنجاح الأجيال للمعاقبة » . أما عن السنن الاجتماعية *mores* ، فهي أنها تتضمن الحكم الذي يوصل إلى الحكم الاجتماعي ، ويمارس عملية القهر على الفرد لكي يلزمه بإتباعها ، وهو لا يرتبط بأية سلطة . ومن ثم فإن الفكرة الأساسية عند « سمر » ، تنصب على أن الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي - كما تتبين من علاقات الأفراد المتبادلة - تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق « العادات الشعبية » إذ أنها تمسبل على ضبط التفاضل الاجتماعي ، وهي ليست من خلق الإرادة الإنسانية . وللاعراف أهمية بالغة عند سمر ، لأنها هي التي تخلق النظم والقوانين ، والنظام عبارة عن فكرة *idea* ، وبناء *Structure* . ويفرق سمر بين النظم الاجتماعية العادية ، التي أطلق عليها اسم *Concave institutions*

والنظم المقتنة enacted institutions أى القوانين . وهو يرى أنه من المستحيل أن نضع حداً فاصلاً بين الأعراف والقوانين ، وأن الفرق بينهما يكمن في صورة الجزاءات ذاتها ، حيث أن الجزاءات القانونية تعتبر أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية (١) وهناك بعض التعليقات على نظريته سمى ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - يرى « جيرفيتش » أن رد كل أنواع الضبط الإجتماعى إلى الممارسات العرفية والأنماط التقليدية ، يعتبر انحرافاً خطيراً عن الإدراك السليم لمبدأ الضبط . ويضيف إلى ذلك أن التأكيد على الوسائل الثقافية والرمزية ، والقيمة الروحية ، في الأنماط المنظمة لعملية الضبط ، يبين لنا مدى خطورة تحول نظرية الضبط القائمة على العادات الشعبية إلى علم لاجتماع نظامى (٢) .

٢ - يذهب جيرفيتش أيضاً إلى أن تعاضياً سمنر ، وطرق البحث التى استخدمها لم تمنح له فرصة التوصل إلى أى تمييز دقيق بين التنظيم عن طريق القانون ، وعن طريق الدين ، والأخلاق ، والجمال هذا بالإضافة إلى أنه انتهى إلى عدة دعاوى تعتبر نفسية تطورية .

٣ - رد سمنر الحياة الأخلاقية والقانونية برمتها إلى التقاليد والعادات ، ويعتبر ذلك تمويهاً لمامل التجديد التلقائى ، والخلق الذاتى ، بالإضافة إلى تجاهله لوجود أية حركات ثورية أو كدل على الفرد .

٤ - عندما ذهب « سمنر » إلى القول بأن الأعراف - بما لديها من سلطه

1 - William G. Sumner, Folkways, London, 1906, pp. 20-25, 79, 104, 124, - 126.

2 - Georges Gurvitch, «Social Control», p. 274.

هي المعيار الوحيد للصواب والخطأ ، إستبعد كل ما هو متعلق بالقسم الروحية
والمثل الإجتماعية .

٥ - إستخلص جيرفيتش من مجموعة الملاحظات السابقة أن كل الجهود التي
بذلها سمر ومدرسته من أجل تمكين علم الاجتماع من دراسة القانون والأخلاق،
قد فشلت (١) .

٦ - أما هولنج شيد ، فقد كانت له وجهة نظر أخرى في نظرية سمر ،
حيث أنه يقول ، إن موقف سمر - الذي يتلخص في أن فهم السلوك الإجتماعي
يجب أن ينصب على الممارسات والأعراف ونظم المجتمع - جذب إنتباه الذين
إهتموا ، بسألة الضبط الإجتماعي بطريقة تدعو إلى الدهشة . ويعتبر ذلك
أن المكانة الرائنة لوجهة نظر سمر ، تظهر في أننا لدينا الآن ، لفظة أو مصطلح ،
يستخدم إستخداما واسما ، ويستبعد كل مضمون نظري واضح ، وهو تصور
« العادات الشعبية » (٢) .

٧ - وأخيرا ، وبناء على تلك الملاحظات السابقة ، يمكن القول بأن سمر
قد خطى بنظرية في الضبط خطوة إلى الوراء ، حيث أنه أنكر أهمية مجموعة
العوامل التي إهتم بها روس ، ووجد أنها تقوم بدور هام وخصوصا في المجتمع
الحديث .

نظرية الضبط الذاتي

لقد تضمن الفصل الثاني إشارة إلى أن مصطلح « الضبط الإجتماعي » عند

1 - Georges Gutvitch, *Sociology of Law*, pp. 22 - 23.

2 Hollingshead, op. Cit. P. 219,

كولى لم يظهر إلا فى وقت متأخر ، أى فى كتاباته التى نشرت عام ١٩١٨ ، إلا أن فكرة الضبط ذاتها ، كانت موجودة فى جميع مؤلفاته ، وإن لم يطلق عليها اسماً محدداً . والواقع أن كولى لم يخصص مؤلفاً معيناً من مؤلفاته ليعرض فيه نظريته فى الضبط الإجتماعى (وهو فى ذلك يختلف عن روس) ، وإنما جاءت تلك النظرية متضمنة فى كل ما كتب ، كما أشار إلى ذلك الباحثون الذين تناولوها بالدراسة والتحليل والنقد .

وكان موقف « كولى » من المجتمع ووحدهاته ، موقفاً واقعياً خالصاً ، حيث أنه أسر على تأكيد عدم انقسام « الكل الاجتماعى Social Whole » إلى أجزائه وذهب إلى أن الحياة الروحية التى تعتبر عنصراً دائماً فى الواقع الاجتماعى ، تكشف عن ذاتها فى كلمات مثل « نحن » ، و « الذات » (١) . وفى هذا الصدد أكد كولى أهمية الرموز والأنماط والمستويات الجممية ، والقيم ، والمثل التى تعتبر موجهات للعملية الاجتماعية ، ولعملية التنظيم الاجتماعى ، وطالما أن تلك العملية الأخيرة تعتبر موجهة عن طريق القيم والمثل الاجتماعية ، فإن الضبط الاجتماعى إذن ، هو تلك العملية المستمرة التى تكمن فى « الخلق الذاتى للمجتمع the Self Creation of Society » ، أى أنه ضبط ذاتى يقوم به المجتمع ، فالمجتمع هو الذى يضبط ، وهو الذى يضبط فى نفس الوقت . وبناء على ذلك فالأفراد ليسوا بمنعزلين عن « العقل الاجتماعى » ، بل هم جزء منه ، والضبط الاجتماعى يفرض على الكل الاجتماعى وبواسطته وهو يظهر فى المجتمعات الشاملة وفى الجماعات الخاصة أيضاً (٢) .

1 — Gurvitch, Twentieth Century Sociology, p. 275.

2 — Gurvitch, Sociology of Law, pp. 28 - 29.

وقد رفض كولى ، تلك الفكرة التى مؤداها أن أوجه النشاط الاجتماعى ، تتحرك أو تندفع عن طريق الضرائر ، وكانت الوقائع الفريدة فى نظره تتمثل فى الأشخاص ، الذين يعيشون فى مجتمع لديه معان مشتركة تحدد أنشطة هؤلاء الأشخاص . واستخلص من ذلك أن سلوك الفرد ينضبط - إلى حد كبير - من خلال نمو الضمير ، الذى يتم عن طريق المشاركة ، ولو أن هذه العملية تتم بطريقة لا شعورية وغير مقصودة . ولذلك فإن الضبط عند كولى متضمن فى المجتمع ذاته ، وهو ينتقل إلى الفرد عن طريق المشاركة (١) . ومن بين الأفكار الشائعة التى يمكن إسنادها إلى كولى ، فكرة الجماعة الأولية حيث أكد فى كتابه عن الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعى ، دور التنظيمات القائمة على المودة والعلاقات المباشرة فى تطوير ونمو الذات الاجتماعية ، وبالتالي أثرها الهام فى عملية الضبط الاجتماعى للسلوك .

والواقع أن نظرية كولى فى الضبط الاجتماعى قوبلت بكثير من الانتقادات والتعليقات ، نوجزها فيما يلى :

نقد جيرفيتش

١ - ذهب جيرفيتش ، إلى أن كولى تمكن من التفرقة بين الضبط الاجتماعى غير المقصود (أو الكامن implicit) والضبط العقلانى (أو الواضح explicit) وقد أصبح هذا التمييز موضع موافقة من جانب معظم علماء الاجتماع ، وفتح الطريق أمام بعضهم لوضع تمييزات أخرى بين الضبط النظامى وغير النظامى ، والضبط الرسمى وغير الرسمى . ويرى « جيرفيتش » أن هذه المقارنات أسهمت

فى لإيضاح مسألة الضبط الاجتماعى ، بل وأثرت الدراسات المتصلة به ، وأعطت فرصة أكثر لاكتشاف أبعاد جديدة ومستويات أخرى فى كل نوع من أنواع الضبط الاجتماعى ، بل وفى كل نمط من أنماط المجتمعات أو الجماعات المذكورة لها (١) .

- أفت كولى نظر الباحثين إلى أهمية التمازج الذى يوجد بين الجماعات الأولية ، و الجماعات الثانوية ، ، واعترف بأن الضبط الاجتماعى يظمر على السواء فى الجماعات الخاصة كما ظهر فى المجتمعات الشاملة ، وكذلك بتعدد ميئات الضبط الاجتماعى ، وأكد أهمية التمييز بين الأنواع Kinds ، والهيئات agencies فأوضح أن الأسرة ، والكنيسة ، ونقابة العمل ، والدولة ، تعتبر هيئات للضبط ، أما الأخلاق ، والقانون ، والفن ، والتعليم ، والمعرفة ، فهى أنواع له (٢) .

٣ - هناك غموض يحيط بالعلاقة بين القيم المثالية ، والواقع الاجتماعى ، وكذلك فيما يتعلق بمصطلح « الخلق Creativeness » الذى تسم به الحياة الاجتماعية ، وقد أدى هذا الغموض إلى تعويق الطريق أمام الاتجاه الواقعى فى علم الاجتماع الأمريكى .

٤ - كانت التصورات العامة لكونى ، تردد تصورات دور كيم ، إلا أن الأول استخدم مصطلحات مختلفة تماما . ومثال ذلك أن كولى كانت له نفس

1 — Georges Gurvitch; Social Control, From Twentieth Century Sociology, pp 276 - 276.

2 — George Gurvitch Social, Control op. p. 277.

أفكار دور كيم عن المجتمع وخصوصاً عندما أشار إلى : أن المجتمع لا يستطيع أن يبنى نفسه ، ولا أن يمد هذا البناء دون أن يخلق - في نفس الوقت - مثلاً اجتماعية . وهذا الخلق ليس لاحقاً لتكوين المجتمع ، بل إنه المعدل الذى عن طريقه يستطيع المجتمع أن يبنى ذاته ، وأن يمد بناءها مرحلياً . ويقول دور كيم أيضاً : « وبمعنى ما ، يعتبر المجتمع ذاته ، مجموعة من القيم والمثل ، فالحقيقة أن كولى لم يختلف عن دور كيم فى أفكاره عن المجتمع والمثل ، والقيم الاجتماعية .

نقد لا بيير

كان « لا بيير La Pierre » من أكثر المتحمسين لكولى ، وخصوصاً عندما أكد الأخير أهمية الجماعة الأولية فى توجيه وضبط سلوك الفرد منذ مراحل طفولته المبكرة . ويقول « لا بيير » بهذا الصدد ، إن كولى عمل على إعادة اكتشاف طبيعة الجماعة الأولية ودورها فى المجتمع الحديث ، وأن ذلك يعتبر تقدماً واسعاً فى علم الاجتماع ، بل إنه يشكل شيئاً أشبه بالثورة فى مجال دراسة الضبط الاجتماعى . يضاف إلى ذلك أن تركيز كولى على الأشكال الأولية للتنظيم يدلنا على أنه وضع عدداً من التفسيرات التى تعتبر مرتبطة إلى حد كبير بنظريات الضبط الاجتماعى الحديثة ، برغم أنها لم تستحوذ على إقبال العلماء . وكذلك قام كولى بدراسة المنافسة ، ودورها فى دفع الفرد على مسايرة مستويات السلوك السائدة فى جماعته ، ويعتبر ذلك شيئاً له علاقة وثيقة بالتفكير المتقدم فى هذا الموضوع . كما أن تحليله للقيادة بإعتبارها نفوذاً شخصياً : له أهميته الكبرى فى دراسة الضبط الاجتماعى (١) .

1 — Ritchard La Pierre, A Theory of Social Control, Mac Graw - Hill Book Company, 1954, p. 10 .

والواقع أن تلك التعميمات التي وضعها كل من جيرفيس ، ولايبر ، تعتبر صحيحة إلى حد كبير . ويمكن القول بأن نظرية « كولي » لمسألة الضغط كانت شاملة حيث تضمن الضغط أنواعا عديدة غير تلك العوامل التلفائية التي تكلم عنها سمر ، وبذلك ، فقد أسهم كولي في تطوير نظرية الضغط الاجتماعي (إسهاما) غير ضئيل .

النظرية البنائية الوظيفية

من أهم رواد تلك النظرية « بول لاندير P. Landin » الذي اهتم بدراسة مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضغط الاجتماعي ، كما اهتم بالعلاقات الوظيفية بين النظم الاجتماعية ، ثم بينها وبين عملية الضغط الاجتماعي . وقد ذهب إلى أنه يمكن تصور النظم الاجتماعية ، منتظمة على هيئة متصل نظري ، يوجد في أحد أطرافه التمسك الاجتماعي ، وفي الطرف الآخر توجد أكثر نماذج للتنظيم الاجتماعي شدة وصرامة ، وبين هذين الطرفين توجد منطقة تسمح واسمعة . أما الطرف الذي يوجد فيه التمسك الاجتماعي ، فهو الذي يتميز بالإتجاهات القوسية وبالنزعات الفردية الواضحة ، بينما يتميز التنظيم الصارم باعتياده على السلطة المطلقة ، بل إنه قد يصل في قوته إلى حد أن يصبح ديكتاتوريا ، وتتميز مكاناته بأسلوبها الوراثية . وإذا نظرنا إلى التاريخ نظرة شاملة ، فإننا نجد أن نفس المجتمع يمكن أن يتحرك من نقطة إلى أخرى على هذا المنحنى ، وقد تتميز بعض الأوضاع الاجتماعية في مجتمع معين بالثبات لفترة طويلة من الزمن . والحقيقة التي تسترعى النظر ، أن المرونة أو التساهل الشديد ، يمكن أن يعقبها نوع من التنظيم الصارم الموحد ، والعكس صحيح ، أي أن مرحلة التنظيم الصارم يمكن أن تعقبها مرحلة تتميز بالتساهل الشديد في المسائل

للحقلية بالضبط الإجتماعى سواء فى مجال الأسرة ، أو الدين ، أو التعليم ، أو
النسق القانونى ذاته (١) .

وقد كانت المسألة الأساسية فى نظره لاندز ، لا تنصب فقط على كيفية
تدعيم النظم الإجتماعى ، بل وعلى كيفية تدعيم المجتمع ذاته ، ومماوته على
الإستمرار فى وجوده . ولذلك فقد إهتم بالطريقة التى تجعل الفرد يتلاءم مع
كل ما هو إجتماعى ، أكثر من إهتمامه بالطريقة التى تتبعها الجماعة لكى تقيم
نسقا لضبط . ومن ثم ، فقد كانت الفكرة التى تدور حولها دراسة لاندز ،
متثلة فى التساؤل الآتى : كيف تمارس المؤثرات الإجتماعية نوعا من الضبط
على الفرد ؟ وفى هذا الصدد ، يفترض لاندز على هؤلاء الباحثين الذين أشاروا
فى تعريفهم للضبط إلى أنه يضم فقط تلك المؤثرات التى يتمكن المجتمع من
طريقها من تنظيم أوجه نشاط الأعضاء ، أى العوامل المقصودة التى تعمل على
تنظيم السلوك . ويرى أن هناك كثيراً من نماذج الضبط التى توجد فى الجماعة ،
وتؤدى وظيفتها دون أن يشعر بها الفرد . وكذلك يفترض لاندز على الثقافة
الحضرية الصناعية التى تعتمد - إلى حد كبير - على وسائل الضبط العقلانية
والرسمية ، وخصوصاً تلك التى تتمثل فى القانون ؛ يرى أنه قد ثبت عدم فاعلية
هذه الصورة من صور الضبط بالنسبة للمؤثرات الأخرى التى تمارسها الجماعات
الأولية التى وجدت على مر العصور بالرغم من أن الضبط العقلانى يقوم بدوره
فى مواقف معينة (٢) .

1 — Paul Landis, Social Control, Social Organization and
disorganization in process, 1939, pp. 5-6.

2 — ibid p. 7.

هذا ، ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية التي أوردتها لاندير في نظريته عن الضبط الإجتماعي ، فيما يلي :

أولاً : ماهية الضبط الاجتماعي

ينظر « لاندير » إلى الضبط الإجتماعي بوصفه عملية تنظيم عن طريق عوامل غير شخصية ، ويرى أنه من الخطأ أن نسأل عن يمارس الضبط ، لأن هذا التساؤل يدل على سوء فهم للعمليات الإجتماعية . فالأفراد ، والجماعات ، والسلطات الخاصة والقادة ، يمارسون وظيفة معينة في الضبط . ويؤيد لاندير العلماء الذين ذهبوا إلى أنه توجد وراء هؤلاء الملوك ، والحكام القائمين بالحكم ، وأصحاب السلطة في المجتمع ، قوى أو عوامل غير شخصية ، تمنح الحكام سلطته ، وهي تتمثل في التقاليد والمادات ، والأعراف التي تقوم بضبط سلوك القائمين بالضبط أنفسهم (١) .

ثانياً : دور الثقافة في الضبط

تعتبر تجربة الإنسان في الجماعة ، متداخلة ، ومتفاعلة مع ثقافة تلك الجماعة إلى درجة أنه غالباً ما يكون من الصعب أن نميز بين ما هو اجتماعي وما هو ثقافي ، فالثقافة بمعنى ما ، هي نتاج تجربة الجماعة . وتعتبر الثقافة ذات أهمية بالغة بالنسبة للضبط الاجتماعي لأنها تمنح التجربة الإنسانية خاصية الدوام والاستمرار ، ومن أهم العناصر التي تشتمل عليها الثقافة ، والتي تمارس فاعليتها في ضبط سلوك الأفراد : المادات الشعبية ، والسنن الإجتماعية ، والأعراف ، ويرى « لاندير » أن قليلاً منا من يعترف بأهمية الممارسات التقليدية في ضبط

سلوك الناس ، وأرجع سبب عدم الإحساس بأهميتها إلى أنها عامة في التجربة الاجتماعية برمتها. ووجد أننا نفعل أشياء كثيرة جداً مجرد أننا قد تعودنا على ذلك، أو لأن أجدادنا كانوا يمارسونها ، ولكننا بدلاً من أن نمتدح بتلك الحقيقة ، نلجأ إلى تفسير أفعالنا بالبراهن الخلقية ، أو العلمية أو الدينية . وإستنتاج من هذا كله أن الماضي يحكم الحاضر ، والحاضر يحكم المستقبل وأن الإنسان مخلوق من صنع الزمان ، ماضيه يساعده على حل مشاكل الحاضر ويمده بالوسائل والأساليب اللازمة لذلك (١) .

ثالثاً : تصنيف وسائل الضبط الاجتماعي

صنف د لاندز ، وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين : - الأول ، يشمل على تلك الوسائل الضرورية لإيجاد النظام الاجتماعي ، وهي عبارة عن جميع العمليات الاجتماعية التي تستخدم في بناء الشخصية ، والقيم ، والمبادئ الاجتماعية ، بينما يحتوي القسم الثاني على وسائل تدعيم النظام ، التي تقسم بدورها إلى مجموعتين : - الأولى ، هي الأبوية الاجتماعية المختلفة : كالجنس ، والطبقة ، والجماعة الأولية والثانوية ؛ والمجموعة الثانية ، هي التنظيم الاجتماعي ، كالأسرة ، والدين ، والمدرسة ، والاقتصاد ، والقانون والعلم والتكنولوجيا . وهو يعلم تماماً ، أن هناك عدة وسائل تعتبر مشتركة بين هذين القسمين ، أي أن هناك وسائل تؤدي إلى إيجاد النظام ، وتدعيمه في نفس الوقت . ولكنه وجد ضرورة التمييز بينها بفرض القسم والتحليل (٢) .

1 — ibid pp, 68, 71, 74.

2 — ibid pp. 302-303,

وقد اهتم لاندنر إلهاماً بالنا بالوسائل التي تدعم النظام الاجتماعي، ولذلك، فإنه يمكن الحديث عنها بشيء من التفصيل كما يلي :

أ - البنى الاجتماعية ودورها في تدعيم النظام

١ - مسألة الجنس (النوع)

هناك فروق أساسية بين الجنسين ، تقوم على اختلاف الخصائص الجسمية لكل منهما كالفقر العضلي ، ونمط الشعر الخ ... وهي تعتبر الأساس العضوي لاختلاف المكانات بين الذكر والأنثى . ويضاف إلى عوامل الاختلاف البيولوجية أمور ثقافية عرقية تظهر في الملابس ، والعادات ، والأخلاقيات . فمن المعروف أن النساء في معظم الثقافات ، لهن موهبة في الموسيقى ، وفي الأساس بالالوان ، وبعض صور الفن الأخرى أكثر من الرجال ، كما أنه توجد لدى الذكور بعض الاستعدادات الأخرى في المسائل الميكانيكية والرياضية . وفي هذا الصدد ، يعتمد بعض الكتاب أن الاختلافات التي تبدو بين سمات الشخصية لدى الرجال والنساء ، لا تقوم من فروق في الجنس بقدر ما ترتبط بأمور ثقافية. ولكن معظم الثقافات، وضمت الرجل في مركز القيادة ، وربما يكنى ذلك ، هل حد تعبير لاندنر، كدليل على تلك الحقيقة التي تؤكد أن الرجل بطبيعته هو الأقوى . أما وجود استثناءات في ثقافته معينة ، فهو لا يؤكد العكس المضادة . وبقدر ما تنسب صفة أو خاصية معينة إلى جنس معين ، بقدر ما توجد الصفة المضادة في الجنس الآخر ، ومثال ذلك أنه بقدر ما يكون الرجل مغلوباً قوياً ، ومسيطرأ ، ومتسلطاً يجب أن تكون شخصية الأنثى تابعة ، ورفيعة ، وسلبية ، وخاضعة . وبقدر ما تقيم المرأة بجمالها ، يجب أن يقدر الرجل بقوته ، وقدرته على التحمل ، ونفوذه . وبناء على ذلك ، فهناك رموز تميز بين الجنسين ،

كالإسهاء ، والملابس ، والشكل العام الخارجى ، ومنها وجدنا من ثقافات تنادى بالمساواة بين الجنسين ، فإنه من الصعب بالنسبة لأية ثقافة منها أن تتجاهل كلية مسألة التمييز بينها . والحقيقة أن هناك محرمات متعلقة بالملبس ، والسلوك ، توضع لكل جنس على حدة ، وهى تؤكد ذاتية الجنس ، واختلافه عن الجنس الآخر . ويؤكد لاندز في هذا الصدد أن كل محاولة شديدة من جانب المرأة للمثّل بالرجل فى خصائصه ، متقدمة حتى فى الثقافات التى تتميز بالتححرر . وحتى حينما يسمح للمرأة بأن تقلد طريقة الرجال فى الملبس ، أو فى السلوك ، فإنها تلجأ على الفور إلى إبراز بعض الرموز أو الخصائص الأخرى التى تشير إلى جنسها . ولذلك فإن الحدود أو الحواجز التى تميز الذكر عن الأنثى لا يمكن لأحد أن يخالفها ، ويمثل التحدى عليها ، تمديدا على إحدى الأسس الهامة فى البناء الاجتماعى (١) .

أما عن أهمية مكانة الجنس فى الضغط الاجتماعى ، أو فى تدعيم النظام الاجتماعى ، فإنها تكمن فى أن معظم الثقافات تنسب للذكور والانات ، أدوارا متميزة ولا يقتصر الاختلاف بين الجنسين على الأعمال والأدوار التى تنسب إلى كل منها ، بل ويمتد إلى أنساق الملكية أيضا . وفى هذا الصدد ، يرى لاندز أن هناك تغيّرا كبيرا طرأ على أدوار الجنس فى العالم الحديث ، حيث أصبحت المرأة صديقة الرجل ، وزميلة له ، تتكلم بلفته ، وتفكر بعقله ، وتشغل بكثير من أوجه النشاط التى كانت مقصورة عليه فى الماضى . أما عن الرجل ، فقد أصبح ، من الناحية الأخرى ، يشارك فى مجموعة من الأدوار التى كانت المرأة تقوم بها فى الماضى ، كإطعام الأطفال ، وبعض الأعمال المنزلية . ولكن المشكلة الرئيسية فى العلاقات الحديثة بين الجنسين ،

وفي الزواج ، هي أن الرجال والنساء لا يجدون أدوارا ، ومكانات محددة ، وواضحة ، ومتميزة ، فقد أصبحت وظائف الذكر والأنثى ، أكثر تشابها واختلاطا في الثقافات الحديثة . ويبدو أن ما يجب على كل من الرجل والمرأة أن يفعله ، لم يعد يرجع إلى مكانتها الجنسية ، بقدر ما يتعلق بنوع التعليم والتدريب والخبرة السابقة لكل منها . ولذلك ، فقد أصبحت أهمية المكانات المكتسبة ، تزداد باستمرار عما أدى إلى أن المرأة في عالمنا هذا تمر بتجربة قاسية ، وتشعر بصراع دائم بين ما يجب عليها أن تقوم به كمرأة عصرية ، وما قد تلقت من تدريب أسرى أثناء طفولتها . ويؤيد لانديز ما ذكرته «مارجريت ميد» في هذا الصدد ، من أن الدور الرئيسي للمرأة هو ذلك الذي تقوم به في نظام الزواج ، ولكن المجتمع الحديث يهدد هذا الدور وبالتالي ، يؤدي إلى إجماع مشاكل عديدة في الضبط الاجتماعي^(٥) .

٢ - مكانة الطبقة

يتعرض « لانديز » بعد ذلك لمكانة الطبقة ، ولدورها ، في الضبط الاجتماعي ، وهو يفرق في هذا الصدد بين نسق الطبقة المغلق ، ونسق الطبقة المفتوح . ويرى أن الأول يهوى حرية الحركة والتنقل ، ويضع أهمية كبرى للمولد ، والامتيازات الأخرى كالثروة والقوة . أما النسق المفتوح ، فهو أقل صرامة كأداة للضبط الاجتماعي ، لأنه يسمح بالتنقل الاجتماعي الرأسى في كل نظام اجتماعي ، ويعطى أهمية كبرى على قدرات الشخص ومواهبه . وينظر لانديز إلى المكانات المكتسبة باعتبار أنها تدل على مدى إحترام المجتمع للفردية ، وللتجديد . وأن وجودها يعتبر قوة دافعة وقوية نحو تحقيق مزيد من الفردية ، أما المكانات التقليدية

الموروثة ، فلديها فاعليتها في الضبط الاجتماعي (١) . وهو في ذلك يختلف من « لايبير » الذي ينظر إلى المكانة المكتسبة على أنها تضع الفرد دائما تحت ضغط الإمثال خوفا من فقدان هذه المكانة .

ب - دور النظم :

١ - الأسرة

أشار لاندري إلى دور النظم الاجتماعية في الضبط ، وهنا يظهر اتجاهه الوظيفي بوضوح ، فقد ذهب إلى أن الأسرة وحدها لا تستطيع أن تقوم بدور الضبط ، وإنما هناك نظم اجتماعية متعددة تتساوئها في تلك الوظيفة ، وأن هناك اعتمادا متبادلا بين النظم ، فكل منها يكمل الآخر . وتكلم عن الأهمية النسبية لكل نظام فأكد أن درجة النجاح الذي يمكن أن تحرزها الأسرة باعتبارها هيئة للضبط الاجتماعي تختلف باختلاف المجتمع ذاته ، فإذا كانت الأسرة تعيش في مجتمع محل تنفق تقاليد مع تقاليد الأسرة ، فإن وظائفها تصبح حينئذ فعالة ، نظرا لأنها تستطيع أن تحقق معايير المجتمع . ومن الناحية الأخرى ، إذا كانت نماذج المجتمع تختلف فيما بينها ، فإن مشكلة الأسرة تكون واضحة ، نظرا لأن الطفل يكون عرضة للصراع بين النماذج التي تفسر لها الأسرة ، ونماذج الملوك التي يفرضها المجتمع الذي يعيش فيه . ومسألة الضبط تختلف أيضا من أسرة إلى أخرى في نفس المجتمع ، فبعض الأسر تتميز بالتكامل ، وبهذه الأسرة الآخر ليس كذلك . وافتتار الأسرة إلى التكامل يؤدي إلى خلق طفل مذهب كما أشارت إلى ذلك كثير من الدراسات . وإذا فشلت الأسرة في وظيفتها في الضبط ، ولذا لم يستطع أي أي نظام آخر أن يأخذ على عاتقه القيام بهذه المسؤولية فإن الطفل سوف ينحرف

ويختلف عن كل معيار . وفي المجتمعات التي تتغير تغيراً سريعاً (كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الغربية) نجد مشاكل عديدة تواجه الأسرة أكثر من تلك التي تواجهها في المجتمعات المستقرة نسبياً . ومثال ذلك أن معدلات الطلاق تزايدت في المجتمعات الغربية ، نظراً لاختلاف أهداف الحياة لدى الزوجين ، ومن ثم ، فإن قدرة الأسرة كهيئة للضبط الاجتماعي تنقاص إلى حد كبير . ولهذا السبب فقد لجأت الأسرة في حل مشاكلها المتصلة بالضبط الاجتماعي إلى هيئات أخرى خارج المنزل : كالمدراس ، والأندية ، ودور الحضانة . خلاصة القول أن ثقافة المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة ، والظروف التي يمر بها هذا المجتمع هي التي تحدد الدور الخاص الذي تقوم به الأسرة في ضبط سلوك أعضائها ، والدور الذي تقوم به بقية النظم الأخرى في المجتمع (١) .

٢ - الصين

والواقع - كما يرى لاندن - أن الهيئات الدينية في المجتمع الغربي ، بالرغم من إهتمامها بالمشاكل المعاصرة ، فإنها تجد أحياناً بعض الصعوبات في أن تفرض نفوذها على الفرد ، وذلك نظراً لأن هناك تنظيمات أخرى متعددة في المجتمعات الغربية تقوم بنفس المهمة ولا تستخدم الباعث الديني المباشر . فالعمل الاجتماعي مثلاً تطور إلى درجة كبيرة في تلك المجتمعات ، وأصبح يقوم بخدمات عديدة ، ومن أجل هذا ، فإننا لا نجد إهتماماً شديداً من جانب الناس للإشتراك في منظمات أو هيئات دينية ، لكن يصبحون أعضاء صالحين في المجتمع وأشخاصاً على خلق . ويرى لاندن هذا الصدد أن الضبط عن طريق العمل الاجتماعي ، أصبح يمارس فاعلية شديدة في الإهمال المعاصرة ، وأن الكنيسة لا تستطيع أن تلقى هذه

الحركة ، وصحيح أننا لا نستطيع أن نقول إن جميع هؤلاء الذين لا يترددون على الكنيسة متحررون من السلطة الدينية واسكتنا لا نستطيع أن نقول أيضاً إن كل هؤلاء الذين يذهبون إليها ، محكومون بضوابطها وتقاليدها . وليس معنى ذلك أن الدين لم يعد قوة فعالة في ضبط المجتمعات القرية في يومنا هذا ، وإنما المقصود أن الحثايات الدينية لم تعد تسيطر على فكر وحياة الأمم كما كانت تفعل من قبل ، أى أنها لم تعد النظام الأساسى فى حياة الإنسان ، وإنما هناك نظم أخرى علمانية ، تمثل مركز الأولوية ، كالنظم التربوية ، والتعليمية ، والإقتصادية، وحتى القرية ذاته ، أصبح يحتل وقتاً كبيراً من حياة الإنسان (١) .

٢ - المدرسة

أصبحت المدرسة فى العصر الحديث الأداة الرئيسية التى أسندت إليها مهمة التنشئة الإجتماعية . وأخذت على طاقها القيام بتلك الوظائف التى فُصل للنزل وكذلك الكنيسة ، فى القيام بها ، وهى تعليم الأخلاق . ومن ثم زاد الإهتمام بها كهيئة للضبط الإجتماعى ، وأصبح نسق المدرسة فى أية أمة ، عاولة كبرى لضبط السلوك وضبط مستقبل الأمة عن طريق تربية العقول، وتنمية الشخصيات، إنما بذلك تمثّر جزء من نسق أكبر هو المجتمع والضبط الإجتماعى (٢) .

٤ - النظم الاقتصادية

تقوم النظم الاقتصادية بدور هام فى ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، فمهمة الفرد تحتل وقتاً أطول مما يستغرق أى نشاط آخر فى حياته ، والعمل يدهم

1 - Ibid, pp, 210, 220, 221,

2 Ibid, pp 230-231,

النظام الإجتماعى أكثر مما يتصور الإنسان ، لأن مجرد وجود الإنسان فى عمله ، يعنى أن وقته مشغول ، وأنه يتصرف بطريقة معينة فى معاملة زملائه ورؤسائه ، ويقوم بمهام محددة . وكثير من الأعمال يتحكم فى سلوك الانسان ، ليس فى أوقات العمل ومكانه فقط بل وفى أوقات الفراغ أيضا ، وفى أما كن بعيدة عن مكان العمل . وبالإضافة إلى العمل أو المهنة كجانب من جوانب النظم الاقتصادية ، تعتبر القيم النقدية أيضا وسيلة حركة وضابطة للسلوك الانسانى ، وخصوصا فى هذا العصر الذى نميش فيه ، والسببى تزداد فيه أهمية النقد أو العملة (١) .

٥ - القانون والحكومة

يعترف « لاندز » بأهمية القانون والحكومة فى الضبط الاجتماعى ، فيرى أنه حتى فى تلك المجتمعات التى تتميز بالديمقراطية ، تعتبر الدولة لهيئة الرئيسة التى تحتل السلطة المطلقة فى كثير من الأنشطة ، فهى تمارس سيادتها فى كثير من مجالات السلوك . وفى مجال تطوير القوانين ، نجد أن الدولة هى التى تحدد التشريعات ، والمقررات لكل مخالفة . وهى تنظم السلوك ، وتضع حدود المسموحات والمحرمات . ولذلك فليس لها مثيل فى النظم الاجتماعية الأخرى ، باعتبارها هيئة للضبط الاجتماعى الرسمى المقصود . وفى الدولة الحديثة ، بما لديها من نسق تنظيمى معقد ، تعتبر القوانين بمثابة الوسيلة الرئيسية فى ضبط الأشخاص . كما تعتبر القوانين المتجددة ضرورية فى الثقافة المادية المتغيرة ، وكلما سادت العلاقات الاجتماعية ذات النظم الثانوى ، زادت الحاجة إلى تنظيمات ذات طابع قانونى وذلك لضمان وجود حد أدنى من العدالة الاجتماعية ، فالقوانين

والمقويات ، هي التي تدمر البناء الإجتماعى للدولة الحديثة ، وقد أصبح القانون الوسيلة الوحيدة التى تستطيع الحكومة من طريقها أن تحكم وتضبط السلوك . ومن أجل هذا ، تنهج الحكومات الحديثة إلى تأكيد أهمية التشريع الإجتماعى فى مجال الضبط الاجتماعى (١) .

٦ - العلم والتكنولوجيا

الواقع أنه قد صاحب التقدم العلمى ، تغيراً هاماً فى مجال التكنولوجيا أثر بدوره على النظم الإجتماعية ، وعلى طريقة توافق الإنسان مع العالم الخارجى . ومن أهم مظاهر هذا التأثير ، التغير الذى طرأ على بناء الأسرة ، ووظائفها وما صاحب ذلك من انتقال بعض وظائف الأسرة إلى المدرسة . وهناك تغيرات أخرى طرأت على التنظيمات الاقتصادية ، يمثل أهمها فى ظهور قوانين جديدة تحكم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، ولوائح تنظم العمل والملاقات بين أقسامه . ويمكن القول بأن التقدم العلمى والتكنولوجيا ، قد أدى إلى تحطيم كثير من الضوابط الإجتماعية التقليدية التى انبثقت من الجماعة الأولية ، وإحلال ضوابط أخرى أكثر رشداً وإنسانية بالرمية . ويرى لاندرويهذا الصدد أن العلوم الاجتماعية تستطيع عن طريق إجراء دراسات متعمقة فى ميادين العمل ، والصناعة والأسرة ، والمدرسة والقانون - أن تساهل فى تحسين الضوابط الإجتماعية القائمة لسكى تتلاءم مع الوضع الراهن (٢) .

هذه هي أهم الأفكار التى تضمنتها نظرية دلايدز ، فى الضبط الاجتماعى وهناك بعض الملاحظات على هذه النظرية يمكن إيجازها فيما يلى :

1 — Ibid, pp, 258 — 259.

2 — Ibid, pp, 276 — 280.

- ١ - تأمر لاندريز بسمنر ، في رأيه عن العوامل غير المقصودة في الضبط الاجتماعي ، وخصوصا ما يتعلق منها بالتقاليد ، والعادات ، والأعراف .
- ٢ - تأمر كذلك بكولي في إهتمامه بالدور الذي تقوم به الجماعة الأولية في الضبط الاجتماعي .

- ٣ - أدرك لاندريز العلاقة الوظيفية بين النظم الاجتماعية ، حيث أكد أن أى تغير في أحد تلك النظم ، يعقبه تغيرات أخرى مصاحبة في النظم المختلفة .
- ٤ - لا يمكن إنكار تأمر لاندريز بالنظريات السابقة عليه ، ولكن لا يمكن أيضا تأييد مآذبه إليه كل من هولنج شيد ، وجيرفيتش من أنه لم يفعل أكثر من ترديده لما قاله روس وكولي ، وأنه لم يضيف جديدا . فقد كانت نظرية لاندريز - كما رأينا - تتميز بالأصالة ، والعمق وخصوصا عندما تعرض لتحليل النظم الاجتماعية ، والمكانات ودورها في الضبط الاجتماعي ، وهذا ما لم يفعله روس ولا كولي .

وأخيرا فإنه يمكننا أن نورد ملاحظة ختامية على هذا الفصل نقول فيها إن النظريات السابقة تمتع بمقدمة ضرورية لا بد من التعرض لها لفهم النظريات الحديثة والمعاصرة ، التي تمثل تطورا لها ، حيث عملت هذه النظريات على بلورة مفهوم الضبط الاجتماعي ، وأكدت أهميته كموضوع أساسى من موضوعات علم الاجتماع بل ومدخل أساسى من مداخل الدراسة فيه ، وبذلك أفسحت الطريق أمام دراسات نظرية أكثر تطورا فيما بعد .

الفصل الرابع

نظريات ومداخل الضبط الإجتماعى

(الحديثة والمعاصرة)

- مدخل .
- أولا : نظريات تنتمى إلى الإطار العام لنظرية الفعل الإجتماعى .
 - ا - نظرية بارسونز
 - ب - نظرية لا بيير
- ثانيا : نظريات فى علاقة الضبط بالنسق الإجتماعى .
- ثالثا : نظريات فى التخطيط وال ضبط الديوقراطى .
- رابعا : نظريات ثقافية تكاملية .
- خامسا : نظريات فى علاقة الضبط بالتنظيم المجتمعى .
- سادسا : المدخل الأثروبولوجى إلى دراسة الضبط .
- لقد وتمقيب .

الفصل الرابع

نظريات ومداخل الضبط الإجتماعي الحديثة والمعاصرة ،

ملخص

يشتمل هذا الفصل على عرض للنظريات والمداخل التي ظهرت حديثاً في ميدان دراسة الضبط الإجتماعي ، واعتبرت جزءاً من النظرية السوسولوجية العامة ، وأدت إلى بلورة فكرة الضبط الإجتماعي ، وساعدت على تطوير نظرة الباحثين إلى هذا الموضوع . وسوف أحاول أن أوضح إلى أي حد تأثرت النظريات الحديثة والمعاصرة ، بالنظريات التقليدية ، وبلغ الاختلاف والتشابه بين النظريات الحديثة ، وأهم القضايا العامة التي توصلت إليها كل نظرية ، ومدى إسهام هذه القضايا في نمو النظرية العامة ، وتقدم البحث الواقعي في هذا الميدان . وبناء على ذلك ، يتضمن هذا الفصل ست نظريات ومداخل أساسية ، وهي : أولاً ، النظريات التي تنتمي إلى الإطار العام لنظرية الفعل الإجتماعي ، أو تضم نظرية كل من بارسونز ولايبر ؛ وثانياً ، نظريات في علاقة الضبط بالنسق الاجتماعي ، وتضم نظرية جورج هومانز ؛ وثالثاً ، نظريات في التخطيط والضبط الديمقراطي ، وتعتبر نظرية «مانهايم» نموذجاً لها ؛ ورابعاً : نظريات ثقافية تكاملية ، وتمثلها نظرية «جيفريتش» ؛ وخامساً ، نظريات في علاقة الضبط بالتنظيم المجتمعي ، وتمثلها نظرية «هولنج شيد» . وسادساً ، المداخل الأثروبولوجية إلى دراسة الضبط الإجتماعي . وسوف يرد تحليل كل نظرية من تلك النظريات على حدة ، ثم إلى التحليل ، فقد لكل نظرية ثم تعقيب على النظريات كلها .

أولاً : نظريات تنتمي إلى الاطار العام لنظرية الفعل الاجتماعى
نظرية « تولكوت بارسوتز »

إنطلقت نظرية « بارسوتز T. Parson » ، فى المنبسط الاجتماعى ، من نقطة مرجعية محددة ، وهى إطار الفعل الاجتماعى . ولذلك ؛ فإنه لا يمكن فهم نظريته هذه إلا بالرجوع إلى نظرية الفعل الاجتماعى ، وقد وجدت من أنه من المناسب تحديد المعالم أو النطاق الجوهري فى نظرية الفعل الاجتماعى على النحو التالى :

- ١ - أن الأفعال التى يقوم بها الفاعل actor لا تتحدد إلا عن طريق أهدافه (أو أغراضه أو غاياته) .
- ٢ - أن الفعل غالباً ما يتضمن إنتقاء الوسائل التى تحقق تلك الأهداف . وبناء على ذلك ، فإنه يمكن التمييز بين الوسائل والأهداف .
- ٣ - غالباً ما تعدد الأهداف لدى الفاعل الواحد ، ولذلك ، فإن الأفعال التى تتم طبقاً لأحد الأهداف ، لابد أن تؤثر فى الأفعال التى تتم طبقاً للأهداف الأخرى ، وأن تتأثر بها .
- ٤ - أن تحقيق الأهداف ، وإنتقاء الوسائل ، كثيراً ما يتم من خلال مواقف تؤثر فى مجال الفعل برمته .
- ٥ - كثيراً ما يكون فى ذهن الفاعل بعض الأفكار التى تتعلق بطبيعة أهدافه وإمكانية تحقيقها .
- ٦ - أن الفعل لا يتأثر بالموقف فقط ، بل وبمعرفة الفاعل ، وكيفية إدراكه لهذا الموقف أيضاً .

٧ - تكون عند الفاعل بعض الأفكار أو نماذج المعرفة التي تؤثر في إدراكه
الإنشائي للمواقف .

٨ - توجد عند الفاعل بعض المشاعر أو الانطباعات الإيجابية التي تؤثر في
إدراكه للمواقف ، وفي اختياره للأهداف .

٩ - تكون لدى الفاعل بعض المعايير والقيم التي تحكم اختياره للأهداف
وتنظيمه لها في غرض عدد الأولويات (١) .

وبناء على ذلك فإن الفعل الذي يقوم به الفاعل يكون محكوماً بعدة عوامل
منها أفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه ، هـذه المعايير وتلك القيم
لا تحكم أفعاله فقط، ولكنها تحكم أفعال هؤلاء الأشخاص الذين يشتركون معه
في الفعل. ولذلك فإن الفعل يبنى على توقع الشخص لما يجب أن يفعله ، وما يفعله
الأشخاص الآخرون . وتعتبر العلاقة المزدوجة بين الأنا - والآخر ، والتي
تعتمد على الحاجة والإشباع ، أساساً لتكامل التوقعات . ومعنى ذلك أن إشباع
ساحات الأنا أو تحقيق أهدافه ، يتوقف على إرادة الآخر ، في أن يفعل ما هو
متوقع منه ، والعكس صحيح، أي أن مسابقة أو امتثال الأنا ، لتوقعات
الآخر ، يعتبر شرطاً لتحقيق هدف الأنا . ومن ثم فإن مسابقة توقعات الآخر ،
تعتبر وسيلة الأنا لتحقيق إمتثال أو مسابقة الآخر مع توقعات الأنا . وقد
أطلق بارسوز على تلك العلاقة التي تتميز بالثبات النسبي بين الأنا والآخر لفظ
«نسق التفاعل الثابت» . ويحتاج نسق التفاعل الثابت إلى تكوين مستمر وتدهيم

1 - Percy. Cohen, Modern Social Theory, London, 1969,
p. 69.

دائم ، ذلك لأنه بدون هذا التدعيم يمكن أن يظهر الميل نحو الإنحراف عن هذا النسق . ولذلك فهناك ضرورة لإيجاد ميكانيزمات معينة تكون جديرة بأن تحقق استمرار نسق التفاعل ، وبالتالي تدعم الدافعية نحو هذا الاستمرار . ويميز « بارسونز » بين نمطين من هذه الميكانيزمات ، النمط الاول هو التنشئة الاجتماعية Socialization ، التي تعتبر ميكانيزم لتكوين الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور ، أما النمط الثاني فهو الضبط الاجتماعي Social Control وهو الميكانيزم الذي يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور . ويمتد « بارسونز » أن تلك الدافعية نحو تحقيق التوقعات ، لا يمكن أن تكون فطرية ، بل إنها مكتسبة عن طريق التعلم . وهنا يلتصق « بارسونز » نظراً إلى شيء هام ، وهو أنه إذا كان لابد من أن يوجد التفاعل بين فردين ، وأن يتدهم هذا التفاعل ، أى لكي يتمكن كل فاعل من أن يقوم بأداء توقعات دوره ، فإنه لا يمكن أن يفعل ما يريد ولا يجب عليه أن يتعلم ما يريد أولاً . وهذا هو دور عملية التنشئة الاجتماعية فهي تعلم الفرد ما يريد من الآخرين ، ولكن عملية التنشئة الاجتماعية لا تكفى وحدها لتكوين تلك الدافعية وتدعيمها ، وهنا يأتي دور ميكانيزم الضبط الاجتماعي ، طالما أن التنشئة الاجتماعية غير قادرة على مواجهة جميع الاتجاهات الانحرافية . والاتجاهات الانحرافية في نظر بارسونز هي دوافع motivations تدفع الفاعل إلى الخروج عن مسطرة المستويات المعيارية التي يشترك فيها المتفاعلون . ومن ثم فإن تلك الاتجاهات أو الميول الانحرافية تمثل فشلاً في تدعيم الدافع لتحقيق توقعات الدور ، ومن هنا تأتي الحاجة إلى ميكانيزمات تحول دون « عدم المسيرة » وتشجع على المسيرة أو الإمتثال من أجل تدعيم التفاعل القائم . ولذلك فإن ميكانيزم الضبط الاجتماعي في نظر « بارسونز » هو عملية دافعية a motivational process تواجه الدوافع

الى تحرف عن تحقيق توقعات الدور . وتبعا لذلك فهو يمثل عملية لاعادة التوازن *a reequilibrating process* (١) ، ويشتمل ميكانيزم الضبط الاجتهادى فى حد ذاته على عدة ميكانيزمات . وفى هذا الصدد نجد أن بارسونز لا يهتم بجوانب الضبط الظاهرة أو الواضحة ، وإنما يركز على الجوانب الكامنة للضبط والى أطلق عليها هذا الاسم - *The Subtler underlying motive* التوافيق *tional aspect of control* ويميز بارسونز بين ثلاثة ميكانيزمات أساسية وهى :

١ - *The support* الصمود ، وهو رد الفعل من جانب «الانا» تجاه الضغط الذى ينتج عن علاقته بالآخر . والصمود أنواع مختلفة ، إلا أن العنصر المشترك بينها جميعا هو أنها لديها قدرة على حفظ «الانا» فى علاقة تضامنية توفر له الأمن . ويستشره «بارسونز» على ذلك مثال يقول فيه إن ثبات اتجاهات الحب لدى الأم فى مجال التنشئة الإجتهادية ، بالرغم مما تواجهه من صعوبات ومشاكل يعتبر نموذجا أساسيا للصمود . فالصمود هنا يعتبر ميكانيزم يضبط العلاقة بين الأم والإبن ويعمل على تدعيمها . وهناك مثال آخر ، فالاستعداد الدائم لدى المعالج لمساعدة المريض ، ولتفهم حالته ، يعتبر نموذجا آخر للصمود .

٢ - *Permissiveness* التسامح ، فلا يمكن للصمود أن يكون فعالا كميكانيزم الضبط إلا إذا توفر التسامح ، وهنا يمكن أن يؤدى هذا العاملان إلى إعادة توازن نسق التفاعل ، وتكمن أهمية التسامح فى أننا نتوقع من الناس

1 - Isajiw, Weesvold w, Causation and Functionalism in Sociology, London, Routledge and Kegan, 1958, P. 87 - 86,

الذين يقومون تحت ضغط معين ، أن يتصرفوا بطرق محددة وفي مدى معين ، وأن يفعلوا أشياء ويقولوا أقرالا قد لا يسمح لهم بها إذا كانت الظروف عادية .

٣ - تضيق restriction حدود العلاقة إذا إحتاج الأمر إلى ذلك (١) .

ويضيف هـ يارسونز ، إلى ذلك ما أسماه « بضوابط العلاقات » وهو يعين بين نوعين من تلك الضوابط : النوع الأول هو عملية العلاج النفسى ، فعندما تفشل عملية التفتيش الإجتماعية فى القيام بوظيفتها أو عندما يثبت قصور هذه العملية ، فإنه يمكن للمعالج النفسى أن يقوم بدفع الفرد مرة أخرى على مسافة مسايرة معايير مجتمعه والتكيف معها . ويمكن أن يكون هذا العلاج بمثابة نموذج أصلى prototype ، « لميكانيزمات الضبط الإجتماعى » ، ولكن فى حالات معينة . أما النوع الثانى من الضوابط التى تتحكم فى العلاقات فيتمثل فى عملية التكوين النظامى institutionalization وهى تقوم بوظائف تكاملية فى مستويات متعددة ، سواء بالنسبة للأدوار المختلفة التى يقوم بها الفاعل ، أو بالنسبة لتنظيم سلوك مختلف الأفراد . ويتناول يارسونز هذه النقطة الأخيرة بالشرح والتوضيح ، فيقول إنه غالبا ما يرتبط الفسرد بالأنشطة متعددة ، وبناء على ذلك تكون له مجموعة علاقات إجتماعية بمدد كبير من الناس الذين تتغير علاقاتهم به بسرعة كبيرة . ولذلك فإن أحد الوظائف الأساسية التى تقوم بها النظم الإجتماعية ، تتمثل فى مساعدتها على تنظيم الأنشطة المختلفة والعلاقات المتضمنة أى أنها تعمل على تشكيل « sufficiently coord inated system » كافية « manageable » من جانب الفاعل ، وبالتالي يقلل من حدة

1 — parsons T, The Social System, The Free Press, Glencoe, 1951, pp. 299 — 300.

الصراعات التي توجد في المستوى الإجتماعي الذي هو بعده . وهناك صورتان أساسيتان لتلك العملية النظامية ، الأولى : هي لإعداد جدول أعمال زمني مختلف المهام ؛ فإذا عرف الفاعل أن لكل نشاط من الأنشطة التي يقوم بها وقتا معينا ومكانا محدداً ساعده ذلك على الإنجاز السليم ، وكذلك إستطاع الفاعل أن يقوم بأفعاله دون أن تتداخل مع واجبات الآخرين . ويرى بارسونز بهذا الصدد أن القيم الثقافية والبناء السيكولوجي لمثل تلك العملية النظامية - يعتبر مساهمة على درجة كبيرة من الأهمية . أما الصورة الثانية للعملية النظامية ، فهي تتمثل في تحديد الأولويات *priorities* . ذلك لأنه في المجتمع الذي يتم بالتنقل الإجتماعي ، يحتل الناس مكانات ومراكز متعددة ، مما يؤدي إلى وجود مطالب متصارعة تنتج عن تلك المكانات . ومن الواضح أن مثل هذه المكانات المتعددة تعتبر مصادر لصراعات كائنة وعديدة ، ولكن يمكن التخفيف من حدة تلك الصراعات إذا كان هناك إحتبار للأولويات ، التي ترتب حسب أهميتها ، وهذا يساعد الفاعل على أن ينتقي منها ذلك الفعل الذي يفعل عن الأفعال الأخرى ، ويتم تحديد الأولويات طبقاً للنسق القيمي أيضا (١) .

وبالإضافة إلى هذه الضوابط ، أو الميكانيزمات الضابطة يرى « بارسونز »

1 - *ibid*, pp. 301 - 303.

وينوه « بارسونز » بهذا الصدد إلى أن « روبرت ميرتون » أدرك أهمية الأولويات في التخفيف من حدة الصراعات التي قد تنشأ بين المكانات المختلفة التي يحتلها الفرد الواحد ، وذلك عندما ذهب إلى أن التعرض للأوضاع التي تتميز بالصراعات دون وجود أية أولويات للالتزام *Priorities of obligations* . يعتبر صورة هامة من صور « اللامعيارية أو فقدان المعايير *anomie* » .

أن النسق الاجتماعى يشمل على مكونات معينة يمثل لها الناس و تعتبر بمثابة ضغوط إجتماعية خاصة . و ميز بين تعطين منها :

الأول : هو « نمط الموقف *The type of situation* » ، حيث أن التعرض للضغط غير العادى يدفع الفرد إلى مسايرة معايير ومستويات معينة فى النسق الإجتماعى . ومثال ذلك أن عدم إحساس الفرد بالأمانينة والأمن سواء بالنسبة لصحته أو مستقبله ، أو خوفه من الحرمان، يمكن أن يدفعه إلى إتباع طقوس دينية أو سحرية معينة قد لا يلجأ إليها فى الحالات العادية ، ومن ثم فإن ردود الفعل التى تترجأ مثل هذه الضغوط غير العادية تتميز بخاصية الضغط . أما النمط الثانى الذى يعتبر كذلك بمثابة ميكانيزم للضغط الاجتماعى ، فهو ما أوجاهه بارسونز « بالنظام الثانوى *Secondary institution* » . وتعتبر ثقافة الشباب الأمريكية مثالا لذلك ، فهى فى صورتها المتساعفة تمثل صمام أمن للنسق الاجتماعى . ولكنها لديها صورها الإيجابية المضابطة ، التى تظهر فى تكامل تلك الثقافة مع الأبنية النظامية الكبرى وخصوصا التعليمية منها والشرعية .

ويرى بارسونز أن هناك نظاما ثانوية كثيرة تتحول إلى انحراف واقعى . ويستعين فى ذلك بمثال « الربا » ، فيقول إنه يؤدى وظائف هامة بالنسبة للطبقات العليا من الشعب الأمريكى ، وهو فى ذلك يشبه السحر فى المجتمعات البدائية ، إذ أنها يمثلان نوعا من التنفيس عن التوترات والإجباط الذى يستشعره الإنسان ، ولكن قد يتحول الربا إلى انحراف فى ظروف معينة .

هذا وبصيف « بارسونز » ، إلى تلك الميكانيزمات السابقة ميكانيزما آخر ، له أهميته الكبرى فى ضبط العلاقة بين الأنساق الفرعية للمجتمع الكبير ، وفى

ضبط العلاقات الشخصية ، وهو ميكانيزم العزل *insulating mechanism* ، إذ أنه لابد من وجود عزل نفسي بين كثير من الانساق الفرعية للمجتمع ، وبدون هذا العزل ، يصبح من المستحيل منع العناصر المتصارعة من أن تواجه كل منها الأخرى مواجهة مباشرة مما ينتج عنه تحول الصراع الكامن الخفى إلى صراع ظاهر ومكتشوف . ففي مجال العلاقات الشخصية تعتبر « الباقة » ميكانيزما عازلا . فهي تتمثل في التجنب المتمد والمقصود للتعبير عن بعض المشاعر التي قد تؤذي الغير أو تدفعه إلى الإتيان برد فعل معين ، مما يؤدي إلى تصدع علاقة التفاعل بين الطرفين ، وتتمثل الباقة أيضا في عدم إظهار بعض المسائل أو ذكر بعض الوقائع التي إذا لوجبه بطريقة مباشرة قد تدمر نسق العلاقات . وباختصار فإن ميكانيزم العزل الذي تتكلم عنه ، يمكن تفسيره باعتباره أنه يمنع عناصر الصراع الكامنة في الثقافة وفي البناء الإجتماعي من أن تحك بعضها بالبعض الآخر مما يؤدي إلى صراع واضح (١) .

منه هي أهم ميكانيزمات الضبط الإجتماعي كما أشار إليها بارسونز ، ومن ثم نستطيع أن نقول ، إن نظرية الضبط الإجتماعي عنده هي تحليل للعمليات التي توجد في النسق الإجتماعي والتي تميل إلى مواجهة الاتجاهات الانحرافية ، أو تميل إلى تدعيم الإمثال لتوقعات الدور .

نظرية « ريتشارد لايبير »

كان هدف « لايبير *La pierre* » من وضعه لنظرية في الضبط الإجتماعي ، التوصل إلى نسق تصوري *a conceptual system* يفسر جانباً من جواب

الفعل الإجتماعى . وقد ذكر في بداية كتابه ، نظرية في الضبط الإجتماعى ، أن نظريته تمثل - من الناحية المنطقية - تحليلاً لمكونات مجموعة خاصة من التصورات النظرية (وهذا ما أطلق عليه ميرتون إسم النظريات المتوسطة *theories of middle range*) . وعرض في الأجزاء الأخيرة من كتابه المشار إليه تطبيقاً لنظريته ، ويقول لايبير في هذا الصدد إن نظريته في الضبط الاجتماعى لا تؤلف نظرية شاملة في الفعل الإجتماعى ، بل إنها تعالج فقط ما أسماه « بالقوة الثالثة *the third force* » ، التى تسهم في تكوين هذا الفعل أو السلوك الإنسانى (١) . على أساس أن القوة الأولى هى التنشئة الإجتماعية للفرد والقوة الثانية هى التفاعل المرفقى *Situational interaction* . ويدعى لايبير على ذلك الأسلوب الذى تناول به علماء الأنثروبولوجيا ، وعلماء السياسة ، موضوع الضبط الإجتماعى ، وينصب جوهر هذا الاعتراض على أن هؤلاء لم تكن لديهم فكرة محددة واضحة من ماهية الضبط الإجتماعى ووظائفه . أما الهيئة التى تمارس الضبط فى المجتمع فى ، على حد قوله ، تلك الجماعات الصغيرة نسبياً ، والتى أسماها « بجماعات المسكاةة *Status groups* » ، وهى تتميز بالعلاقات المباشرة والمودة بين أعضائها .

وسوف أتمرض فيما يلى للأفكار الأساسية لنظرية « لايبير » ، كما عرضها فى كتابه المذكور ثم اختتمها بتعقيب أورد فيه مدى إنشاقه وإختلافه مع غيره من الباحثين .

1 - r. Lapierre, A Theory of Social Control, Mc
Craw - Hill Book Company, 1954, (The preface).

١ - الوضع التاريخي للمشكلة

حرص « لايبير » على معالجة أهم الدراسات والمذاهب التي يمكن أن تعتبر مطلقاً لدراسة الضبط الإجتماعي ، ومن بينها نظرية المقعد الإجتماعي التي مؤداها أن المجتمع أو الدولة بالذات هي التي تخلق الفعل العقلي لمؤلاء الذين تحكمهم ، وأنها تعتبر في نفس الوقت نتاجاً لهذا الفعل . وتحدث أيضاً عن مذهب الأوتوقراطية أو الحكم المطلق الذي كان يترجمه « هيجل » ، وقد كانت الدولة عنده (أي الحكومة) هي فوق كل نوع آخر من أنواع التنظيم الإنساني ، ومن ثم يجب أن يكون كل شيء خاضعاً لها ، حيث أن عظمة الشعب متوقفة على سلطات القهر والإلزام سواء كانت تلك السلطات بوليسية أو عسكرية . ثم تكلم لايبير بعد ذلك عن النظرية الثنائية التي نظرت إلى المجتمعات باعتبارها تنقسم إلى قسمين : فهي إما مجتمعات عليية صغيرة متجانسة ذات علاقات مباشرة أو أنها مجتمعات جوهية أو جماهيرية كبرى *mass societies* ، ومن أمثلة العلماء الذين تبنا هذه النظرية « توبيز » ، و« دوركايم » ، « وما كيفر » ، واعتماداً على تفرقتهم بين نوعين من المجتمعات ، ميزوا أيضاً بين نوعين من الضوابط التي تسود في تلك المجتمعات . وقد اتقد لايبير تلك النظرية الثنائية ، وذهب إلى أن المجتمع الجوهي الحديث ليس نتاجاً للضوابط الدعائية أو القانونية ، ولا هو نتاج للإثنين معاً ، وأن فكرة المجتمع المتعاقدي *Gesellschaft* - قد ظهرت لاكتيجة لشيء حقيقي في الواقع ، وإنما نشأت من أسطورة وهمية تمثلها النظرية لا الواقع وهو يرى أنه مامن شك في أن المجتمع الحديث يختلف عن المجتمعات البدائية القديمة ، وأن تلك النجوم الريفية المنفصلة والوحدات الصغيرة قد تحولت في العصر الحديث إلى تنظيمات كبرى ، ولا شك أيضاً أن معظم الأشخاص في العالم الحديث يتصرفون تجاه زملائهم بطريقة أكثر تحمداً مما كان عليه الفرد في العصور الماضية ، ولكن

كل هذه التغيرات وغيرها - مع أنها تمثل تحولا في الحياة الاجتماعية - إلا أنها تغيرات كمية . فكلما نمت القرية من حيث الحجم ، أصبحت برور الزمن مدينة حديثة يزداد عدد أفرادها وينمو حجم منظماتها وتنظيماتها ولكن مثل هذا التحو لا تصحبه أية مظاهر جديدة في الحياة السياسية لم تكن موجودة من قبل . ولذلك فإن كل فنون العمل السياسي ونتائجه ، تعتبر قديمة ، وهي واحدة في كل مكان ، ويؤكد « لابيير » في هذا الصدد ، أن الإخفاق في التمييز بين ما هو كمي وما هو كيفي أدى إلى مجموعة أخطاء أخرى تتعلق بـ « آلة الضبط الاجتماعي مناعلي سبيل المثال لا الحصر » الإعتقاد بأنه بينما تعتبر الثقافة هي القوة العنابطة في المجتمعات البسيطة والبدائية ، فليس هناك ضبط ثقافي ذو فاعلية يقوم في المجتمع الحديث المعقد . وهو يعتقد أنه بالرغم من أن الاختلاف بين ضوابط المجتمع البسيط وضوابط المجتمع الحديث هو اختلاف في الدرجة ، إلا أنه ليس اختلافًا كبيرًا ، وهو يبرر رأيه هذا بأن الجماعة الأولية تقوم بوظيفتها العنابطة في كلا المجتمعين . كأن التصنيع والتحضّر - في رأيه - لم يؤديا إلى وجود نوع من التنظيم الاجتماعي الجديد الذي أصبح كل فرد فيه متحررا من كل تبعية مباشرة ومن كل إعتداد على زملائه ، ولو صح هذا القول فكان يجب على الفرد إذن أن يشارك فقط في آلات اجتماعية غير شخصية (كالشركات ، والمكاتب ، والطبقات ، والأمم) وفي تلك الحالة تكون له معارف كثيرة ولكن أصدقاء قليلون ، وعلاقاته بهذه الأقلية تكون مؤقتة . إنه بما لا شك فيه أن معظم أعضاء المجتمع الحديث يعيشون في مدن ضخمة ويمملون في تنظيمات كبرى ، ولكن ليس معنى ذلك أنهم يؤلفون فئات روحية اجتماعية منفصلة Social monads أو أن كلامهم يحتل مركز الغريب بالنسبة للآخرين . فالعضو في المجتمع الحديث ، كأى عضو في مجتمع آخر من المجتمعات التاريخية ، ينتمى إلى عدة جماعات في المجتمع ويشارك فيها جميعا ويضبط عن طريقها (١) .

٢ - الأساس الثقافي للضبط

يتأثر سلوك العضو في المجتمع بعدة عوامل ، وليس هناك فعمل،مها كان بسيطاً، يمكن أن يتبع من هذا العامل أو ذاك، بل إنه يعتبر تنابجا للتفاعل بين مجموعة عوامل، ومن أهم العوامل المؤثرة في سلوك الفرد هي الثقافة . ويعرف ولاير ، الثقافة بأنها : مجموعة الإخراعات والاكتشافات التي يضيفها كل جيل لاحق إلى الجيل السابق . وهناك ثقافة أصلية *basic culture* ، وهي تلك التي تشكلت على مر الأجيال بطريقة مشتركة ، ونسافات فرعية *Subcultures* ، تتعلق بالأقاليم، وبالطبقة، والجنس، والمهنة، والامرة . وتعتمد الثقافة الأصلية لدى شعب من الشعوب دعامة هامة للضبط الإجتماعي، ذلك لأنها تضع الحدود التي يسلك الأعضاء طبقا لها وهي تضم عتلف المهارات، ونماذج السلوك والقيم والمعايير للمعتقدات . أما عن الثقافات الفرعية فهي تلك الثقافات المختلفة التي توجد داخل المجتمع الواحد؛ فالثقافة الفرعية الإقليمية تميز أعضاء منطقة معينة في المجتمع عن أعضاء المناطق الأخرى من حيث اللهجة مثلا . وينطبق ذلك أيضا على الثقافات الفرعية الأخرى المتعلقة بالطبقة والجنس والمهنة والامرة (١) .

٣ - مكونات الفعل الاجتماعي

يعتقد ولاير أنه بالرغم من أن الضبط الاجتماعي يمكن أن يكون العامل الهام في تحديد السلوك، إلا أنه ليس سببا وحيدا . وبناء على ذلك فقد صنف العوامل المختلفة التي يمكن أن تسهم في تكوين الفعل في ثلاث فئات :

الفئة الأولى : تشمل على تلك العوامل التي تتضمنها شخصية المرء الذي يقوم بالفعل ، وهى عبارة عن نتائج التنشئة الإجتماعية .

وتتضمن الفئة الثانية العوامل الخارجة عن نطاق الشخص ذاته ، وهى تشكل الفرصة المباشرة للفعل ، وعادة ما تسمى « بالموقف Situation » .

ثم الفئة الثالثة ، وهى مجموعة العوامل الخارجية التي تنفوق الموقف المباشر وتؤدي وظيفتها ، وهى الضبط الإجتماعي (١) .

أما عن الشخصية ، فهي تتألف من كل ما تلقاه الفرد خلال خبرته المبكرة وهى تشكل إستمعاده للاستجابة للظروف الخارجية . وعناصرها الأساسية هي الذكاء، والمهارات اليدوية واللفظية والحركية ، والدوافع ، والإنفعالات (٢) .

ويتكون الموقف من مجموعة الظروف الخارجية التي يجد الفرد نفسه معرضا لها في أية لحظة والتي يتصرف ازانها بطريقة معينة . ويتوقف تحديد الموقف على طبيعة هذا الموقف ذاته، وعلى شخصية الفاعل أيضا . والواقع أن أداء الفرد لدوره طبقا لما يتطلبه للموقف أمر يتوقف على واحد أو أكثر من العوامل الآتية : —

أ) نظرة الفرد إلى معنى المسؤولية ومسئد تدعيمه لما هو صائب من الناحية الإجتماعية .

ب) تقديره لمظاهر الآخرين الذين يتضمنهم الموقف .

1 — Ibid pp. 47.

2 — Ibid, pp. 43 — 50.

ج) توقع النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا الأداء (١) .

ثم يأتي بعد ذلك البعد الثالث للسلوك وهو الضبط الاجتماعي ؛ والضبط الاجتماعي يسم في تحديد بعض نماذج السلوك ، وليس فيها كلها ، وتشبه عوامل الضبط عسوامل الموقف في أنها تعمل من خلال شخصية الفرد . وقد حدد لايبير عوامل الضبط الاجتماعي باعتبارها : ذلك الدور الذي تفرضه جماعة المكانة تجاه الفرد . وهو يرى أن العمل الذي تقوم به عوامل الضبط الاجتماعي يمكن أن يصكون أكثر وضوحا حينما لا يتشابه ، الدور الذي يفرضه الموقف *Situationally imposed role* ، مع ، الدور الذي يفرضه جماعة المكانة *The status group role* . وحينما يكون الدور الاسامي للفرد أكثر ارتباطا بالموقف . وتحت هذه الظروف يجب على الفرد أن يختار بين ما يمكن أن تصفه « بتلبية مطالب اللحظة الحالية » وتلبية مطالب الدور الذي يفرضه عليه عضويته في الجماعة .

إن عوامل الضبط الاجتماعي في نظر لايبير ، هي متغيرات ذات اعتماد متبادل *interdependent variables* أكثر منها مستقلة *independent* . وهو يرى أن محاولة عزلها هي محاولة مصطنعة ، ولكنها تعتبر ضرورية لإجراء على يستهدف التحليل (١) .

٤ - أبعاد المكانة الاجتماعية

ينظر « لايبير » إلى المكانة الاجتماعية باعتبارها إحدى العوامل التي تتحدد طريقة إمتثال الفرد ، ويعرف « المكانة *Status* » بأنها الوضع الذي يحتله الفرد

1 - Ibid, pp 57-58.

2 - Ibid p. 65 .

في مجتمعه، ولا يحتل الفرد مكانا واحدا فقط بل عدة أوضاع في جماعات مختلفة فهو موظف، وزوج، وأب، وعضو في ناد. وبمجموعة الأوضاع التي يحتلها الفرد هي التي تحدد فكرته عن ذاته، والواقع أن ميل الفرد إلى أن يرى نفسه دائما كما يحب أن يراه الآخرون هو الذي يجعله أكثر إحساسا بالضغط الاجتماعي هذا الصدد يفرق لايبير بين المكانة الموروثة، والمكانة المكتسبة، ومدى فاعلية كل منهما في الضغط الاجتماعي. فهناك عدة عوامل تحدد المكانة الموروثة للفرد وهي: جنسه، وقرابته، ووضعه بين إخوته، ومظهره الخارجي. ويعتبر المركز الموروث أكثر أهمية في التنشئة الاجتماعية منه بالنسبة لكونه أساسا للضغط الاجتماعي للفرد. أما المكانة المكتسبة فهي التي يحرزها الفرد ككفاة اجتماعية مقابل موجود قام بسببه؛ والمكانة المكتسبة أهميتها الكبرى كأساس للضغط الاجتماعي، ذلك لأن الفرد يحرص دائما على تدعيم تلك المكانة عن طريق أمثاله لمعايير دوره (١).

٥ - جماعات المكانة ومعاييرها

أوضح لايبير أهمية جماعة المكانة في الضغط الاجتماعي عن طريق إجابته على السؤال الآتي:

إلى أي حد تمارس العوامل التي تدخل في تكوين تلك الجماعة، وظيفية الضغط تجاه سلوك الأعضا؟

الواقع أن هناك عدة عوامل تسهم في تكوين هذه الجماعة، وتؤثر في نفس الوقت في فاعلية الضغط بها، وأهم هذه العوامل هو عامل «السم»، فالضغط الذي

تمارسه الجماعة يتناسب تناسباً عكسياً مع حجمها، ذلك لأن الجماعة التي لها أهمية محدودة بالنسبة للفرد تتألف من عدد صغير نسبياً من الأعضاء . حيث أن الفرد - سواء كان يعيش في العصر الحديث أو في العصور الماضية - يعتبر أن هؤلاء الناس الذين يعرفهم معرفة شخصية ومباشرة هم الذين يضع لهم أهمية خاصة في سلوكه ومن ثم فهم يتدخلون بشكل مباشر في تشكيل هذا السلوك . ثم يأتي بعد ذلك حامل الاستمرار فالضبط الذي تمارسه الجماعة تجاه أعضائها يرتبط - بطريقة مباشرة - بفكرة الأعضاء عن مدى قدرة جماعتهم على الاستمرار أو الفترة التي سوف يقضونها في تلك الجماعة . أما حامل والوضوح، فله أهمية الكبرى أيضاً ، حيث أن قدرة الجماعة على ضبط سلوك الفرد تتوقف على وضوح العضوية بها وكلما كان الهدف من اللقاءات التي تحدث بين أعضاء الجماعة واضحاً ، كانت العلاقات الاجتماعية أكثر ميلاً إلى المودة ، ومن ثم تزداد قدرة الجماعة على ضبط سلوك الأعضاء . وأخيراً يأتي عامل التنظيم البنائي، ويقصد به لا يبر وضوح العضوية أيضاً ، وسهولة التمييز بين الأعضاء وغير الأعضاء ، ووجود إجراءات واضحة ومطبقة ومعترف بها من جانب جميع الأعضاء . ولذلك فجماعة المكانة، المثالية في نظر لا يبر، هي تلك المنظمة الصغيرة نسبياً ، والمستقرة لفترة معينة والقائمة على تنظيم محدد (١) . وصنف لا يبر جماعات المكانة طبقاً لوظائفها كما يلي : جماعات عامة ، وجماعات عملية ، وجماعات ترفيفية (٢) . وهو يركز اهتمامه على جماعة العمل ودورها في الضبط الاجتماعي ، فيرى أن مكانة الفرد في جماعة العمل، تتضح بالذات في جماعات العاملين المهرة ومتوسطي

1 — Ibid, pp. 101, 103 - 106.

2 — ibid. p. 111 .

المهارة في مجالات : العمل ، والصناعة ، والسياسة ، والحكومة . وهو يرى أن هذه المكانة لها أهميتها أيضا بالنسبة لأصحاب المهن الفنية والإدارية العليا : كالعلماء والأطباء ، والأكاديميين ، ورجال الإدارة ، ورجال السياسة وهم الذين قد لا يعملون جنبا إلى جنب مع المشاركين معهم في نفس المهنة ، ولكنهم بالرغم من ذلك يعتمدون على رأى زملائهم فيهم . ومن ثم فإن الضبط الذى تمارسه جماعة العمل إذا الفرد يزداد باستمرار لأن حياته برمتها مرتبطة بمكانته في جماعة العمل ، بل لأنها تدور حول هذه المكانة . أما عن الجماعات المحلية فهى تلك الجماعات التى تتكون من أشخاص يعرف كل منهم الآخر معرفة مباشرة ، ولدى كل منهم مصلحة عند الآخر ، وذلك بسبب قرب مكان الإقامة . ويرى لاير أن هناك علاقة بين حجم المدينة وبين أهمية مجتمع الحوار في ضبط العلاقات بين الجيران ، فيقول إنه كلما كان حجم المدينة أكثر إسامها ، قلت أهمية مجتمع الحوار بالنسبة للفرد ، بينما نجد أن الجيران في المدينة الصغيرة أو في القرية يقومون بدور هام في ضبط كل منهم الآخر ، ويرجع الفرق بين المدينة الصغيرة والكبيرة في هذا المجال ، إلى أن مجتمع الحوار في المدينة الصغيرة يتداخل مع جماعات العمل والترفيه ، بينما نجد أن جماعات العمل والحوار والترفيه في المدينة الكبرى ، تميل إلى أن تكون منفصلة وبالتالي يمكن أن تفرض معايير سلوكية مختلفة وأحيانا متصارعة . ولذلك فلن ميسل مجتمع الحوار الحضري إلى أن يكون متميزاً عن جماعات العمل ، لا يقل فقط من درجة الضبط التى يمكن أن تمارسها جماعة الحوار تجاه الرجل الحضري ، بل إنه يتيح أيضا فرصة الإفلات من الضوابط التى يمكن أن يفرضها مجتمع على معين . فالشخص في المجتمع الحضري يتمكن من أن ينتقل إلى أى مكان دون أن يفقد مكانته في جماعة العمل ، والعكس صحيح ، فإنه يتمكن من أن يترك عملا معيناً وينتقل إلى عمل آخر

دون أن يفقد وضعه في مجتمعه المحلي ، ويخلص لايبير من ذلك إلى نتيجة هامة يقول فيها ، إن قابلية جماعات المسكاة لأن ينتقل الشخص فيها بين جماعات وأخرى (من نفس النوع) دون أن يفقد مكانته في جماعة من مستوى آخر ، هو الطابع الذي يميز المجتمع الحضري والعامل الذي يجعل الرجل الحضري أكثر حرية من ذلك الذي يقطن في بلدة صغيرة أو قرية (١) .

وتشكل معايير جماعة المسكاة ، القانون الذي يحكم سلوك الأعضاء سواء فرادى أو مجتمعين . وهذا القانون يشبه صور القانون الأخرى السياسية والدينية في أنه يمكن أن يكون قديماً والجهاشة ويمكن أن يكون قائماً على قرار أحد أعضائها وموافقة بقية الأعضاء عليه . ولكنه يختلف عن قانون التنظيمات الأخرى السياسية والدينية ويختلف أنواع التنظيمات الأخرى في أنه ضمني *implicit* أكثر منه صريحاً أو معلناً *explicit* ، وعاص أكثر من كونه عاماً . فأى تنظيم من التنظيمات يعمل من خلال القواعد الخارجية المقتنة ، أما قانون جماعة المسكاة ، فهو مسألة شعور وقيم ، أكثر منه قواعد ولوائح مفروضة على الجماعة من الخارج . ويستعين لايبير ، في ذلك بمثال يوضع فيه مدى صعوبة الإمتثال لقواعد ومعايير جماعة المسكاة بالنسبة للمضو الحديث

1— Ibid, pp. 112—115.

يتناقض لايبير مع نفسه في هذه الفكرة ، فقد أشار من قبل إلى أنه ليس هناك فرق جوهري بين جماعات المجتمع الأولى وجماعات المجتمع الثانوي ، وليس هناك فرق بين المجتمعات من حيث النوع ، وإنما الفرق في الكم فقط أي في حجم السكان ، ولكنه عاد مرة أخرى وأهتف بأن الفرق في الحجم يؤدي إلى فروق في العلاقات وفي الضوابط وهي تعتبر فروقاً في التكيف.

فيها ، فالقالب الذي إلتحق بالجامعة حديثاً يستطيع بسهولة أن يمثل لقواعد النظم التي تحكم سلوك الطلاب في المحاضرات ، وتحدد عدد المحاضرات التي سوف يثقلها ، ونظام الإمتحانات وإستعارة الكتب ، ولكنه سوف يجد صعوبة في الإمتثال لمعايير أية جماعة صغيرة من الجماعات المتعددة التي توجد داخل نطاق الجامعة . وغالباً ما تتعلق معايير جماعة المكانة بأمر صغير ودقيقة مثل نماذج الملابس ، والوصول في الموعد للإلتحام ، وبعض قواعد الآداب ، والسلوك . أما عن علاقة تلك المعايير بقم الجماعة ، فيرى لايبير أن للمعايير تسمى وسائل لتحقيق غايات الجماعة وأهدافها ، أي أنها وسائل تضمن تحقيق القيم (١) .

٦ - الروح المنوية والضبط الاجتماعي

يقصد بالروح المنوية درجة الإلتحام الموجودة في جماعة معينة ، والروح المنوية العالية تتمثل في حالة ذهنية سائدة عند معظم أعضاء الجماعة ، وفي هذه الحالة يكون مستقبل لجماعة مأموناً مهما كانت الحالة الراعية لأعمال الجماعة . أما الروح المنوية المنخفضة فهي تتمثل في حالة ذهنية أو موقف عقلي لدى الأعضاء يكون مستقبل الجماعة فيه أقل أمناً مما هو عليه في الحاضر . والروح المنوية للجماعة لا تتحدد عن طريق التجارب الشخصية للأعضاء أو الظروف المؤقتة التي تمر بهم ، وإنما هي محصلة نشاط تلك الجماعة في الماضي ، وهي في نفس الوقت عامل من أهم العوامل التي تؤثر في هذا النشاط وتعمل على ضبطه (٢) .

٧ - الأيديولوجية :

يعرف لايبير بأهمية الأيديولوجية ودورها في ضبط السلوك ،

1 — Ibid, pp. 118—120, 131.

2 — Ibid, pp. 105 — 106, 109.

ويسمونها بأنها إعادة تفسير السياق الرمزي في الجماعة، ويقصد بالسياق الرمزي هنا اللغة، والأساطير، والإشاعات والمعتقدات. وقد أثبتت الأحداث التاريخية كيف أن الأدلة الناجمة التي وردت في الوثائق والسجلات، يمكن أن تتغير في ضوء الحاجات الخاصة للجماعة أو المجتمع، فالجماعة تستطيع بناء على ذلك أن تضع تفسيرات مختلفة للقيم والمعايير والنظم. والواقع كما يرى لايبير أن إعادة تفسير المحتوى الرمزي لكي يتفق مع أهداف الجماعة وقيمها ليست مسألة سهلة. ذلك لأن الأيديولوجيات تنسب بأنها مائة، أي أن كل أيديولوجية تمر عن نسق محدد من العناصر المتداخلة ومعظم الأيديولوجيات تكون مقصورة على طبقات بالذات، وقد تتناقض مصالح هذه الطبقات مع مصالح الجماعة أو المجتمع الذي يريد أن يحدد لنفسه أيديولوجية معينة. إن المعتقدات التي تتضمنها أية أيديولوجية، وبالتالي الأساطير التي ترتبط بها هي الأساس الذي يعتمد عليه البناء للفوق الشائير والقيم، وطبقاً لهذا يتحدد نسق للفصل الاجتماعي. ولاستطيع أية أيديولوجية أن تمارس تأثيراً فعالاً تجاه جماعة معينة إلا إذا كانت معدة بطريقة منظمة ومتفقة مع الأهداف الرئيسية للجماعة. وعلاشك فيه أن أي أيديولوجية تستطيع أن تكون معايير عملية قابلة للتطبيق، فهناك تفسيرات محلية وغير رسمية للأيديولوجية الواحدة، ومن المعروف أن الديمقراطية مبدأ سياسى واجتماعى يوجد في كثير من بلاد العالم، ولكن كل مجتمع يفسر الديمقراطية بالطريقة التي تجعلها تتفق مع قيمه هو وأبنيته وعامساته الخاصة. ففي مكان معين قد تتساقط الديمقراطية بالمساواة بين الاطفال السود والبيض في حجرة الدراسة، وفي مكان آخر قد تطالب الديمقراطية باستبعاد السود ووضهم في مدارس خاصة بهم. ويرى لايبير أن الأيديولوجية من أهم العناصر بطبقها المباشرة التي تمارس تجاه أعضاء

الجماعة (١) .

٨ - الضبط والبيروقراطية

عرف « لايبير » البيروقراطية بأنها الاتجاه نحو التوازن التنظيمي ، حيث أنها تعتبر وسيلة لتحقيق الفاعلية التنظيمية ، فمن طريقها تتمكن الخبرة العملية السابقة من أن تضع أساس العمل الراهن . والبناء التنظيمي يتضمن تقسيما محددا او مفصلا للعمل ، بين الأقسام الرئيسية والأقسام الفرعية للتنظيم ، وهو يحصل كل وحدة فرعية مسؤولية كاملة عن نشاط محدد ، وبالتالي فإنه يعطىها مجموعة من الحقوق التي تمنحها السلطة الضرورية لإنجاز هذا العمل . والنتيجة أن تكون لكل وحدة رسمية من وحدات التنظيم دائرة اختصاص معينة داخل إطار النشاط التنظيمي كله . أما عن أنواع التنظيم البيروقراطي ، والمدى الذي تطبق فيه هذه الأنواع ، فهي مسألة تتوقف على ثقافة المجتمع . والنتيجة هي أن البيروقراطية ظاهرة عامة في كل المجتمعات ، ولكن هناك بيروقراطيات تختلف باختلاف الشعوب والثقافات . والتنظيم البيروقراطي هيئة من هيئات الضبط الإجتماعي ، حيث أن بناء هذا التنظيم يعد الجماعات المختلفة - الرسمية منها وغير الرسمية - بقيم ومعايير وقواعد محددة . والواقع أن الصور الرسمية للضبط الداخلي ، تكون ذات أهمية بالغة الذي توضع فيه القرارات الإدارية في حين التنفيذ (١) .

٩ - الأزمة الاجتماعية والانحلال الأخلاقي والضبط

أراد « لايبير » أن يكمل نظريته في الضبط الإجتماعي عن طريق التعرض

لبعض الظروف الإجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى توقف مؤقت لنسق الضبط الاجتماعي في المجتمع . ومن أمثلتها ، التقدير المفاجيء الذي يطرأ على البيئة الفيزيائية للفرد أو الجماعة أو المجتمع ، إلا ان بعضها : مثل الحريق ، والفيضان ، والزلازل ، والسيول لا تعتبر كوارث بالنسبة لشعوب معينة نظراً لأنها قد تعودتها فتعريف الحادثة إذن بأنها كارثة يرجع إما إلى ان الشعب لم يعود على مواجهتها من قبل ، أو إلى ان الحادثة تعتبر من الصعوبة لدرجة انها تحطم البناء كله عن طريق تأثيرها في سيكولوجية الشعب ، وفي هذه الحالة يكون من الصعب ان تفرض الجماعة نموذجاً من السلوك إذاً أعضائها ، ويوصف سلوكهم حينئذ بأنه هلع panic والسلوك الملاحظ يمثل انحرافاً كلياً عن الضبط الاجتماعي ، لأنه يتحدد طبقاً للموقف المؤقت الذي تعرض له الأشخاص ، لاطبقاً لمكانته الشخص في الجماعة أو المجتمع . ويقصد لا يبرر بذلك أن أعضاء المجتمع في مثل تلك الحالات ان يقوموا بتأديج السلوك المتوقعة منهم لأنهم يصعبون في حالة لا تسمح لهم بأن يقوموا بتوقعات أدوارهم في الجماعة أو المجتمع ، نظراً لصعوبة الموقف الذي يتعرضون له .

وفي هذا الصدد نجد أن لا يبرر يتعرض بشدة على وجه النظر الماركسية التي لحصها كما يلي : ان الانتهاز والتدهور المستمرين في الإمكانيات والموارد المادية لشعب من الشعوب هو الذي يدفع إلى تمرد الجماهير ضد الوضع الراهن . فطبقاً لذلك تكون النكسة دائماً مسألة إخفاق وظيفي في النظام الإقتصادي للمجتمع ، وطبقاً لذلك أيضاً يعتبر المصدر الهام والجوهري للموارد البشرية هو الطعام والشراب ومختلف السلع المادية الأخرى التي تشبع حاجات ورغبات الجسم الانساني . ويقول لا يبرر أنه لا يشك في أن أي تدهور ملحوظ في الموارد المادية سوف يسهم في النكسة الاجتماعية ، ولكن اعتبار هذا التدهور في مصدر الموارد هو العامل

الوحيد الذي يدمم عالم النكسة هو اعتبار لا معنى له من الناحية الأيديولوجية، فأى تغير في التواحي المادية للمجتمع لا يمكن النظر إليه حتماً على أنه تغير بتمرد أو بشورة، حيث أنه لا بد أن نضع في اعتبارنا أيديولوجية هذا المجتمع ونظرته إلى هذا التغير باعتباره يمثل كارثة أو لا. إن التفسير الذي يطرحه شعب من الشعوب لتغير معين يتوقف على مستويات القيمة في هذا الشعب وعلى خصائص أفرادها^(١).

ويختتم لايبير فكرته هذه من النكسة الاجتماعية ودورها في الضغط الاجتماعي بقوله «إن هناك نوعاً واحداً من النكسة لا يؤدي إلى نكسة اجتماعية ولا إلى انحلال خلقي، وهي نكسة الحرب، فكثير من الشعوب قد تعرضت على الحرب وأصبحت الحروب منتشرة ومألوفة، ولذلك فإن حدوثها لا يدمر نسق الضوابط الاجتماعية الموجودة، بل إنه يقوى تلك الضوابط^(٢)». هذا، ويمكن التعقيب على موقف لايبير على النحو التالي:

١ - كشف هذا الموقف عن تناقض واضح، عندما أشار لايبير إلى أنه ليس هناك فرق جوهري بين جماعات المجتمع الأولى، وجماعات المجتمع الثاوي، وأنه إذا كان يوجد فرق، فإنه لا يرجع إلى اختلاف في النوع، بل يتمثل في الكم فقط أي في حجم السكان، وأن هذا الفرق لا يصاحبه اختلاف في الضوابط. ولكنه عاد واعترف بأن الفرق في الحجم يؤدي إلى فروق في العلاقات، والضوابط.

٢ - كان تعريف لايبير للإيديولوجية ضامعاً إلى حد كبير، حيث أشار إليها باعتبارها «إعادة تفسير السياق الرمزي في الجماعة».

٣ - حمل على تشويه نظرية ماركس، أو بتعبير آخر، حاول شرح هذه

1 - Ibid pp. 523-524, 527-528.

2 - Ibid pp. 550-551.

النظرية وتفسيرها بطريقة تتيح له فرصة تقديمها بالأسلوب الذى يرغب فيه ، ما أضحى معالم النظرية الأساسية ، وقضى على فكرتها المحورية ، ولذلك جاء النقد خاطئاً ، ومتحسفاً . والواقع أن الفكرة الأساسية هى ماركس لم تمثل فى القول بأن الانهيار والتدهور المستمرين فى الإسكانيات ، والموارد المادية ، لعب من الشعب ، هو الأمر الذى يدفع إلى تمرد الجماهير ضد الحالة الراهنة ، وإنما تمثلت فى أن « الوعى العائى للبروليتاريا ، هو الذى يدفعها إلى التمرد والثورة » ، والمقصود بذلك أن شعور الطبقة العاملة بأنها مستغلة من جانب الطبقة البرجوازية ، وأن هذه الطبقة الأخيرة تعيش على حساب الطبقة الأولى ، هو العامل الأساسى الذى أدى إلى يؤس الطبقة العاملة إلى تمردها .

٤ - كيف أنه لا يمكن اعتبار الحرب نوعاً من التكتة الإجتماعية التى يتمها تدهور فى نسق الضوابط الإجتماعية الموجودة ، وكيف تعمل الحرب على تدعيم تلك الضوابط ؟ أنه من الملاحظ دائماً أن حالة الحرب فى أى مجتمع يعقبها حالة الهيار فى الضوابط ، والمعايير الإجتماعية ، سواء كالتة نتيجتها انتصار أو هزيمة . وهناك عدة ملاحظات على نظريتى كل من « بارسونز » و « لايبير » فى الضبط الإجتماعى نوجزها فيما يلى :-

١ - أهمى بارسونز معالجة ميكانيزمات الضبط الطامسرة ، كالتوانين ، والجزئات وغيرها مما ركز عليه رواد النظريات التقليدية ، ويركز على دراسة الميكانيزمات الخفية التى تمكن وراء الضبط : كالتصمود ، والتسامح وتقييد العلاقة . وربما يعتبر بارسونز هو أول من لفت الانتظار إلى أهمية تلك الميكانيزمات ودورها فى ضبط العلاقة بين الأشخاص .

٢ - كانت نظرية بارسونز فى الضبط هى فى نفس الوقت نظرية فى الانحراف

ولكنها عرضت بطريقة عكسية .

٣ - عبر بارسونز عن الأفكار السهلة البسيطة بطريقة صعبة ومعقدة ، فلم يكن أسلوبه في التعبير عن نظريته في الضبط هو فقط الذى يتميز بالصعوبة ، وإنما الالفاظ والمصطلحات التى استخدمها كانت كذلك معقدة وبالرغم من ذلك كان لنظريته أثر بالغ في عدة نظريات أخرى ، وخصوصاً تلك التى حاولت دراسة الضبط من خلال تحليل عمليات الانحراف والإمتثال .

٤ - تأثر لايبير في فكرته عن مكونات السلوك الاجتماعى (الشخصية والموقف والضوابط) تأثراً كبيراً بنظرية بارسونز في الفعل الاجتماعى .

٥ - اختلف لايبير عن بارسونز في أنه لاهم بذلك الدور الذى تقوم به مما يميز وقيم الجماعة في ضبط سلوك العضو ، بينما ركز بارسونز اهتمامه على الميكانيزمات السكائنة التى تضبط علاقة الأنا بالآخر .

٦ - كانت وحدة التحليل عند بارسونز هى التفاعل بين الأنا والآخر ، بينما كانت جماعة المسكائنة هى وحدة التحليل لدى لايبير .

٧ - لاهم لايبير اهتماماً كبيراً بدور الجماعة الأولية في ضبط سلوك الاعضاء لدرجة أنه ادعى أن سلوك الاعضاء في أى تنظيم كبير لا ينضبط في العادة إلا عن طريق جماعة العمل الصغيرة التى ينتمى إليها ويكون له معها علاقات مباشرة . ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر في الحقيقة أهمية التنظيم الكبير - بما لديه من قوانين ولوائح وقرارات - في ضبط سلوك الاعضاء .

ثانياً : نظريات في علاقة الضبط بالسلق الاجتماعى

هناك نظريات في الضبط الاجتماعى لاهم بتحليل النظم الاجتماعية وبدرور

كل منها في الضبط ، بقدر إهتمامها بالنسق الاجتماعي ككل ، وبمدى توازنه ،
والعوامل التي تسهم في هذا التوازن وتؤدي في نفس الوقت إلى انضباط السلوك.
ومن أمثلة تلك النظريات نظرية « هومانز » ، و « وولفر باكلي » ، وسوف نتكلم
فيما يلي - وباختصار - عن نظرية هومانز .

كان المدخل الذي اتخذته « جورج هومانز G. Homans » ، متخلا كليا
- كما يقول - يساعد على النظر إلى النسق الاجتماعي على أنه هيكل ، يتألف من
القوى أو العوامل الديناميكية . وفي بعض الأحيان يكون هذا النسق في حالة
توازن وتسوده حالة من الاستقرار النسبي ، وفي أحيان أخرى يكون في حالة من
إندمام التوازن ، وذلك عند ما يحدث التغير بصورة مستمرة وسريعة . ويرى
هومانز أن الذي يهمه وهو بصدد نظرية في الضبط الاجتماعي ليس هو البناء
الاجتماعي ذاته ، وإنما هو مجموعة القوى التي تنتج هذا البناء وتساعد على
توازنه . وهو يحسده قضية الضبط بطريقتين : أولا ، باعتبارها نوع من
الخصوع أو الإمتثال للمعايير ، ثم ثانيا باعتبارها أحد القضايا المتصلة بتنظيم
السلوك . ويؤكد باستمرار على أنه نادرا ما ينطبق السلوك الواقعي على للمعايير،
وأنه ربما يكون من الممكن أن يتفق الإثنين في مجتمع بدائي أوجنيا يكون المعيار
موضع أهمية بالنسبة لأعضاء المجتمع برمتهم . ولكن ما لينوفسكي أوضح
أنه حتى لدى سكان جزر التروبرياندا - يوجد الاعتداء على المعايير ، ومثال
ذلك أنه أحيانا ما تنتهك قاعدة تحريم الزنا ، وهي إحدى القواعد الإنسانية
العامية (١) . وكل ما يريد أن يؤكد « هومانز » في هذا الصدد هو أنه لا بد

1 - George Homans, The Human group, England, 1951, pp-
282 - 283.

أن يوجد حد أدنى من الإمتثال للمعايير حتى يتضمن النسق إستمراره في حالة من التوازن .

وهنا يتساءل « هومانز » : ما الذى أوجد الضبط في المجتمع ؟ وما الذى يجعل العرف عرفيا ؟ وكيف يضبط السلوك الاجتماعى ؟ وفي الإجابة على هذا التساؤل يقول هومانز أنه لم يكتشف شيئا جديدا في السلوك الاجتماعى ، يمكن أن يشير إليه بوجه خاص على أنه ضابط . وإنما توصل إلى أن علاقات ، الاعتماد المتبادل *mutual dependence* ، هى التى توجد الضبط في المجتمع . فمن طريق الاعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع ، نجد أنهم يضطرون إلى الإمتثال لمعايير معينة تسهل عمليات التبادل أو مختلف مظاهر العلاقات الاجتماعية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الاعتماد المتبادل بين العلاقات الاجتماعية الأعضاء يجعل أى تغير في علاقة معينة ، أو - بتعبير آخر سأل - تغير في درجة الإمتثال لمعايير معين ، يؤدي إلى تغيرات أخرى مصاحبة (٥) .

وقد هذا الصدد يترضى « هومانز » الطريقة التى بمقتضاها تندمج معايير الجماعة وتؤدي إلى توازن النسق الاجتماعى ، فيقول إن خروج أى شخص عن معايير جماعته يؤدي إلى وجود مشاعر ضده تتحول تلك المشاعر إلى نشاط معين يمثلى عقاب المجرم . وحينما يكون هذا المقاب من نوع خاص يتميز بالقسوة والعنف ، فإنه لا بد أن يعيد إلى عقول بقية أعضاء الجماعة أهمية ذلك المعيار الذى اعتدى عليه . ومن أجل هذا ، فإن الخروج عن معيار معين يعمل على تحريك الضوابط الاجتماعية التى لا تقتصر وظيفتها حينئذ على ردع الجاني

وإجباره على العودة إلى الالتزام مرة أخرى ، لهذا المعيار ، وإنما تمتد وظيفتها إلى تدعيم وتعزيز هذا المعيار ثانية لدى أعضاء الجماعة ككل ، ويقول آخر ، فإن العقاب في تلك الحالة يؤدي إلى تثبيت المعيار في عقول أعضاء الجماعة كلها ، وبحدث ذلك عند ما تكون الجماعة في حالة توازن . والواقع أن معظم أوجه السلوك القانوني المتمبرشماثية *ritual* ، أي أنها تثبت القانون باستمرار وتعيد تأكيده ، فالعقاب ردع للهجوم ، وتخويف لبقية أعضاء الجماعة . إن عملية القانون هي ليست أكثر من مجرد هظمة دينية ، والمحاكم هي كنائس وبذلك يرى هومانز أن فكرة الضبط كما يتصورها هتمان إحدى نظريات الطقوس والشعائر ، حيث أن الشعيرة الرئيسية لمجتمع ما ترمز إلى هيكل المعتقدات الرئيسية في هذا المجتمع والمعتقد يضم معايير السلوك ، وبقدر ما تكون هذه المعايير مؤدية إلى توازن الجماعة بقدر ما تساعد الشعيرة على تدعيم هذا التوازن . ففي المجتمعات البدائية - وإلى حد كبير في المجتمعات المتحضرة - تنجز الشعائر الهامة عند ما يواجه شخص (أو جماعة) بأزمة أو كارثة أو تغير معين يطرأ على مكانته أو لطاقته أو حياته (١) .

وأما عن التوازن *Equilibrium* ذاته فيقول هومانز ، إنه لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت حالة العوامل التي دخلت النسق الاجتماعي ، وحالة العلاقات بين هذه العوامل - من نوعية خاصه . وأنا حينما نقوم بدراسة جماعة معينة ونلاحظ أن الضبط فيها يقوم بوظيفته بطريقة فعالة ، فإننا نستطيع أن نحكم عليها بأنها متوازنة ، ولكن إذا كان من السهل تحديد شروط التوازن ، في العلوم الفيزيائية ، فليس الأمر كذلك بالنسبة لعلم الاجتماع . ذلك لأن الإجهاد المتبادل ،

والشعور، والتفاعل، عوامل (أو شروط) تعمل على التوازن، ولكن هناك عوامل أخرى فرعية، فالتفاعل مثلاً لا يؤدي دائماً إلى توازن، هناك تفاعل يؤدي إلى علاقة صداقة وذلك عندما تكون الجماعه مترابطة، وهناك تفاعل آخر يؤدي إلى نتيجة مختلفة لتلك، وهو الذي يوجد في جماعه مفرقة وبناء على ذلك فإنه ليست كل حالات النسق الإجتماعي تعتبر حالات توازن، ولا كل نسق إجتماعي يعتبر نسقاً متوازناً (١).

ومن ثم فقد توصل « هومانز » من نظريته هذه إلى عدة نتائج نوجزها
فيما يلي :-

١ - تمكس العلاقة بين الانحراف عن معيار معين ، وبين النتائج المختلفة التي ترتب على هذا الانحراف ، ذلك الاعتماد المتبادل بين طرفي تلك العلاقة .

٢ - يعتبر الضغط فعالاً ، بالنظر الذي يواجهه به الانحراف عن قاعدة معينة بعدة ضوابط منفصلة (أى صور مختلفة من الضغط الرسمي وغير الرسمي) لا بضابط اجتماعي واحد .

٣ - أي انحراف يحدد نسق العلاقات ، يمكن أن ينتج عدة انحرافات مستتيلة .

٤ - الضبط هو العملية التي عن طريقها يمنع الشخص من ارتكاب السلوك الإنحرافي.

٥ - ليس من الضروري أن ينتج العقاب ضبطاً ، وإنما يؤدي العقاب إلى الضبط في حالة توازن النسق .

٦ - يتدعم توازن الجماعة بواسطة بضعة انحرافات بسيطة عن معايير الجماعة فالجماعة - وليس المبالغة فيها - تعتبر ضرورية، إذ أنها تحفظ الضوابط في حالة من الفاعلية، ومن المعروف أنه لا يمكن أن تكون للضبط فاعلية ما لم يمارس أو يطبق، ولا يمكن أن يطبق إلا في حالة - دوت اعتداء على القاعدة أو انحراف عن المعيار . وبالإضافة إلى ذلك فإن الجريمة تؤدي إلى العقاب، وعقاب المجرم - كما سبق الإشارة إلى ذلك - يشبه مشاعر بقية أعضاء الجماعة إلى قيمة الإمتثال وضرر الانحراف .

٧ - يصبح سلوك الإنسان منضبطاً ، لأن نتائج انحرافه عن المعيار سوف تكون - في حالة توازن الجماعة - غير مرضية بالنسبة له وللآخرين ، وكذلك لأن حالة الإعتدال المتبادل بين عناصر السلوك تؤدي إلى أن الانحراف البسيط نسبياً ، يؤدي إلى نتائج خطيرة نسبياً .

٨ - أن الضبط الإجتماعي لا يمتد جزءاً منفصلاً عن النسق ، بل إنه إما أن يكون منبثقاً عن النسق أو يكون مفروضاً عليه ، وهو متضمن في تلك العلاقات المتداخلة والتفاعلات التي توجد بين مكونات النسق^(١) . وفي هذا الصدد نجد أن د. وولتر باكلي *walter Buckley* ، يؤكد وجهة نظر هومنز ، ويذهب إلى أن المعايير والقيم وحدها لا تفسر الفعل ، بل يضاف إليها التفاعلات التي تؤدي إلى السلوك الإجتماعي^(٢) .

1 - Ibid pp. 295, 301, 310, 311.

2 - W. Buckley, *sociology and Modern systems Theory*, new york, 1967, p. 164 - 165,

هناك ملاحظتان على نظرية هومانز في الضبط الإجتماعي ، أولها تتمثل في أنه قد تأثر تأثراً كبيراً بفكرة مالفينوفسكى عن «التبادل reciprocity» ودوره في وضع مجموعة من المعايير والأعراف التي يلتزم بها طرفا العلاقة . أما الملاحظة الأخرى فإنه بالرغم من أن اهتمام هومانز بالعلاقة بين الضبط والنسق قد وجد موافقة وتأيداً من جانب كبير من علماء الاجتماع ومن أهمهم في هذا الصدد «ولتر باكلي» ، إلا أن فكرته عن علاقة الضبط بالتوازن كان يسودها اللبس والغموض ، فقد وجد أننا نستطيع أن نتحكم على المجتمع بأنه في حالة توازن ، عندما نجد أن ضوابطه تمارس بفاعلية . وأن هذه الضوابط تكون فعالة حينما يكون المجتمع في حالة من التوازن ، وحينما تكلم هومانز عن شروط التوازن ، قال إنها توجد في التفاعل ، والشمور ، والإعتدال المتبادل ، ولكنه يقول إن التفاعل لا يؤدي دائماً إلى الصداقة والنظام ، ولكنه يؤدي إليهما في حالة توازن الجماعة فقط . وهنا نجد تفسير التوازن بالضبط ، ويمود مرة أخرى فيفسر الضبط بالتوازن .

ثالثاً : نظريات في التخطيط والضبط الديمقراطي

أفد أدرك «كارل مانهايم Karl mannheim» الضبط باعتباره نوعاً من التخطيط الرشيد ، فذهب إلى أن الحرية المخططة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق تناول وسائل الضبط بطريقة حاسمة وماهرة ، وبناء على ذلك فإنه يجب فهم كل نوع من تلك الأنواع التي تؤثر على الكائنات الإنسانية من الناحية النظرية . ولا يمكن لسلطة التخطيط أن تكون قادرة على إصدار قراراتها إلا إذا اعتمدت على الأسس الإمبريقية التي تحدد نوع التأثير الذي يمكن أن يمارس في وضع معين ، أي يجب أن تقيم أحكامها على الدراسة العلمية للمجتمع والمذعة بالتجارب

السيولوجية (١)

وهناك سؤال حيوى يتعرض له « مانهايم » ويتعلق بصورة الضبط في المجتمع قبل مارس الضبط الإجتماعى من خلال جماعة مركزية تتألف من مجموعة الرؤساء والقادة أم أنه ينتشر بشكل ديمقراطى في المجتمع ؟ يرى مانهايم أن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على طبيعة النظام الاجتماعى في المجتمع ذاته ، وعلى الأساليب الفنية الاجتماعية Social techniques التى يستخدمها هذا المجتمع من ناحية أخرى؛ وإذن فإنه لا يمكن دراسة قضية الضبط الاجتماعى إلا بالنظرة المتكاملة للمجتمع .

واعتمادا على هذا التصور ، ذهب مانهايم إلى أن النظم الإجتماعية ليست كما تبدو لأول وهلة تستهدف تحقيق هدف محدد لها وجدت من أجله فقط ، ولكنها تعتبر بالآخرى عناصر دائمة في التنظيم السياسى للمجتمع ، وهى جميعا تنمو جنبا إلى جنب . فالاقتصاد مثلا ليس فقط حيلة لتنظيم الإنتاج والإستهلاك ، ولكنه يعتبر أيضا وسيلة فعالة لتنظيم السلوك الإنسانى ، وكذلك الحال بالنسبة للإدارة فهى ليست مجرد صورة للتنظيم الاجتماعى وجدت بهدف إصدار مجموعة من القرارات ، وإنما أصبحت الإدارة أيضا وسيلة للتدخل السياسى وأداة غسيير مباشرة لإعادة توازن القوى في المجتمع . أما بالنسبة للقرية فهى بالإضافة إلى أنها وسيلة لتحقيق مجموعة من المثل المجردة في الثقافة كالإنسانية ، والاخلاص والشفاعة ... تعتبر جسورا من العملية الكبرى التى تؤثر في رجال ونساء

1 — K. Mannheim, [*Man and Society in An Age Of reconstruction, studies in modern social structure*, London, 1940, pp. 205—206.

المجتمع (١) .

ويعتقد « مانهايم » أن للمشكلة الرئيسية التي يواجهها علم الاجتماع في ميدان الضغط الاجتماعي ، هي أنه توجد في البلدان المختلفة ، ضوابط إجتماعية مختلفة عليه أن يفسر طبيعتها ووظيفتها ، وأنه لا يمكن القيام بهذه المهمة إلا بعد وضع غلط أولى للتصنيف (١) . ومن أجل هذا فقد وضع « مانهايم » تصنيفا للضوابط الإجتماعية أو لتلك الأساليب التي تمارس تأثيرها في السلوك الانساني كما يلي :

١ - أساليب مباشرة للتأثير في السلوك الانساني .

٢ - أساليب غير مباشرة للتأثير في السلوك الانساني .

أما عن الأساليب المباشرة ، فهي التي تعتمد على التأثير الشخصي ، حيث أن قاهاية الأثر هنا مرتبطة بالشخص الذي يمارسه . فالوالدان ، والمعلم ، ورجل الدين والقائد أو الرئيس ، يستخدمون وسائل معينة للتأثير في السلوك وهو ذلك النوع من التأثير المباشر . والواقع أن نماذج التأثير الشخصي تظهر وتنمو في تلك الوحدات الإجتماعية التي أسماها « كولي » بالجماعات الأولية : كالوحدات المكانية لأي مجتمع ، والأسرة ، والجيران ، ومجتمع القرية . وهذا التأثير الشخصي يوجد أيضا في المجتمع الكبير ، ولكنه يميل إلى أن يقتصر على بعض صور الحياة فيه . إن عمله الحقيقي يمكن أن يرى بوضوح في مجتمعاتنا ، حينما تظهر جماعات صغيرة جديدة في الوجود ، كالأصدقاء والإخوة ، والجماعات السياسية . وهذه الهيئات الصغيرة الإيجابية هي التي تبتدع عادات جديدة ، وفيها يتأصل كل شعور عميق ، ومن الواضح أن عادات تلك الجماعات ومشاعرها ، وتماثلها

1 — Ibid pp. 270—271.

2 — Ibid n. 274 .

الوجداني ، وقيمتها - تتحدد إلى حد كبير عن طريق الخصائص الشخصية للزعامة والقادة والأعضاء المسيطرين فيها . ويعتبر أسلوب المكافأة من أهم صور التأثير المباشر ، ثم يليها المحاكاة ، ثم الإقناع . وهي أساليب تعتمد على الاتصال المباشر بين الذي يمارس التأثير ، وذلك الذي يتأثر (١) .

وفي مقابل ذلك توجد أساليب التأثير غير المباشر التي تنقسم إلى :

أ - التأثير في سلوك الجموع غير المنظمة ؛ يتميز السلوك الإنساني الذي يمارس في الحشد Crowd حالة متطرفة من السلوك . ففي أوقات الثورات وحينما تتحطم النماذج القديمة من الجماعات ، غالباً ما يحدد الفرد أن سلوكه لا يتجه عن طريق التنظيم الداخلي لجهته ، وإنما عن طريق الكائنات الإنسانية الجماعية . فليس للحشد هدف إجتماعي أو وظيفة محددة ، ولذلك فإن سلوك الفرد لا يمكن أن يتحدد عن طريق الحشد ولا يمكن أن ينظم عن طريق الضغط المتبادل بين أعضاء الحشد ، ذلك لأن هؤلاء الأشخاص لا يدعملون معاً في علاقات شخصية . ومن أجل هذا فحتى إذا مارس الحشد نوعاً معيناً من التأثير تجاه سلوك الفرد فإنه يكون مؤقتاً وسطحياً وغير مباشر (٢) .

ب - التأثير في سلوك الجماعات المحسوسة ؛ ويقصد « ماهايم » بالجماعات المحسوسة ، تلك الوحدات الإجتماعية التي تتحدد حدودها بطريقة واضحة في المكان والزمان ، فأسبائها ، ووظائفها ، وأعضاؤها معروفين ؛ ومشال ذلك الأمرة ، والعشيرة ، والنادي . وتنقسم الجماعات المحسوسة إلى فئتين : - مجتمعات

1 - Ibid pp. 275, 277, 284-285.

2 - Ibid pp. 288 - 289.

محلية ، وروابط . أما الفئة الأولى وهي التي تشمل على الأسرة ، والقبيلة ، والمجتمع القروي ، فهي أمر متعلق بالميلاد وليس بالإختيار . أما الروابط فهي قائمة على هدف محدد ورشيد ، ويمكن للمضو أن يعيش فيها أو يفصل عنها حسب رغبته . ويمكن التأثير في المجتمعات المحلية عن طريق النظم التقليدية ، كالفوانين غير المكتوبة والامادات والتقاليد . ويشير مانهايم في هذا الصدد إلى أن المخطط لا يمكنه أن يدمر نسق الأعراف في المجتمع ، ولكن طبيعة المجتمع الصناعي المتحضر هي التي تتمكن من إذابة الأعراف ، حيث تقوم الدعاية فيه أيضا بنشر القيم الجديدة عن طريق وسائل الاتصال . ويمكن التأثير في سلوك الروابط المنظمة عن طريق الإدارة ، حيث أنها تعتبر أفضل مثال لظاهرة التنظيم الحديثة . ولا يمكن أن تمارس الإدارة بلا هدف ، بل لأنها تعتبر نشاطا جماعيا يناضل من أجل تدعيم قيم معينة . وفي المجتمع الحديث ، تتطور الأساليب الفنية الإجتماعية ، ومن ثم تتحول الوحدات الصغيرة إلى جماعات كبرى لها أقسامها الإدارية وأقسامها السياسية . ولذلك فإن الأنشطة التي توجد في هذه الجماعات الكبرى ، تقوم بوظيفتين : إحداها إدارية ، والاخرى سياسية . ولكل نشاط منها أشخاص متخصصين : النسوع الأول منهم يجب أن يكون جديرأ بتوجيه النظام وتكون لديه القدرة السياسية بالمعنى الواسع ، أما النوع الآخر ، فيجب أن يكون قادراً على أن يقوم بتنفيذ هذا النظام بدقة وفاعلية شديدة . خلاصة القول أن التنظيم *organization* والإدارة *administration* هما صورتان نموذجيتان حديثتان للضبط الإجتماعي (١) .

جـ - التأثير في سلوك عن طريق ضوابط المجال البنائي . يرى « مانهايم »

أنتا لا ترجع سلوك الشخص إلى المجال البنائي *field structure* إلا إذا عجزنا عن تفسير هذا السلوك عن طريق نظم الجماعة أو النماذج الآلية للتنظيم، وعادة ما نجد ضوابط إجتماعية قائمة على الإعتماد المتبادل بين السلوك الإنساني دون أن تتركز في جماعات محسوسة أو مجتمعات محلية أو روابط . وهذا يعنى أن أفعالنا يمكن أن تحكم عن طريق أفعال الآخرين ، حتى ولو لم يكونوا أعضاء في جماعة معينة (١) .

د - التأثير في السلوك عن طريق ضوابط الموقف . يعتبر الموقف نموذجاً إجتماعياً له تأثير قوى على حياة الناس وسلوكهم . ويقصد بالموقف هنا ذلك الشكل المتكامل الذى نتج عن عملية التفاعل بين بعض الأشخاص . وقد يمكن أن نتجه إلى عمل شيء معين بطريقة معينة تحت ضغط المحرمات والأوامر ، ولكننا يمكن أيضاً أن نتصرف طبقاً لضبط الموقف . ومن أهم المواقف التى تؤثر في سلوك الناس وتدفعهم إلى التصرف بطريقة معينة وتترك طرق أخرى مواقف الأزمات (٢) .

هـ - التأثير في السلوك عن طريق الميكانيزمات الإجتماعية . من أوضح الأمثلة على هذا النموذج من الضبط تعتبر المنافسة ، وتقسيم العمل ، وتوزيع القوة ، وأساليب خلق التسلسل الإجتماعى والبعد الإجتماعى ، والميكانيزمات التى تحدّد إمكانية الصعود أو الهبوط فى السلم الاجتماعى . وهنا يؤيد د هانهايم ، تلك النظريات التحررية والماركسية التى ذهبت إلى تأكيد تفوق وتقسيم العمل

١ - Ibid pp. 296-297.

٢ - Ibid pp. 299-300.

ودوره في تنظيم نظم الملكية وتحديد النسخ القانوني، وللتدرج الطبقي (١).

وهذا يشير « مانهايم » إلى بعض الحقائق بالنسبة للضوابط الاجتماعية ، أما الحقيقة الأولى ، فهي أنه لا يمكننا أن ننظر إلى الضوابط الراضية في أي مجتمع على أنها نهائية وثابتة ، والحقيقة الثانية تتمثل في أن هناك ضوابط صارمة لا بد أن توجد في المجتمع وهو يستمر في ذلك بمثابة أولها هو التجديد والثاني هو التنظيم . أما الحقيقة الثالثة فهي تتمثل في أن تقدم وسائل الضغط يتم عن طريق تحويل الضوابط الآلية إلى ضوابط أخرى أقل آلية وأكثر إنسانية، ونحويلها من الضوابط ذات التأثير المباشر إلى ضوابط لها أثرها غير المباشر (٢) .

هذا ويتصور مانهايم تاريخ الحكومة البرلمانية (النيابية) باعتباره يعكس لنا تاريخ ضبط الضوابط الاجتماعية . فقد مر هذا التاريخ بثلاث مراحل ، الأولى هي مرحلة الإكتشاف عمن طريق الصدفة ؛ وفي تلك المرحلة لم تكن هناك وظائف متخصصة لها سلطات محددة وكانت الأعراف التي تعبر عن المعنى الأخلاقي والتلقائي وغير الرشيد للمجتمع ، هي التي تحدد الضوابط والخطأ والمعايير تفرض عن طريق الضغط المباشر الذي يمارسه المجتمع المحلي ، والأعراف واحدة تحكم ما ننميه بالعلاقات الشخصية والأعمال العامة ، وكان القانون العرفي *customary law* ، قانونا ديموقراطيا ، بمعنى أن كل فرد كان يخضع له ، وكل فرد يساعد على تدعيمه . ثم تلي هذه المرحلة مرحلة أخرى وهي مرحلة الاختراع ؛ التي أتت إلى الوجود حينما ظهر التنظيم القائم على النظم الخاصة

1 — Ibid pp. 306, 308.

2 — Ibid p. 311.

وسلطة الحكم التي تفرضها مجموعة من الجزاءات . وهنا وجد تقسيم الوظائف الاجتماعية ، وهذا لا يعنى إندثار الأعراف ، والعادات ، بل أنها كانت تقوم بوظيفتها أيضا في هذه المرحلة . وبلى ذلك مرحلة ثالثة وهى مرحلة الضبط المركزى . ويقول مانهايم أن أعظم شئ في عصر الحرية هو نظام الضبط البرلمانى للاطار القانونى في المجتمع . ولكن هذا النوع من الضبط لا يمكن أن يطبق في جميع الحالات ، وإنما يطبق في كثير منها . حيث ثبت أن الضبط المركزى الذي يمارس تجاه الأعراف قد فشل ، وهذا يعنى أنه ليس كل ضبط يجب أن ينبع من المركز ، وإنما الضبط المركزى يستطيع أن يتدخل في بعض المجالات بشكل واضح جدا ، وأن يستخدم فيها سلطته (١) .

هذا ، ويمكن تلخيص أهم الملاحظات على مانهايم ، فيما يلى :

١ - أول من أشار صراحة إلى الضبط بوصفه نوعا من التخطيط العقلاقى الرشيد وهو بذلك يختلف أشد الاختلاف عن الباحثين الذين ينتمون إلى النظريات التقليدية والذين أكدوا عنصر التفاتية والفاتية في الضوابط الاجتماعية إلا أنه يتشابه إلى حد ما مع دكولى ، الذى أدرك وجود عنصر العقلانية والرشد في الضبط الاجتماعى .

٢ - أكد أهمية الدراسة العلمية المدعومة بالتجارب السوسولوجية ، وقدرتها على التوصل إلى أكثر الوسائل ملائمة للضبط الاجتماعى في مجتمع معين .

٣ - ناقش موضوع مركزية الضبط الاجتماعى ، وانشأه في المجتمع الحديث ، على اعتبار أن مركز الضبط في القادة والرؤساء فقط ، يمس نظام ديكاتوريا أما انتشار الضبط فهو سمة لنظام الديموقراطى .

٤ - نظر إلى النظم الاجتماعية برمتها على أنها تقوم بوظيفة معينة في عملية التنظيم ، والضبط الاجتماعي ، وأن هذه الوظيفة تختلف من مجتمع لآخر .

٥ - يتميز تصنيفه لأساليب التأشير في السلوك الاجتماعي بالوضوح والشمول وهو أول تصنيف من نوعه .

٦ - وضع بعض القوانين العامة التي تلخص في أن تطور النظم النيابية يعكس تطور تاريخ ضبط الضوابط الاجتماعية ، وهي أيضا أول محاولة من نوعها وتعتبر نقطة التقاء بين علم السياسة وعلم الاجتماع .

رابعا : نظريات ثقافية تكاملية

تمرضت في بداية هذا الفصل إلى أن « جورج جيرفيتش » وجه عدة إنتقادات لتلك النظريات التي تركز على دراسة وسائل الضبط الاجتماعي ، ونهت هنا بالحدوث عن نظريته كسكل ، فقد ذهب جيرفيتش إلى أنه يجب أن تقوم بدراسة الضبط الاجتماعي بالنسبة لأشكال الواقع الاجتماعي المختلفة وكذلك أبعاده المختلفة . وهو يرى أن دارس الضبط الاجتماعي يجب عليه - قبل أن يحاول التوصل إلى نظرية معينة في هذا الميدان - أن يتبع مجموعة شروط ، نوجزها فيما يلي : -

الشرط الأول ، هو إسبعاد ذلك الزعم الذي يرى أن الضبط الاجتماعي هو نتيجة « لتقدم » أو « لتطور » المجتمع ، وأنه لم يكن موجوداً في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمع الإنساني . فالواقع أنه من المستحيل أن نجد ، أو حتى أن نتخيل مجتمعا إنسانيا بدون وجود ضبط اجتماعي فيه ، فالأخلاق الدينية والسميرية التي كانت تسود المجتمعات البدائية ، ليست أقل أهمية من الأخلاق الرشيدة في يومنا هذا . أن الأخلاق الدينية والسميرية كانت تمثل عناصر هامة في الأنماط المبكرة للضبط الاجتماعي وكل ما في الأمر أن تدرج هذه الأنماط يتميز

بتغير أنماط الجماعات . أما الشرط الثاني فهو يتمثل في تحليل مشكلة الضبط الاجتماعي من كل ما يربطها بفكرة النظام order والتقدم progress - وأيضا من التصورات التي تتعلق بالأحكام القيمية . فالضبط الاجتماعي ليس سندا للنظام support of order ، ولا هو أداة للتقدم an engine of progress ، وكل مصطلح من تلك المصطلحات ليس إلا ناتجا للخيال غير العلمي ، والضبط الاجتماعي جزء من الواقع الاجتماعي . وهناك شرط ثالث يتمثل في التأكيد على أنه ليس هناك وجود حقيقي للصراعات المزعومة بين « المجتمع » و « الأفراد » . وأنه يجب على المجتمع والأفراد أن يلتقوا على نفس المستوى من العمق ، لأن كليهما يتسم بسهات الآخر ، وعلى ذلك فإذا كانت هناك مظاهر فردية في العالم الخارجي ، يجب عليها أن تلتقى مع المظاهر الجمعية ، وتلتقى العادات الفردية مع العادات الجمعية . أما الشرط الرابع التحليل العلمي الموضوعي فهو أن ندرك أن كل نمط من أنماط المجتمعات الشاملة هو عبارة عن عالم صغير microcosm يتألف من الجماعات ، وأن كل جماعة خاصة هي أيضا عالم صغير يشتمل على الزمر الاجتماعية . وهذه العوامل الاجتماعية الصغيرة تتدرج بطرق عديدة ، حسب روابطها التاريخية والاجتماعية وبناء على هذا التصور ، فإن الضبط الاجتماعي يربط كل الأنماط الاجتماعية بما تشتمل عليه من مجتمعات شاملة وجماعات صغيرة ، ولذلك فإن هيئات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف الجماعات والمجتمعات ، والحاجة إلى الضبط ليست مقتصرة على المجتمعات الشاملة ، بل إنها تمتد إلى جماعات أخرى : كالأسرة والهيئة الدينية والدولة ونقابة العمل والمدرسة والنادي . وكل هيئة من تلك الهيئات - بما لديها من أنساق للضبط - ترتبط بالمجتمع الشامل بدرجات متفاوتة . وهناك شرط أخير التحليل السوسيولوجي للضبط الاجتماعي ، وهو إلقاء الضوء على موقف ، ودور كل من القيم ، والأفكار

والمثل وتمبيراتها الرمزية في الواقع الإجتماعى ، والحقيقة أن هذه القيم والمثل والأفكار ترتبط ارتباطاً وظيفياً بالحياة الإجتماعية ، ولا يمكن النظر إليها إلا في الأنماط الإجتماعية التى تعمل فيها (١) .

ويذهب « جيرفيتش » في عاتقه هذا التحليل النقدي إلى أنه لا بد من التمييز بين صور الضبط ، وأنواعه ، وهيئاته . أما عن الهيئات فهى تتمثل في المجتمع وفى كل جماعة خاصة فيه ، بينها يستر القانون ، وكذلك الدين ، والمعرفة ، والتربية ، والفن والأخلاق أنواعاً للضبط الإجتماعى . وهناك أربع صور أساسية يمكن أن يتخذها كل نوع من أنواع الضبط وهى :

١ - الضبط الإجتماعى المنظم organized ، الذى يمكن أن يكون أوتوقراطياً أو ديمقراطياً .

٢ - الضبط الإجتماعى عن طريق الممارسات الثقافية ، والرموز (كالطقوس والتقاليد ، والمعادن المستحدثة ، والرموز المنجدة) .

٣ - الضبط الإجتماعى التلقائى ، وهو يتم من خلال القيم والأفكار والمثل .

٤ - الضبط الإجتماعى الأكثر تلقائية ، من خلال الخبرة الجماعية المباشرة والخلق ، والتجديد .

ويرى « جيرفيتش » أن أحد هذه الصور الأربعة يجب أن يقوم بدور هام ومسيطر فى مختلف أنماط المجتمعات والجماعات ، كل حسب أنماط العلاقات الإجتماعية السائدة فيها .

وطبقاً لذلك يؤكد جيرفيتش أن التعبير لا يطرأ فقط على تدرج أنواع

الضبط وإنما يطرأ كذلك على دور وفاعلية الصور المختلفة في كل نوع . خلاصة القول أن المجتمعات ، والجماعات ، والزمرة الاجتماعية ، هي التي تنتج الإنسان الشاملة لضبط الإجتماعى وهى في نفس الوقت تحتاج إلى مثل هذه الإنسان وتنضبط عن طريقها ، وتكون بمثابة مراكز إيجابية لتطبيقها . ولذلك فإن كل هيئة من هيئات الضبط الإجتماعى تعتبر قادرة - من حيث المبدأ - على إنتاج وتطبيق أى نوع وصورة لضبط الإجتماعى ، ولكن الواقع يدلنا على أن الأنماط المختلفة من المجتمعات الشاملة ، والجماعات ، والزمرة - بما لديها من صور وأنواع لضبط - تعتبر بمثابة أجزاء متكاملة من كل واحد . وأخيراً فإن دراسة هذه العلاقة الوظيفية بين الهيئات ، والأنواع ، والصور - تمثل المحور الرئيسى فى الدراسة السيمولوجية المتكاملة لضبط الإجتماعى (١) .

وهناك بعض الملاحظات على جيرفيتش وموقفه من دراسة الضبط الإجتماعى ، يمكن إيجازها على النحو التالى :

١ - وضع مجموعة من الشروط التي يجب على كل دارس لضبط الإجتماعى أن يضمها في إعتباره والواقع أن تلك الشروط تفيد في توضيح فكرة الضبط الإجتماعى ، وتعاون على دراسته دراسة واقعية .

٢ - تعتبر محاولته للتمييز بين مختلف صور الضبط الإجتماعى : المنظم والتلقائى ، والأكثر تلقائية ، أول محاولة من نوعها .

٣ - أكد باستمرار أن الضبط الإجتماعى لا يرتبط بالتطور أو بالتقدم ، أو بالوضع المتأزم المجتمع ، وإنما يوجد في كل المجتمعات سواء البدائية ، منها أو المتقدمة ، الشاملة أو الصغيرة .

٤ - أدرك أهمية تحليل الدلالة الوظيفية بين هيئات الضبط (المجتمعات والجماعات) وأنواعه (القانون ، والعرف ، والمعرفة ، والفن ...) ، وصوره (المنظمة ، والتلقائية ، والأكثر تلقائية) وأكد أن الأنواع والصور تختلف من هيئة إلى أخرى ، ومن مجتمع إلى آخر .

خامسا - نظريات في علاقة الضبط بالتنظيم الاجتماعي

بدأ « هولنج شيد » Hollingshead ، نظريته في الضبط الاجتماعي كما بدأها كثير من الدارسين في هذا المجال ، بالإشارة إلى دور الضوابط في توجيه السلوك ، فهو يقول إن العادات الشعبية ، والأيدولوجيات ، والنظم ، تطبق عن طريق مجموعة من الإجراءات التنفيذية التي تعمل على تكامل السلوك ، وتنتج الإمتثال على مستوى أعضاء المجتمع ككل. وعلى ذلك فإن الضوابط التي يمارسها المجتمع تمكن الشخص من التوافق مع توقعات هذا المجتمع وقواعده ، ولوائحه ، وهي أيضا تلزمه بأن يفعل ذلك وإلا فسوف ينال عقابه إذا انحرف عنها . ولا يمكن للضوابط أن تكون فعالة إلا من خلال الإطار التنظيمي الذي يحدد لمختلف صفوف الحياة في أية وحدة اجتماعية . ويضع « هولنج شيد » تعريفا للمجتمع - من وجهة نظر الضبط الاجتماعي - فيقول إنه «نق كبر متعدد الصور ومنظم ، يتألف من الجوارات ، والممارسات ، والأبنية المتخصصة في توجيه سلوك الاعضاء طبقا لما يري تحددها الثقافة . أما المرض الذي استخدمه كإطار مرجعي له فهو : أن السلوك الاجتماعي يتم بإعتباره إستجابة وظيفية للضوابط التي يتعاملها الشخص نتيجة لمشاركته في وسط اجتماعي ثقافي . ولذلك فإن السلوك هو التعبير الموضوعي عن التجربة المنظمة والمشاركة التي يكتسبها الشخص عن طريق المشاركة . ولكن لإهتمامنا الاساسي ينصب على الضوابط ، وكيف تعمل على توجيه السلوك ، أكثر

ما ينصب على السلوك كسلوك (١).

إن هذا الموقف دفع « هولنج شيد » إلى أن يجعل من دراسة التنظيم الاجتماعي ، نقطة إنطلاق لدراسة الضبط الاجتماعي ، فطالما أن السلوك ينضبط عن طريق القواعد والتعليمات التنظيمية *organizational precepts* التي تعمل على دفع وتوجيه السلوك ، فإنه لا بد من دراسة التنظيم ككل . والتنظيم في نظر « هولنج شيد » هو النمق الذي يتكون من القيم والممارسات المتبادلة ، والتي توجد في ثقافة معينة . وتزود اعضاء المجتمع بالإجماهاات المشتركة واساليب السلوك المشابهة . وباختصار فهو يعتقد أن التنظيم والضبط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التي توجه السلوك نحو الاستجابة الثقافية الجماعية المشابهة في طبيعتها ، لدرجة أنها تجعل كل أعضاء المجتمع يمثلون نفس إستجابات زملائهم في موقف معين . وتكون النتيجة وجود النظام الذي يلاحظ في كل جماعة منظمة . ولذلك فإن الشيء الذي يبرز وجود التنظيم هو أنه يطور إستجابات السلوك لمواقف عديدة ، ويضبط تلك الإستجابات . وطالما أن هذه الانواع التنظيمية والإستجابات السلوكية ، أصبحت واضحة فإن دارس الضبط الاجتماعي يستطيع أن يركز إنتباهه على هذه الصور الثقافية والاجتماعية التي تؤدي وظيفتها باعتبارها منظمة للسلوك *behavior organizer* .

ويرى « هولنج شيد » أن موقفه هذا يحول إنتباهنا عن الوسائل *means* باعتبارها موضوعا لدراسة الضبط ، إلى التنظيم *organization* الذي يضم الشخص ويجهله على ما هو عليه . وطبقا لهذه النظرة ، فإن الوسائل تصبح عاملا واحدا فقط

ضمن عملية كبرى (١) . وجدير بالذكر أن هذا الإطار المرجعي يوجه البحث في مسألة الضبط الاجتماعي إلى مسألتين ، وهما أولاً ، دراسة الممارسات الاجتماعية الثقافية ، من الناحيتين الرسمية وغير الرسمية على اعتبار أن تلك الممارسات هي التي تحدد السلوك وتوجهه وثالثها ، دراسة سلوك الشخص الذي يستجيب لهذه الممارسات .

ولذلك فإن دراسة الضبط الاجتماعي تتم على مستويين : الأول ، يتمثل في تحليل بناء ووظيفة الصور الاجتماعية الثقافية التي تنظم السلوك وتضبطه . أما الثاني فهو تحديد العلاقات بين تلك الصور ، وإستجابات الأشخاص لها . ويمكن للباحث في هذا الموضوع أن يركز على تحليل الثقافة الضابطة ، أو تحليل إستجابة الأشخاص لتلك الضوابط . والواقع أنه لا يمكن القيام بالتحليل على المستوى الثاني ، ما لم يسبق تحليل على المستوى الأول ، ذلك لأنه لا يمكننا أن نحدد مدى إمتثال الأشخاص لممارسات وقيم معينة ، إلا إذا كان لدينا فهم معين لما يجري في المجتمع من ممارسات ، ولما لديه من أيديدولوجيات ، وفهم لسكيفية أداء هذه القيم والممارسات لوظائفها . خلاصة القول أن إهتمام الباحث يجب أن ينصب على بحث ، وتحديد ، وتحليل الأنساق التنظيمية التي تؤدي لوظيفتها في ثقافة معينة ، وأن يبين كيف تقوم هذه الأنساق بتنظيم سلوك الشخص . ومن أجل أن يتمكن أي باحث من القيام بتلك المهمة ، يجب أن تكون هناك عدة دراسات وبحوث متكاملة ومستمرة ومتعمقة يقوم بها الدارسون على المستويين السابقين . ويختتم هـ وولنج شيد ، نظريته هذه بالقول بأن النظرة العامة لهذا الموضوع ، سوف تمدنا بمعارف مفيدة ، ولكن الإسهام الأكثر إفادة الذي

يمكننا من أن نتوصل إلى تعميمات نظرية هامة ، يأتي من الدراسات المتعمقة لنظم معينة وممارسات معينة وأيديولوجيات معينة وأنماط سلوكية بالذات في مجتمعات محددة . ذلك لأنه بعد تحقيق هذه المهمة ، يكون من اليسير أن نتوصل إلى وضع إطار تصوري يحلل ويفسر الضبط الاجتماعي^(١) . ويمكن إيجاز أهم الملاحظات المتعلقة بنظرية « هولنج شيد » على النحو التالي :

١ - اعتبرت أن دراسة التنظيم المجتمعي ، هي نقطة الإنطلاق نحو دراسة الضبط الاجتماعي ، وعرف التنظيم بأنه نسق يشمل على مجموعة القيم ، والممارسات التي توجد في ثقافته معينه ، وتزود أعضاء المجتمع بالإتجاهات المشتركة وأساليب السلوك المتشابه .

٢ - أدرك مؤسسها أهمية دراسة الأساليب الرسمية وغير الرسمية للضبط الاجتماعي .

٣ - ذهب إلى أن دارس الضبط الاجتماعي لابد أن يركز على موضوعين أساسيين الأولي : تحليل الثقافة الضابطة ، والثاني ، تحليل إستجابات الأشخاص لتلك الثقافة .

٤ - ذهب إلى أن النظرة الشاملة لهذا الموضوع تفيد صاحبها إلى حد ما ، إلا أن الباحث إذا أراد أن يتوصل إلى نظريه محددة ، لابد أن يجري دراسات متممة لنظم ، وممارسات ، وأيديولوجيات معينة في مجتمعات بالذات .

٥ - اقتربت وجهة نظره ، من وجهة نظر « جيرفيتش » إلى حد كبير ،

وخصوصاً تركيزه على أهميه دراسة الممارسات الثقافية والقيم الرمزيه، والتعرف على دورها في الضبط .

سادساً : التدخل الأنثروبولوجي إلى دراسة الضبط الاجتماعي

نظر الباحثون الأنثروبولوجيون إلى كل الأناسق الاجتماعي كمنظمه ، بوصفها أنساقاً ضابطه ، فبالإضافه إلى الوظائف الخاصه بكل نسق ، أضافوا وظيفة الضبط وندعيم النظام الاجتماعي . وبذلك أصبح كل من النسق الاقتصادي ، والديني ، والقرايى - في نظرم - يقوم بدور هام في ضبط سلوك الاشخاص . إلا أن هناك نسقين أساسيين كانا يمثلان مركز الصدارة في دراسات الضبط الاجتماعي عند الأنثروبولوجيين ، وهما النسق السياسى ، والنسق القانونى . ولذلك كان الباحث الذى يستم بدراسه الضبط الاجتماعى ، يجرى دراسات متعمقه على هذين النسقين في المجتمعات البدائيه بالذات وهى التى كانت ومازالت حتى الآن - تحتل جزءاً كبيراً من اهتمام الأنثروبولوجيين . وقد رأيت من المناسب - قبل أن أتعرض لنسقى الضبط الأساسيين - أن أشير إلى بعض أمثله للدراسات التى حاولت أن تكشف عن الوظيفة الضابطه للنسق الإقتصادى والدينى ، والقرايى - مع العلم بأن هذه الدراسات تعتبر في حد ذاتها أمثله وليست حصراً لما تم دراسته بمصدق كل نسق .

النسق الإقتصادى

لعل من أشهر الدراسات الأنثروبولوجية التى حاولت الكشف عن الأثر الذى تحدثه العلاقات الإقتصاديه في ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، تلك التى أجراها « مالينوفسكى Malinowski » على شعوب جزر « التروبريانده » ، والتى تتلخص نتائجها فيما يلى :

١ - أن هناك تسقا من الخدمات المتبادلة ، والإلتزامات القائمة أساسا على نظام ثابت بين مجتمعين قرويين ، فالقرية الداخلية تعتمد القرية الساحلية بالحضروات والمجتمع الساحلى بمد القرية بالأسماك .

٢ - توجد مجموعة ممارسات وطقوس يقوم بها الأهالى أثناء عملية التبادل ، تتميز بأنها ملزمة ، ولها جزاءاتها المتعددة .

٣ - أن القوة المحركة لهذه الإلتزامات المتبادلة ، هى رغبة الأهالى فى الحصول على الطعام .

٤ - أن الطريقة الاجتماعية التى تنظم بمقتضاها عملية التبادل ، تجعل هذه العملية أكثر إلزاما وجبرية ، حيث أنها لا تسير بأسلوب عشوائى بين أى اثنين فى المجتمع بل إن لكل رجل شريكه الدائم فى عملية التبادل ، وكل منهما عليه أن يقدى الإلتزاماته وفروضه نحو الآخر .

٥ - يشتمل قانون تبادل السلع والخدمات على مجموعة من الشروط الإقتصادية لدى التروبريانديين ، ولذلك فإن الهدايا المتبادلة ملزمة وليست اختيارية .

٦ - يمثل جزاء الشخص الذى ينحرف عن أية قاعدة من قواعد هذا النظام الإقتصادى ، فى استبداده نهائيا ، حسن نطائى تلك العلاقة ، وحرمانه من عملية التبادل (١) .

يستطيع أن نستنتج من ذلك أن العلاقات والأنشطة الاقتصادية عند تلك الشعوب البدائية ، لها أثيرها البالغ فى ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، وأن هذا

1 - Bronislaw Malinowski, *Crime and Customs in Savage Society*, New York, 1926, pp. 22—23, 25, 40—41.

الضبط لا يقتصر فحسب على النشاط الاقتصادي ، بل إنه يمتد إلى الحياة الأسرية والدينية والعلاقات الشخصية .

النسق الشبني

من أهم الدراسات التي حاولت أن تكشف عن أثر الدين في ضبط سلوك المجتمع البدائي بالذات ، تلك التي قام بها د راد كليف براون Radcliffe Brown حيث حاول من خلال دراسته للوظائف الاجتماعية للاديان ، أن يتعرف على مدى إسهامها في تكوين النظام الاجتماعي وتدعيمه . واستخلص من دراساته عن الدين قضية هامة ، يمكن تلخيصها فيما يلي : « أن الدين في كل مكان وخصوصا عند الشعوب البدائية هو تعبير عن معنى الإرتباط بسلطة خارجية عن أنفسنا ، يمكن اعتبارها روحية ، أو أخلاقية ؛ تمارس أثرها في ضبط سلوك الفرد في علاقته بالآخرين^(١) . والواقع أن د راد كليف براون ، لم يكن الباحث الوحيد الذي اهتم بدراسة الدين ووظائفه الاجتماعية ، وأهميته كنسق من أنساق الضبط الاجتماعي ، وإنما هناك عدد كبير من الباحثين الأنثروبولوجيين الذين خاضوا هذا المجال ، ولكنني اكتفيت بذكر مثال واحد .

النسق القرابي

تعتبر دراسة د جالفير Gulliver ، التي أجراها على مجتمع « الأروشا » في شمال تنجانيقا ، والتي استهدف منها التعرف على مكونات البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة ، وأثرها في ضبط سلوك الأعضاء . من بين دراسات عديدة حاولت (في جزء منها) الكشف عن الدور الذي يقوم به كل من : نسق

1 — A. R. Radcliffe Brown, structure and function in primitive society, 1906, pp. 154, 157,

الإتحاد الأبوي *patrilineal descent system* والتنظيم العمري *age Organization* في الضبط الاجتماعي، ويمكن الإشارة إلى كل نسق من هذين النسقين على حدة .

أ - التنظيم العمري

ميز « جاليفر » بين فئتين محددين في التنظيم العمري وهما: جماعة العمر وطبقة العمر . وتضم جماعة العمر هؤلاء الرجال من نفس العمر الذين ينتمون إلى بيت واحد ، وكرسوا في مرحلة واحدة منذ أربع أو ست سنوات . وهذه الجماعة تعمل كوحدة ، وتعترف بالحقوق المشتركة ، والالتزامات المتبادلة ، ولها قاداتها المعترف بهم . أما طبقة العمر فهي التي تضم كل جماعات العمر الواحدة ، وهي تحمل اسماً معيناً . ولذلك فإن العضو في مجتمع « الأروشا » ينتمي إلى كل من جماعة العمر ، وطبقة العمر . إلا أن جماعة العمر هي التي تحتل مركز الصدارة في الحياة الاجتماعية ، وهي تتميز بالعلاقات المباشرة ، والحكم الذاتي ، ويمارس قاداتها أثرهم في بينهم فقط (١) .

خلاصة القول أن التنظيم العمري في مجتمع الدراسة ، يعتبر أحد الأنساق الفرعية الذي يضم عمليات فض النزاع ، والضبط الاجتماعي .

ب - نسق الاتحاد الأبوي

كما أن للتنظيم العمري دوره في ضبط سلوك أعضاء مجتمع « الأروشا » ، فإن للاتحاد الأبوي دوره أيضاً ، والمقصود بالاتحاد الأبوي نسق *lineage*

1 — P. H. Gulliver, Social Control In An African society :
A study of the Arusha, 1963. PP.3, 25-26

system ، وتكون أصغر بدنة في المجتمع الأبوي من الرجل وأولاده . أما أكبر بدنة في هذا المجتمع ، فهي التي تكونت منذ أقدم سلف أو جد معروف . والواقع أن لكل بدنة من البدنات الكبرى ، والفرعية ، علاقاتها ، ونظمها النسبية ، وقواعدها التي تحدد نوع الصلة بين أعضائها ، ثم بينهم وبين أعضاء البدنات الأخرى (١) .

وهناك مجموعة دراسات ، حاولت أن توضح أثر مكونات البناء الاجتماعي في ضبط سلوك الأعضاء ، من بينها تذكر دراسة مالينوفسكي ، ودراسة إيفانز بريشارد ، ومجموعة الدراسات الأخرى المتضمنة في كتابه الانساق السياسية في أفريقيا .

الانساق الضبط الاساسية

يرى بعض الباحثين في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، أنه ليست هناك فروق هامة وجوهرية بين نسق : السياسة ، والقانون . وأن الفرق الوحيد يمكن في أننا إذا تكلمنا عن التنظيم السياسي ، فأننا نفكر في نسق خاص من تدعيم العلاقات المنظمة بين الجهات المختلفة في المجتمع الواحد ، أو بين مجتمعات مختلفة ، أو أم ودول متعددة . ولذلك فإن العلاقات الاجتماعية الخارجية لأي جماعة من الجماعات تقع في النطاق السياسي ، وغالباً ما يشار إلى عامل « الإقليم » في تعريف الوحدة السياسية ، ومن أجل هذا فعندما نتحدث عن نسق سياسي أو تنظيم سياسي ، عادة ما نرجع إلى أنواع معينة من العلاقات الاجتماعية في منطقة بالذات ، وقد لعبت هذه الإشارة إلى « الإقليم » بمثابة جزء هام من تعريف

الوحدة السياسية . أما اذا تحدثنا عن القانون والجراءات الإجتماعية ، فاننا نفكر أساسا في سلوك الأعضاء الفرديين والعلاقات بينهم ، والعوامل الإجتماعية التي تقوى إمتثالهم للقواعد الإجتماعية . وقد استنتج معظم الباحثين في الأنثروبولوجيا الإجتماعية أن هذا الفرق بين ما هو « سياسى » وما هو « قانونى » ، يؤدى الى وجود مدغطين مختلفين للدراسة لضبط الإجتماعى ، وبالتالي إلى اهتمامات مختلفة تساعد على الكشف عن مشاكل منفصلة . ويمكن أن يتضح ذلك من خلال عرض النقطتين : السياسى والقانونى .

النسق السياسى

يعتبر تعريف « رادكليف براون » للنسق ، والذي عرض في مقدمة كتاب « الأنساق السياسية في أفريقيا » ، من أوضح التعريفات التي وضعتها ، وأكثرها شمولاً ، وذلك على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه . وهو يقول في هذا الصدد : إن التنظيم السياسى يرتبط بتدعيم النظام الإجتماعى فى حدود إقليم معينة عن طريق الممارسة المنظمة لسلطة القهر ، ومن خلال استخدام ، أو إمكان استخدام القوة الضيقية . ويشتمل هذا التعريف على عنصرين أساسيين : الأول هو الإشارة إلى هدف النشاط السياسى ، وهو تنظيم المجتمع ، وضبط النظام الاجتماعى فى إقليم محدد . والثانى ، هو الوسائل التى تحقق هذا الهدف ، وهى الممارسة المنظمة للسلطة ، والتي تتم عن طريق استخدام القوة . وقد كان من السهل على الأنثروبولوجيين الذين يقومون بدراسة النسق السياسى فى المجتمعات البدائية ، أن يجدوا العنصر الأول فى كل مجتمع ، ولذلك بدأوا يعمرون دراساتهم على النظم الإجتماعية التى تقدم النظام الاجتماعى فى حدود إقليمية أو قبلية معينة على اعتبار أن النظام فى حد ذاته قد لا يكون سياسيا ، ولكن قد تكون وظائفه

سياسية ، أما بالنسبة للعنصر الثانى ، فقد أدى الى صعوبات بالغة حينما طبق على بعض المجتمعات التى قام الأنثروبولوجيون بدراستها ، وفى هذا الصدد يقول « جون بيتى John Beattie » : « إننا نستطيع أن نتكلم بثقة عن السلطة ، والقوة ، عندما نتحدث عن مجتمعات كذلك التى تعيش فيها إما لديها من ملوك ورؤساء ، وأجهزة برلمانية ، وعماكم ، وقضاة ، وقوة الشرطة . وكثير من المجتمعات الصغيرة التى قام الأنثروبولوجيون بدراستها ، تعتبر من هذا النموذج ولو أن تنظيمها السياسى عادة ما يكون أقل إحكاما ، غير أن بعضها الآخر ليس كذلك . وفى بعض القبائل ، كالتوير مثلا أو « التاليس » لم يمكن وجود جسد لديها وظائف سياسية متخصصة ، ولا بناء تنظيمى للسلطة التى تمارس عن طريق القوة التفرقية المنظمة بسبل إن الوظائف السياسية كانت موجودة بالفعل ، ولكنها منتشرة فى المجتمع بأسره أى تقوم بها النظم الاجتماعية المختلفة . ومن أجل هذا فقد أطلق « بيتى » على تلك النظم الاجتماعية صفة « السياسية » ، نظرا للوظائف التى تقوم بها فى تدعيم النظام الاجتماعى ، واستخلص من ذلك أن عنصر السلطة المنظمة والمتخصصة يوجد فى بعض المجتمعات البدائية ، ولا يوجد فى بعضها الآخر ، الذى يتمتع أيضا بوجود الوظائف السياسية ، ولكن هذه الوظائف ليست متمركزة ، بل منتشرة فى المجتمع كله (١) .

وأما من تصنيف الأنساق السياسية ، فإن هناك ثلاثة ما يبرر أساسية اعتمدت عليها التصنيفات الحديثة التى وضعت للأنساق السياسية فى المجتمعات البدائية يمكن الإشارة إليها فيما يلى :

1—John Beattie, *Other Cultures; Aims Methods and Achievements* in *social Anthropology*, 1966, pp. 142—143.

المعيار الأول ، درجة تركز السلطة . فالأى حد توجد سلطة مركزية
تترف بها كل الجماعات التى تكون المجتمع ؟

أما المعيار الثانى ، فهو درجة تخصص الوظيفة السياسية . فهل هناك شخص
أو أكثر يحتل سلطة سياسية متخصصة ؟ أم أنه ليست هناك مثل هذه الأدوار فى
المجتمع ؟

ويرتبط المعيار الثالث بالأساس الذى تعتمد عليه السلطة السياسية . فهل
هو وراثى ، أم انتخابى ، أم مزيج بين الإثنين ؟

وقد طلق « جون بيتى » على المعيارين الآخرين ، بقوله إنها لا يسمحان
بعمل أى تصنيف واضح للاتساق السياسية ، والواقع أن تخصص الوظيفة
السياسية ، هو مسألة درجة فى مجتمع معين يمكن أن تتركز السلطة فى مجالات عديدة
بدلا من مجال واحد ، وفى فئات مختلفة من الأشخاص بدلا من فئة واحدة .
وهو يتساءل فى هذا الصدد : هل يعتبر المجتمع المكون من عدد من الممالك
المنفصلة ، التى يكون لكل منها بناؤه الداخلى المركزى ، وليست لها رئيسها المشترك
مجتمعا مركزيا ، أم لقساميا . وقد توصل « بيتى » من هذا كله إلى تصنيف
ثنائى للاتساق السياسية ، ومنحه كما يلى :

١ - الاتساق السياسية المركزية ، وهى التى تتركز السلطة فيها ، فى يد
رئيس أو ملك ، قادر على فرض إرادته فيما يتعلق بالأمور التى من شأنها تدعيم
النظام الإقليمى أو العشارى . وبمجال السلطة السياسية هنا هو مجموع الكائنات
الإجتماعية التى تترف بحق الشخص (أو الأشخاص) فى ممارسة السلطة .

٢ - الاتساق السياسية غير المركزية ، ويميز بين أربعة نماذج منها :
النموذج الأول ، هو المجتمعات المحلية المنظمة تنظيما بسيطا جدا ، وهى يعيش

أعضاؤها عادة على الصيد أو الجمع ، والتي تكون أكبر الوحدات الاجتماعية فيها عبارة عن جماعات عائلية متعاونة ، أو جماعات قرابية مرتبطة ، وليست لديها أية جماعات رسمية . ومن الأمثلة على تلك المجتمعات : مجتمع « البوشمان » في جنوب أفريقيا ، والسكان الأصليون في أستراليا .

والنموذج الثاني ، هو المجتمعات المكونة من جماعات عملية ريفية منفصلة ترتبط كل منها بالآخر بروابط قرابية واقتصادية ، ولكنها تحكم عن طريق مجالس قد تكون رسمية أو غير رسمية . ومن الأمثلة على ذلك : تلك الشعوب التي تقيم في غرب أفريقيا مثل « الايبو » و « الباكو » . وهي مجتمعات وصلت إلى درجة كبيرة من التعقيد وتمكس درجة متقدمة من التخصص الإقتصادي .

ويشتمل النموذج الثالث على الفئات الكبرى التي تضم المجتمعات التي يفرض فيها الضبط من خلال إسق طبقة العمر . وهذا النموذج من التنظيم ، يميز بعض شعوب شرق أفريقيا ، مثل « الماساي » و « الناندي » .

أما النموذج الرابع والآخر فهو يمثل في المجتمعات التي تكون لوظائفها السياسية فاعليتها عن طريق جماعات منظمة في ضوء عوامل تتعلق بالانحدار ، سواء من جهة الأب ، أو الأم . وليست هناك مناصب سياسية في مثل هذه المجتمعات ، ولا رؤساء ، على الرغم من أن كبار السن يمكنهم أن يمارسوا قدرا محدودا من السلطة . وفي مثل هذه المجتمعات تقوم عداوة الدم بدور هام في الضبط الاجتماعي ، ولا تقتصر فاعليتها على كونها جزءا اجتماعيا ، بل إن لها أهمية سياسية بوصفها الوسيلة التي من خلالها يتعرف أعضاء الجماعة على القيم

الأساسية فيها ، ويعملون على تنفيذها (١) .

أمثلة لبعض الدراسات الحقلية

قام كل من « فورتس » و « إيفانز ريتشارد » و « ماكس جيسلاكان » وشابيرا ، و « أودري ريتشارد » و « نادل » و « جوتتر ووجنر » بعدة دراسات حقلية على الأنماط السياسية لبعض المجتمعات البدائية في أفريقيا ، يضمها كتاب « الأنماط السياسية في أفريقيا » (٢) . وقد أجريت هذه الدراسات على مجموعتين :-

الأولى ، تشمل على المجتمعات التي تتمركز فيها السلطة ، والأداة التنفيذية والنظم القضائية . وهي المجتمعات التي تكون دولة ، وتنضم مجتمعات : الزولو والنجوانو ، والبيبا ، والبنباتول ، والسكيد .

أما المجموعة الأخرى : فهي التي تضم تلك المجتمعات التي تفتقر إلى السلطة المركزية ، والأداة التنفيذية ، والنظم القضائية والدستورية ، أو بتعبير أدق ، المجتمعات التي تفتقر إلى الحكومة . وهي تشمل على اللوجدول والتالونزي ، والنوير . وطبقا لذلك فإن المجموعة الأولى تمثل دولا بدائية ، بينما تعتبر المجموعة الثانية بمثابة مجتمعات بلا دول أي مجتمعات لإثولفدول . والواقع أن الموضوعات والمسائل التي درست في كلا النموذجين مختلف

1 — ibid pp. 143 — 147, 150, 154—155

2 — M. Fortes and E.E. Evans. Pritchard (eds), African political Systems, oxford university press, 1944, pp, 5—6, 56, 83, 121, 174, 194.

باختلاف الفئة التي يندرج تحتها المجتمع . وللقصود بذلك أن هؤلاء الباحثين الذين قاموا بدراسة أحد المجتمعات التي تندرج تحت النموذج الأول ، إهتموا فحسب بوصف التنظيم الحكومي . ولذلك ركزوا دراساتهم على : مكانة للدولة ، وأدوار الوظائف التنفيذية وامتيازات المكانة ، والفروق في الثروة والسلطة ، وتنظيم الضريبة والدية ، والانقسام الإقليمية للدولة وعلاقتها بالسلطة المركزية ، وحقوق الأعضاء ، والتزامات الحكام . أما الباحثون الذين درسوا الفئة الثانية ، فلم يتجهوا إلى نفس تلك الموضوعات ، بل اهتموا بدراسة العناصر المختلفة التي يمكنها أن تقوم بدور الحكومة ، ومكونات النسق السياسي للمجتمع الذي ليست لديه سلطة مركزية .

عرف مالينوفسكي النسق القانوني باعتباره « ذلك الهيكل الذي يشتمل على مجموعة من الالتزامات التي تفرض على شخص معين ؛ والحقوق التي ترد لشخص آخر » . ولا يتم الإلزام - في رأيه - عن طريق باعث سيكولوجي ، بل عن طريق أداة اجتماعية محددة ذات سلطة ملزمة ، وقائمة على الاعتناء المتبادل (١) . وقد استبعد مالينوفسكي ، وجهة النظر التي ترى أن « الشعور الجماعي ، أو « المسؤولية الجمعية » هي القوة الوحيدة أو حتى العامل الرئيسي الذي يدفع إلى الإمتثال . وهو لا ينكر أهمية الشعور الجماعي ، وإنما يريد أن يؤكد عدم صحة أداء كل من ديفيرز ، و « سيدني هارتلاند » و « دوركايم » وآخرين ممن ذهبوا إلى أن المسؤولية الجماعية في المجتمع البدائي تدفع الاشخاص إلى الطاعة المطلقة للقانون ، وأن الولاء المطلق يعتبر أساس النظام الاجتماعي في الثقافات البدائية وأكد أيضاً أن الرجل البدائي ليست لديه نزعة جماعية مطلقة ؛ ولا نزعة فردية

متطرفه ، وإنما هو كأي إنسان آخر ، يعتبر من مجامع الإنسنة . واستنتج من ذلك ، أن القانون البدائي لا يمثل في مجموعة من القواعد السلبية فقط ولا يعتبر برمته قانونا جنائيا .

ولقد اعترض « براون » على اتجاه كثير من فقهاء القانون التاريخيين الذين استخدموا مصطلح « قانون » لكي يشير إلى معظم عمليات الضبط الاجتماعي ، وعرف القانون بأنه :

« عبارة عن عملية التطبيق المنتظم لقوة المجتمع السياسي المنظم ، وهو نفس تعريف « باوند » الذي وضعه في كتابه عن « الضبط الاجتماعي من خلال القانون » . ومعنى ذلك إذن أن « براون » استخدم كلمة قانون لكي تشير إلى الإجراءات القانونية المنظمة . أما الإلزامات التي تفرض على الأفراد في المجتمعات التي لا توجد فيها إجراءات قانونية ، فقد نظر إليها بوصفها مسائل مرتبطة ، بالمعرف ، لا « بالقانون » . وطبقا لذلك ، تكون هناك مجتمعات بدائية كثيرة ليس لديها قانون ، بل لديها أعراف وجزاءات عرفية (١) .

نستخلص من ذلك أن « مالفينوسكي » وضع تعريفا شاملا للقانون البدائي فجعله مجموعة من الحقوق والإلزامات التي توجد في أي مجتمع ، سواء توفرت فيه السلطة السياسية المنظمة أم لم تتوفر . على عكس الحال بالنسبة لـ « براون » الذي استخدم مصطلح « القانون » لكي يشير إلى معنى أكثر تحديدا ، ولذلك فإن وجود القانون في نظره يقتصر على المجتمع السياسي المنظم فقط ، أي المجتمع

الذي يتميز بالسلطة السياسية المركزية.

كما كان لما لينوفسكى موقف معارض الباحثين الذين أكدوا وجود القانون الجنائي في المجتمعات البدائية، وأنكروا وجود القانون المدنى. وذهب إلى أن وجهه النظر هذه قد سيطرت على الدراسات الاثروبولوجية للقانون منذ سيرميرى مين، إلى الباحثين المحدثين من أمثال: هوبس، ولوى، وسيدنى هارتلاند، وهم الذين أكدوا أن لب التشريع في المجتمعات البدائية يكمن في «مجموعه من المحرمات»، وأن كل التشريعات المبكرة تقريبا، تتكون من المنوعات. وهو يعتقد أن هذه الآراء متأثرة إلى درجة كبيرة بإتجاه عالم الاجتماع الفرنسى «دوركاهم»، وكذلك «مارسيل موس».

وكانت نتيجة ذلك أن أضاف «مالينوفسكى» إلى القانون الجنائي نسوبا آخر من القانون، وهو القانون المدنى *Civil law*، أو القانون الوضعى الذى يحكم فى رأيه - كل دوائر الحياة القبلية، ويتكون من مجموعه الالتزامات المفروضة على الامالى، والتي ينظر اليها باعتبارها «حقا» بالنتيجة لأحد الاطراف، و«واجبا» بالنسبة للطرف الآخر وتفرض عن طريق ميكانيزم خاص قائم على التبادل في المجتمع الذى قام بدراسته (١).

وهناك ملاحظتان على موقف «مالينوفسكى» يمكن ذكرهما فيما يلي :

الأولى، أنه قد توصل من دراسته لمصوب جزر التروبريانند إلى أن هناك نوعين من القانون: جنائى، ومدنى، ولكنه أخذ يلقى هذه النتيجة العامة على المجتمعات البدائية مع العلم بأن هناك مجتمعات بدائية كثيرة لا تعرف القانون

على الإطلاق ، وهي التي لا تملك سلطة سيادية مركزية . وتمثل الملاحظة الثانية في أنه نظر إلى القانون بمعنى عام جدا ، إستحالته معه التفرقة بين ما هو قانوني وما هو عرفي .

هذا ، وقد حاول « براون » تجنب الخلط الذي ترتب على محاولة تطبيق التمييز الحديث بين القانون الجنائي ، والقانون المدني ، على المجتمعات غير المنحضرة ، وذلك عن طريق التفرقة بين :

١ - قانون الذنوب العامة the law of public delicts

٢ - وقانون الذنوب الخاصة the law of private delicts

ويطبق قانون الذنوب العامة على الأفعال التي تؤدي بصاحبها إلى التعرض لإجراء منظم من جانب المجتمع كله ، أو تمثل السلطة الاجتماعية فيه . ويمكن أن يطلق على هذا الإجراء والعقابي ، وهو عبارة عن رد فعل من جانب المجتمع بمجاه أى فعل يهدد الشعور الأخلاقي . ومن الأمثلة على الأفعال التي تهدد المجتمع كله وتعتبر ذنوبا عامة في المجتمعات البدائية ، الزنا بالمحارم : كالزواج أو الاتصال الجنسي بين أشخاص تعتبر هذه العلاقة محرمة بينهم ، وكذلك السحر الضار ، أو السحر الأسود ، الذي يمارس بمجاه شخص من نفس المجتمع وغائلة القانون القبلي ، ومختلف صور إنتهاك المقدمات . أما في حالة قانون الجزاءات أو الذنوب الخاصة ، يمكن أن يوقف النزاع بين الأشخاص أو الجماعات عن طريق محكمة قضائية ، بينما تنبغ السلطة المركزية ذاتها قرارات الجزاء في حالة الذنوب العامة (١) .

ويرى « براون » أن كلا من القانونين : الجنائي ، والمدني الحديثين ، مشتقان بطريقة مباشرة من قانون الذنوب العامة ، وقانون الذنوب الخاصة . غير أن الأفعال التي ينظر إليها الآن بوصفها ذنوبا عامة : كالقتل ، والسرقة ، كانت تعامل في كثير من المجتمعات البدائية على أنها ذنوب خاصة . بينما أن الأفعال التي كانت في تلك المجتمعات تمثل ذنوبا عامة هي السحر الأسود ، والحرمان ، وإتهام المقدسات . والواقع أن تصنيف « براون » لنماذج القانون البدائي ، كان أكثر واقعية ووضوحا وانطباقا على المجتمعات البدائية ، من التصنيف الذي وضعه مالتينوفسكي وغيره .

وأخيرا ، يمكن التمسك على المدخل الأنثروبولوجي لدراسة الضبط الاجتماعي من طريق الإشارة إلى الملاحظات والنتائج التالية :

(١) - لهم الباحثون الأنثروبولوجيون بالانساق الاجتماعية كلها بوصفها
تسم في الضبط الاجتماعي .

(٢) - ركز معظمهم على دراسة النسقين : السياسي ، والقانوني ، بوصفها
انساق الضبط الأساسية .

ولقد اختلفت دراسة النسق السياسي باختلاف نموذج المجتمع محل الدراسة ، فإذا كان المجتمع يكون دولة ، أو بتعبير آخر ، إذا كانت لديه سلطة مركزية ، تمثلت موضوعات الدراسة في : دور الرئيس أو الملك ، والنظم الضريبية ، والقضائية ، والسلطات المشتركة مع الحاكم في التنفيذ . أما إذا كان المجتمع لا يملك سلطة مركزية فإن دراسة الضبط تتركز على الاهتمام بمكونات البناء الاجتماعي ، والنظام الاقتصادي ، والديني ونسب طبقات العمر ، ونسب الإنحدار

الأبوي ، والنسق القرابي بوجه عام .

(١٠) - فيما يتعلق بالنسق القانوني ، حاول « مالاينوفسكي » أن يقضي على الفكرة التي كانت شائعة قبله ، والتي مؤداها أن سلوك الأعضاء في المجتمع البدائي يعتبر تلقائياً وذاتياً ، وأنه لا ينحرف عن القواعد السائدة ، وبالتالي فليست لدى هذا المجتمع حاجة إلى قانون بالمعنى الحديث للكلمة . وذهب مالاينوفسكي إلى أن الإنسان البدائي مثله مثل الإنسان الحديث ، يخضع لقواعد محددة ، وقد ينحرف عن تلك القواعد ، وأن هذا الانحراف يمكن أن يعرضه للجزاء ، المدني أو الجنائي . ولذلك صنف القانون البدائي إلى قسمين : مدني ، وجنائي بالمعنى الحديث للكلمة . أما براون ، فقد انتقد هذا الموقف ، وحل المشكلة عن طريق الاستماتة بمصطلحين آخرين وهما : قانون الذنوب العامة ، وقانون الذنوب الخاصة . والواقع أنه كان لكل من مالاينوفسكي وراي كليف براون اتجاهان متعارضان في تعريف النسق القانوني ، وتصنيف القسوانين وربما يمكن إرجاع كل المحاولات الأخرى في هذا الميدان إما إلى الأول أو إلى الأخير .

وكان معظم الباحثين الأنثروبولوجيين محسرون دراسات ميدانية ، ولم يكفوا بتدريج آراء الباحثين السابقين عليهم .

كما ركزت كل الدراسات الأنثروبولوجية المنبسطة في المجتمعات البدائية وخصوصاً في أفريقيا ، وأستراليا .

إستخلاصات عامة

بالإضافة إلى التلميحات التي وضعت في نهاية كل نظرية ، يمكن الإشارة إلى مجموعة إستخلاصات أساسية ، وهي :

أولاً : هناك نظريتان في الضبط الاجتماعي تندرجان تحت الإطار العام لنظرية الفعل الاجتماعي ، وهما : نظرية بارسونز ، ونظرية لا پير . وقد اهتمت الأولى بدراسة مكانزمات الضبط الاجتماعي على اعتبار أن ميكانيزم الضبط هو الذي يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور . وينظر بارسونز إلى هذه الميكانيزمات بوصفها جوانب كاملة للضبط ، وهي تشمل في : الصمود ، والتسامح وتمييق حدود العلاقات . ولذلك ، يمكن القول بأن نظرية الضبط الاجتماعي عند بارسونز تمثل تحليلاً للممارسات التي توجد في النسق الاجتماعي ، وتميل إلى مواجهة الاتجاهات الإعرافية ، أو إلى تدعيم الإمثال لتوقعات الدور . أما بالنسبة لنظرية « لا پير » ، فقد أشارت إلى الضبط بوصفه عاملاً ضمن مجموعة عوامل تؤثر في السلوك ، وأن جماعة المكانة هي التي تمارس الضبط تجاه سلوك الشخص ولذلك تعتبر نظرية لا پير تحليلاً لعوامل الضبط الاجتماعي التي تتعلق بالجماعات الصغيرة ، مثل حجم تلك الجماعات ، ومدى استمرارها في الزمن ، وقيمتها ، ومعاييرها ، وأثر ذلك كله في ضبط سلوك أعضائها . والواقع أن لا پير قد تأثر إلى حد كبير بنظرية كولي ، وخصوصاً فيما يتعلق بأثر الجماعة الأولية في سلوك أعضائها .

ثانياً : هناك نموذج آخر من النظريات التي تربط بين الضبط والنسق الاجتماعي الشامل ، وتعتبر نظريته كل من هومانز ، وباكلي أمثلة على ذلك . فالضبط الاجتماعي ليس منفصلاً عن النسق الاجتماعي ، بل إنه إما أن يكون منبثقاً عنه ، أو مفروضاً عليه . وهناك علاقة وثيقة بين الضبط والتوازن ، ومعنى ذلك أنه حينما نجد أن الضبط يمارس بطريقة فعالة في مجتمع معين ، نحكم عليه بأنه في حالة توازن ، كذلك تؤدي حالة توازن النسق إلى مزيد من فاعلية الضبط .

ثالثاً : أما النموذج الثالث للنظريات فهو تلك النظريات التي تهتم بالتخطيط والضبط الديوقراطي ، وتمثلها نظرية مانتايم ، التي تتمثل في :

١ - أن الضبط نوع من التخطيط العقلاني الذي تمارسه الدولة أو بعض أفرادها .

٢ - أن هناك أسلوبين للتأثير في السلوك ، الأول ، مباشر والثاني غير مباشر ، وتختلف المجتمعات من حيث إستخدامها للأسلوب الأول أو الثاني ، طبقاً لثقافتها ، ودرجة تقدمها ، ونوع النظام السائد فيها .

رابعاً : تمثل النظريات الثقافية التكاملية ، النموذج الرابع - وهي التي تهتم بدراسة النماذج الثقافية ، والممارسات ، والقيم ، دراسة متكاملة لمعرفة الأمر الذي تحدده في ضبط سلوك الأعضاء .

خامساً : هنالك نموذج أخير للنظريات الوسيولوجية في الضبط الاجتماعي وهو يمثل النظريات التي تربط الضبط بالتنظيم الاجتماعي ، وقد اكتفت في هذا العدد بمرض مختصر لنظرية هولنج شيد ، التي تتمثل الفكرة الأساسية فيها ، في أن التنظيم والضبط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التي توجه السلوك نحو الإستجابات الجماعية المتشابهة في طبيعتها ، والتي تجعل كل أعضاء المجتمع يمثلون تقريباً نفس إستجابات زملائهم في موقف معين . وهناك مستويان لدراسة الضبط في نظر هولنج شيد :

الأول ، يتمثل في تحليل بناء ووظيفة الممارسات الاجتماعية الثقافية التي تنظم سلوك الأشخاص وتضبطه (وهو تحليل على مستوى النسق والتنظيم) . أما المستوى الثاني ، فيتمثل في دراسة سلوك الشخص الذي يستجيب لهذه الممارسات (وهو تحليل على مستوى دور الفرد) .

سادساً : أنه قبل اختتام هذا الفصل الخامس بنظريات الضبط الإجتماعى الحديثة والمعاصرة ، كان لابد من التعرض لوجهة نظر أخرى ، إهتمت بدراسة الضبط ، وهى التى تتمثل فى المدخل الأنثروبولوجى . وقد انصب هذا المدخل أساساً على الإهتمام بنسقين أساسيين للضبط ، وهما النسق السامى ، والنسق القانونى . وهناك بعض الباحثين الذين ركزوا إهتمامهم على دراسة النسق الأول (وقد أشرت إلى بعض دراساتهم فى موضع خاص بذلك) ، بينما إهتم الآخرون بالنسق القانونى . والواقع أن هناك إختلافاً بين الموضوعات التى تندرج تحت كلا النسقين ، وقد تركزت دراسات الأنثروبولوجيين على المجتمعات البدائية فى قارتى أفريقيا ، وأستراليا .

سابعاً : أشار عدد كبير من الباحثين السوسيولوجيين فى ميدان الضبط الإجتماعى إلى ضرورة إجراء دراسات متعمقة على مجتمعات محددة ، بهدف إختيار مجموعة القضايا التى اشتملت عليها النظريات السابقة . وهذا الإجراء من شأنه أن يؤدى إلى نمو النظرية ، وتقدم البحث العلمى الواقعى .

ثامناً : إذا أردنا أن نحدد النموذج العام الذى يمكن أن تخرج منه نظريات الضبط الإجتماعى ، فهو النموذج الأول من النظريات التى ذكرت فى بداية الفصل الثالث ، أى النظريات المتوسطة التى تشمل على قواعد إجرائية ، وعظومات تصنيفية ، وأنساق تصورية .

تاسعاً : اشتملت معظم نظريات الضبط على مجموعة من القضايا والتعديلات التى تفيد فى تقدم البحث العلمى ، ومثال ذلك القضايا التى تضمنتها نظرية لايبر والى تصور الأثر النسبى لكل جماعة من الجماعات فى الضبط الإجتماعى فى مجتمعات مختلفة ، وكذلك فاعلية السور والمساكنة فى ضبط سلوك الأعضاء فى

مجتمعات مختلفة .

وهكذا ، فقد ألقى الضوء - من خلال الباب الأول من هذا الكتاب - على أهم ملامح نظرية الضبط الاجتماعي في تراث علم الاجتماع ، وذلك بواسطة طرق الأفكار العامة والقضايا التي طرحت فيها ، وبمجموعة التساؤلات التي وردت على أذهان المفكرين الاجتماعيين في بدايات الفكر الاجتماعي الأول ، وتلك التي طرحها علماء الاجتماع عند ظهور هذا العلم وفي كل مراحل نموه المختلفة . وفي الواقع أن التأمل لهذه النماذج أو المصنفات التصورية ، يجد أنها تمثل في حقيقة أمرها ، إنكساراً لأهم ملامح النظرية الموسيولوجية العامة إلى درجة نقول معها إن دراسة الضبط الاجتماعي تمكن الدارس من سبر أغوار الحقيقة الاجتماعية كاملة .

الباب الثاني

التحليل السوسيولوجي للضوابط الاجتماعية

الفصل الخامس : النظم والجماعات ضوابط اجتماعية

الفصل السادس : الضوابط والامتيازات الاجتماعية الأخرى

الفصل الخامس

النظم والجماعات ضوابط إجتماعية

- في النظم بوجه عام :
 - تعريف النظام وطبيعته
 - خصائص النظم
 - بناء النظام
 - وظائف النظام
- دور النظم في الضبط الإجتماعى :
 - ١ - النظام الدينى
 - ٢ - النظام الإقتصادى
 - ٣ - النظام التلمىسى
- دور الجماعة الأولية
- الجماعه الثانوية والضبط الإجتماعى
- الثنائية والمتصل نظريتين في المجتمع والضبط .

المختصر الخامس

النظم والجماعات ضوابط إجتماعية

من الضروري أن نتعرض لبعض النظم التي تقوم بدور معين في عملية الضبط الإجتماعي ، ونتعرف على ذلك الدور الذي كانت تقوم به من قبل ودورها الآن ، ثم إختلاف دورها بإختلاف المجتمعات التي توجد بها ، وذلك من خلال إستعراض آراء بعض علماء الإجتماع بهذا الصدد ، وسوف أبدأ بالنظام الديني ، ثم النظام الإقتصادي ، وأخيراً النظام التعليمي . وقبل الحديث عن كل نظام على حدة ، سوف أعالج بطريقة عامة مفهوم النظام وطبيعته ، وخصائصه ، وبناءه ، ووظائفه ، وسيتم ذلك أيضاً من خلال التنويه إلى بعض آراء العلماء والباحثين في هذا المجال . وبعد الإنتهاء من دراسة النظم ، تنجح إلى دراسة الأبنية الإجتماعية التي تمارس النظم وظائفها من خلالها ، أي الجماعات الأولية والثانوية ، والتعرف على دور كل منها في الضبط ، في المجتمع الشعبي الصغير ، والمجتمع الكبير . وبعد ذلك كله ، نقوم بتمهيد على نظريتين كبيرتين في المجتمع والضبط ، وهما : النظرية الثنائية ، ونظرية المتصل ، وذلك لمعرفة أساليب كل منها في النظر إلى أدوات الضبط في المجتمعين : الشعبي ، والجماعي أو الجماهيري .

في النظم بوجه عام

تعريف النظام وطبيعته

تمددت تعريفات علماء الإجتماع للنظم ، نظراً لتمدد منظوراتهم إليها . ولن أتعرض في هذا الصدد لكل تعريف على حدة ، وإنما سوف أقتصر على الإشارة إلى نموذج واحد لكل تعريف ، بهدف التعرف على مدى التشابه بين تلك التعريفات . وقد عرف « كولي COOLEY » ، النظام بأنه « دائرة محدودة وقائمة للعقل العام ، وهو لا يختلف من حيث طبيعته المطلقة عن الرأي العام » ، ويقول أيضاً « إن

النظم ليست عبارة عن وحدات منفصلة ، ولكنها بالأحرى عبارة عن مجالات أو دوائر الفكر المشترك والمتجانس نسبياً . وأن النظام يوجد لدى الفرد كمادة عقلية وسلوكية ، تتميز بأنها لا شعورية إلى حد كبير لأنها عامة في الجماعة كلها . وأنه غالباً ما يكون الفرد علة ومعلولاً للنظام : فهو يستقبل تأثير الدولة التي تطوره بتمايلها منذ طفولته ، ولكنه في نفس الوقت ، يؤثر في الدولة بشخصيته . وفي موضع آخر يقول « كولي » : إن النظام جزء واضح ومتخصص وصارم نسبياً من البناء الاجتماعي . وأنه « بالرغم من أن النظم عادة ما تتمتع بالآلية ، إلا أنها تتطلب كدالمك قدراً من الحرية الشخصية ، فالجيش هو نموذج للنظام الآلي ، ومع ذلك فإن الاختيار الفردي يلعب دوره في هذا النظام ، وهو أمر حيوي بالنسبة له » (١) .

والواقع أننا إذا ألقينا نظرة عامة على متضمنات هذا التعريف ، لوجدنا أنه يستعمل على خمس نقاط أساسية : فالنظام دائرة للمقلد العام ، ومع ذلك أنه يبعد عن الفكر المشترك بين الناس ، أي أن أعضاء النظام الواحد غالباً ما يفكرون بطريقة متشابهة نظراً لتشابه النظام الذي ينتمون إليه . والنظام لا يختلف في ذلك عن الرأي العام ، وهو ليس محصلة للإختراع الإنساني ، وإنما نتيجة للتطور ، ولتربية الجماعة . وهو أيضاً عادة عقلية يفكر الناس عن طريقها ويربطون من خلالها ، وعادة سلوكية أيضاً ، يارس الناس أفعالهم من خلالها ، وهو لا شعوري لأنه عام . وليس التأثير النظامي من جانب واحد فقط ، وإنما هو تأثير متبادل بين النظم والأفراد ، وهناك بالإضافة إلى ذلك قدر من الحسرية

1 - Charles H. Cooley, Social Organization, Human Nature and the Social Order, The Free Press, Glencol, Illinois, 1956, pp. 313, 314, 319, 324.

الشخصية في علاقة الأفراد بالنظم . معنى ذلك أن أهم ما يميز النظام في رأى «كولى» هو : التلقائية ، الاجبار ، والعمومية ، ثم كونه يتطلب عنصرآ من الحرية الشخصية .

ويعرف أندرسون Anderson النظام بأنه عبارة عن نسق من الأفكار ، وأساليب سلوكية ، وقيم ورموز اجتماعية ، ترتبط معآ في بناء متكامل (١) . فالنظام عند «أندرسون» إذن هو بناء متكامل يشتمل على قيم وأفكار ونماذج سلوكية ، ومعنى ذلك أنه يعرف النظام من خلال تحديد مكوناته الأساسية ، وهي القيم ، والأفكار ، والسلوك ، ويشير إلى خاصية هامة للنظام وهي تكامل عناصره .

وهناك تعريف ثالث قدمه لنا «إيفرت ويلسون Everett Wilson» ، يقول فيه «إن النظام هي ضوابط المجتمع ، ومن خلالها تتشكل المكافآت والمعقوبات ، وتوضع حدود التسامح لبعض نماذج السلوك الإنحرافي ، وكل نظام يحدد وسائل تحقيق بعض القيم المحددة ثقافيا» (٢) . ينظر «ويلسون» إلى النظام - في هذا التعريف - باعتبارها ضوابط للمجتمع ، تحدد مقاييس السلوك السرى ، وتضع جزاءات للسلوك المنحرف ، وتضع حدودآ للتسامح . وبالإضافة إلى ذلك - لذا توضع النظم الوسائل التي تمكن من تحقيق بعض القيم التي حددتها الثقافة ، فالأسرة مثلا وجدت لكي تحقق مسؤولياتها لدى أعضائها ، على اعتبار

1 - Nels Anderson, and K. Ishwaran, Urban Sociology, Asia Publication House, 1964, p. 157.

2 - Everett Wilson, Sociology: Rules, Roles, and Relati onships, U.S.A, 1966, p. 504,

أن المسؤولية هنا محددة تمهيداً تعافياً . وكذلك الحال بالنسبة للنظام التعليمي ،
والديني ، كل منها وجد لكي يحقق بعض القيم الثقافية .

أما التعريف الذي وضعه « جوزيف جوزفيلد *Joseph R. Gusfield* »
فهو يعتبر النظام « نسق يفرضه المجتمع ويتكون من السلوك المتميز إن قليلا
أو كثيراً والذي عن طريقه تحل المشاكل الشائعة والمتكررة » (١) ويستطرد
« جوزفيلد » في شرح هذا التعريف فيقول إن المقصود بأن النظم مجتمعية ،
التأكيد على خاصية استمرار النظم ، والتأكيد أيضا على أن النظم تعتبر طرقا
للسلوك يشارك فيها كل أعضاء المجتمع . يضاف إلى ذلك أن النظم تعتبر طرقا
مفروضة للسلوك . فليست الطرق المحددة نظاميا ، طرقا متبعة في التصرف إذا
حادثة معينة فقط ، وإنما هي طرق ملزمة من الناحية الاجتماعية أيضا . ولذلك ،
فإن النظم ، نماذج السلوك حددها المجتمع بوصفها : ملائمة ، وصافية في أوضاع
معينة ، وأي خروج عنها يمرض المنحرف لأنواع من الجزاءات . أما القول بأن
النظم تعتبر متبايزة ، فهو يعني أنها تتضمن سلوكا معينا يقوم به الناس في مجال
محدد من مجالات حياتهم ، وهذا السلوك يتميز عن أي سلوك آخر يجرى في
مجالات أخرى من الحياة ، ونماذج السلوك لا تختلف فقط من نظام لآخر ، ولكنها
تختلف أيضا من مجتمع إلى مجتمع مع تشابه النظام . ومعنى ذلك أننا لا يمكن أن
نجد سلوكا أسريا موحدا في كل المجتمعات ، يضاف إلى ذلك أن التكوين النظامي
يعتبر مسألة درجة ، أي أن ما يعتبر نظاما في مجتمع معين قد لا يعتبر نظاما في
مجتمع آخر . ومثال ذلك أن التعليم في كثير من المجتمعات البدائية - كما يقول

1 — Josph R. Gusfield et al. *Mau's Institutions, Modern Sociology*, Alvin Gouldner 1962. p. 484.

جوزفيلد - ليس عملية منظمة ومتخصصة إلى الدرجة التي يكون عليها في المجتمع الغربي. والتعليم في أمريكا يعتبر نظاميا إلى حد كبير بينما لا يعتبر كذلك في المجتمعات البدائية ، ولذلك فإن تصور النظام يتضمن العرجسة ، أما المنصر الأخير في تعريف « جوزفيلد » فهو يتضمن أن النظم تساعد على حل المشاكل الشائعة والمتكررة ، فمشاكل معينة : كالإنتاج ، وتوزيع السلع ، والنفقة الاجتماعية للأطفال ، والعناية بالمرضى لا تصير في المجتمع بطريقة تلقائية ، وإنما تتطلب نظاما معينة لحلها . ولذلك ، فإن النظم تعتبر حلولاً للمشكلات التي يواجهها كل من الفرد والمجموعة في نفس الوقت .

هذا ، وبالرغم من الاختلافات التي قد تبدو لأول وهلة بين هذه التعريفات ، إلا أنها تشترك في عدة خصائص نوجزها فيما يلي :-

- ١ - أن النظام يعتبر طاماً في المجتمع بأسره .
- ٢ - أنه مقروض ، ويعمل على تحديد نماذج سلوكية معينة .
- ٣ - أنه يقوم بضبط السلوك ، وبوضع الجزاءات ، وحدود التصامح .
- ٤ - أنه يهتم على بعض القيس ، أو يستهدف تحقيق قيم معينة تحددها الثقافة .

خصائص النظم

توجد بالمجتمع الواحد ، نظم عديدة ، كل نظام منها يؤثر في النظام الأخرى ويتأثر بها ، ومعنى ذلك أن هناك علاقات متبادلة بين النظم المختلفة ، وسوف نهتم في هذا الصدد بالإشارة إلى خصائص النظم في علاقاتها المتبادلة . وقد قام « جوزفيلد » وزملاؤه ، بتحديد أربع خصائص لتلك العلاقات المتبادلة ، وهي : الإعتدال المتبادل ، والسيطرة النظامية ، والتنافس النظامي ، والإسقاط

النظامى . (١)

أما عن الاعتقاد المتبادل بين النظم ، فهو يظهر في العلاقة بين النظام الأمري ، والتعليمي ، والدينى . وكل نظام من تلك الأنظمة يأخذ على عاتقه تعليم الصغار بعض القيم ونماذج السلوك والمهارات ، ولكنه في نفس الوقت يعتمد على النظام الآخر في وظائف تعليمية معينة . وهناك خاصية أخرى للعلاقات بين النظم ، وهى السيطرة النظامية ، حيث أن هناك نظام واحد بالذات يسيطر على النسق الإجتماعى الشامل في كثير من المجتمعات . ومعنى ذلك أن قيم هذا النظام ومعايره ، تتدخل في كثير من مجالات الحياة ، وفي عمل النظم الأخرى . يضاف إلى ذلك أن القائمين بوظائف النظام المسيطر ، يحتلون المواقف ذات الهيبة والسيطرة في المجتمع ، فإذا كان النظام العسكري هو السائد في مجتمع معين - نظراً للظروف التى يمر بها - يحتل الجيش الوضع الرئيسى في المجتمع ، وتصبح القيم الحاكمة قيماً عسكرية ، والجماعة الحاكمة مكونة من القادة العسكريين ، ويصبح الإقتصاد موجهاً توجيهاً عسكرياً . وتكون الأوضاع الدلّية في المجتمع - سواء من ناحية القيمة الأدبية أو المادية للمكانة - للفنانين ، والشعراء ، ورجال الأعمال ، وغيرهم من يعملون في مجالات غير عسكرية . وإذا كان النظام الدينى هو المسيطر في المجتمع ، أصبحت الهيئات الدينية هى التى توجه أنشطة الدولة ، وتعمل على تطوير الأنشطة التعليمية والتربوية بها . وإذا كانت الصناعة هى المسيطرة ، أصبح قادة التنظيمات الصناعية ، ورجال الأعمال هم الكلمة العليا في المجتمع ، بل وأصبحت أيديولوجية المجتمع بأسره متأثرة بأيديولوجية النظام السائد .

وقد لا تتفق إهتمامات نظام معين مع إهتمامات النظام الآخر وأهدافه ، ومن

هنا تأتي الخاصيتان الأخيرتان للنظم وهما: تنافس النظم، ثم إنجاءها إلى الاستقلال. ومن الأمثلة على تنافس النظم، ما هو قائم بين الهيئات الدينية والمنظمات الأخرى كالعامل، والمدرسة، والحكومة، من تنافس حول قيام كل منها بالتربية، والتعليم. وقد ينقلب التنافس إلى صراع بين القسامين بوظائف تلك النظم، والواقع أن كل نظام من الأنظمة، يميل إلى مقاومة تدخل النظم الأخرى وزحفها. ويعمل القائمون بوظائف النظم على تأكيد حقهم في تحديد المسائل التي تمثل مواضع إهتمامهم، ومواقع ضبطهم. وهنا بالذات، يكون الإعتماد المتبادل محدوداً، حيث توضع الحدود التي تفصل نظاماً عن نظام آخر. وفي هذا الصدد تضع معتقدات المجتمع وقيمه تلك الحدود التي تحدّد مجالات السلطة النظامية. فهي التي تقول: إن هذه القضية سياسية، أو أنها اقتصادية، أو تعليمية، أو دينية وهي بذلك تحدّد مجالات اختصاص معينة لكل نظام.

بناء النظم

إنفق معظم علماء الاجتماع والباحثون فيه على أن هناك عنصرين أساسيين في كل نظام وهما: القيم، والأدوار. فالقيم جزء هام من بناء أى نظام، والقيم النظامية تختلف من أيديولوجية لأخرى. وما يؤكد ذلك، التمارض الذي يوجد بين الإدارة الصناعية في بلدين صناعيين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. إن قيم النظام عادة ما تنبع من صناعات القرارات في هذا النظام. ولذلك فإن اختلاف الطبقة التي ينتمى إليها صناعات القرارات في كل بلد من البلدان السابطين، أدى إلى اختلاف بين قيم النظامين. والواقع أن كل مجتمع من المجتمعات ينظر إلى قيمه النظامية بوصفها الأساس الوحيد والفعال لتحقيق أهداف النظم، ويعتبر قيم ومعتقدات المجتمع الآخر غاظة، وحقاً،

ولا أخلاقية ، ولا تمتشى مع تقاليد العصر .

وتتمثل قيم النظام بمجموعة القواعد التي تمنح السلطة في إصدار القرارات المختلفة وفي تنفيذها ، فالنظام الرأسمالي مثلاً يعتمد على قيمة أساسية ، وهي أن الأشخاص الذين يملكون رأس المال ، لهم سلطة تحديد السياسة المتعلقة بنوع وكمية ونموذج السلع التي يمكن إنتاجها . وكذلك الحال بالنسبة للنظام الأسري في المجتمعات الحديثة ، فهو يعتمد على قيمة مؤداها أن والدين مسئولان مسئولية تامة عن أبنائهما ، وأنه ليس لأحد الأقارب حق التدخل في تربية هؤلاء الأبناء ، ومعنى ذلك أن قيمة هذا النظام حددت المسئولية وبالتالي أعطت السلطة في إصدار القرارات وفي تنفيذها .

أما عن الأدوار النظامية ، فهي التي تقوم بها بطريقة عرفية ، وهي متضمنة في النظام ، فلا تـسـر أـدوار معينة ، ولـديـن أدوارهم ، والسياسة أدوارها ، وكذلك الحال بالنسبة للإقتصاد ، والعلم ، والقانون . وهناك فئتان من الأدوار النظامية ، الأولى : هي التي تمثل أدوار القائمين بوظائف النظم ، والأخيرة : تمثل أدوار الذين ينتفعون بها . أما القائمون بالوظائف ، فهم مجموعة الأشخاص الذين ينجزون أوجه النشاط التي يعتبرها المجتمع من مسئولية هذا النظام أو ذاك ، والمنتهفون بالوظائف هم الذين تنجز الوظائف من أجلهم . ويعتقد كثير من الباحثين ، ومنهم « جوزيفيلد » أن دور القائم بوظيفة النظام يعتبر أكثر أهمية من دور المنتفع بها . لأن تلك الوظيفة تعتبر أساسية بالنسبة للقائم بها ، فهو يحدد حياته المهنية في النظام ، ويعتبر النظام مصدراً لهيئته ودخله ، والنظام يمثل الجزء الأكبر من وقته . ودور القائم بالوظيفة يحتاج إلى تدريب وتعليم أكثر من دور المنتفع بها . وهذا ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية النظام بالنسبة

للمتفهمين به ، فهو يضع حاجاتهم ، ويحقق أهدافهم الإجتماعية .

وظائف النظم

حاول بعض علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة النظم الاجتماعية ، أن يحددوا وظائف النظم بطريقة عامة ، فذهبوا إلى أن الوظيفة الأساسية للنظم هي إشباع حاجات إجتماعية معينة . ومن بين هؤلاء نذكر د كولي ، الذي يرى أن نظاما معيناً ، كالحكومة ، والكنيسة ، والقوانين ، والأعراف ، والصناعة ، والتعليم إعتبرت كذلك لأنها تمبير عن الحاجات الدائمة الطبيعية الإنسانية . وذهب د إيفرت ويلسون ، أيضاً إلى أن النظم توجد لكي تلي حاجات إجتماعية معينة ، فالحاجة الإجتماعية التي تطالب بإدماج الطفل في جماعة إجتماعية ، أصبحت من طريق تكوين نسق من العلاقات ، أطلق عليه الأسرة . وكذلك وجد النظام التعليمي لكي ينقل القيم والإتجاهات والمهارات المتضمنة في الثقافة إلى أعضائها .

وهناك فريق آخر من الباحثين ، وجد أنه من الصعب أن ننسب وظائف متعددة إلى نظم معينة في كل المجتمعات ، لأن وظائف النظام قد تختلف من مجتمع لآخر ، بل وقد تختلف من فترة إلى أخرى في نفس المجتمع . وقد حاول د جوزيفيلد ، أن يضع حلاً لتلك المشكلة ، فذهب إلى أنه لا بد من تحديد مجموعة النظم العامة التي توجد في معظم المجتمعات الإنسانية ، وفحص الإسهامات التي تقدمها هذه النظم أو الوظائف التي تقوم بها . وقد أدرك د جوزيفيلد ، أن هذه مهمة صعبة ، لأنه ليست هناك علاقة واحدة واضحة بين الوظيفة الإجتماعية والنظام ، يضاف إلى ذلك أنها تتطلب أيضاً تحديد النظم العامة والوظائف العامة في نفس الوقت . وقد حدد د جوزيفيلد ، العناصر العامة المشتركة بين المجتمعات

في مسألتين أساسيتين وهما : المواقف الإنسانية المشتركة ، وإحتياجات النسق الاجتماعي ، أو الإحتياجات العامة للمجتمعات . وهو يقصد بالمواقف الإنسانية المشتركة ، تلك الأزمات العامة التي تتعرض لها الكائنات الإنسانية الفردية ، مثل حادثة الموت ، والولادة ، والمرض ، والجوع وما إلى ذلك . والواقع أن المشكلة الإنسانية العامة تتطلب حلاً إنسانياً عاماً ، يتطور هذا الحل في صورة نظام . وقد تنفأ النظم لنوعية حاجات عامة للإنسان الاجتماعية لا للأفراد ، ويطلق « بارسونز » على هذه الحاجات « المتطلبات الوظيفية » للمجتمع ، فمن أجل أن يوجد أي مجتمع ، وأن يستمر لا بد أن تنجز بعض الوظائف ، وبذلك وجوزفيلد ، بهذا الصدد أنه لا توجد في علم الاجتماع حتى الآن ، قائمة تضم الإحتياجات العامة لكل المجتمعات . وأشار إلى ضرورة الاهتمام بالنظم التي تقوم بالوظائف الآتية في كل مجتمع : وظيفة الضبط ، ويقوم بها ذلك النسق الذي يعمل على تنظيم السلوك ، وتحديد المسؤوليات والملكية ، التي تحدد حقوق إمتلاك السلع والخدمات والتبادل ، أي النسق الذي يعمل على نقل السلع والخدمات ، ثم النسق الذي يحدد العمل في المجتمع ، ويضع الأفراد في أوضاع معينة من خلال تقسيم العمل ، والنسق الذي يعمل على العناية بالصحة ومقاومة المرض والوقاية منه ؛ والنسق الذي يعمل على ضبط آثار قوى الطبيعة ؛ والنسق الذي ينقل المعتقدات والقيم والمهارات إلى أجيال الصغار . وأخيراً النسق الذي يوفر الطعام وجميع المتطلبات الأخرى اللازمة لتدهيم الحالة الفسيولوجية .

ويخبر « جوزفيلد » من الاعتقاد بأن نظاماً معينة تقوم بوظائف معينة ، أو أن النظام الواحد لا يقوم إلا بوظيفة واحدة أي لا يواجه إلا حاجة واحدة فقط . فالنظام نسق للسلوك يمكن أن يقوم بوظائف عديدة ، وقد تتغير وظائف

النظام ، وقد تتداخل مع وظائف النظم الأخرى . ومن الأمثلة على تعدد وظائف النظام الواحد أن الأسرة في المجتمعات التاريخية (وفي المجتمعات البدائية أيضاً) كانت تقوم بالوظيفة التربوية ، والتعليمية والصحية ، والسياسية ، والقانونية ، والدينية ، ولكن تلك الوظائف التي كانت الأسرة تقوم بها ، أصبحت الآن تسند إلى نظم أخرى . يضاف إلى ذلك أن الوظيفة الاجتماعية الواحدة يمكن أن تنجز بواسطة أكثر من نظام واحد . فتربية الطفل في المجتمع الحديث ، وظيفه تقوم بها الأسرة والنظم التربوية الأخرى . ومسئولية صحة الطفل ، تشترك فيها الأسرة والنظام الطبي . وقد يؤدي مثل هذا التداخل إلى صراع ، وقد لا يؤدي . وتكون فرصة الصراع متبيلة عندما تتحدد مسئولية كل نظام محدداً دقيقاً ويمكن لوظائف النظام أن تنفيـر فيضاف إليها وظائف أخرى ، أو تتحدو منها وظائف قديمة .

وبالرغم مما ذكر من أنه لا يمكن إسناد وظيفة بعينها إلى نظام معين ، وأن وظائف النظام تتعدد ، إلا أن هناك بعض الوظائف التي تعتبر مميزة لنظم معينة . فكل نظام وظيفة أساسية ، بجانب قيامه ببعض الوظائف الأخرى الثانوية ومثال ذلك أن وظيفة معينة مثل الرعاية الصحية ، تقوم بها نظم متعددة ، كاللدرسة ، والأسرة ، والطب . ولكنها لا تمثل الاهتمام الرئيسي إلا بالنسبة للطب فقط . ولذلك فطالما أن النظم تركز على وظائف معينة ، فانه يمكننا أن نتحدث عن أبنية نظامية معينة بوصفها تقوم ببعض الوظائف الاجتماعية المتغيرة أو بإجبارها طرقاً لتحقيق تلك الوظائف .

هذا عرض مختصر وسريع لبعض تعريفات علماء الاجتماع للنظم ، ولخصائصها ، وبنائها ، ووظائفها . وهو يعتبر مقدمة ضرورية لفصل مثل هذا ، يتعرض

لدراسة دور النظم في عملية الضبط الإجتماعى . وجهنا الآن أن نعرض بالتفصيل لثلاثة نظم إجتماعية ، وهى : النظام الدينى ، والنظام الإقتصادى ، والنظام التعليمى .

دور النظم فى عملية الضبط الاجتماعى

١ - النظام الدينى

يهما ونؤمن بصدد الحديث عن دور النظام الدينى فى عملية الضبط الإجتماعى ، أن نعرض - بإختصار - لبعض المحاولات التى بذلت لتعريف الدين كظاهرة ، ونظام ، ثم لوجهى النظر الأساسيتين فى فهم الأثر المتبادل بين النظم الاجتماعية . وأن نذكر بعض المحاولات التى قامت بدراسة الوظائف الإجتماعية للدين ، ثم نتعرف بعد ذلك على أساليب الضبط الدينى ، ونوعية السلوك المنضبط عن طريق الدين . وأخيراً نعرض بعض النتائج السامة التى توصل إليها بعض الباحثين فيما يتعلق بدور الدين فى عملية الضبط الإجتماعى .

قبل أن نحاول دور كايم أن يعرف الدين ، قم ببعض معظم التعريفات التى وضعها المفكرون والفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين سبقوه وأول ما فعله دور كايم فى هذا الصدد هو تنفيذ تلك التعريفات ، وتوضيح أعطائها . (١) وكان هناك شبه إتفاق بين العلماء الذين سبقوه ، على أن الخاصية المميزة لكل ما هو دينى ، هى أنه « خارق للطبيعة » ، أى أنه يتخطى حدود معرفتنا ، يصعب فهمه وإدراكه ،

1 — Emile Durkheim *The Elementary forms of the Religious Life*, Trans by yosoph Ward Swain. 1915, pp, 24, 92, 41 — 24, 47 .

وبالتالى فهو « غامض » . ومن أشقة تلك التعريفات ، قول هربرت سبنسر :
« تعبر الأديان عن إقتناع ضمنى بأن وجود العالم بما فيه وبما يحيط به ، يعبر
شيئاً غامضاً يتمدر نفسه » . وكذلك نظر « ماكس مولر » إلى الدين بوصفه
« صراعاً من أجل فهم وإدراك ما يصعب على العقل إدراكه ، وهو أيضاً صراع
يهدف الوصول إلى المطلق اللامتناهى » . وقد إتقند دوركايم هذه التعريفات
قائلاً بأن الموضوع قد لا يوجد فى كل الأديان . وهناك فكرة أخرى استخدمت
فى تعريف الدين ، وهى « الألوهية » حيث يقول « ريفي » Réville ، فى تعريف
الدين : « إنه توجيه الحياة الإنسانية عن طريق ذلك الشعور بأن هناك عقلاً
خارقاً يسيطر على العالم الخارجى ، وعن طريقه يتحقق الشعور الذاتى بالوحدة » .
ويعترض دوركايم أيضاً على هذا التعريف ، ويرى أن هناك ديانات كبرى تظهر
من فكرة الآلهة والأرواح ، أو أن تلك الفكرة تلعب فى بعض الأديان دوراً
ثانوياً فقط ، والدين شيء أكثر من الآلهة والأرواح ولذلك فلا يمكن تعريفه عن
طريقها . وقد وضع دوركايم تعريفاً للدين من طريق تحديد الأجزاء التى يشتمل
عليها ، فذهب إلى أن الدين « نسق مركب من الأساطير ، والمعتقدات أو المذاهب ،
والطقوس والشعائر » . ويرى أن المعتقدات هى تلك التمثيلات التى تعبر عن طبيعة
الاشياء المقدسة ، أما الطقوس فهى قواعد السلوك التى تعدد ما يجب أن يكون
عليه تصرف الإنسان تجاه الموضوعات المقدسة . إلا أن دوركايم أدرك أن هذا
التعريف ليس مكتملاً أيضاً ، لأنه يمكن أن ينطبق على صورتين من الظواهر ،
وهما : الدين ، والسحر . فالسحر أيضاً يتكون من مجموعة من المعتقدات والطقوس
وليتسمى دوركايم من ذلك إلى وضع تعريف جامع مانع للدين ، يقول فيه « إن
الدين هو نسق موحد ومتكامل يشتمل على المعتقدات ، والممارسات المتصلة بالاشياء
المقدسة ، تلك المعتقدات والممارسات تمارس فى مجتمع صغير أخلاقى يسمى الكنيسة » .

ويعلق على هذا التعريف بقوله إن الدين لا يمكن أن يتفصل عن هيئة العبادة أو عن الكنيسة ، أى أنه يجب أن يكون شيئاً جمعياً . وبالرغم من أن دوركايم لم يضع تعريفه هذا إلا بعد جهد كبير بذله في نقد التعريفات السابقة عليه ، إلا أنه وضع تعريفاً لا يخلو من أوجه النقص ، فعندما حاول أن يفرق بين الدين والسحر ، ذهب إلى أن الممارسات الدينية لا تتم إلا داخل الهيئة الدينية ، واعتبر دار العبادة شرطاً أساسياً لممارسة الدين ، ولكن هذا الرأي يبتعد إلى حد كبير عن الواقع ، لأن كثيراً من الممارسات الدينية يمكن أن تتم خارج الهيئات الدينية .

وهناك تعريف آخر للدين ، وضعه « جورج لندبرج » ، يقول فيه : « الدين هو الميدان الذى يشتمل على أنساق الإجهادات ، والمعتقدات ، والقرارات القائمة على الإذعان بأن بعض أنواع العلاقات الاجتماعية مقدسة أو مملوكة ، ويشتمل أيضاً على بنسائ الأنشطة الذى يتأثر بتلك الأنساق » . وهناك تشابه واضح بين تعريف لندبرج وتعريف دوركايم ، إذ أن كلا منهما يعتبر للمعتقدات ، والعقوس بمثابة عناصر أساسية للدين . ولكن هناك اختلافاً بين وجهة نظر كل منهما للدين ، فدوركايم يرى أن العقائد والممارسات متعلقة بالأشياء المقدسة ، أما لندبرج فينظر إلى المعتقدات والممارسات بوصفها تدعم علاقات اجتماعية معينة .

ويسمى « لورى نيلسون Lowry Nelson » وزملاؤه ، النظام الدينى من خلال عناصره الأساسية ، فهو يرى أن هناك أربعة أجزاء أساسية يتكون منها النظام الدينى ، وهى : البناء التنظيمى الشامل ، الذى يتوحد فيه الأعضاء الإيمانيون ويتميزون عن غير الأعضاء ؛ والاسترشاد بنهاج معينة من الرموز ،

كالديناير والقواعد التي تمثل معتقدات النظام وأوجسه العبادة فيه ؛ ونسقى التشريعات التي توضع للسلوك ، وجزءاتها الإيجابية التي تدعم الإمتثال لها . ثم أخيرا النظريات التي تضع تفسيرات لأصل الحياة وهدفها ، والإستمرار الوجود بعد الموت (١) . والواقع أنه يمكننا أن نلاحظ شيئا جديداً في التعريف الأخير ، فبينما ركزت التعريفات السابقة اهتمامها على أهمية الدين في الربط بين الإنسان وبعض الكائنات المقدسة ، أشار هذا التعريف إلى ما يشتمل عليه الدين من جزاءات إيجابية وسلبية ، لا تحكم العلاقة بين الإنسان وبعض الكائنات الدنيا فقط ، وإنما تحكم التفاعلات بين الناس أيضاً . وبالرغم من أن تعريفات معظم العلماء للدين ، لم تتضمن إشارة واضحة إلى عنصر الضبط الإجتماعي ، إلا أن تلك الإشارة وردت بوضوح أثناء دراستهم للوظائف الإجتماعية للدين ، وهذا ما سوف نتكلم عنه بشيء من التفاصيل فيما بعد .

أثر الدين على النظم الأخرى

هناك نظريات سوسيولوجية حديثة ، (هتتمت بالآثار المتبادلة بين النظام الدين ومختلف النظم الأخرى التي توجد بالمجتمع . ومن أشهرها نظرية كارل ماركس ، التي تنلخص في أن البناء الاجتماعي برمته بما يشتمل عليه من نظم إجتماعية ، وثقافة ، يعتبر وظيفة للنظام الاقتصادي . أما النظرية المعارضة لماركس ، فقد دعمها ماكس فيبر ، الذي أوضح لنا أنه طالما أن السبب يجب أن يسبق النتيجة ، فإن موقف ماركس لا يمكن أن يكون صحيحا ، لأننا في أمثلة كثيرة نجسده أن

1 — Lowry Nelson and others, Community, Structure and Change, The Macmillan Company, New York, 1964, pp. 282-283.

قاعدة السلوك في دين معين تتغير قبل النسق الاقتصادي نفسه . فالأخلاق البروتستانتية سبقت ظهور الرأسمالية . ومعنى ذلك أنه كان من الضروري أن تتغير بعض قواعد السلوك في الدين البروتستانتى قبل أن يتغير النظام الرأسمالى ذاته . وقد حاول كثير من علماء الغرب أن يثبتوا عن طريق بعض الدراسات الميدانية التى أجروها ، كيف أن تأثير الدين لا يقتصر فقط على مجال النظام الاقتصادى ، وإنما يمتد إلى مجال الأسرة وإلى كثير من عاداتها . وتوصلوا من بعض الدراسات التى أجروها ، إلى نتيجة تتفق مع وجهة نظرهم المسبقة، وتتلخص هذه النتيجة في : أن الدين كنظام إجتماعى لا يشتمل فقط على قواعد السلوك التى تحدد علاقة الإنسان بعبوده ، بل وتحدد أيضا علاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقته بالموال الأخرى التى توجد بالمجتمع . ومن ثم فالقواعد الدينية للسلوك تحدد بعض نماذج النشاط في البناء الاقتصادى والأمرى ، وبهذا المعنى يحدد النسق نماذج التغير في تلك العوامل الأخرى في المجتمع .

الوظائف الاجتماعية للدين

إن كل علماء الاجتماع والباحثين الذين اهتموا بدراسة الدين كظاهرة إجتماعية أو نظام إجتماعى ، واجهوا مسألة هامة وحاولوا جميعا أن يجيبوا عليها ، وهى : لماذا يوجد السلوك الدينى في كل المجتمعات ؟ وهل هناك وظيفة مشتركة يمكن أن يؤديها ؟

وقد حاول بعض هؤلاء الباحثين ، ومنهم « إدوارد سابير Edward Sapier » أن يوضحوا أهمية الدين أو وظيفته بالنسبة للفرد . فذهبوا إلى أن الوظيفة العامة للدين هى أنه يزود الإنسان بشئ من هدوء النفس وسلامة العقل . فنعلم اليوم على ماخطير الجسيمة وبالشكوك والاثوام ، وهناك حاجة ماسة إلى الاحساس

بالأمن والعلمانية . ولذلك فإن مختلف الناس في مختلف مراحل التطور ،
ومختلف الثقافات يحققون هذه الرغبات ويشبعون حاجاتهم إلى الأمن بطرق
عديدة منها الإلتجاء إلى الدين وممارسته العديدة .

غير أن معظم الباحثين في علم الاجتماع ، اهتموا بدراسة الوظيفة الاجتماعية
للدن ، وسوف نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : دوركايم ، وراكليف
براون ، وجورج لندبرج . أما عن دوركايم ، فهو يرى أن السمات الدينية هي
تعبير عن وحدة المجتمع أو النظام الاجتماعي ، عن طريق تدعيمها وتقويتها
للمشاعر والإحساسات التي يتوقف عليها تضامن المجتمع والنظام الاجتماعي .

وقد اهتم « رادكليف براون » أيضا بدراسة الوظيفة الاجتماعية للاديان ،
ومحاولة التعرف على مدى إسهامها في تكوين النظام الاجتماعي وتدعيمه . وهو
يرى أن الوظيفة الاجتماعية لدين من الأديان ليست لها صلة بأن هذا الدين
حقيقي أو وهمي ، لأن تلك الأديان التي قد نعتقد نحن بأنها وهمية ومزيفة ،
وخصوصا تلك التي ظهرت في كثير من المجتمعات القديمة وما زالت موجودة حتى
الآن في المجتمعات البدائية ، يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى في المجتمع الذي
ظهرت به وتتلخص وجهة نظر براون في هذا الصدد ، في قوله بأن الحياة
الاجتماعية المنظمة لدى الكائنات الإنسانية ، تعتمد على وجود بعض المشاعر أو
الإحساسات الدينية ، ذلك لأن هذه المشاعر تقوم بضبط سلوك الفرد في علاقته
بالآخرين . (١)

1 - A.R.Radcliffe Brown, Structure and Function in Primitive
Society, Sixth Edition 1965, pp. 184, 187,

وينتهي به « لتدريج » إلى أن الضبط الإجتماعي يعتبر أحد الوظائف الهامة للنظم الدينية وأن هذه الوظيفة تختلف إلى حد كبير باختلاف الأديان، والعصور، والمجتمعات . وهو يعتقد أن رجال الدين يمثلون طبقة إجتماعية كاملة ، أهم وظائفها هي تربية الشباب وتعليمهم والمحافظة على تقاليد المجتمع والإشراف على ممارستها ، وتدعيم القيم والأعراف . ورجال الدين في كل وقت ومجتمع ، مسكانتهم كمعلمين ، وموجهين ، وفي بعض الثقافات يمارس رجال الدين المهام السياسية والقضائية والتنفيذية. وأنتهى من ذلك إلى القول بأن الضبط الإجتماعي الرسمي ، ينظر إليه دائماً بوصفه وظيفة كبرى للدين . (١)

تعدد أساليب الضبط الديني

حاولت بعض الدراسات السوسيولوجية للدين أن تعجب على الأسئلة الآتية: ما مدى فاعلية الضبط الذي يمكن أن تمارسه الهيئة الدينية ؟ وما هي أساليب هذا الضبط ؟ وما هو نموذج السلوك الذي ينضبط عن طريق الهيئة الدينية ؟ وتكاد معظم تلك الدراسات أن تتفق على أن فاعلية الضبط الذي تمارسه الهيئة الدينية ، تتوقف على مدى التميزرات التي تقدمها لها هيئات أخرى كالأمرة ، والحكومة ، والمدرسة ، والقانون . أما عن أساليب الضبط الديني فهي متعددة ومختلفة ، ذلك لأنه بقدر ما تقوم الهيئة الدينية بضبط أنواع مختلفة من السلوك ، بقدر ما تتمكن من استخدام أنواع عديدة من أساليب الجزاءات . فيمكنها أن تستخدم مثلاً الضبط الإقتصادي ، فتفرض الجزاءات الإقتصادية ، ويمكنها الإستعانة بالمدرسين لتحقيق الضبط التعليمي ، ويمكنها الإستفادة بالأساليب الأخلاقية والحكومية داخل نطاقها الخاص . ويمكن أن يحدث ذلك كله عندما تتفق ممارسات تلك

الهيئة مع ممارسات الجماعة . هذا ويتوقف نوع السلوك الذى يخضع للضبط الدينى على نموذج الهيئة الدينية ذاتها ؛ فالهيئة الدينية المتطورة التى تستمد قوتها من الجماعة ، يمكنها أن تضبط السلوك وفقاً لممارسات تلك الجماعة التى تحيط بها .

بعض النتائج العامة المتعلقة بدور الدين فى الضبط الاجتماعى

يمكننا أن نوجز فيما يلى بعض النتائج التى توصل إليها بعض العلماء والباحثين من الدراسات المختلفة التى قاموا بها ، والتى تتعلق بالدين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة :

١ - ذهب أندرسون إلى أن هناك حقيقة لا يمكن التغلبل من أهميتها ، وهى أن الدين مازال يحتل وضعا أساسياً فى التنظيم الاجتماعى لبعض الدول الصناعية فى أوروبا الغربية ، وخصوصاً لدى سكان الأراضى المنخفضة بوجه عام ، فهم يعتبرون الدين شيئاً ذا أهمية كبرى فى حياتهم . ولكنه يضيف إلى ذلك أن الضبط الاجتماعى تحت اسم الدين ، قد يكون فعالاً فى المجتمعات المتجانسة ، ولكن مثل هذه الوسيلة فى الضبط لا يمكن أن تفرض على مدنهم كبرى تتميز بالانجاس مثل لندن . ولكن تحول الحياة الحضرية الحديثة ، لا يعنى أنها استبدت الدين بصورة نهائية ، وإنما يبدو أن دور الكنيسة قد تضائل إلى حد كبير لوجود هيئات أخرى تقوم بدور الضبط . (١)

٢ - قد يترتب على الضبط الدينى ، وجود نوع آخر من الضبط المضاد ؛ ولذلك يرى « سكينر » Skinner ، أن الهيئة الدينية قد تدخل فى صراع مع هيئات دينية أخرى تحاول أن تقوم بضبط نفس الأعضاء ، أو تدخل فى صراع مع هيئات

حكومية لها مخططاتها المختلفة فيما يتعلق بالضبط . وغالبا ما توجد بالمجتمع هيئات عديدة تتمازج مع الضبط الديني كالهيات الاقتصادية ، والتعليمية ، وحتى العلاج النفسى كوسيلة للضبط . ولإعادة التنشئة الإجتماعية للفرد ، يعتبر مختلفاً عن الدين . والهيات الدينية ، مثل هيئات الضبط الأخرى ، تستخدم قوتها فى بعض الأحيان ، للحصول على امتيازات شخصية أو نظامية ، مثل المطالبة ببناء التنظيمات ، أو محاولة بذل جهود مختلفة للحصول على الاموال ، أو معاقبة من لم ينضبطون لاساليبها . ومثل هذا السلوك يمكن أن يعرض الهيئة الدينية لتهديدات عديدة من الضبط المضاد ، الذى يعمل على تقييد نشاطها . (١)

٣ - يعتقد لورى نيلسون ، أن أثر النظام الدينى على بناء المجتمع وتغييره ، يقل باستمرار . وأن ذلك مرجعه إلى قلة عدد الأشخاص الذين يشتركون فى الهيات الدينية ، وقلة الاقتناع المذهبى بالمسائل الدينية ، وانخفاض نسبة المنافسة حول الهيات الدينية . (٢)

٤ - توصل « لاندن » من دراساته التى عقدها عن النظم الإجتماعية ومدى أثرها فى الضبط الاجتماعى ، إلى نتيجة عامة تتعلق بالنظام الدينى يقول فيها : « يضعف أثر الدين كلما أخذ العقل الحديث يدرك الحقيقة النسبية ، أكثر من اهتمامه بالحقيقة المطلقة فى تجربة الإنسان » . وحاول أن يثبت صحة رأيه هذا عن طريق قوله إن « الدراسات التاريخية ، والأنثروبولوجيا المعاصرة ، والأديان المقارنة ، قد أثبتت أن التشريعات الأخلاقية ، ومفاهيم الصواب والخطأ لدى الشعب

1 — B.F. Skinner, Science and Human Behavior, The Free Press, New York, 1968, p. 358.

2 — Lawry Nelson, op. cit., P. 289.

تعدد وتنوع وتختلف باختلاف المجتمعات : (١)

٥ - ضمن « لارى شينر Larry Shiner » مقالته التى كتبها عن مفهوم العلمانية فى البحث الإمبريقي، والتى نشرت فى كتاب «منظورات سوسيولوجية» فكرة مؤداها أن سيطرة النظم العلمانية على النظم المقدسة، قللت من الأثر الذى يمكن أن يمارسه الدين فى ضبط سلوك الإنسان والمجتمع. وهو يقول تحت عنوان «مسيرة هذا العالم والإمثال له»، «لقد حولت الجماعة الدينية، أو المجتمع الذى تكون بطريقة دينية، لانتباهها من النظر إلى الموجودات الحارقة، وأصبحت تهتم شيئاً فشيئاً «بهذا العالم». وفى الأخلاق، نهج إيجابها مطابقاً، يعتمد عن الأخلاق التى تدفعها الرغبة فى إعداد الذات للعالم الآخر، ويهتم بالمجتمع المحيط بالإنسان». وفى موضع آخر من نفس المقالة، يقول: «انفصل المجتمع عن الفهم الدينى، وحاول أن يمحصر الدين فى نطاق الحياة الخاصة، وهو يوافق على تلك التعريفات التى وضعت للعلمانية ووصفتها بأنها «العملية التاريخية التى تميل إلى منازلة الدور العام للدين، وإحلال صور أخرى من السلطة محل السلطة الدينية، وأخيراً إلى حصر الدين فى النطاق الخاص للوجود الإنسانى، ويكتب فى موضوع ثالث من نفس المقالة، فىقول «يفقد العالم تدريجياً طابعه المقدس، كلما أصبح الإنسان والطبيعة موضوعاً للتفسير العقلانى العلمى. ووصول العلمانية إلى ذروتها، يجب أن يتمثل فى وجود مجتمع وعقائى، تماماً، لا تلعب فيه المعتقدات الحارقة أى دور». وهو يؤكد قسول المؤرخ كاهلر Kahler فى «أن العلمانية تعنى أن الإنسان يصبح مستقلاً تماماً عن

1 — Landis, Social Control, Social Organization and Disorganization in Process, P. 211,

الدين ويمش بالمثل ، ويواجه الطبيعة الموضوعية الفيزيقية وجها لوجه ،^(١) خلاصة القول أن النتائج الساقطة تتضمن أن السيطرة المستمرة للنظم العلمانية ، تعنى إنكماش سلطة النظم الدينية ، وقدرتها على ضبط السلوك الانساني.

٢ - النظام الاقتصادي

ترتبط القوة التي تمارس الضبط بأولئك الذين يمتلكون الثروة والسلع الضرورية . وقد تتكون الهيئة الاقتصادية من فرد واحد ، أو تكون منظمة إلى درجة كبيرة فتشتمل في صناعه كبرى ، أو مؤسسة ، أو حكومة . والواقع أن أولئك الذين يمتلكون الثروة ، قد يعملون معاً لحمايه تلك الثروة وضبط سلوك أولئك الذين يهددون بها .

وتتعدد أساليب الضبط الإقتصادي ، فقد يدفع الفرد إلى أداء عمل معين عن طريق النقود أو السلع . وفي تلك الحالة نجد أن الشخص التسائم بالضبط يجعل من دفع الأجر مسألة متوقعة على أداء العمل . وهنا يتوقف أداء السلوك على نتائجه ويعتبر الأجر على القطعة ، أو صنع مثال للتحكم في سلوك الآخرين وضبطه ، وينطبق نفس الشيء على الحرفي الذي يصنع نوعاً معيناً من السلع ويبيعه ، والكاتب الذي يأخذ أجراً في مقابل قصة يكتبها أو كتاب يؤلفه ، وما إلى ذلك . ومن ثم فإن النسبة المحددة للأجر ، تعتبر عاملاً له فاعلية كبرى في تدعيم السلوك والتحكم فيه .

وهناك أسلوب آخر من أساليب الضبط الإقتصادي ، وهو الضبط عن طريق الإعلان . فالإعلان — كما يرى لاندنر — يخلق الرغبة ويعمل بالانشاؤها ،

1 — Kenneth Thompson, and Jeremy Tanstall, (eds.); Sociological Perspectives, Penguin, 1971, pp. 462, 464, 468,

وبعمل على ضبطها . وتقتضى الرغبات الجديدة على المبادئ القديمة ، وتأتى المبادئ القديمة الجديدة بمبادئ جمعية جديدة ، والقضاء على المبادئ القديمة يدفع إلى التغير والتقدم . ولذلك فإن الإعلان يعتبر عاملاً هاماً في تحديد السلوك والتحكم فيه ؛ ومن ثم فهو يقوم بدور أهم من دور الدين (١) .

وقد وضع كل من « فليان » ، و « كولى » ، و « روس » نظريات عن القيمة النقدية بوصفها عاملاً هاماً للضبط الإجتماعى . حيث أوضح ' فليان ' فى نظريته من « طبقة الأعيان » كيف تتمكن الثروة من أن تستخدم وقت الفراغ بطريقة تحقق المكانة أو الهيبة الإجتماعية لصاحبها . أما « روس » فقد ذهب إلى أن الثروة فى حد ذاتها تعتبر قوة إجتماعية كاملة وليست فقط قوة إقتصادية ، ويرجع ذلك إلى أن من يمتلك الثروة تكون لديه سلطة سياسية ، وإمتياز قانونى ومكانة إجتماعية عالية ، وميل لتعليم التقاليد الإجتماعية . وقد قام « تشارلس كولى » بتحليل عميق للدائرة الاقتصادية بوصفها هيئة للضبط واعتبر قيمة النقد كعملية إجتماعية عامة ، أى بوصفها قيمة السلع من حيث إرتباطها بالآراء والمبادئ الجمعية التى توجد فى الجماعة . وينظر كولى إلى العملة كنظام ، مثلاً مثل الدولة ، والدين ، والتعليم ، بل إن أهميتها فى الضبط تفوق أهمية هذه النظم الأخرى . وقد قام « كولى » بدراسة الأهمية الإجتماعية للنقود فى المجالات غير النقدية ، فذهب إلى أن هدف القيمة النقدية هو تحقيق قيم أخرى فى الحياة . ولذلك فإن من يمتلك مبلغاً ضخماً من الأموال ، يستطيع أن يحقق عدداً كبيراً من القيم الإجتماعية ، وأن يطالب بخدمات عديدة ، وينظم بعض الأعمال فى المنطق الإجتماعى ، لكن تتلاءم مع أغراضه . ريتشى كولى من دراسته هذه إلى أنه بينما لا تتضمن القيمة النقدية كل سلوكنا ، فهى بالتأ كيد تعتبر عاملاً هاماً يؤثر

في ضبط كثير من المجالات التي قد تعتبرها متحررة من كل اعتبارات إقتصادية.
ومن الجدير بالذكر أن العمل في حد ذاته يعتبر وسيلة هامة لضبط السلوك
وتعتبر دراسة « أندرسون » هذا الصدد وكذلك دراسة « إيفرت ويلسون » من
بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان . حيث ذهب الأول إلى أنه بالإضافة
إلى أن العمل يمنح مكانة إجتماعية للإنسان ، فإن له دوراً هاماً في حياته فهو يضع
الإنسان في نظام روتيني معين يحدد طريقة استخدامه للوقت أثناء معظم ساعات
استيقاظه وهو يحدد للإنسان مكان وجوده أثناء هذه الساعات ، ونوعية الأشخاص
الذين سوف يكون معهم ، ويتصل بهم .

والواقع أن نظام العمل بالنسبة لمعظم الذين يعملون ، يؤثر على الوقت الذي
لا يقضى مباشرة في العمل ، ومعنى ذلك أن نوع العمل يحدد طريقة قضاء وقت
الفرغ إلى حد كبير . إن العمل يحسم الإنسان من ذاته وتقتضيه قيمة العمل في
الضبط الإجتماعي ، سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع كله ، في أوقات البطالة الشاملة
ففي تلك الأوقات يتحرك الأشخاص بلا هدف أو نظام ، ولا تبدو عليهم ملامح
الترفيه ولا ملامح الاندماج في العمل ، أي أنهم يبدون في حالة من اللامبالاة ،
ويسهون في جو من التكاسل ، مما يدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الجرائم (١)

ويتفق « إيفرت ويلسون » مع « أندرسون » في نفس الفكرة ، فهو ينظر إلى
العمل بوصفه تريباجتماعياً معقداً ، يتضمن علاقات الإنتاج ، والتوزيع
والاستهلاك ، ويشتمل على مجموعة من القواعد الخارجية والداخلية القانونية
والعرفية ، التي تطبق في أماكن محددة ؛ ويتضمن أيضاً مجموعة من الأدوار ،
والعلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين . ويرى « ويلسن » أن الإنسان أثناء عمله ،

لا يتحكم فقط في الآلة ، أو الأرض ، أو المنساج ، وإنما يتحكم في ذاته أيضا ويضبطها (١)

بعض النتائج المتعلقة بالضبط الاقتصادى

١ - يستخدم الضبط الاقتصادى في كل المجتمعات ، حتى (البدائية منها) وهو وسيلة فعالة من وسائل الضبط الاجتماعى ، وتمتد أساليب الضبط الاقتصادى ومن أمثلة تلك الأساليب ، استخدام الأجر ، والجزامات الاقتصادية كأداة لضبط السلوك . وكذلك استخدام الإعلان كوسيلة لتوجيه سلوك وهادات أعضاء المجتمع .

٢ - بالرغم من أهمية الضبط الاقتصادى ، إلا أنه لا يكفى بذاته كأسلوب لضبط السلوك الاجتماعى . فمن المعروف ، بوجه عام ، أن العامل نادرا ما يعمل من أجل التقود فقط . ومن أجل ذلك فإن صاحب العمل الذى يستخدم الضبط الاقتصادى وحده في علاقته بالعامل ، يتفانى أو يتجاهل حقيقة هامة وهي أن هناك عوامل أخرى غير الاقتصاد تحرك سلوك العامل . فالخرف لا يقوم بعمله فقط من أجل بيع الانتاج بالتقود ، بل إنه يتحرك عن طريق أهداف أخرى ، منها الرغبة في النجاح ، والظهور في الوسط الذى يعمل به ، وإنتاج سلع تستحوذ على إعجاب الناس وتقديرهم له . ويمكن أن يكون لهذه العوامل أثر جوهري في تدعيم مستوى العمل . غير أنها غالبا ما تفتقد في أساليب الانتاج الصنم الذى لا يحصل العامل فيه إلا على التمييز الاقتصادى في مقابل إجمازه لعمله (٢)

1 — Everett Wilson, op. cit. pp. 509 511.

2 — Skinner, op. cit., P. 390.

٣ - يكون هناك نوع من الضبط المضاد لضبط الاقتصادى، تمارسه هيئات دينية أو تعليمية ، أو حكومية . ففى ظل النظام الحكومية الحديثه مثلا لا يستطيع الفرد ان يقوم بضبط أنواع متعددة من السلوك عن طريق قوته الاقتصادية ، لأنه يجد أمامه قواعد قانونية تقيد سلوكه . وفى هذا الصدد يرى «سكينر» أن القوانين التى تتعلق بالبطارة ، وعمل الأطفال ، وأساليب الفش ، والقياس ، تفرض حدودا على استخدام الأفراد للقوة الاقتصادية .

يضاف الى ذلك أن هناك إجراءات إقتصادية هدية ، تضيق من نطاق القوة الاقتصادية للأفراد ، مثل الضرائب الجركية ، وضوابط الثمن ، التى تعمل على تغيير القوة الاقتصادية للأفراد ، وتعديل من التوازن بين هؤلاء الذين يملكون العمل أو السلع ، والذين يملكون الثروة . ونتيجة ذلك هى التقليل من الدرجة التى يتمكن عندها أصحاب الثروة من استخدام ثروتهم فى ضبط سلوك الآخرين والتحكم فيه (١) .

٢ - النظام التعليمى

يعتبر النظام التعليمى مهنة فنية عليا ، وينشغل المعنى فى تلك المهنة بالتعليم بهدف الحصول على التدهيم الاقتصادى أولا . والواقع أن التميزوات التى تقوم بها الجماعة تجاه النظام التعليمى تعتبر مسألة ذات أهمية كبرى ؛ والتعليم فى حقيقته ليس طريقة لكسب العيش فقط ، وإنما يعتبر وسيلة لضبط السلوك ، وهذا فى حد ذاته . وإذا نظرنا إلى التعليم العام ، نجد أن له مزايا بالنسبة للجماعة ككل . فالمدارس الأولية تأخذ على عاتقها المهمة التعليمية التى كانت تقوم بها الأسرة من

قبل وقد تقوم بالإشراف على الأطفال في معظم اليوم ، وندعم السلوك الذي يفيد الأسرة والمجتمع ، والذي يتيح للأسرة أن تمارس وظائفها . ومن الجدير بالذكر أنه لا يجب أن ننظر فقط الى المائد المباشر من التعليم بل ننظر الى آثاره على الجماعه والمجتمع . وتستخدم النظم التعليمية تمريرات مختلفه ، مثل منح الدرجات الممتازه والترقيات ، والجوائز والمكافآت ، والميداليات ، ومثل هذه التمريرات تعتبر وسائل لضبط سلوك التلاميذ والطلبة داخل المدرسه وخارجها وعادة مالا تبحث الهيئه التعليمية عن القوة الاقتصادية في ذاتها ، وإنما قد تحاول الحصول عليها لاعطاء المنح الدراسيه ، ومنع الجوائز . وتتمثل أفضى أنواع العقوبه التي يمكن ان تمارس في المدرسه ، في السخرية ، أو العقاب الفيزيقي أحياناً . ولكن ننظم التعليميه الحديثه تعمل باستمرار على استبعاد العقوبه الفيزيقيه ، واستخدام التمريرات الإيجابيه بقدر الامكان ، والاتجاه في حالات الضرورة القصوى الى التهديد بالحرقان أو بالفضل واستخدام هذا التهديد كنوع من الدافعيه الى التعلم وأساليب من أساليب الضبط التعليمي .

اختلاف وجهات النظر حول السجاسة التعليمية

هناك اتجاهان . فكريان متعارضان فيما يتعلق بالسياسه التعليميه : أما أصحاب الاتجاه الأول ، فهم الليبراليون أو أصحاب مذهب « حرية العمل » ، وهم يرون أن أفضل سياسه يمكن أن تتبع في التعليم أو في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعيه ، هي أن يترك الفرد حراً يتوافق بطريقته الخاصه ، وبلا أي تدخل خارجي . وقد اقرض «كارل مانتايم» على هذا الاتجاه بقوله انه يتغافل حقيقة هامه مؤداها أنه ليس هناك فرد يستطيع أن يصنع بواقفه بنفسه . فالإنسان ذو العقل المستقل ، ماهو إلا نتاج «حيثات» قديمه قامت بتشكيل سلوكه : كالأسرة

والمجتمع المحلى ، والمدرسة ، والهيئة الدينية (١) . ويعتقد أنصار الاتجاه الآخر ، ومنهم أصحاب النظم والمذاهب التسلطية والديكتاتوريه ، انه لا بد من التدخل فى مختلف دوائر حياة الفرد مها كانت بسيطة ، وأن السلوك لا بد من تخطيطه فى كل تفاصيله لئلا يستطيع الفرد أن يتوافق مع المجتمع .

وهنا يتساءل « مانهايم » : ما الذى جعل الليبرالى يعتقد أن مجتمعه يقوم بوظائفه دون أى جهد مقصود لتخطيط السلوك وتنظيمه ؟ وما الذى جعل الديكتاتورى يتدخل فى كل شئ ، بل ويفرض التنسيق التام بين مختلف النظم ؟ وهو يجيب على هذين التساؤلين بقوله ، إن تلك الاتجاهات المختلفة والمقليات المتباينة تمكس فترات تاريخية مختلفة للتطور الاجتماعى .

ففى عصر الليبرالية ، لم تكن الدولة تنظم السلوك الانسانى وتمثل على تخطيطه أو تخطيطه ، ويرجع ذلك الى ان الأسره ، وجماعة الجيران ، والهيئة الدينية والنظم الأولية الأخرى ، كانت تخلق نماذج السلوك الضرورية واللازمة . وكان التنسيق بين تلك النظم ، أمرا يعتمد على التقاليد والعادات التى كانت تحافظ على وحدة المجتمع أما فى العصر الحديث ، فقد أصبحت النظم الأولية التى كانت تشكل الاتجاهات عاجزة عن القيام بوظائفها ، ومن هنا جاءت الحاجة الى التخطيط والاجتهاد على النظم الثانويه الرسميه ، والاتجاه الى العلوم الاجتماعيه لاعادة فهم المجتمع ونفسه .

ومن هنا جاءت أهمية الاتجاه الثالث فى السياسة التعليميه ، وهو اتجاه يرى

1 — Karl Mannheim, Freedom, Power and Democratic Planning; London, routledge and Kegan Paul, 1965, P. 174.

ضرورة استخدام العلوم الاجتماعية لتعاون في التخطيط الديمقراطي ، ومن ثم تتمثل مهمة تلك العلوم فيما يلي :

- إيضاح الفكر الديمقراطي للتنسيق في مقابل الترتيبات الديكتاتورية .
- مناعه السلوك الانساني وملاحظته ، واعداد الوسائل الاجتماعية والسيكولوجية لتكييفه الانسان .

٢ - تدعيم نموذج السلوك ، والوعي ، والخصبة الديمقراطي بوصفها اهدافا للتخطيط الديمقراطي . (١)

تعدد الهيئات التعليمية

هناك أكثر من هيئة تعليمية في المجتمع ، فالاسره ، تقوم بوظيفتها كهيئة تعليمية ، وهي تعلم الطفل كيف يعيش ، ويتكلم ، ويلعب ، وبأكل بطريقة معينة ويرتدى ملابس بنفسه وهي تستخدم في ذلك أساليب مختلفه للثواب والعقاب . وكذلك يقوم المصنع بتعليم العمال مهارات وممارسات معينة ، وتتم الحكومة بالتدريب العسكري ، وتعمل الهيئة الدينية على تعليم روادها وتلقينهم بعض المعارف والمعلومات .

وهنا يأتي السؤال الهام ، وهو : ما الفرق بين تلك الهيئات التعليمية المختلفة وبين المدرسة كهيئة تعليمية رسمية ؟ حاول « سكينر » الاجابه على هذا السؤال ، فذهب الى ان الحرفي الذي يعلم تعليمه مهارات معينة ، انما يستفيد من ذلك كسب مساعد مفيد له ، وكذلك المصنع الذي يقوم بعمليات التدريب والتعليم الصائغ فهو يرمى الى نفس الهدف والهدفان هاتين الحالتين تعتبر إقتصاديه

بحته وعندما انتهت الحكومة بالتدريب العسكري للجنود ، فهي تهدف إلى رفع مستوى الجيش لمواجهة العدو . أما المدرسة فهي - وإن كانت تستخدم متغيرات واساليب مختلفة لتميز النظام التعليمي - إلا أنها تستهدف التعليم في حد ذاته . ولذلك فالهيئة التعليمية الرسمية ، لا تتميز بطبيعتها متغيراتها ، بل باستخدام هذه المتغيرات لهدف معين . فإذا كانت الهيئات الأخرى تستخدم المكافآت الاقتصادية مثلا من أجل رفع مستوى الانتاج ، فإن الهيئة التعليمية المتخصصة تفعل ذلك لرفع المستوى التعليمي لطلابها . خلاصة القول أن « سكينر » يرى أن الفرق بين الهيئة التعليمية ومختلف الهيئات الأخرى ، التي قد تشاركها في مهمة التعليم لا يكمن في اساليب الضبط التي تستخدمها ، بل في الهدف من الضبط : (١) .

فالمنص ، والهيئة الدينية ، والحكومة قد تقوم بدور معين في التعليم ، ولكن هدفها الأساس ليس تعليميا ، وإنما قد يكون اقتصاديا ، أو دينيا ، أو سياسيا أو غير ذلك ، ومن أجل هذا فإن الهيئة التعليمية الحقيقية هي المدرسة ، والأسرة إلى حد كبير .

وقد واجه « كارل مانهايم » نفس المشكلة ، فتساءل : إذا كان كل شيء في المجتمع ، يعتبر عاملا تعليميا ، فما هي إذن الوظيفة الجديدة للتعليم الرسمي ؟ وجاءت إجابته على هذا السؤال مختلفة - إلى حد ما - عن إجابة « سكينر » ، وفي هذا الصدد يستعرض « مانهايم » بعض التعريفات الحديثة التي وضعت للتعليم . يلقى الضوء على الوظائف الجديدة للتعليم الرسمي . فقد عرف « لويد مورغر » وزملاؤه ، المدرسة بأنها مجتمع متوسط بين الأسرة والدولة ، يساعد على تدريب الأطفال لتأهيلهم للحياة الاجتماعية عندما يصبحون راشدين » ، ويطلق

مأنهم على هذا التعريف بقوله ، إنه ينظر الى المدرسة من وجهة النظر التعليمية بوصفها أمرا حيويا أكثر منه مسألة رسمية ، ذلك لأنها تعد الإبناء للحياة الاجتماعية الراشدة . ولكن طبيعة المجتمع الراشد في العصر الحديث ، تحتاج الى مزيد من التوضيح ، وهنا لجأ مأنهم الى تعريف هـ هيلر ، الذي مؤداه أن وظيفة المدرسة ، تتمثل في إعداد الفرد للمشاركة في الجماعات الثانوية ، وبدلا من الإشارة الفاضلة الى « الحياة الاجتماعية الراشدة » ، يشير هذا التعريف الى أن الفرد يواجه مواقف أكثر تعقيدا في العلاقات الثانوية ، وهي علاقات غير شخصية ولكنها نظامية . ولذلك فالمشاركة في العلاقات الثانوية تحتاج الى تدريب وتعلم وتنظيم . ويضيف مأنهم الى ذلك أن التعليم الرسمي يمكن أن يقيم قاعدة للحياة الاجتماعية عن طريق الأنشطة التعليمية ذاتها . ولذلك يمكن للمدرسة أن تدعم التجربة الاجتماعية وتنظمها وتقوم بضبطها ، ويستطيع المجتمع أن يساعد المدرسة في أداء تلك المهمة الصعبة ، اذا نظر اليها باعتبارها تقوم بخدمة النسيج الاجتماعي الشامل ، لا بوصفها نظاما يقضى فيه الفرد سنوات حياته الأولى . وأخيرا ، يشير مأنهم الى وظيفة عامة للتعليم ، وهي أنه يتيح الفرصة لتعرف الجماهير على تلك المعلومات العلمية المتعلقة بالاكتشافات الجديدة في كل مجالات الحياة ، ويتيح الفرصة أيضا لإيجاد توجيه السلوك العام في المجتمع .

دور النظام التعليمي الحديث في الضبط

أجريت مجموعة دراسات حول وظائف النظام التعليمي ، ودوره في عملية الضبط الاجتماعي ، يمكننا توجيز أهم نتائجها فيما يلي :

- ١- تتمثل الوظيفة الأساسية للتعليم في توصيل المعارف والمهارات الى الأشخاص ، وفي تدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة ، وتطوير عادات التعليم .

وأن المدرسة الحديثة تمد الطفل بالدخول في عالم يتغير بسرعة ، والتفاعل مع هذا العالم ومواجهة مشاكله الجديدة ، والنظام التعليمي يواجه الماضي عندما ينقل التراث الثقافي إلى الطلاب ، ويواجه المستقبل بطريقة عقلانية هادئة ، عندما يتم تطوير خبرات الطلاب ومهاراتهم وسلوكهم الاجتماعي . إن أهم دور للتعليم الحديث يتمثل في إعطاء الفرد أدوات لكي يعمل بها ، أى طرق يفكر بواسطتها وأهم هدف له هو أن يضع الفرد في وضع يتسم بالثقة وبالضبط العقلائي الذاتي^(١)

٢ - لا يحاول النظام التعليمي الحديث أن يجعل من الإنسان حيوانا اجتماعيا وإنما يهدف إلى خلق شخصية متزنة في ضوء الديمقراطية الحقيقية ، مستخدما في ذلك نوعا من الضبط المقصود للقوى الإجتماعية الموجودة ، لخلق نموذج الشخصية الديمقراطية^(٢) .

٣ - تشارك المدارس الحديثة في إعداد نموذج جديد للإنسان ، قادر على تحمل المسؤوليات التي فرضتها عليه أساليب التنظيم الاجتماعي الجديدة ، والتكنولوجيا المتغيرة ، والمهارات المتجددة .

٤ - أصبح الأكاديمي المتخصص ، خير موجه للحكومة ، والاقتصاد ، والسياسة القومية والدولية . والحقيقة أن علماء الاجتماع ، والنفس ، والأنثروبولوجيين ، والمؤرخين وعلماء السياسة ، ورجال الاقتصاد ، يقدمون في فاعات الدراسة في الجامعة تلك الآراء والأفكار والنظريات التي يمكن أن

1 - Nels Anderson, op. cit. P. 159-161.

2 - Karl Mannheim, op. cit. P. 175.

تمد السلام العالمى بقوة أكثر ودعامة أكثر مما يمكن أن يقدمه أى نظام آخر .
وفى بعض البلاد التى يحكمها ديسكتاتوريون ، يعتبر أساتذة وطلاب الجامعة أول
عناصر لإثارة التمرد ، وتحريض الجماهير ، وأول من يشمل شرارة الثورة .

ذلك هو بعض ما يمكن أن يقال عن أهمية النظم فى عملية الضبط الاجتماعى ،
ونسوف نتولى فى الصفحات القليلة القادمة دراسة الأبنية الاجتماعية التى تمارس
النظم وظائفها من خلالها ، فتعرض لمعالجة موضوع الجماعة الأولية ودورها فى
الضبط ، والجماعة الثانوية ووظيفتها الضابطة .

الجماعة الأولية ودورها فى الضبط الاجتماعى

تتميز الجماعة الأولية - كما هو معروف - بالعلاقات المباشرة ، وقسوة
سميتها أولية لأنها تعتبر أساسية فى تكوين الطبيعة الاجتماعية ومثل التمرد .
وتعتبر الأسرة ، وجماعة اللعب ، وجماعة الجيران ، وجماعة كبار السن ، من أهم
الجماعات الأولية . وهى تعتبر أساساً لكل ما هو عام فى الطبيعة الإنسانية .
والواقع أن الحياة فى الجماعات الأولية تعمل على ظهور المثل الاجتماعية التى تسم
باممومية فى الجنس البشرى . فنحن نأخذ أفكارنا عن الحب ، والحرية ، والعدالة ،
وغيرها ، من الحياة الواقعية داخل الجماعة الأولية ، ولا تأخذها من الفلاسفة المجردة
وفى الجماعات الأولية يحقق الجنس البشرى ذاته - على حد قول كول - ريشع
حاجاته الأولية . وتعتبر الجماعات الأولية عرضة للاصلاح والخدم ، وهى تحتاج
إلى أن تحاط بعناية خاصة ، وتمثل تلك الجماعة رابطة أساسية بين الفرد وجمعه ،
فضلا عن أنها تحمى الفرد من طريق شرح وتفسير وتعديل الأهداف
والقواعد العامة ، ولديها طرق ووسائل للضبط الاجتماعى .

إن الجماعة الأولية بما لديها من قدرة على السيطرة والاشراف المباشرة الدقيق

على الأفراد ، هي الجماعة المسيطرة في المجتمعات الثابتة المستقرة . أما في المجتمعات المتغيرة فهناك جماعات أخرى تنافس الجماعة الأولية في وظائفها ، وهناك مؤثرات جمالية متعددة وإصالات كثيرة تشكل الأسرة ذاتها ، وبالرغم من ذلك لا يستطيع أحد أن يخرج الأسرة عن كونها جماعة أولية تمارس تأثيرها في الضغط الاجتماعي المجتمع الحديث . ولذلك بقيت الأسرة كعامل حيوي في تشكيل الفرد وتربيته للامتثال ، وفي ممارستها للضغط الاجتماعي .

إن مسألة الدور الذي تقوم الجماعة الأولية في ضبط السلوك في المدينة أو في المجتمع الحضري بوجه عام ، قد شغلت أذهان كثير من الباحثين في علم الاجتماع وعندما تلك الدراسة التي قام بها أ . كسلرود Axelrod ، للمنظمات غير الرسمية في «ديترويت» ، بشواهد على وجود جماعات ذات روابط حميمة وصلات أسرية وطيدة في المناطق الحضرية من أمريكا . وهناك دراسة أخرى قام بها « ويليام هويت » في إحدى المناطق المختلفة بمدينة «بوستون» ، وتوصل منها إلى أن هناك جماعات أولية في تلك المدينة ، تمثل في جماعات النواصي التي تتكون من الفتيان والرجال ، الذين يحملون على تطوير قواعد السلوك ، محددة بدقة ، وهم يشكلون بناءً يتكون من القادة والتابعين ، وانسقا من الإجراءات التي توقع على المذنبين . وكان هناك نموذجان من الجماعات : فتيان النواصي ، وفتيان المدرسة . أما فتيان المدرسة ، فقد كانوا يشجعون السلوك الذي يدهم التنقل الاجتماعي ، والإفصال عن قم الطبقة الاجتماعية ، وقيم الجماعة السلائية بينما كان فتيان النواصي يشجعون على الاستمرار في الامتثال لمعايير كبار السن . ولذلك كانوا يرفضون آمال فتيان المدرسة ، وقد استنتج كثير من الدارسين والباحثين أن تلك الدراسة تكشف بوضوح عن الوظيفة التي تقوم بها الضوابط الأولية في البيئة الحضرية .

وقد أجريت دراسات أخرى على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجماعات المتجاورة في ضبط سلوك بعضها البعض ، وكان السؤال الأساسي الذي حاولت الإجابة عليه هو : هل التجاور المكاني يخلق في المجتمع الحضري إحساساً بالجمرة ؟ وكشفت معظم نتائج تلك الدراسات عن أن : الجوار يعتبر مصدراً للعلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية ، ولكن دوره محدود . وفي الفقرات المختصرة التي كتبها وأندرسون ، من الجماعات الأولية ودورها في المجتمع الحضري ، يذهب إلى أن تلك الجماعات - وخصوصاً الأسرة - تقوم بدور معين في ضبط السلوك في المجتمع الحضري .

ويمكننا أن نلخص مجموعة النتائج التي تتعلق بدور الجماعة الأولية في الضبط على النحو التالي :

١ - تقوم الجماعة الأولية - والأسرة على وجه الخصوص - بدور هام في الضبط الاجتماعي في المجتمعات التي تتميز بالثبات النسبي ، وانخفاض نسبة التنقل الاجتماعي .

٢ - على الرغم من المقترحات المدينة التي تمارسها الجماعات الثانوية المختلفة في ضبط سلوك أعضاء المجتمع الحضري ، إلا أن الأسرة مازالت الجماعة الأولية التي تمارس تأثيرها وفعاليتها في الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري الحديث .

٣ - بالرغم من أن الجماعات الأولية في المجتمع الحضري ظالماً ما تكون تحت تأثير التغيير الاجتماعي ، فإنها لا تختلف من الوجود ، وتبارس وظيفتها في الضبط إلى حد ما .

٤ - تقوم الجماعات المتجاورة بوظائف معينة ، وخصوصاً بالنسبة للنساء ، وتمثل هذه الوظائف في تبادل الخدمات ، أما دورها في الضبط فهي محدود إلى حد ما .

درجة كبيرة ، ويختلف هذا الدور من الريف إلى الحضر ، ومن منطقة إلى أخرى في نفس المجتمع .

هـ - تزداد أهمية الجماعة الأولية بالنسبة لجماعات صغار السن وكبار السن ، أما الجماعات الأخرى فهي أكثر إهتماماً بالمنظمات والروابط الثانوية .

الجماعة الثانوية والضبط الاجتماعي

ظهر مصطلح « الجماعة الثانوية » نتيجة لتفسير كولي لمفهوم الجماعة الأولية ولطبيعتها . ويقصد بالجماعات الثانوية تلك الجماعات التي ظهرت في العالم الصناعي الحديث ، والتي تتميز بكون حجمها وباتساع نطاق العلاقات فيها ، وبسيطرة النظم العلمانية ، والاتصالات الرسمية غير المباشرة . ويتمتع المجتمع الحديث ، أصبحت أنماط السلوك القديمة ، مرفوضة وعدمية الجدوى إلى حد بعيد ، وأصبح من الضروري الاتجاه إلى صور جديدة للتكيف مع البيئة . لقد تعددت اتصالات الفرد في المجتمع الحديث ، وبالرغم من أنها تبدو سطحية ومؤقتة ، إلا أنها تتطلب تنظيمًا معينًا ، وطريقة خاصة في الامتثال ، ومن أجل هذا فقد تطورت أنساق الضبط الاجتماعي القديمة ، لكي تعمل على تدعيم نظام اجتماعي جديد يلائم الأوضاع الجديدة .

وعادة ما تعتبر التنظيمات الثانوية بمثابة جماعات ضابطة ، وهناك ميل إلى توقع أن هذه الجماعات الرسمية تمارس الضبط تجاه أعضائها ، فإذا ارتبط الإنسان بتنظيم ثانوي ، فإنه يمثل لأهدافه ، وقد يحاول أيضا أن يؤثر في تفكير وسلوك الأشخاص الآخرين . ويرى « أندرسون » أن التنظيم الثانوي يمارس الضبط في اتجاهين : فهو يمارس ضبطًا داخليًا تجاه أعضائه ، ويمارس ضوابط خارجية

أيضا (١). أما من الضبط الداخلي فهو يعتبر وظيفة أساسية لقائد التنظيم أو رئيسه ، حيث أنه لا يشعر بالأمن في وضعه التنظيمي ، إلا إذا جعل أعضائه ، تحت الهيبة ، ، والإلحاح عليه شخص آخر في التنظيم ، ولذلك يعتبر التنظيم الثانوي وسيلة لتنظيم فكر الأعضاء وسلوكهم والعمل على ضبط اتجاهاتهم . أما بالنسبة لدور الجماعة الثانوية في الضبط الخارجي ، فهو يظهر في إصرار التنظيمات الثانوية على أن تكون مئة في جميع لجان المجتمع المحلي ، وخصوصا تلك اللجان أو المجالس التي تقوم بتنظيمها سلطة عامة . خلاصة القول أن الجماعات الثانوية الرسمية ومطالبها الخاصة في فرض القواعد ، وصورها الخاصة التي تستخدمها في الضبط ، ومطالبها في المشاركة في وضع السياسات ، أو محاولة التأثير في الوظائف العامة ؛ ومن أجل هذا فإن التنظيمات الثانوية لها طابع الحكومة ، فهي تشبه الهيئة الحاكمة في أنها تضع القواعد وتفرضها على الجماعات . ويمكن تلخيص النتائج العامة التي تتعلق بدور الجماعات الثانوية في الضبط كما يلي :-

١ - عادة ما تضع الجماعات الثانوية بعض مستويات للاشتغال ، ينمى أعضاؤها فقط ، وفي حالة التمدد على مثل هذه المستويات ، يتعرض العضو للمقوية التي قد تصل إلى حد الفصل .

٢ - تحاول الجماعات الثانوية أن تؤثر بشئ الطرق في حياة المجتمع المحلي ، وهي تستخدم في ذلك أشخاصا متخصصين للتأثير في الفكر والسلوك العام .

٣ - أن الجماعات الثانوية الرسمية تقوم بنفس وظائف الحكومة ، من حيث تشريع وتنفيذ القواعد واللوائح ، ووضع الجزاءات والمقويات .

الثالثة والمتصل نظريتين في المجتمع والضبط

حاول بعض علماء الاجتماع وضع الأساق للمفاهيم المجردة أو أطر مرجعية لدراسة المجتمع الإنساني ، ومعظم هؤلاء العلماء ، لم يعتبروا أن أساق المفاهيم التي وضعوها تمثل ظواهر إجتماعية واقعية ، وإنما نظروا إليها بوصفها « نماذج » كما نسميها في الوقت الحاضر ، يستعيج الباحث من خلالها أن يقارن بين الوقائع الاجتماعية ، وتعتبر نظرية « توننيكس » Tonnies ، من بين تلك النظريات التي حاولت وضع نماذج تصورية معينة . وهي تتلخص في أن الإنحاء التاريخي للمجتمع يمر من نموذج التنظيم الذي يتمثل في المجتمع المحل Gemeinschaft ، إلى ضرورة التنظيم القائمة على التعاقد أو المنظمة Gesellschaft ، أما خصائص نموذج المجتمع المحل ، فهي التي تنسبها إلى الشعوب الريفية والبدائية . حيث يكون عدد الأعضاء في التنظيم بسيطاً والمعضوية محددة تحديداً دقيقاً ، وكل عضو معروف معرفة شخصية لدى بقية الأعضاء ، والمعضوية دائمة ، ويشير هذا التنظيم أيضاً بالتجانس الواضح بين الأعضاء ، وبالتضامن الإجتماعي . أما نموذج المنظمة ، فهو يضم عدداً كبيراً من الناس ، وعضويته إختيارية وعلاقاته سطحية وغير مباشرة ، والمعضوية فيه غير متجانسة ، فهو يضم أعضاء ذوي مصالح وقيم ومشاعر مختلفة .

وهناك عالم آخر اهتم بتطوير تلك النظرية ، وهو « سيمل » Simmel ، الذي اهتم بالجانب المادي أو بالنزعة الحسية التي توجد أثناء التحول إلى نموذج المنظمة ، ففي هذا النموذج ، يقيم الناس علاقاتهم مع الآخرين على أسس مادية ، ويستخدمون النقود كوسيلة للتبادل ، وحينما يرون أن مصالحهم سوف تتحقق عن طريق ارتباطهم بمنظمة معينة ، فإنهم يتعاقدون معها .

ويعتبر « ماكيفر Maciver » أول عالم اجتماع أمريكي يهتم بهذا الموضوع ، حيث كانت مقارنته بين المجتمع المحلى ، والمنظمة ، محورا أساسيا لدراسته ، فهيمات المجتمع المحلى تتميز بصغر حجمها ، بأنها تقليدية ، والعرف هو الوسيلة الكبرى للضبط الاجتماعى لذلك المجتمع ، أما المنظمات الكبرى ، وهي التي تعيش فيها الشعوب الحديثة ، فهي تتميز بأنها طوعية ، والعضوية فيها مقسودة ، وتمارس نشاطها لتحقيق المصلحة الشخصية للأعضاء ، وتمارس في ذلك أوضاعا عديدة من القهر ، أما إجراءاتها ولوائحها فهي عقلانية بالضرورة .

وهناك عدد كبير من علماء الاجتماع المحدثين والمعاصرين (هتتموا بذات الموضوع نذكر منهم على سبيل المثال « جورج لندبرج » الذى يرى أن المجتمع المحلى هو غاية المجتمع الإنسانى ، وهو مجموعة الأشخاص الذين يرتبطون بتروابط مباشرة ، وهو الجماعة التي تقوم ميكانيزمات الضبط غير الرسمية فيها ، بدور هام (١) . ويفسر « لندبرج » ظهور الضوابط الرسمية في الجماعات الإنسانية ، بالرجوع إلى حالة التفسد التكنولوجى والاقتصادى ؛ حيث اكتشف الناس أن ميكانيزمات الضبط الاجتماعى غير الرسمية لا تكفى لتدعيم النظام ، وأن العلاقات المباشرة لا تتمكن من تنظيم الجماعة . ومن هنا ظهرت محاولات لتعديل الضوابط الاجتماعية الموجودة . وينتهى « لندبرج » من هنا إلى القول بأن الانتقال من حالة المجتمع الشعبى الصغير ، إلى حالة المجتمع الكبير ، تتضمن أكثر من مجرد زيادة في عدد الأشخاص . والواقع أنه تغير جدرى في بناء النظام ووظيفتها ، إذ أن المجتمع الشعبى الصغير لا يحتاج إلى وسائل تنظيمية رسمية متكاملة ، والمعاملير غير الرسمية التي توجد به تكفى لتدعيم

النظام الاجتماعي فيه ، أما التحول إلى المجتمع الحديث ، فهو يعني إختلاف في الوظائف .

وهناك باحث آخر قام بوضع قائمة بالمصالح الأساسية المرتبطة بالحياة الحضرية الحديثة ، وهو « فريدمان *Freedman* » ، وقد ضمن القائمة ما يلي :
١ - أن هناك مجموعها ضخمة من الناس الذين يرتبطون ارتباطاً وظيفياً قياً بينهم .

٢ - أنهم يميلون أن يعيشوا داخل مجتمعات مزدهرة بالسكان .

٣ - أن السكان ليسوا متجانسين .

٤ - وأن عدداً كبيراً من وظائف الأسرة في المجتمعات الصغيرة المنزلة ، يوزع على المنظمات المتخصصة ، ويميل سكان العمل إلى أن يكون منفصلاً عن المنزل .

٥ - أن الغالبية العظمى من الناس الذين يعتمدون على بعضهم البعض لا يعرف أحدهم الآخر .

٦ - أن معظم المعلومات العامة المتداولة بين أعضاء المجتمع ، ليست مستقاة من الإتصال المباشر بينهم وإنما عن طريق وسائل الاتصال الجموعي غير الشخصية أو الجماهيرية .

٧ - أن ثقافة المجتمعات الحضرية تعتبر عرضة للتغير السريع (١) .

وقد علق « أندرسون » على هذه القائمة بقوله ، إنه بناء على ذلك يجب علينا أن نتوقع أنه يوجد في المجتمع الحضري، نمط حضري من النظام الاجتماعي

والضبط يختلف من النظام الاجتماعي الريفي . ويجب أن ننظر إلى الضبط الاجتماعي في حدود الوقائع الحضرية التي ذكرت ، أى ننظر إليه بوصفه ضبطاً يتميز بالطابع غير الشخصي وغير المباشر ، ويتم بالمقلاقية .

ويقوم وأندرسون ، بتحليل مقارن للضبط في المجتمعين الحضري والريفي ، فيخرج بالنتائج الآتية :

١ - يختلف الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري الحديث ، ليس فقط عنه في المجتمعات الريفية ، بل إنه يختلف عنه أيضاً في المجتمعات الحضرية في مرحلة ما قبل الصناعة .

٢ - وهناك خاصية فريدة يتميز بها المجتمع الحضري الصناعي وهي أنه يميل إلى إهمال أنشطته من خلال التنظيمات الثانوية ، أكثر مما تفعل المجتمعات الريفية .

٣ - يرتبط أعضاء المجتمع الحضري بأسرة ذات وضع أقل سطوة من ذي قبل ، بينما أصبح دور الفرد أكثر وضوحاً وأهمية .

٤ - توجد في المجتمع الحضري مجالات مختلفة للضبط أكثر منها في المجتمع الريفي ، فالعلاقات الأسرية ، وأنشطة وقت الفراغ ، وعلاقات العمل ، والعلاقات الاقتصادية ، والتعليم ، والدين ، تتميز بمجالات لضبط السلوك .

٥ - إن فرض قواعد السلوك في إحدى مجالات الحياة قد يكون منفصلاً جداً عن المجال الآخر ، وحتى توقعات الامتثال ، تختلف أيضاً من مجال لآخر في المجتمع الحضري .

٦ - الحضرية إذن هي طريقة الحياة التعاقدية ، وتتمتع التعاقدية نتيجة

طبيعية للطام للثانوى لتلك الحياة . إنها طريقة الحياة التى تقوم بوظائفها من خلال إعدادها للسجلات والوثائق والاحتفاظ بها ، وهذه السجلات أهمية كبرى فى الضبط الثانوى ، وهى تشمل : سجلات العمل ، وسجلات الروابط الخاصة ، وسجلات البنوك ، وتقارير الصحف ، والسجلات العامة المتعلقة بالمواليد والوفيات وحالات المرض والصحة العامة (١) .

وفى إحدى المقالات التى نشرت فى كتاب « علم الاجتماع الحديث » الذى أشرف على تحريره كل من « ألفين جولدنر » و « هيلين جولدنر » ، حددت المعالم الأساسية للانتقال من نموذج المجتمع الريفى إلى النموذج الحضرى على النحو التالى :

١ - التحول من الأساس التقليدى للسلطة إلى الأساس العلمانى لها ، فالمجتمعات الصغيرة المنزلة ، تعتمد على كثير من المعتقدات والقيم التى تقدر سلطة كبار السن ، وكلما أصبحت المجتمعات المنزلة ، والصغيرة ، والمتجانسة ، أكثر تعسفاً ، فإنها تستبدل السلطات التقليدية بمعايير أخرى علمانية توجه الفعل . فى المجتمعات الصغيرة المنزلة ، يقوم الطب الشعبي مثلابدور هام ، وهو يعتمد على الممارسات السحرية فى أغلب الأحيان ، أما سلطة الطب فى المجتمع المتحضر ، فهى تعتمد على البحث العلمى والتدريب المهنى للطبيب . ولذلك فإن العلاقة بين الناس فى المجتمع الحضرى هى أكثر اعتماداً على الاختيار الشخصى البسائطل ، وعلى الموافقة المتبادلة بين أطراف التفاعل ، ويتميز المجتمع الحضرى بأنه أقل مقاومة للتجديد ، وأكثر تقبلاً لنماذج الفعل البديلة ، وغالباً ما يطلق على هذه النزعة إسم « عالمية المدينة » فى مقابل « إقليمية القرية » . أو « طائفة المحلى » .

٢ - التحول من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية .

٣ - التحول من الضوابط الإجتماعية الأولية إلى الضوابط الاجتماعية الثانوية.

نقد النظرية الثنائية

لأعترض « لايبير » ، إعتراضاً شديداً على النظرية الثنائية من حيث أصولها وأسسها ، وفلسفتها ، ونتائجها ، ويمكن تلخيص هذه الاعتراضات فيما يلي :

١ - تركت الهيكلية ، بما لديها من تأكيد على القوة الشرسة بوصفها أساساً للقوة الاجتماعية ، وعيادتها للرجل القوي باعتباره حاكماً أو ترويضاً للدولة . تركت آثارها في مفاهيم وأفكار الفلاسفة الاجتماعيين الأمريكيين والانجليز ، ومن ثم ظهرت في وقت مبكر من هذا القرن نظرية هيكلية معدلة عن تطور المجتمع الحديث حازت على اهتمام علماء الاجتماع في أمريكا ، وأمدتهم بتبرير للفكرة التي مؤداها أن المجتمع الحديث يختلف في نوعه عن سائر أشكال المجتمعات الأخرى (١) .

٢ - مهما كان ذلك الهدف الذي سعى إليه كل من توينيز وزميل من نظريتهما فإن النقص التصوري الذي وضعناه عن المجتمع المحل والمنظمة ، قد استلزم لا بوصفه أداة تساعد في دراسة للمجتمع ، بل باعتباره وصفاً لواقع المجتمع (٢) .

٣ - يرتكز أساس مذهب المجتمع المحل والمنظمة على ذلك الادعاء الذي مؤداه أن التصنيع (والنضج) أدى إلى وجود نوع من التنظيم الاجتماعي الذي أصبح كل فرد فيه متحرراً من كل تبعية مباشرة ، وقادراً على أن يتصرف

1 — Richard La piere, A Theory of Social control; Mac Graw-Hill Book-company, 1954, P. 12.

2— Ibid n. 13 .

بنفسه صكوحدة تحرك ذاتها ، ولا يمكن لاحد أن يذكر أن معظم أعضاء المجتمعات القروية الحديثة يعيشون في مسكن ضخم ، ويعملون في تنظيات كبرى ولكن ليس معنى ذلك أن كلا منهم يحتل مركز القريب بالنسبة للآخرين ، لأن العضو في المجتمع الحديث ، كالمعضو في أى مجتمع آخر يعيش حياته ككائن إنسانى ، وينتمى إلى عدة جماعات إجتماعية ويشارك فيها جميعا^(١).

٤ - أن جميع التغيرات التى طرأت على المجتمع الحديث ، ليست تغيرات في وظائف النظم ، وليست تغيرات كيفية ، وإنما هى فى أساسها تغيرات كمية. فكما نمت القرية من حيث الحجم ، أصبحت يمرور الوقت مدينة كبرى ، يزداد عدد سكانها ، وتنمو منظماتها ، أو تنظيماتها . ولكن هذا النمو يشبه النمو فى عدد السكان ، ولا يصحبه أى نوع جديد من النظم لم يكن موجودا من قبل. ومثال ذلك أنه بالرغم من أن حجم التنظيمات السياسية قد تغير ، إلا أن فنون الفعل السياسية وتابعه واحدة فى كل زمان ومكان ، ولذلك فإن الوهم الموروث من مذهب المجتمع المحل والمنظمة ، وكل ما ترتب عليه من نتائج، جاء نتيجة للفشل فى التمييز بين التغيرات التى تعتبر كمية وتلك التى تعتبر كيفية^(٢) .

٥ - لاعتق البعض فكرة نموذج المجتمع المحل ، فى وقت كانت معارف العلماء عن الشعوب البدائية محدودة جدا ومثيلة . ولذلك فقد أدى بهم الجمل إلى التبسيط الشديد لصورة التنظيم فى المجتمعات البدائية والريفية . والواقع أن أعضاء هذه المجتمعات ليسوا متجانسين ، بل لهم معتقدات فى طرق متعددة، تماما كما يختلف أعضاء المجتمع الحديث . إذ أن سلوكهم يختلف طبقا لمواضع

1 - Ibid pp. 97-98.

2 - Ibid pp. 20.

معينة : كالجنس ، والسن ، والمهنة ، والمكانة الاجتماعية . وهم ليسوا عبيدا للثقافة ، وإنما نجد صورا من الانحراف لهم . وتعتبر فكرة التضامن الذى تنصف به مثل هذه الشعوب وهم ناتج عن الجهل ، ولذلك فإن الفكرة التى مؤداها أن أعضاء تلك الشعوب تعيش فى إنسجام مطلق تدعو إلى السخرية .

٦ - انتهى لايبير من هذه الانتقادات كلها إلى مبدأ عام يقول فيه إن جميع الأشخاص هم دائما وفى أى مكان حرمة للضبط الاجتماعى ، وأن هذا الضبط واحد من الناحية الكيفية مهما كان حجم المجتمع أو صورته .

وبالرغم من مبالغة لايبير فى تصوير حالة التنافس بين المجتمعات فى كل زمان ومكان ، إلا أنه يمكن أن يمتد ذلك بتناوب قد قبل لمبالغة أصحاب النظرية الثنائية فى الفصل بين نوعين من المجتمعات : الضمنية الصغيرة ، والجموعية الكبيرة ، وفى هذا الصدد يقول « لالديز » إن العقل النقدي يعترض على مثل هذا التناقض المطلق ويشك فى فائدته ، مهما كانت أهدافه ، وبالرغم من ذلك فإن الفهم الإنسانى قائم على مثل هذا الإدراك العناصر والمختزل للوقائع . وهنا يضع « لالديز » أساسا لفكرة « المتصل » ولو أنه لم يشرحها بالتفصيل ، بل تعرض لها بإيجاز شديد ، فهو يرى أنه يوجد فى تلك المنطقة التى تتوسط الجماعة الأولية ، والجماعة الثانوية ، جماعات متعددة ، تجمع بين بعض خصائص الجماعة الأولى وبعض خصائص الجماعة الأخيرة .

الفصل السادس

الضوابط والمتغيرات الإجتماعية الأخرى

أولا : الإمتثال، والإنحراف، وفقدان المعايير .

ثانيا : الدور والمكانة.

ثالثا : القوة والسلطة .

رابعا : التكوين النظامي .

خامسا : إستغراق الضبط الإجتماعي .

سادسا : النظام الاجتهادي .

سابعا : الإجراءات الاجتهادية .

تتميم .

الفصل السادس

الضوابط والمتغيرات الإجتماعية الأخرى

إشتملت نظريات الضبط الاجتماعي التي عرضت في الفصلين الثالث والرابع على عدد من المتغيرات الهامة ، حيث كان كل باحث من الباحثين الذين قاموا بدراسة هذا الموضوع ، يتعرض - بطريقة أو بأخرى - لمسائل معينة، مثل: الإمتثال والانحراف وفقدان المعايير ، والدور والمسكاة وعلاقتها بالضبط الاجتماعي ؛ ودور القوة والسلطة، وعملية التكوين النظامي ، ومسألة إستغراق الضبط ، والنظام الاجتماعي . وسوف تنصب مهمة هذا الفصل على فحص كل متغير من تلك المتغيرات ، مع التمرس لآم الآراء التي أثيرت حوله مصحوبة بالإشارة إلى علاقته بضوابط المجتمع .

أولاً : الامتثال ، والانحراف ، وفقدان المعايير

الامتثال

أختلف مسألة الإمتثال مكانة هامة في نظرية الضبط الاجتماعي بوجه خاص ، وفي النظرية السوسيولوجية بوجه عام . إذ أن معظم الدارسين نظروا إلى الامتثال بوصفه سلوكاً متفقاً أو مطابقاً لتوقعات جماعة معينة ، 'وهو يعكس خضوع الأفراد للقواعد والمعايير الاجتماعية . وقد عرفه 'كولي' في كتابه عن 'الطبيعة الانسانية والتنظيم الاجتماعي' بأنه محاولة تدعيم معيار معين تضعه الجماعة ، وهو يمثل محاكاة طوعية لتفادج الفصل السائدة . أما دوربرت ميرتون ، فقد عرفه في كتابه عن 'النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي' بأنه : 'مسايرة للمعايير والتوقعات السائدة في الجماعة الخاصة التي ينتمي إليها فرد معين ، وأن

الامتثال لمعايير جماعة خارجية ، يعتبر مساويا تماما لما يطلق عليه «عدم الامتثال» أى أنه يمثل إنحرافا عن معايير الجماعة التى ينتمى إليها العضو . ويعتقد لايبير، أنه يوجد لدى كل جماعة ، نموذج مركب يتكون من مجموعه القواعد التى تحدد للأعضاء كيفية أداء الدور الصحيح ، وإذا امتثل جميع الأعضاء لهذا النموذج ، ترتب على ذلك أن تكون علاقات الجماعة منسجمة تماما واستطاع كل عضو أن يضمن أقصى إرضاء ممكن من مشاركته فى هذه الجماعة . ولكنه يرى أننا إذا نظرنا إلى الحياة الواقعية للجماعات ، فلن نجد عضوا يمثل امتثالا دقيقا وكاملا لكل المعايير ، إذ أن تمددها يقلل من الامتثال لبعضها . والواقع أنه ليست هناك جماعة تطالب أى عضو فيها بأن يمثل بجميع معاييرها فكل ما هو مطلوب منه أن يمثل إلى درجة معينة - لمعظم المعايير (٩) . وتعتمد أسباب امتثال الفرد لمعايير الجماعة فيمكن أن يكون قد تعود على أن يفعل ذلك ولا يحاول أن يفعل غيره ، أو قد يجد أن الامتثال مريح فى حد ذاته ، وقد يوجه الفرد نحو الامتثال من طريق الجزاءات التى تمارسها الجماعة ، أو قد يمثل لأنه يتوقع أن يكون عرضة لجزاءات الجماعة فى حالة عدم امتثاله . وقد علق « لايبير ، أهمية كبرى على الجزاءات المتوقعة Anticipated sanctions ومورها فى دفع الفرد إلى الامتثال ، فعلى أساس تقييم الشخص لعضويته ، وبمقدور أحصائه بالضوابط الاجتماعية يعمل كل جده على أن لا يكون عرضة للعقاب الميكولوجى أو لآية صورة من صور العقاب . وبالتالي فإنه يحاول أن يبرز مكافآت مختلفة ، سواء كانت ميكولوجية أو غيرها . ويتعرف الشخص على الجزاءات التوقعية من طريق خبرته فى الجماعة ، ورؤيته لأعضائها وهم يؤدون إشارات معينة تدل على

استحسانهم (أو استحسانهم) لسلوك معين؛ وتوقع الجزاء، يدفعه إلى الامتناع عن القيام بفعل يمكن أن يعرضه للعقاب، أو أن يقوم بأفعال تجلب له المكافأة^(١) ويكاد « روبرت بيرستيد » Robert Bierstedt أن يكون منفقاً مع « لايبير » في تفسيره لعوامل الامتنال، وذلك عندما وجد أن امتثال معظم أعضاء المجتمع للمعايير، لا يرجع فقط إلى الرغبة في الثواب والخوف من العقاب بل أنه يرجع إلى عدة عوامل أخرى من أهمها : عملية التنشئة الاجتماعية التي تعلمنا منذ طفولتنا المبكرة كيف تصرف بطرق معينة، ونحافظ على المعايير ونحترمها، كما أننا في حالات كثيرة نمثل للمعايير مجتمعنا لأنه ليست أمامنا ببدائل لها، وليس هناك مجال للاختيار. يضاف إلى ذلك عامل آخر وهو المنفعة، حيث أن أحد الأسباب التي تدفعنا إلى الامتنال للمعايير مجتمعنا أنها تغطي بالتقدير، أي أننا نقدر فائدتها بالنسبة لنا، فنحن نسلوك في حياتنا اليومية بطرق منظمة لأننا نعلم أن هذا النوع من السلوك المنظم مفيد لكل شخص. وتعتبر الرغبة في التوحيد بالجماعة عاملاً من عوامل الامتنال، فنحن لا نمثل دائماً للمبادئ الاجتماعية لأنها معقولة، ولكننا نسايرها لأنها ملك لنا ونفصنا دون غيرنا، ولأننا نحقق انتمائنا وتوحدنا بالجماعة^(٢).

هذا، ويعتقد كل من « أوجرن » W. Ogburn و « نيمكوف » M. Niskoff أن هناك عاملين لابد من توافرها في الامتنال، وهما : الخضوع والاعتقاد أو الإقناع. وكثيراً ما يرتبط الخضوع بالإقناع، إلا أن هناك أعماط من الامتنال لا ترتبط بأي إقناع، وخصوصاً لدى هؤلاء الأعضاء الذين انضموا حديثاً إلى

1 — Ibid P. 245.

2 — Robert Bierstedt, The social orper, Mc graw. Hill company, 1937, p. 194.

جماعة معينة . والامثال الذي لايسبقه إقتناع ، يحدث عندما لا يستطيع الفرد أن يفصل عن جماعته ولا يريد أن يتحمل نتائج عدم الامثال . غير أن المسئولين عن حل الجماعة ، عادة ما يفضلون أن يقتنع أعضاءها بأن تلك للمعا ، التي يخضعون لها ، والتي تعتبر نتاجا لوجود الجماعة ، هي في الواقع سليمة وصحيحة (١) . والامثال مسألة نسبية ، تختلف ما بين الريف والحضر ، وفي هذا الصدد يشير « أندرسون Anderson » إلى أن الشخص الذي وصل في تحضره إلى أبعد الحدود ، هو ذلك الذي يصبح رقيقا على سلوكه ، على الرغم من أنه يتأثر إلى حد كبير ، بل ويسترشد بتلك العلاقات التي توجد بينه وبين مختلف الجماعات الحضرية الأولية ، والثانوية ، التي تربطه بها روابط المصلحة . إذ أن امثال هذا الشخص يتحدد إلى درجة كبيرة عن طريق عوامل تتعلق بموقفه الراهن ، أكثر مما يتأثر بمواسل تقليدية . والعكس صحيح بالنسبة للأشخاص غير الحضريين ، وخصوصا أولئك الذين انتقلوا من القرية إلى الحياة الحضرية ولكن ظلوا تحت تأثير القواعد التقليدية القديمة . حيث أنه يمكن أن تمتد سنوات طويلة دون أن يتحرروا من الضوابط التي تمارسها مجموعهم أو قبائلهم في القرية . ويلاحظ « ويلسون » في هذا الصدد أن الشخص الذي هاجر من القرية إلى المدينة يصبح بعد مرور فترة طويلة « متحررا من التزامات قبيلته detribalized » ، ويظهر ذلك في عدم انتظام زيارته للقرية ، وفي بحثه عن طرق أخرى مختلفة للهروب من القواعد التقليدية للقبيلة التي ليست لها أي وجود في حياته الحضرية . أما أبناؤه فلا يكون لهم إلا اتصال ضئيل جدا بالثقافة القبلية وقد ينعدم هذا الاتصال كلية لأنهم يمثلون للثقافة الحضرية التي يعيشون فيها

1 — W. Ogburn and M. Nimkoff, A Hand Book of Sociology;
1964.

امثالاً مطلقاً (١) .

الانحراف

إذا كان الامتثال يشغل أذهان الدارسين والباحثين في موضوع الضبط الاجتماعي فقد احتلت الفكرة المقابلة أيضاً مكانتها في تفكيرهم ، حيث فضل هؤلاء الباحثين استخدام مصطلح « الانحراف » بدلا من كلمة « السلوك الفاذ » ، نظرا لارتباط الأخيرة بالمرض النفسي ، أكثر من ارتباطها بعلم التوافق أو بالصراع الاجتماعي . وفي المجتمع الحديث المعقد ، الذي يتميز بتعدد الجماعات ، والمستويات للميادية المتصارعة ، يعتبر كل عضو منحرفا عن معيار أو آخر في وقت معين . ويرى البعض أن الانحراف ، غالبا ما يتضمن امتثالا لمستويات جماعه فرعية أكثر من الامتثال لمستويات الجماعة السائدة . والسلوك الانحرافي في مجتمع معين أو نسق اجتماعي بالذات قد ينظر اليه بوصفه سلوكا سويا أو سليما مسن وجمه نظر فلسفة أخلاقية معينة ، أو حقبة زمنية محددة . ولذلك فإن علماء الاجتماع يتفقون على أن الانحراف ليس فطريا في سلوك الناس ، أو في اتجاهاتهم ، بل انه يعتبر ظاهرة للتفاعل الانساني في وضع معياري معين . وارتكنا الى هذا المعنى يعرف ألفين جولدنر Alvin w. Gouldner المنحرفين بأنهم : « هؤلاء الذين يعتبر سلوكهم أو معتقداتهم إما خارجة عن المستويات الخلقية للجماعة ، أو مختلفة عن رغبات بقية الناس ، ما يجعلنا نطلق عليهم ألفاظا تعبر عن ازديادنا واحتقارنا لهم (٢) . ويناء على ذلك ، فإنه لا يمكننا أن نطلق على نفس الأشخاص

1 - Neils Anderson, The urban community, Routledge and Kegan paul, London, 1960, pp. 436 - 437.

2 - Alvin Gouldner et al., Modern Sociology, An introduction to The Study of Human Interaction, 1963, P.560,

أنهم منحرفون دائماً في كل مكان، وإنما هم منحرفون في ضوء تقييم معين قام به الأشخاص المحيطون بهم. ومع ذلك أن المنحرفين، ليسوا منحرفين انحرافاً مطلقاً بل أنهم عادة ما ينحرفون عن شيء معين، أى عن مستوى معيارى بالذات، وقد استخدم «جولدنر» أكثر من محك لتقييم السلوك، فذهب إلى أنه يمكننا استخدام:

- ١ - مدى قدرة السلوك على إرضائنا، كقياس نستطيع عن طريقه أن نقيم سلوك الناس.

- ٢ - مدى ملاءمة السلوك من الناحية الأخلاقية، كقياس نستطيع من خلاله أن نقيم الأشياء، أو الناس أو الأفعال بالرجوع إلى درجة اتفاتها مع مفاهيمنا عن الطريقة التي ينبغي أن تسه طبقاً لها.

ويستنتج «جولدنر» من ذلك أن سلوك الناس يمكن أن يكون وانحرافاً بعدة معانٍ نظراً لأنه يمكن أن ينحرف عن أكثر من مستوى من مستويات التقييم. وطبقاً لذلك فهو يصنف صور السلوك الانحرافى طبقاً لما يلي:

- أفعال منحرفة عن كلا هذين المستويين السابقين، حيث أنها لا تحقق إرضاء لنا، وليست ملائمة من الناحية الأخلاقية.

- وأفعال رضية ولكننا نعرف بعدم ملامتها من الناحية الخلقية.

- وأفعال انحرافية تعتبر ملائمة من الناحية الخلقية، ولكننا غير مرضية لنا فنحن نشعر إزاء تلك الأفعال، بأنه يجب علينا أن نؤدبها، بالرغم من أنها لا ترضينا (١). ومثال ذلك، تلك الأفعال التي نقوم بها نتيجة لسوء الواجب، مثلاً يحدث عندما نشعر بأننا ملزمين بأن نرى بعض الناس الذين لا نحبه، أو

الذين نكرمهم ، ولكن نمتنع أنه يجب علينا زيارتهم . وفي اعتقاد جولدر ، أن مثل هذه الأفعال لا تقل أهمية في كونها انحرافية عن الأفعال التي تخرج عن المستويات الأخلاقية ، فهي منحرفة عن مستوى آخر ، أو معيار آخر ، وهو الارضاء . ويرى جولدر ، أن هذه الفئات الثلاث ، ليست أنماط نهائية تصنف السلوك الانحرافي ، ولكنها بعض أنماط هذا السلوك .

هذا فيما يتعلق بتعريف الانحراف وصوره ، أما عن مصادر الانحراف فقد تمددت فيها النظريات واختلفت : ويمكن في هذا الصدد أن أتمرض لأهم ملامح تطور النظريات والاتجاهات النظرية في ميدان دراسة الانحراف ، مسترشدة في ذلك بما كتبه وولتر باكلي ، في هذا الموضوع :

أ - لقد أرجعت النظريات المبكرة أسباب الانحراف ومصادره ، الى الأهل العنصر للشخص المنحرف ، ومن ثم نظرت الى الفرد ذاته باعتباره منحرفاً أساساً .

ب - وتطور النظرية لتسع نطاق العوامل العالمة شيئاً فشيئاً (فأصبح يشتمل على البيئة ، أو يتضمن مجموعة عوامل سيكولوجية معقدة) .

ج - وتطورت النظرية أكثر من ذلك ، فأصبحت البيئة الاجتماعية المبكرة والعوامل السيكولوجية المكتسبة بمثابة العوامل المبهدة للانحراف ، ثم الأصل العمى (الوراثة) بمثابة العامل الذي يحدث أثره في وقت متأخر من حياة الفرد .

د - وبعد أن انضغ مفهوم والتفاعل للتبادل بين العوامل الاجتماعية والسيكولوجية ، بدأ علماء الاجتماع ينظرون الى الأبنية الكبرى ، والمماريات الاجتماعية التي يمكن أن تدخل في الإعتبار ، وذلك كالأهداف ، والوسـائل البنائية ، والنافية ومن ثم ظهرت نظرية فقدان المعايير . فأصبح الانحراف

من وجهة النظر الحديثة « نتاجاً منظماً » ينبثق عن عدة أحداث ، وعمليات ،
تتضمن ما يلى :

- ١ - البناء النظامى والثقافى الذى يعتبر من صنع التاريخ .
- ٢ - التحولات الفردية داخل هذا البناء ،
- ٣ - مجموعة الضغوط التى يمارسها دور الفرد .
- ٤ - المعوقات التى تقف فى طريق الفرد .
- ٥ - الانخراط فى طريق المنحرفين ، والذى قد ينجم عن الشعور بالإقتراب .
وأيضاً مجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالبناء الاجتماعى الثقافى ذاته ، وهذا هو
التصور الحديث للانحراف كما تبهر عنه « وولتر باكلى » (١) .

فقدان المعايير (اللامعيارية)

الواقع أن هناك عدداً كبيراً من علماء الاجتماع ، الذين كانوا يدرسون
الانحراف عن القيم السائدة ، فى ضوء ما أسماه « بنظرية فقدان المعايير » ويذهب
« دون مارتندال » فى هذا الصدد إلى أن فكرة فقدان المعايير ، هى الطرف
المقابل لفكرة « القاسك الاجتماعى » ، فكما أن القاسك الاجتماعى يعتبر حالة
من التكميل الأيديولوجى الجماعى ، فإن فقدان المعايير هو حالة من الخلط ، واللبس ،
وانعدام الأمن ، وحيث أن تكون التصورات الجماعية فى حالة انحلال وتدهور (٢) .
وقد إتفق العلماء الذين اهتموا بدراسة وتحليل هذا الموضوع ، على أن

1 — Walter Buckley, op. cit pp. 167—168.

2 — Don Martindale, The Nature and Types of Sociological
Theory, London, Routledge and Kegan Paul, 1960, P. 86.

فقدان المعايير ، هو حالة إجتماعية تتميز بانعدام في التقييم وشعور بالهزلة ، وأنه يعتبر نتيجة التخصص الدقيق في المجتمع الجموعي أو الجماهيري الذي يعتمد المردة التي تتميز بها الجماعات الأولية ذات الروابط الوثيقة.

ويعتبر دأصيل دور كيم E. Durkheim ، أول من استخدم هذا المصطلح ، لكي يشير إلى أن البناء الإجتماعي أو الثقافي هو الذي يفقد المعايير لا الأفراد أنفسهم وحاول أن يوضح دور القيم في تدعيم استقرار الجماعة ، فذهب إلى أنها هي التي تعدد رغبات الأشخاص ، وتحكم في أنانيتهم . وقد عمل بعض العلماء بعد دور كيم على تطوير تلك النظريات ، ويرى دالفين جولدنر ، أن أهم عمل في هذا الميدان ، هو الذي قام به د روبرت ميرتون ، في فصل خاص عن البناء الإجتماعي وفقدان المعايير ، في كتابه عن النظرية الإجتماعية والبناء الإجتماعي ، (١) .

ومما هو جدير بالذكر أن د روبرت ميرتون ، قد أحرز تفوقاً ملحوظاً على نظرية دور كيم ، فإذا كان الثاني قد اكتفى بإيضاح أهمية القيم المشتركة في دفع الأشخاص إلى الامتثال ، ولم يضع تفرقة نظرية واضحة بين الأنواع المختلفة التي يمكن أن تصنف إليها القيم التي يمكن أن ينحرف عنها الناس . ومن ثم كانت الفكرة الأساسية التي اعتمد عليها في نظريته هي : ما إذا كان الناس يعتقدون القيم أم لا - فقد أضاف د ميرتون ، إلى ذلك بعض التفاصيل والإيضاحات الهامة ، عندما بدأ يفكر في تصنيف القيم التي ينحرف عنها الناس ، وتوصل إلى أن هناك نوعين من القيم :

الأول ، يشمل القيم التي تحكم أهداف الناس ، وتعدد الأغراض التي

يجب عليهم البحث عنها ، ومن الأمثلة على هذه القيم في المجتمع الأمريكى ، السعى من أجل الحصول على مزيد من الثروة . أما النوع الثانى ، فهو القيم التى تحدد وتحكم الوسائل التى تتمكن من تحقيق الأهداف المرغوبة إجتماعيا ، ومن الأمثلة على الوسائل التى تحدد الوصول إلى القيم ، ذلك العمل المضنى والجهد المنظم الذى يجب أن يبذله كل فرد يريد الكسب المادى ، أو مزيداً منه .

ويرى « ميرتون » أنه يمكن للأشخاص أن يرفضوا أحد هذين النوعين دون رفض النوع الآخر ، أو يمكن قبول الاثنين معاً . ولإعتقاداً على هذا التصور ، فإنه لا يمكن النظر إلى الانحراف على أنه شيء يوجد أو ينعدم وجوده ببساطة ، وإنما هناك نماذج متعددة للسلوك الانحرافى ، وهى : التجديد ، والتعلق بالطقوس والانحرال والفرود . والانحراف في هذه الحالات ، يرجع إما إلى رفض الوسائل المتفق عليها أو إلى رفض الأهداف ، أو رفض الاثنين معاً .

أما عن النموذج الأول من نماذج الانحراف ، وهو التجديد ، فيتضح في حالة الفرد الذى يتفق مع هؤلاء الذين يمثلون للأهداف التى حددها المجتمع ، ولكنه لا يتفق مع الوسائل التى حددت لبلوغ تلك الأهداف . ومثال ذلك : المجرم ، والطالب الذى يخالف نظام الامتحان ، فهما يتفقان مع الأشخاص الاسوياء في أنهما يريدان تحقيق أهداف إجتماعية ، ولكنهما يختلفان في بقية أعضاء المجتمع في أنهما يتمان وسائل غير مشروعة للوصول إلى تلك الأهداف . ويشتمل النموذج الثانى للانحراف في : التعلق بالطقوس ritualism ، وهو يختلف عن النموذج الأول في أنه يرفض الأهداف التى حددها المجتمع ، ولكنه يتفق مع الأساليب المسموحة لتحقيق تلك الأهداف . فالموظف البيروقراطى الذى يطبق القواعد بحذافيرها دون أن تكون لديه أية مرونة في التعامل مع الناس ، يطبق قواعد متطلبات

وظيفته ، ولكنه يدمر - في سبيل ذلك - هدف التنظيم الذي يعمل به . وتمتجن الإنعزالية ، نموذجاً ثالثاً من نماذج السلوك الإنعزالي وهو يرفض الوسائل التي يحددها المجتمع ، والاهداف أيضاً ، ومن الامثلة على المتحررين من هذا النوع: مدمنو المخدرات ، والمشردون . فهم لا يهتمون بالتطلع إلى أهداف المجتمع ، ومن ثم ، لا يتبعون الوسائل التي حددت لبلوغ تلك الاهداف . ويرى « ميرتون » أن هذه النماذج الثلاثة نسبية وليست مطلقة ، أي أنها تتعلق بأدوار معينة في حياة الشخص ، وليست متعلقة بحياته كلها .

أما النموذج الرابع ، فهو القرد ، وهو ينطوي على رفض الوسائل والاهداف معا ، ولكنه يختلف عن النماذج السابقة في أنه يعمل على تدعيم وسائل واهداف أخرى ملائمة في نظر المتحررين . ولذلك ، فإن المتحررين الذين يمكن إدراجهم تحت هذا النموذج ، ليسوا بلا قيم ، بل إن لديهم قيماً ، واسكنها مختلف عن قيم الجماعات المحيطة بهم والتي إنحرفوا عنها (١) . ومن أمثلة هذا السلوك الانعزالي ، تلك الحركات السياسية المتطرفة ، والاتجاهات البيوتوبية ، وإنحرافات الشباب في العصر الحديث . هذا ، ويمكن التوصل إلى بعض النتائج المترتبة على نظرية ميرتون على النحو التالي:

١ - أن الإستجابات الانعزافية لا يمكن أن تضم فقط عن طريق النظر إلى الوسائل المتاحة أمام الأشخاص ، وإنما يجب أن تقيم في ضوء علاقة الوسائل بالاهداف . فليس الانحراف أمراً سهلاً ، لدرجة أنه يفسر عن طريق القول بأن سبب إنحراف هؤلاء يرجع إلى أنهم فقراء ، أو أنهم وقعوا تحت وطأة أزمة

1 - Robert Merton, Social Theory And Social Structure, Glencoe, Free Press, 1957, P. 179-180.

مالية طاحنة .

٢ - أن الوسائل والاهداف التي توجد في جماعة أو مجتمع معين ، يمكن ألا تتكامل مع بعضها البعض ، مما يؤدي إلى سلوك انحرافي .

٣ - أن الانحراف في كثير من الاحيان ، يمكن ارجاعه ليس إلى الافتقار لقيم معينة بل إلى وجود بعض القيم ، وعدم القدرة على تحقيقها .

٤ - أن نظرية فقدان المعايير ، تعني أن السلوك الانحرافي عبارة عن استجابته للفشل في التكامل بين الوسائل والاهداف التي أقرها المجتمع .

وبناء على ذلك يمكن التوصل إلى القضية الآتية : أن كلا من الإمتثال والانحراف ، يرجع إلى عدة عوامل لا إلى عامل واحد . وأنه على الرغم من مما يبدو بينهما من تناقض واضح إلا أننا إذا نظرنا إليهما في الواقع ، لوجدنا أن كلا منهما يعبر عن الإرتباط بقيم معينة أو الإلتزام بها .

ثانياً - الأدوار والواجبات

يتميز الدور ، بنموذج للسلوك ، يتكون من مجموعة حقوق وإلتزامات معينة ويرتبط بوضع محدد في جماعة ما ، أو موقف إجتماعي بالذات ومعنى ذلك أن الدور يرتبط بمكانة معينة ، ويتحدد دور الشخص في مكانة معينة ، عن طريق توقعات الآخرين التي تتحدد بالتسالي عن طريق المعايير والقيم الثقافية . وما لا شك فيه أن دور أى شخص في الجماعة ، يميل إلى أن يتغير من آن لآخر ، ولكن إذا انصرف أداء الدور انحرافاً شديداً عما هو متوقع ، فإن الفرد يواجه حتماً جزاءاً سلبياً . والثقافة لا تتحدد فقط بتوقعات كل دور يتعلق بمكانة معينة ، وإنما تضع الأولويات أيضاً ، وهي بهذه الطريقة تساعد الفرد على أداء

أدواره المتعددة . وبناء على ذلك يمكن القول ، إن أدوار ومراكز الأشخاص تقوم بوظيفة هامة في ضبط سلوكهم ، ليس أثناء أدائهم لتلك الأدوار فحسب بل وأيضا خلال حياتهم بأسرها .

وقد استخدم « لا پير » ، مصطلح « المكانة Status » ، أو المركز ، لكي يشير إلى وضع الشخص من وجهة نظر العلاقة القانونية بينه وبين الدولة ، أو بينه وبين أى شخص أو عدة أشخاص آخرين (١) . فالمكانة القانونية لأى عضو في المجتمع الحديث معقدة إلى حد كبير ، لدرجة أنه يجب على العضو أن يستشير خبيراً قانونياً لكي يوضح له حقوقه وواجباته القانونية في موقف معين . أما المكانة الاجتماعية ، في نظره ، فهي الوضع الذى يحتله الشخص في مجتمعه ، والمعروف أن الفرد لا يحتل مكانة واحدة فقط بل عدة مراكز ، أو أوضاع ، يضاف إلى ذلك أن المكانة ليست عاملاً ثابتاً ، بل عملية دينامية ترتبط بمركب كبير ، يتكون من نماذج السلوك التى تعدد وضعه معين بالنسبة لبقية الأنباط . وهى الرغم من أن كل شخص في المجتمع ، يمكن أن يمثل عدة مراكز ، فلديه مركز عمرى ، ومركز يتعلق بجنسه ، ومركز في أسرته ، ومركز مهني . فإن معظم الأشخاص لديهم مركز رئيسياً ، يعرفون به ، ويقيمون عن طريقه . ومثال ذلك ، أن الأمومة في معظم الثقافات هى للمركز الرئيسى للمرأة ؛ أما الرجل ، فإن مكانته المهنية هى المكانة الرئيسية ، بالنسبة له .

ويرى « لاندين Landis » ، أن المكانة الرئيسية للفرد ، تنوقف على القيم الثقافية لكل مكانة في مجتمعه (٢) . فكبر السن في ثقافة معينة يمثل المبدأ الذى

1 — La pierre, op. cit. P. 69.

2 — Landis, op. cit. P. 116.

ينال إحترام الناس وتقديرهم، وتبعاً لذلك، تعتبر المسكانة العمرية، مكانة رئيسية بالنسبة للأشخاص ؛ وفي ثقافة أخرى، تكون المهنة أساس المسكانة بالتحبة لجميع الذكور وكذلك الإناث العاملات . وفي ثقافة ثالثة، تعتبر مكانة الفرد في النظام الديني، أساسية ؛ والواقع أن تسلسل المراكز يعتبر مسألة ذات أهمية كبرى في الضبط الاجتماعي . ومن أم التصنيفات التي وضعت للمراكز، تقسيمها إلى فئتين - موروثية، ومكتسبة، ولكل مركز من هذه المراكز أهميته في الضبط الاجتماعي، ويرى لاندز أن النسق الطبقي المفتوح يتيح الفرص لوجود كثير من المراكز المكتسبة، أما النسق الطبقي المغلق فهو لا يسمح إلا بالقليل منها . وكل نوع من هذين النوعين، يؤثر بدرجات متفاوتة في تدهيم النظام الاجتماعي، وفي تأييده على الشخصية . وتصل الأوضاع المكتسبة على تدهيم نسق الضبط الاجتماعي في كل المجتمعات، وتمتد المجتمعات على هذه للمراكز والأوضاع، تماماً كما يعتمد الفرد على العادة في تنظيمه الجزء الأكبر من علاقاته بالآخرين .

وكانت مسألة الأهمية النسبية لكل من المراكز الموروثة والمكتسبة موضع جدل ونقاش مستفيضة، وخصوصاً بين لاندز، ولاندز، فقد ذهب الأول إلى أن المركز المكتسب عبارة عن مكافأة للسلوك الذي قام به الشخص في الماضي وأن هذه المكافأة يمكن أن يحرم منها إذا أساء استخدامها، أو فشل في تحقيق متطلباتها أو التزاماتها. والمركز المكتسب، طبقاً لذلك، يضع صاحبه دائماً تحت ضبط الإمثال، وهو أساس هام من أسس الضبط الاجتماعي، يفوق في أهميته المركز الموروث . أما لاندز، فهو لم ينكر أهمية المسكانة في ضبط سلوك صاحبها، ولم يتجاهل أن رغبة الشخص في تدهيم المسكانة المكتسبة، تعتبر عاملاً هاماً في الضبط الاجتماعي، ولكنه يرى أن الوقائع التاريخية، تثبت

لنا بإسـة رار أن معظم النظم الاجتماعية الضابطة ذات الفاعلية الشديدة هي التي تشمل على أقل قدر من المراكز المكتسبة ، وتكون معظم مراكزها وأوضاعها مورثة أو طبيعية . ودهم رأيه هذا ، بقوله إن تلك العقوبات التي تفرض على انتهاك المراكز المورثة أكثر قسوة من العقوبات التي توقع على الانحراف من معايير المراكز المكتسبة . فالجزء الذي يوقع على الشخص المنحرف من قواعد الطبقة المخلفة ، يتمثل في حرمانه من مكانته فيها ، ولذلك فإن الامتثال في هذه الحالة ، يكون قاعدة من قواعد الحياة في هذه الطبقة . أما بالنسبة للنسق الطبقة المفتوحة ، فتأكد أهمية التجديد والاختراع ، أكثر من التركيز على النزعات المحافظة والامتثال لها ، وبالتالي يعتبر الإمتثال ، في النسق المفتوح ، أقل بكثير منه في النسق المغلق . وهكذا ، أوضح « لاندبير » أنه لا يمكن القول بأن المكانة المكتسبة تفوق أهمية المكانة للمورثة ، أو أن المكانة المورثة ، هي التي تفوق أهمية المكانة المكتسبة كأساس لضبط الاجتماعي ، فالأهمية النسبية لكل مكانة ، أو مدى اعتبارها أساسا من أسس ضبط الاجتماعي ، مسألة ترجع إلى طبيعة النسق الاجتماعي ذاته ، فالنسق المغلق يدعم المراكز المورثة ، بينما يدعم النسق المفتوح المراكز المكتسبة .

خلاصة القول ، أنه سواء كان المركز موروثا ، أو مكتسبا ، فإن الفرد الذي يحتل مركزا معيناً ، يتوقع منه الناس القيام بسلوك معين يتم طبقا لقواعد محددة وكذلك يسلكون هم سلوكا معيناً نحوه . ومعنى ذلك أن لكل مركز حقوقه و التزاماته . فهناك مثلا : حقوق للجرار ، والزوجية ، والمضوية في ناد أو منظمة أو هيئة . وتعتبر الرموز إحدى الحقوق التي يحصل عليها صاحب المركز ، فارتداء الزي العسكري مثلاً من يشير إلى حق معين ومكانة محددة . وما هو جدير بالذكر أن

رموز المكانة تقوم بمدة وظائف في الجماعة ، فهي تستخدم في الانجاسات الرسمية المنظمة كمكافأة على السلوك السوى ، أى كأداة من أدوات الضبط الاجتماعى .
وهى تشير إلى رتبة الشخص ، ودرجته فى وظيفته، وهذه الحقوق تمنح للشخص فى مقابل قيامه بواجبات معينة . ويمكن التوصل الى النتائج الآتية فيما يهصل بملاقه الدور والمركز بمسألة الضبط الاجتماعى :

- ١ - أن لكل عضو فى أى مجتمع عدة أدوار ، وبالتالي فهو يحتل عدة مراكز .
- ٢ - أن دور الفرد ومركزه يرتبطان بالضبط الاجتماعى ، فالدور يفرض واجبات معينة ، ويمنح حقوقا محددة .
- ٣ - أن الاعتراف عن توقعات الدور ، يعرض صاحبه لدرجات مختلفة من الجزاء .
- ٤ - أن المركز المكتسب يقوم بدور هام فى ضبط سلوك الشخص فى المجتمعات الحديثة التى تتميز بالنسق الطبقي المفتوح . بينما يقوم المركز الموروث بدور هام فى هذا المجال ، فى المجتمع الذى يتميز بالنسق الطبقي المغلق .
- ٥ - أنه يمكن أن تزداد فاعلية الضبط الاجتماعى ، عن طريق التحكم فى حقوق المكانة ، إما عن طريق الويادة أو الإقلال منها .

ثالثا- القوة والسلطة

اهتمت نظريات الضبط الاجتماعى بمسألتين لها علاقة وثيقة بهذا الموضوع وهما : القوة ، والسلطة . فقد تعرض لانديز على سبيل المثال للدراسة السلطة ، وتطور مفهومها على مر التاريخ ، أما « لايبير » فقد اهتم بدور القوة ، ومراكز القوة فى الجماعات الصغيرة . غير أن دراسات القوة والسلطة التى قام بها الباحثون

في ميدان الضبط الاجتماعي ، لم تكن كافية لكي توقفنا على طبيعة كل ظاهرة من هاتين الظاهرتين ، وأهم الفروق بينها . وفي السنوات القليلة الماضية ، ظهر اتجاه حديث ، يرى أن أنسب دراسة للضبط الاجتماعي ، هي التي تركز على كل من القوة والسلطة ، والتي تتمثل في الإجابة على تساؤلات مثل : الضبط من أجل ماذا ؟ ولماذا ؟ وماهي أهدافه ؟

ويمكن في هذا الصدد ، أن نعرض لأهم الاتجاهات التي حاولت صياغة هذين التصورين ، وكان لها موقف محدد من التمييز بين القوة والسلطة :

١ - عرف « ماكيفر » القوة بأنها القدرة على ضبط سلوك الآخرين ، إما بطريقة مباشرة ، أي عن طريق الأمر ، أو بطريقة غير مباشرة ، ويكون ذلك بواسطة استخدام مختلف الوسائل المتاحة . أما السلطة ، فهي - في رأيه - عبارة عن ذلك الحق القائم الذي يتدخل أي نظام اجتماعي ، ويعطي الفرصة لتحديد السياسات ، أو إعلان القرارات بشأن مشروعات معينة ، أو فض منازعات قائمة^(١) . يؤكد « ماكيفر » أننا حينما نتكلم عن إحدى السلطات ، فإننا نهى بذلك شخصا أو مجموعة أشخاص يكون لديهم هذا الحق . ولذلك فإن الحق ، لا القوة ، يعتبر أحد الأسس الهامة التي تركز عليها السلطة فالسلطة إذن تتميز بالشرعية ، وبوجود مركز رسمي ، والشرعية في حد ذاتها ، تتضمن موافقة كبرى من جانب أعضاء المجتمع على أحقية السلطة التي ترتبط بوضع معين . واعتادا على هذا التصور ذهب « ماكيفر » إلى أن المجتمعات التي تعتمد على القوة فحسب ، لن تستمر في وجودها ، وإذا

أنظر لي ذلك R. M. Maciver, The web of Government, new York, 1947.

استمرت، فسوف تكون ضوابطها في المستوى الأدنى مسن مستويات الفاعلية والكفاءة، مما يؤدي إلى التوتر والصراع المستمرين. أما المجتمعات القائمة على السلطة، فهي أكثر قدرة على الاستمرار، والعمل طبقاً لرفع مستوى من مستويات الكفاءة الشخصية، والفاعلية الجماعية، والتعاون. ومن ثم فقد فرق ما كيفر، بين نوعين أساسيين من الضوابط الاجتماعية :

أ - تلك الضوابط التي تعتمد على القوة ؛ وهي ليست ذات فاعلية، ولا يمكن لها أن تستمر، أو أن تمثل أساساً لضبط أعضاء المجتمع، أو أي تنظيم فيه .

ب - والضوابط التي تعتمد على موافقة المنضبطين على حق القائمين بالضبط في ممارسة السلطة. هذا، ويرى « ما كيفر » أن العنف *force* وحده، لا يمكن بأى حال أن يؤدي إلى تماسك الجماعة، بل إنه أحد الوسائل التي تمكون في يد السلطة وهناك مجموعة من الحيل التي وضعت لتبرير السلطة، وإضعاف طابع القدسية عليها وهي : معدات المكتب وأدواته، وعلامة السلطة، والشعار، والألقاب، والثروة، ووضع سلطة الشخص بالنسبة لزملائه في العمل، وبعض نماذج العملية النظامية .

فيخلص من هذا كله أن « ما كيفر » يميز بطريقة حاسمة بين القوة والسلطة من طريق خاصيتين، وهما : العنف، والموافقة. فالقوة تتضمن استخدام العنف، أما السلطة فهي تتضمن موافقة الأشخاص المحكومين أو المرؤوسين، وإعترافهم بها .

٧ - وبعد « ما كيفر » تعتبر أهم دراسة منظمة للسلطة والقوة، هي التي قام بها « روبرت ميرستيد » ؛ حيث عرف القوة بأنها عنف كامن، والعنف باعتباره

قوة ظاهرة والسلطة في رأيه « قوة نظامية » (١). ومعنى ذلك أنه حاول أن يقرب بين تصوري القوة والسلطة عن طريق القول بأن السلطة لا تختلف عن القوة إلا في أنها نظامية ، ويرى أن القوة عامل ضروري ، لا غنى عنه لوجود المنظمات والروابط في الحل الأول ، ولضمان استمرارها ، في الحل الثاني . والقوة هي التي تفرض النظام في المجتمع ، وبدونها لا يمكن أن يوجد الانتظام في العلاقات الاجتماعية . وهي تتحول إلى سلطة في التنظيم الرسمي ، فحينئذ تمثل الأفعال الاجتماعية استئلا كليا لمبادئ التنظيم الرسمي ، فإن القوة تدوب في السلطة ، ولا تترك أي دواشب . وقد تعرض د. بيرستيد ، للإجابة على تساؤل مؤداه : ما إذا كانت السلطة ظاهرة تمارس من طريق القهر ، أم أنها تعتمد على الموافقة . وذهب إلى ضرورة التفرقة بين الرابطة الطوعية وغير الطوعية ، ففي الروابط الطوعية تكون السلطة عبارة عن قيادة نظامية ؛ أما في المنظمات غير الطوعية ، فالسلطة تكون قوة نظامية . في الأولى تعتمد السلطة على الموافقة ، بينما تعتمد في الأخيرة على القهر . ولكنه يسي أن السلطة ذاتها مع أنها تعتمد على الموافقة ، إلا أنها يمكن أن تكون موافقة إجبارية . وهكذا ، نجد أن تصوري : القوة والسلطة ، قد اختلطا عند بيرستيد .

٣ - وقد عالج كل من « لاسويل » Lasswell ، و « كابلان » Kaplan ، هذا الموضوع ، وبالرغم من أنها يعرفان القوة بأنها ممارسة درجة عالية من القهر إلا أنها يسودان مرة أخرى ، فيريان أن مفهوم « القوة » لا يستبعد عنصر الموافقة ولا يقلل منه . ومع أن عبارة « القهر عن طريق الموافقة » تمثل تناقضا من الناحية المنطقية ، إلا أنها تمثل جانبا من عملية القوة ، وخصوصا من وجهة

نظر هؤلاء الذين تمارس نحوهم القوة . ومعنى ذلك أنها يريان أنه ليس هناك أى مانع من أن تجمع القوة في حد ذاتها بين القهر والموافقة أيضا . والواقع أنه بالرغم من أن « لاسويل » ، و« كابلان » قد اتجا بتوضيح أهمية ذلك العنصر السيكولوجى الجديد ، وهو عنصر الموافقة الذى يوجد في القوة ، إلا أنها دجا بين تصورى القوة والسلطة ، بحيث ظهرا على أنها متساويان وأنه لا فرق بينهما . غير أن معظم علماء الاجتماع ، الذين نعرضوا لدراسة القوة والسلطة ، يتفقون على أنه لا بد من وضع تمييز حاسم بين هذين التصورين ، مع إعترافيهم بالإرتباط بينهما .

« - وهناك حل مقترح لتلك المشكلة ، وضعه « ولتر باكلى » Buckley الذى حاول أن يقرم بصياغة التصورين باعتبار أنها مظهران للضبط ، يقع أحدهما على أحد طرفي متصل نظرى ويقع الآخر على الطرف الثانى (١) . وهذه الطريقة ، نظر الى القوة بوصفها نوعا من الضبط الذى يمارس نحو أفعال الآخرين لتدعيم أهداف أحد الأشخاص ، دون موافقة هؤلاء ، أو ضد إرادتهم ، أو دون علمهم أو فهمهم . ومثال ذلك أن الضبط الذى تمارسه البيئة الفيزيقية ، أو السيكولوجية أو الاجتماعية الثقافية التى يعمل الناس من خلالها ، يعتبر نوعا من القوة . إن تأكيد « باكلى » ينصب اذن على عنصر « إفتقاد الموافقة » في القوة ، وكذلك على أهمية التوجيه المهدف الخاص أكثر من التوجيه المهدف العام . أما السلطة فهي في نظره ، تمثل توجيه أو ضبط سلوك الآخرين بهدف تدعيم الأهداف الجاهية فهذا الضبط يعتمد على الموافقة الصريحة لأعضاء الجماعة . والموافقة الطوعية ، حالة سيكولوجية محددة ، وهى تعكس من الناحية الأخرى ، ذلك التوحد بين

أهداف القائمين بالضبط ، وأهداف المنضبطين . وبذلك ، لا تعتبر السلطة في نظر « باكلي » صورة خاصة من صور القوة ، كما أن القوة ليست نموذجاً فرعياً من نماذج السلطة ، بل إنها يمثلان قطبين على متصل واحد . وهو يرى أن المجتمعات التاريخية ، تقع معظمها على قطب القوة ، وأن التاريخ الحديث يمثل صراعاً من أجل الوصول إلى قطب السلطة ، أي التوصل إلى الطابع النظامي لعملية التوجيه التي يارسها الجميع من أجل الجميع . وطبقاً لهذا التصور ، يتفق « باكلي » مع علماء الاجتماع المعاصرين الذين قاموا بدراسة السلطة والقوة في التنظيم ، وانفتحوا على أن السلطة هي ممارسة الضبط الاجتماعي الذي يعتمد أساساً على الموافقة الطوعية من جانب المرؤوسين على توجيهات الرئيس ، وهي لا تحتاج إلى قهر ، ولا إلى إقناع لهم ، لأنهم يوافقون جميعاً على مبدأ واحد مؤداه أن بعض أفعالهم يجب أن تحكم عن طريق القرارات التي يصدرها هذا الرئيس ، ومن أهم هؤلاء الذين اعتنقوا هذه الفكرة « بيرتلان » ، و « جولدفر » .

ويذهب « باكلي » إلى القول بأنه بناء على فكرته هذه في التمييز بين السلطة والقوة - يمكن أن تكون هناك : قوة نظامية وسلطة نظامية . ذلك لأن القوة لا يمكن أن تتحول إلى سلطة ، وأن تحصل على التصديق القانوني ، وأن تصبح شرعية ، بمجرد أنها استقرت في الصور النظامية ، وإنما قد تكون القوة النظامية جائزة من الناحية القانونية *legitimized* ، أما « السلطة النظامية » فهي وحدها التي تكون « شرعية » *legitimacy* . و فرق كبير بين ما هو جائز قانوناً ، وما هو شرعي حيث يختلف هذان المصطلحان من الناحية الاجتماعية والنفسية . ومعنى ذلك أن « الجائز » من الناحية القانونية لا يحصل بالضرورة على موافقة وتأيد الناس ، أما الشرعي فهو قانوني وحائز على موافقة الناس وتأيدهم في نفس الوقت .

والواقع أن هذه الاضافة الجديدة التى وضعها « باكلى » ، السلطة ، والقوة
تقتضى على كل ربط بينهما ، يضاف الى ذلك أنها تلتقى تلك التعريفات التى
وضعها العلماء للقوة والسلطة ، والتى كانت تنظر الى السلطة باعتبارها قوة نظامية
فالقوة فى نظر باكلى لا يمكن أن تتحول إلى سلطة مجرد أنها نظامية ، وللمعامل
الهام الذى يميز السلطة ليس كونها نظامية ، وإنما اصطلاحها بالصيغة الشرعية ،
أى قبول الناس لها واعتراف المجتمع بها ، وانفاقها مع أهدافه .

يمكن أن نستخلص من ذلك كله ، أن هناك أربعة اتجاهات أساسية فى النظر
إلى العلاقة بين القوة والسلطة ، وهى : الأول ، ذلك الاتجاه الذى ينظر إلى
السلطة باعتبارها تمتد أساسا على « الحق » ، وتتميز بالشرعية ، وبوجود مركز
رسمى . على عكس القوة التى تتضمن استخدام « العنف » . وبمعنى ذلك أن هذا
الاتجاه يميز تمييزا قاطعا بين القوة والسلطة . والثانى ، هو الاتجاه الذى يرى
فى السلطة « قوة نظامية » . وهى - بمقتضى ذلك - لا تختلف عن القوة
إلا فى أنها نظامية . ومن ثم فإن هذا الاتجاه يحسول التقريب بين مفهومى
القوة والسلطة .

أما الاتجاه الثالث ، فهو الذى ينظر الى القوة باعتبار أنها عتف لا يستبعد
الموافقة ، وأنه يمكن أن نجد فى كثير من المجتمعات ، قبرا يمارس عن طريق الموافقة
ومن الواضح ، أن هذا الاتجاه يدمج بين مفهومى القوة والسلطة .

وأخيرا نجد فى الاتجاه الرابع ، تمييزا فاصلا بين القوة والسلطة . وبمقتضى
تصبح القوة مقتدة لكل موافقة ، بل ويمارس ضد أهداف الجماعة . وتكون
السلطة حائزة على كل الموافقة ، يضاف الى ذلك أنها تمثل توجيها أو ضبطا لسلوك
الآخرين بما يتفق مع أهداف الجماعة ككل .

وللإحاطة ، أن هناك تمايزا كبيرا بين الاتجاهين الأول والآخر ، غير أن الأول يركز أكثر على عنصر « الحق » في ممارسة السلطة ، بينما يركز الأخير على عنصر « التوجيه الهدفي العام » في السلطة ، أي أنها توجه نحو تحقيق الأهداف العامة للجماعة .

رابعاً : عملية التكوين النظامي

إن الحديث عن القوة والسلطة ، يؤدي بنا إلى حديث آخر عن عملية التكوين النظامي ، وفي الحقيقة أن معظم نظريات الضبط الاجتماعي ، قد اهتمت بتفسير هذه العملية ، وبأهمية السلوك النظامي في تدعيم النظام الاجتماعي بالجمتمع ، فيقدر ما تكرر طرق السلوك في الجماعة أو المجتمع عند الأجيال المتعاقبة وتشكل على صورة شئنا أو تتطور في نفسة وعادات اجتماعية - يمكن أن توصف بأنها نظامية ، ومعنى ذلك أن التكرار يعتبر عاملاً أساسياً في العملية النظامية وسوف نتعرض لوجهات نظر ثلاث في هذا الشأن ، وهي :

١ - من أكثر العلماء اهتماماً بالعملية النظامية « بارسونز » الذي ذهب إلى أن نموذج السلوك يعتبر نظامياً إلى المدى الذي يمكن أن يحقق عنده في النهاية الحد الأدنى من الإمتثال المتوقع والشرعي ، وبناء على ذلك ، فإن عدم الإمتثال يواجه جزاءات مختلفة ، ولذلك فإن النماذج النظامية - عند بارسونز - تشمل العمود الفقري للنسق الاجتماعي . ولكنها ليست وحدات صارمة ونهائية تماماً ، وإنما تعتبر فضاء نماذج ثابتة نسبياً ، تمكن عمليات السلوك التي يمارسها أعضاؤ الجماعة ، والقرى التي تحدد هذا السلوك . وتكون النماذج النظامية من مجموعة قوى لها أهميتها في العمل على التوازن الشامل للنسق الاجتماعي ، وتوجد هذه النماذج في

كل المجتمعات والأنساق الإجتماعية فهي ظاهرة عامة ودائمة (١). وقد أوضح
« بارسونز » وظائف العملية النظامية ويمكن في هذا الصدد أن يتعرض لهم
أفكاره عن طبيعة هذه العملية ووظائفها :

أ - تقوم عملية التكوين النظامي بوظائف تكاملية هامة في مستويات مختلفة،
سواء بالنسبة للدور التي ينشغل بها الفاعل الواحد ، أو بالنسبة للتسويق بين
سلوك مختلف الأفراد . فالفرد الواحد ينشغل بمسدة أنشطة ، ويصبح بذلك
مستغرقا في علاقات إجتماعية مع عدد كبير من الناس الذين تتغير علاقاتهم معه إلى
درجة كبيرة . وتكمن أحد الوظائف الأساسية للعملية النظامية في أنها تساعد على
ترتيب هذه الأنشطة المختلفة والعلاقات المعقدة ، مما يجعلها تؤلف نسقا منتظما
إلى درجة كافية ؛ ويقل بدوره من الصراعات التي قد تقوم نتيجة لتناقض الأدوار .
وبناء على ذلك ، هناك جانبان للعملية النظامية ، الأول : يتمثل في وضع جدول أعمال
زمني يحدد الأوقات المختلفة التي تنجز فيها الأنشطة المتعددة من جانب إناس مختلفين .
إذ أن وجود وقت ومكان محددين لكل نشاط من الأنشطة ، من شأنه أن يحافظ على
مطالب كل فرد من أن تتداخل مع مطالب الآخرين . أما الجانب الآخر فهو يظهر في
تحديد الأولويات النظامية ؛ ففي المجتمعات الحديثة المتقدمة ، وحيث يتعرض
الفرد الواحد لمواقف متعددة ، يمكن أن يظهر الصراع بين مطالب كل موقف
ولكن يمكن التخفيف من هذا الصراع إذا كان هناك مقياس شرعي للأولويات (٢).

1 — T. Parsons, *Essays in Sociological Theory, pure and Applied*, The Free Press, Glencoe, 1949, PP. 311—312.

2 — T. Parsons, *The Social System*, The free press, Glencoe, 1951, P. 302—303.

(وقد سبق أن ذكرت أن « ميرتون » يؤكد أن التعرض لمواقف مختلفة في وقت واحد ، دون وجود أولويات نظامية تعدد الالتزامات يعتبر مقظرا هاما من مظاهر فقدان المعايير) .

ب - تعتبر عملية التكوين النظامي مسألة درجة ، لأنها محكومة بنوعين من المتغيرات ، الأولى ، هو المتغيرات التي تؤثر في تشكيل أنماط التوجيه القيمي ، والثاني عبارة عن المتغيرات التي تعدد التوجيه الدافعي أو الموافقة على أداء التوقعات الملائمة . ومعنى ذلك أن بارسونز يؤكد عنصرين هامين في عملية التكوين للنظامي ، وهما : - توجيه قيمي من ناحية ، ثم التوجيه الدافعي من ناحية أخرى . والتوجيه القيمي مسألة تتعلق بالمجتمع ، حيث تقوم القيم بدور هام في تحديد الأولويات النظامية ، أما التوجيه الدافعي ، فعلى الرغم من ارتباطه بالفاعل ذاته إلا أنه يعد مسألة إجتماعية أيضا ، تتعلق بأهداف المجتمع وقيمه .

ج - ليست النظامية الكاملة لعناصر الفعل الاحالة توجد على أحد طرف المتصل النظري ، ويقع فقدان المعايير على الطرف الآخر . وطبقا لذلك يمكن الفكرة المضادة للنظامية التامة هي فقدان المعايير ، أي إندام التكامل البنائي في عملية التفاعل الإجتماعي ، أو تصدع النظام المعياري كلية (١) .

٢ - إعرض عدد من علماء الاجتماع على فكرة بارسونز بقولهم ، إن النظامية التامة ، وفقدان المعايير الكامل ، تصورات قاصرة لأنها لا تنطبق على شيء واقعي . ولا تصف نمقا إجتماعيا ملموسا ، ولذلك فإنه يجب على عالم الاجتماع الإيمريتي أن يرفضها بالضرورة لعدم فائدتها (٢) .

1 - Ibid PP. 36-39 .

2 - John Rex, Key Problems of sociological theory, London, Routledge and Kegan Paul, 1969; P. 104.

٣ - من الملاحظ أن هذا الإعراض الأخير، الذي وجهه بعض علماء الاجتماع إلى بارسونز لأنه لم يستخدم تصورات منبثقة من الواقع مباشرة، أو أنها لا تعبر عن الواقع بطريقة مباشرة - إنما هو اعتراض في غير موضعه لأن علم الاجتماع يشتمل على كثير من التصورات غير المنبثقة من الواقع بطريقة مباشرة، وإنما تعبر عن نماذج مثالية تصورية، تستخدم لتفسير الواقع الملموس، أو لتصنيف بعض البيانات التي جمعت عن ظواهر اجتماعية وثقافة ملموسة. ومن ثم، فإنه ليس ضرورياً أن يصف كل مفهوم واقعة معينة، وإنما يمكن أن يشتمل المفهوم على مجموعة خصائص منبثقة من الواقع، وليس هذا شيئاً غريباً في علم الاجتماع، فهناك مفاهيم عديدة من هذا النوع ومثال ذلك: المجتمع الجمعي في مقابل المجتمع الفردي، والجماعة الأولية في مقابل الجماعة الثانوية؛ بل إن التصورات المألوفة في علم الاجتماع: كالبناء، والنسق، والنظام، ليست لها مقابل واقعي ملموس، بل إنما تعبر عن علاقات، وأدوار، وأوضاع نسبية.

خامساً: استعمال الضبط الاجتماعي

اهتمت بعض نظريات الضبط الاجتماعي بمسألة استيعاب المصاير الاجتماعية وقواعد السلوك. وقد تعرض «توليكوت بارسونز» لهذا الموضوع، وطور تلك الفكرة التي قوامها أن المصاير الاجتماعية تعتبر مكونة للطبيعة الإنسانية أكثر منها منظمة لها. غير أن أقدم مناقشة لتلك الفكرة في ميدان علم الاجتماع، يمكن ردها إلى «دوركيم». ونحن نعلم أنه في مؤلفاته الأولى، أدرك المجتمع باعتباره يقوم بضبط الأفراد من الخارج، وذلك عن طريق فرض الضوابط المختلفة عليهم من خلال الجزاءات التي تظهر في أوضاع صورها في المصاير والتشريعات القانونية. إلا أن دوركيم في أعماله الأخيرة بدأ ينظر إلى تلك القواعد

الاجتماعية باعتبارها لا تنتظم فحسب بطريقة خارجية ، وإنما تدخل بصورة مباشرة في تركيب تلك القواعد ، ولذلك فإن البنية يعتبر ذاتياً ووظائياً .

وقد لاحظ بارسونز ذلك التناقض الذي وجد بين كتابات دوركايم الأولى والأخيرة (١) فذهب إلى أن دوركايم - كغيره - ما كان يؤكد أن الدافع الوحيد الذي يدفع الفرد نحو طاعة القاعدة أو القانون ، هو محاولة تجنب العقوبات ، وهنا صور دوركايم الفاعل في موقف أخلاقي محايد ، أو غير حيال ، ولكنه في كتابه عن تقسيم العمل ، أوضح أن الفاعل يعتبر في موقف «ملتزم أخلاقياً» ، أي الذي يقوم بطاعة القاعدة لا بسبب تجنب ما يمكن أن ينتج عن انتهاكه عنها ، وإنما بسبب احترامه الخاص لما «يوجد» موقف دوركايم من هذه المسألة ، في كتابه عن الفلسفة وعلم الاجتماع ، حيث إهتم بتأكيد الفكرة التي يزعمها أن القواعد الأخلاقية تتمتع بسلطة خاصة ، وأنه يفضل هذه السلطة بطبع الناس هذه القواعد ، وأن «الإلزام» ، ليس إلا أحد الخصائص الأولية للقاعدة الأخلاقية ، ففكرة الواجب لا تغطي بعبور الأخلاق ، ومن المستحيل بالنسبة للإنسان أن يقوم بفعل معين لأنه يفرضه من قبل ، أو تعود عليه ، دون أي اعتبار لضمونه ، ومن أجل أن نشارك في عمل معين ، يجب أن يستوف هذا العمل على إحساننا إلى حد معين ، وأن يبدو لنا على أنهم مرغوب . فالقيمة الأخلاقية إذن ، تتميز بمحامين : إحداها موضوعية ، وهي الإلزام أو الواجب ، والآخرى ذاتية ، وهي الرغبة في الفعل . واعتاداً على هذا التصور ،

1 - T. Parsons, The Structure of Social action, 1937, P. 380-381.

ذهب دوركيم إلى أن المرء لا يمكن أن ينجو عملا مميئا ، لا يحمل أى أهمية أو مدلول بالنسبة له أو أن يقوم به بمجرد أنه تلقى أمراً بذلك . فمن المستحيل ، من الناحية النفسية ، أن نحقق هدفا أو غاية لانهم بها ، أو لا نبالي بها . ومن ثم ، فإن الأخلاق يجب ألا تكون ملزمة فحسب ، بل تكون مرغوبة في حد ذاتها . ولكن طبيعة الرغبة المرتبطة بالعمل الملزم ذات نوعية خاصة ، أو هي من طراز خاص فريد ، فنحن حينما نقوم بفعل أخلاقى ، ونكون متحمسين له ، نشعر بأننا نسيطر على أنفسنا ونسوي بها ، ولابد أن يصاحب ذلك أيضا إحساس بالثبوت وبضبط النفس .

خلاصة القول ، أن الواجب أو الإلزام لا يمثل إلا جانباً واحداً فقط من جوانب الواقع الأخلاقى ، وأن الجانب الآخر ، والذي يحتل أهمية كبرى ، ! يمثل فى « الرغبة فى الفعل » . هذا هو التصور التام الذى وضعه دوركيم لنفسه . أمثال الأشخاص للقواعد الأخلاقية ، وهو يعكس لنا محاولته فى أن يوفق بين رأيه فى كتاباته الأولى ، والذي كان يؤكد فيه أهمية المعامل الخارجى فى ضبط السلوك ، وبين رأيه فى مؤلفاته الأخيرة التى كان يؤكد فيها دور العوامل الذاتية فى الضبط . وعلى أية حال ، فهناك اتجاه واضح فى كتابه عن « الفلسفة وعلم الاجتماع » يدل على ميله إلى إعتامه بالعوامل الذاتية التى تتمثل فى الرغبة المرتبطة بالسلوك المتمثل .

وقد تغير معنى استغراق المعايير الضابطة ، أو استدماجها - بالتدريج - واصطبغ بالصبغة السيكلوجية الخاصة ، وأصبح مائلا للتلم ، ولعملية تكوين العادة ، ولذلك فعندما يقال إن معياراً مميئاً أصبح مستغرقاً ومستدمجاً ، فإن ذلك يعنى أن الأفراد يعملون على تثبيت هذا المعيار ، والامتثال له ، لدرجة أنه أصبح يمثل عادة سلوكية عندهم . وأخيراً يمكن التوصل إلى القضية التالية : إن تصورات

« استغراق الضوابط الاجتماعية ، معنى أخلاقيا في البداية ، كما هو الحال عند دوركيم ، فكان يتضمن « رغبة الفاعل في الالتزام بالمعايير » ، ثم تطور معناه بعد ذلك ، فأصبح سيكولوجيا ، ومرادفاً وللتعلم .

سادسا : النظام الاجتماعي

تعتبر فكرة « النظام الاجتماعي » ، محورا أساسيا في نظريات ضبط الاجتماع ، حيث إهتم بعضها بتفسيره ، وبدراسة العوامل التي تقيمه ، وتدعمه ، بينما إهتم البعض الآخر منها بتحليل طبيعة هذا النظام ، وخصائصه في مجتمعات مختلفة . ويمكن في هذا الصدد أن أتعرض لأمثلة تلك النظريات التي حاولت تفسير مسألة النظام الاجتماعي ، وأهم الانتقادات التي وجهت إليها ، باختصار شديد ، والواقع أن تصور « النظام الاجتماعي Social Order » يمكن أن يشتمل على عدة معانٍ في آن واحد ، فهو يشير إلى ضبط المنف في الحياة الاجتماعية ، وإلى وجود تبادلية في العلاقات الاجتماعية تجعلها مكتملة لبعضها البعض ، وهو يعني أيضا قابلية الحياة الاجتماعية للتنبؤ ، واتساق العلاقات بين الناس واستمرارها . وهناك أربع نظريات أساسية في تفسير النظام الاجتماعي ، وهي :

١ - نظرية القهر

وهي التي تؤكد استخدام القهر الفيزيقي ، أو التهديد باستخدامه أو استخدام القهر الرمزي أو الأخلاقي . وطبقا لتلك النظرية ، يوجد النظام في المجتمع كنتيجة للقوة التي يستخدمها بعض أعضائه في إجبار البعض الآخر على الإتيان بالسلوك بطريقة معينة . وكما استطاعت نظرية القهر أن تفسر النظام الاجتماعي ، فانها فشلت أيضا في الإحلال الاجتماعي ، فذهب إلى أنه يمكن أن ينشأ الصراع حول مراكز القوة إذا أظهر أصحاب تلك المراكز أي ضعف في قدرتهم

علم قيم الآخرين .

٢- نظرية المصلحة

ولغة النظرية صورتان متمازختان ، الأولى ، تفسر النظام بإعتباره ينتج عن د العقدة ، أو د التماقد ، بين الناس الذين يجدون فيه مصالحهم . وتعتبر الصورة الثانية أكثر تعقيدا من الأولى ، فذهبت إلى أن النظام الاجتماعي نتيجة غير متعمدة أو غير مقصودة لأفعال عدد كبير من الناس الذين يتصرفون طبقا لمصالحهم بطريقة مستقلة . فالحقيقة لا تتمثل في أنهم يكتشفون هذا النظام في مصالحهم ، ثم يدعمونه بل أنهم يذهبون النظام بطريقة غير مقصودة ، ثم يكتشفون بعد ذلك أنه يوجد في مصالحهم .

٣- نظرية الاتفاق القيمي

وهي التي تقر أن النظام قائم على وجود حد أدنى من الاتفاق حول بعض القيم التي قد تكون أخلاقية ، أو فنية ، أو جمالية . ويشتمل جوهر هذه النظرية في أن الأشخاص الذين يوافقون على ذات القيم ، يشكلون فيما بينهم وحدة مشتركة في مقابل غيرهم . والاتفاق حول القيم لا يمكن وحده الأهداف فحسب ، وإنما يمكن الناس من تحديد الوسائل التي تتبعها على التوفيق بين مصالحهم .

٤- نظرية التصور الذاتي

وهي النظرية الرابعة والأخيرة من النظريات التي فطرت النظام الاجتماعي وركزت اهتمامها على تفسير د حامل الإستمرار في الحياة الاجتماعية ، فذهبت إلى أنه إذا وجد النظام الاجتماعي ، فإنه يوجد معه شروط وحوامل إستمراره ،

فالمعاملات العلمية في الظواهر الاجتماعية ، غالبا ما تكون دائرية ، وحينما تقوم بعض العمليات بتدعيم النظام الاجتماعي ، فإنها تميل في نفس الوقت إلى مقاومة التغيير والتفكك .

وقد وجهت هذه انتقادات إلى كل نظرية من تلك النظريات أعني ما ذكره « بيرسي كوهين » ، (١) ، وتتلخص أهم هذه الاعتراضات فيما يلي :

١- إذا ادعينا أن القهر يعتبر شرطا حتميا لقيام النظام في المجتمع الإضافي ، فإن هذا الادعاء يمكن أن يرفض بسهولة عن طريق فحص تلك المجتمعات التي يوجد فيها النظام دون وجود القهر الذي تمارسه سلطة مركزية ملقنة ، وكل ما هو موجود فيها هو مراكز للسلطة داخل الجماعات الاسرية ، والمجتمع المحلي ، والوحدات القروية ، ويرفض « كوهين » حتى الفشار القوي عامل القلة المهيمنة من عوامل النظام فيقول ان عبارة القهر قد تحقق درجة ملقنة من النظام في المذنب القصير ، ولكنها تؤدي إلى اعادة التمازج ، وإلى زود أفكشال متعددة الحل المدى الطويل .

٢- أما عن نظرية المصلحة ، فهي في صورتها الأولى ، تقتصر النظام الاجتماعي في خطوة ترويا الاجتماع ، ومن الواضح أن هناك نظام اجتماعية متعددة ، كخط دون أن تكون قابلة لترويا الناس . وكذلك ، فشلت هذه النظرية في تفسير كيفية ظهور ترويا الناس دفعة واحدة ، وكيفية ظهور اعتمادهم المتوازن قبل أن يوجد أي نظام في المجتمع . وتعتبر الخطوة الثانية من نظرية المصلحة من أهم الاسهامات التي عملت على تطوير النظرية التوسلالية ، عندما انحلت إلى الظواهر

الاجتماعية في ضوء عوامل مستقلة عن الارادة الإنسانية . ومن أهم الإعراضات التي وجهت إلى هذه النظرية أنها لم تفسر لنا اشتقاق المصالح ، هل يقوم المجتمع بتحديد ما ؟ أم أن الفرد هو الذي يفعل ذلك . يضاف إلى ذلك أن وجود المصالح يفترض مسبقا وجود النظام الاجتماعي . ومن ثم ، فإن عملية توافق المصالح ليست كافية لإقامة النظام وتدهيمه ولكنها تعتبر ضرورية .

٣ - ويمكن توجيه نفس الانتقادات السابقة إلى أية نظرية من هذه النظريات فإذا كان البعض يفسر النظام عن طريق رده إلى الاتفاق القيمي ، يمكن الرد عليه بتساؤل مؤداة : وكيف يمكن التوصل إلى حالة الاتفاق ، دون أن يسبق ذلك وجود النظام الاجتماعي . يضاف إلى ذلك أنه قد يكون هناك اتفاق بين أعضاء المجتمع على قيم ، وأهداف معينة ، ولكن يؤدي هذا الاتفاق إلى الصراع لا النظام ، فالاتفاق لا يؤدي دائما إلى النظام : وفي حالات كثيرة يؤدي إلى المنافسة ، والصراع . إلا أن وجود درجة معينة من الاتفاق القيمي ، يعتبر شرطاً ضروريا للنظام الاجتماعي .

وقد توصل د كوهين ، من كل هذه الانتقادات إلى نتيجةين : - إحداهما تمثل في أن النظريات السابقة لم تستطع أن تفسر ، أصول النظام الاجتماعي ، وأن هذه المهمة قد تكون مستحيلة ، إذا أردنا إخراجها عن طريق مصطلحات سوسيولوجية خالصة . أما النتيجة الأخرى التي توصل إليها فهي أن هذه النظريات تسهم في تفسير كيفية استمرار النظام في الحياة الاجتماعية ، وكيفية تصدعه وتفريده ، أكثر مما تسهم في تفسير كيفية وجود النظام وأصله . وهو يستخلص من ذلك أن : كل نظرية من تلك النظريات تقرر شرطاً ضروريا ، ولكنه غير كاف ، لاستمرار النظام الاجتماعي . ولذلك فإن كل النظم الاجتماعية تقوم على مزيج من القيم ، والمصلحة والاتفاق القيمي .

صابعاً : الجزاءات الاجتماعية

اتفق بعض علماء الاجتماع على تعريف « الجزاء الاجتماعي » بأنه نظام هدفه ترغيب الأشخاص الذين يحتلون بعض الأدوار في الامتثال لمعايير وتوقعات هذه الأدوار . وهنا تبدو أهمية العلاقة بين الجزاء ، والدور ، حيث تختلف الجزاءات باختلاف الأدوار ، وكذلك فإنها تختلف من مجتمع لآخر طبقاً للفروق الثقافية .

وقد تعرض الباحثون في علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا لتحليل الجزاءات ، عن طريق تعريفها ، وتصنيف أنواعها أو صورها ، ولن أتعرض هنا إلى كل هذه المحاولات التي بذلت في هذا الصدد ، وإنما سوف أكتفي بعرض وتحليل وجهة نظر كل من : لا بير ، وراد كليف براون ، نظراً لعمق الدراسات التي قام بها كل منها وتميزها بالعمومية والشمول ، مع ملاحظة أن آراء راد كليف براون تنطبق على المجتمعات البدائية بوجه خاص .

١ - موقف لا بير من تعريف الجزاءات وتصنيفها

عرف « لا بير » الجزاءات الاجتماعية بأنها : الطرق التي يتمكن أعضاء الجماعة بواسطتها أن يجعلوا المنحرف يرجع عن انحرافه ويعود مرة ثانية إلى الامتثال لمعايير هذه الجماعة . وهو يفرق بين طريقة الضبط أو وسيلة الإنفاذ ، وبين أسلوبه ، فطريقة الضبط تتمثل في الجزاء ، أما أسلوبه فيتمثل في ممارسة أنواع معينة من التنظيم التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الامتثال ، ومثال ذلك أن القانون ، والبيروقراطية تعتبر أساليباً للضبط في رأيه ، أما العقاب (بصورة مختلفة) وكذلك المكافأة ، فهما طريقة الضبط أو وسيلة إنفاذه من وسائله (١) .

1 - Le pere, op. cit. P. 270, 272, 275-277.

ونساء على ذلك ، قام « لا بير » بتصنيف الجوانب الاجتماعية على النحو التالي :

أ - الجوانب الفيزيائية

إن أهم ما يميز الجوانب الفيزيائية على رأى « لا بير » هو أنها يمكن أن تطبق للمعاقبة لا للمكافأة ، ولذلك فإنها تعتبر سلبية فى طبيعتها . أما بالنسبة لجميع الوسائل الأخرى ، فلديها إمكانيات لضبط الإيجابي والسلبي معا ومثال ذلك أن القوى أو العوامل الاقتصادية فى الجماعة ، يمكن أن تستخدم ليس فى معاقبة الفرد فحسب ، ولكن لمكافأته أيضاً . وتمثل الأنواع المختلفة للجوانب الفيزيائية فيما يلى :

١ - الطرد ؛ حيث أنه ليس لدى كل الجماعات قدرة على معاقبة العضو المنحرف فيها بالطريقة الفيزيائية ، ولكن كل هذه الجماعات لديها سلطة الطرد الفيزيقي للأعضاء غير المرغوب فيهم . ويعتبر الطرد من القبيلة أو العشيرة أحد الصور الكبرى الجزاء الفيزيقي عند كثير من الشعوب البدائية ، أما فى المجتمع الحديث فإن معظم الجماعات المهنية - باقى ذلك الأطباء ، والمحامين ، والأكاديمين - تستخدم صورا من الحرمان الاقتصادي التى تعتبر تميدا للطرد الفيزيقي .

٢ - الإعدام ؛ ويعتبر التهديد به ، أو ممارسته هو ذاته ، من أقسى صور الجزاء الفيزيقي . وهو يوجد فى كل المجتمعات ، غير أن التبرين العقل أو الأيديولوجي للموت ، يختلف من ثقافة إلى أخرى .

٣ - العقوبة الفيزيائية ؛ إن استعمال العقوبة الفيزيائية كوسيلة لضبط الاجتماعي - يجب أن يعين من المجهود الشخصي إلى النتيجة . والعقوبة الفيزيائية

تشبه الطرد في أنها تمتزج حيلة كالمئة للضبط الاجتماعي . والواقع أن العقوبة الفيزيقية منتشرة بوضوح في الشعوب البدوية المتنقلة أكثر مما توجد لدى الشعوب الزراعية المستقرة ، وكقاعدة عامة فإن القرار الذي تتخذه الجماعة يوقف أو تنفذ العقوبة الفيزيقية ، يمكن التوصل إليه ، عن طريق مناقشات غير رسمية ، وغير مباشرة بين الأعضاء .

ب - الجزاءات الاقتصادية

تلجأ الجماعات في المجتمعات المختلفة إلى الجزاءات الاقتصادية لكي تدعم امتثال العضو لمسايرها ، وتمثل الجزاءات الاقتصادية في :

١ - المعاقبة الاقتصادية ، وليست لدى كل الجماعات سلطة حرمان الأعضاء من بعض السلع والخدمات ، فالجماعات الترفيقية مثلاً لا تمنح العضو فيها سلماً معينة ، وبالتالي لا يستطيع أن يمارس العقوبة الاقتصادية نحوه . ومن الناحية الأخرى ، فإن القدرة على تنفيذ الجزاءات الاقتصادية ، ليست مقصورة على جماعات العمل ، وغيرها من الجماعات الأخرى الاقتصادية ، وإنما تتمكن جماعات معينة ، كالأسرة مثلاً من تطبيق العقوبة الاقتصادية على أحد أعضائها .

٢ - التخويف من العقاب الاقتصادي ، حيث أن استماع العامل مثلاً إلى تهديدات معينة بالحرمان الاقتصادي ، وإلى قصص يرددونها العمال القدامى ، داخل نطاق العمل عن أحداث ، عوقب فيها العمال عن سلوك انحرافي معين عن طريق تخفيض الخدمات التي تقدم لهم ، يجعله باستمرار في حالة امتثال . ولذلك فإن قدرة جماعة العمل على مسايرة العامل المنحرف ، عقاباً اقتصادياً مسألة يضعها العامل في إعتباره أثناء أدائه لعمله .

٣ - المكافآت الاقتصادية ، تتمثل أهم وسيلة يمكن لمعظم الجماعات استحداثها

يرفع مستوى الرتبة المهنية للمعامل في المكافأة الاقتصادية . وما هو جدير بالذكر أن - أساسية الفرد للجزاءات الاقتصادية ، تتوقف على مستوى طموحه الاقتصادي .

ج - الجزاءات السيكلوجية

توقع الجزاءات السيكلوجية عن طريق وسائل رمزية وتتوقف فاعليتها على القيمة التي يملقها الشخص على رموز مركزه في الجماعة . فلكل دور في أية جماعة ، مجموعة من الحقوق المحددة والعلاقات المميزة التي تدل على اعتراف أعضاء الجماعة به وموافقتهم عليه . فمن حقّه مثلاً أن يستقبل بتحية حارة ، وأن يضمن بإهتمام زملائه به ، وأن يسمع له بمشاركته معهم في أوجه النشاط المعقدة . وهناك صورتان للجزاء السيكلوجي ، وهما :

١ - العقاب السيكلوجي ، حيث أنه يوجد لدى كل جماعة في الجماعات احتياطي من رموز الاستهجان ، يشتق من إضافة أعضائها . وهي تستطيع عن طريق تلك الرموز أن تعاقب الأخطاء عقاباً سيكلوجياً ، إذا أساءوا سلوكهم . والواقع أن طبيعة ودرجة هذه الرموز ، يمكن التمييز عنها بكميات مثل : اللوم والازدراء ، والسخرية والاستهانة ، والتفريغ . وتتمثل أهم وظيفة للعقاب السيكلوجي ، في أنه جدير بأن يجعل الفرد يضمن بالعصيان في جماعته ، ومن ثم ، بالعصيان العام ، مما يجعله يعود إلى الامتثال مرة أخرى .

٢ - المكافآت السيكلوجية ، تظهر بوضوح عند ما يتمتع الشخص حقوق رمزية أرقى من حقوق مركزه الفعلي . ومثال ذلك أن يدعى بذات الأسماء والألقاب التي يدعى بها من هم أعلى منه مركزاً . وبوجه عام ، يمكن القول بأن المكافآت السيكلوجية تظهر في الإنجازات ، والحركات ، والإشارات ،

والثنية ، والفكر . ويمتبر وضع الشخص في الجماعات غير الرسمية ، أكثر عرضة لثقل هذه المكافآت السيكولوجية . وعلى أية حال فإن علامات الإحترام والإعجاب ، تتميز بأنها غير واضحة إلى حد كبير، وشخصية أى يشعر بها طرفى العلاقة فقط .

د - الجزاءات التوقعية :

إن الفرد يتوقع دائما أن يكون عرضة لجزاءات الجماعة ، ويمتبر هذا التوقع أحد العوامل الهامة التى تؤدى به إلى الامتثال ، ولذلك فإن توقع الجزاء ذاته تعتبر جزاءا . وعلى أساس تقييم الشخص لعضويته في الجماعة ، وبقدر إحساسه بالضوابط الاجتماعية، يعمل كل جده على ألا يكون عرضة لأى نوع من الجزاء السلبى ، وبحاول بقدر الامكان أن يبرز مكافآت مختلفة ، ولذلك يمكن القول بأن الشخص يحكم بجزاءات توقعية أو متوقمة ، يتعرف عليها عن طريق خبرته في الجماعة .

٢ - وجهة نظر « وادكليف براون »

عرف الجزاء الاجتماعى ، بأنه « رد فعل من جانب المجتمع أو من فئذات قيمة من أعضائه ، تجسده أسلوب معين للسلوك ، قد يكون مستحسنا ، أو مستهجننا » (١) . ومعنى ذلك أن الجزاء يكون إيجابيا إذا كان السلوك موضع استحسان أعضاء المجتمع ، ويكون سلبيا عندما يكون السلوك موضع إستيجان الأعضاء . ومن الأمثلة على الجزاءات الإيجابية : المكافآت والأناقب ، والشهرة ، والمدح . أما الجزاءات السلبية ، فى تتضمن ما يجب ألا يفعله الفرد ، ويصنف « وادكليف براون » الجزاءات السلبية إلى نوعين :

١ - جزاءات منظمة Organized .

٢ - وجزاءات منتشرة أو مشاعة diffused .

وعرف الجزاءات المنظمة ، بأنها إجراءات تنظيمية معترف بها ، توجه إلى الأشخاص الذين يعتبر سلوكهم مستهجنا أو غير مقبول من الناحية الاجتماعية . أما الجزاءات المنتشرة ، فهي جزاءات تلقائية غير منظمة ، تعبر عن الاستهجان العام من جانب المجتمع المحلي أو جزء منه . ومن أوضح الأمثلة على الجزاءات السلبية المنظمة : القانون ، وبمجموعة الجزاءات التي تمارسها الهيئات التي لا تمثل المجتمع المحلي بأسره ولكنها تمثل فقط منظمات خاصة فيه ، كالكنائس ، والنوادي ، والجمعيات المهنية ، وغيرها من الجماعات التي يمكن أن تكون بمثابة وسائل منظمة تواجه الآلات المتعددة على القواعد السائدة . والمجتمعات البدائية ، لديها أيضا محاكم ، تعبر عن الإرادة العامة للمجتمع بالرغم من أنها لا تطبق القوة الفيزيائية ، وأحيانا توجد هذه المحاكم بالاضافة إلى المحاكم القانونية . وهناك أيضا جزاءات سلبية متعددة تعتبر غير منظمة ، أي مشاعة ، فعلى الرغم من أنها تتضمن نماذج نظامية للسلوك ، فهي لا تنضم عملا من جانب هيئات أو سلطات رسمية ، وفي الغالب تمثل تعبيرات عن الرأي العام ، في المجتمع المحلي ومن الأمثلة على ذلك : السخرية ، وحرق المنازل ، وسرقة الماشية ، والسحر الأسود .

هذا ، وبمقترح « رادكليف براون » تصنيف آخر للجزاءات الاجتماعية ، يتقاطع مع تصنيفها إلى منظمة ومنتشرة ، فالجزاءات إما أن تكون : أولية أو ثانوية . والجزاءات الأولية ، هي التي تتضمن فعلا من جانب المجتمع المحلي برمته (سواء كانت منظمة أو غير منظم) ، أو من جانب محلي السلطة فيه .

أما الجزاءات الثانوية : فهي التي تتضمن فعلا يقوم به شخص معين أو جماعة من الأشخاص لإزاء شخص أو جماعة أخرى . وبهذا المعنى يكون القانون المدني في المجتمعات الغربية ، جزاءا ثانويا ، ولذلك فإن الجزاءات الثانوية مرتبطة بالذنوب الخاصة أكثر من ارتباطها بالذنوب العامة .

وعلى أية حال ، فإن أوضح تصنيف يمكن أن يوضع للجزاءات هو الذي يتمثل في تقسيمها الى : سلبية ، وإيجابية ، أي أنها إما أن تتعلق بالعقاب ، أو بالمكافأة . وبعد ذلك تنقسم الجزاءات العقابية إلى صور وأنواع مختلفة ، وكذلك الحال بالنسبة للجزاءات المتعلقة بالمكافآت .

يمكن بعد ذلك كله أن أعرض للنتائج العامة لهذا الفصل على النحو التالي :
أولا : لاحتل موضوع الإمتثال ، والانحراف ، وفقدان المعايير جزءا هاما في نظرية الضبط الاجتماعي ، وتوصل الباحثون المحدثون فيه الى بعض المبادئ والأفكار ، التي يمكن صياغتها في القضية الآتية : أن هناك عوامل متعددة ، تسهم في كل من الإمتثال ، والانحراف ، وأنه بالرغم مما يبدو بينها من تناقض ظاهري إلا أن النظرة الواقعية اليهما تكشف عن أن كلا منها ، إنما يبرز عن الارتباط بغير معينة والامتثال لها في أغلب الأحيان .

ثانيا : اهتم الباحثون في نظريات الضبط الاجتماعي أيضا بتصورى : الدور والمركز وأهميتها في الضبط الاجتماعي ، وتوصلوا في هذا الصدد إلى أهمية المركز المكتسب في ضبط سلوك الشخص في المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المفتوح ، أما المركز الموروث ، فهو أكثر أهمية وفاقلية كعامل للضبط في المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المغلق . وتظهر أهمية الدور والمركز بالنسبة للضبط الاجتماعي ، في قدرة كل منهما على التحكم في سلوك الفرد عن طريق

زيادة حقوق المركز أو الاقلال منها . أى أن المركز في حد ذاته يمكن أن يمارس أنواعا عديدة من الجزاءات : السلبية ، والايجابية نحو سلوك الفرد .

ثالثا : قام عدد من الباحثين المحدثين بدراسة الضبط الإجتماعى من خلال تحليل متعمق لكل من القوة والسلطة . ولكنهم اختلفوا في التمييز بين هذين التصورين ، وفي ادراك العلاقة بينهما . على أن الاتجاه السائد بالنسبة لهذا الموضوع هو الذى ينظر الى القوة بوصفها ممارسة الضبط عن طريق القهر ، دون الاهتمام بأهداف الجماعة أو موافقتها ، وبغير حق من جانب من يمارس القوة . أما السلطة فهي ممارسة الضبط من أجل تحقيق أهداف الجماعة ، ويتم ذلك بطريقة قانونية رسمية .

رابعها : كانت مسألة « عملية التكوين النظامى » موضع اهتمام عدد من الباحثين في الضبط الاجتماعى ، تخص منهم بالذكر « بارسونز » الذى حاول أن يقوم بتحليل طبيعة هذه العملية ووظائفها . وتوصل الى ما يلى :

١ - تعتبر عملية التكوين النظامى ، مسألة درجة ، وهناك نوعان من المتغيرات التى تؤثر فيها ، وهى : التوجيه القيمى (الذى يحدد الأولويات النظامية) والتوجيه الدافعى (وهو مرتبط بالمجتمع ، ولكنه موجه نحو الفرد) .

٢ - تقوم العملية النظامية بوظيفتين ، الأولى : تحديد أولويات الدور اعضاء عدم وجود صراع دائم بين الأدوار المختلفة . والآخرى : وضع جداول زمنى ومكانى يحدد الأوقات والأماكن التى يمارس فيها كل دور . وللملاحظ أن عملية التكوين النظامى تزيد من فاعلية الضبط الاجتماعى ، وتعمل على تدعيمه باستمرار .

خلاصا : ويأتى الموضوع الخامس ، وهو لاستدماج المعايير . والواقع أن هذا المفهوم بدأ أخلاقيا (عند دور كايم) ، فكان مرادفا للرغبة في الامتثال للمعايير ، واعتبارها جزءا من حياة الانسان الأخلاقية ، ثم تطور بعد ذلك ،

واتخذ الطابع الحيكولوجى عندما أصبح مرادفا للتعليم ، والاستدماج ، والتعود .
وأخيرا أصبح مقبوماً سوسيولوجيا .

سادسا : حاول عدد كبير من الباحثين فى علم الاجتماع تحليل طبيعة النظام
الاجتماعى وأصوله ، وعوامل استمراره فى المجتمع . وقد اختلفت اتجاهاتهم فى
التفسير ، على أن هناك رأيا يوفق بين هذه الاتجاهات كلها ، وهو الذى مؤداه
أن القهر والاتفاق القيمى ، والمصلحة ، تعتبر عوامل ضرورية لاستمرار
النظام الاجتماعى ، أما البحث عن أصول النظام فهو اقرب الى الدراسة الفلسفية
منها الى الدراسة العلمية السوسيولوجية .

الباب الثالث

القانون والمجتمع

- الفصل السابع : الملامح الأساسية لتطور دراسة القانون في علم الاجتماع .
- الفصل الثامن : موقف علماء الاجتماع من أم مباحث القانون .
- الفصل التاسع : القانون والجريمة والسلوك الانحرافي .
- الفصل العاشر : العلاقة بين القانون والمجتمع .

الفصل السابع

الملاح الأساسية لتطور دراسة القانون في علم الاجتماع

- أولا : تطور الدراسة الحوسبولوجية للقانون .
- ثانيا : القانون من وجهة النظر الماركسية .
- ثالثا : علم الاجتماع القانوني وفقه القانون .

الفصل السابع

الملاحع الأساسية لتطور دراسة القانون في علم الاجتماع

كانت للقانون مكانة خاصة لدى علماء الاجتماع ، لدرجة أن بعضهم ركز اهتمامه الأساسي على دراسته ، فحاول أن يضع تعريفاً سلاتماً له ، وتصنيفاً لأقسامه ودراسة لأصوله ، ووظائفه الاجتماعية ، ولدى تأثيره في المجتمع وتأثر المجتمع به . وتنصب المهمة الجوهرية لهذا الفصل على بيان أهم ملاحع تطور الدراسة السوسولوجية للقانون ومدى إختلاف علماء الاجتماع أو إتفاقهم حول المسائل الأساسية التي ينبغي إدراجها تحت ما أسموه بعلم الاجتماع القانوني ، ثم توضيح وجهة النظر الماركسية في القانون وأهم الاعتراضات التي وجهت إليها ، والتمعرف على المنظورات الأساسية للقانون عند فقهاءه ، والإختلافات الجوهرية بين علم الاجتماع القانوني ، وفقه القانون ، لتحديد مدى إمكانية وجود منطقة إلتقاء بينهما .

أولاً : تطور الدراسة السوسولوجية للقانون

ليس هدفنا الأساسي من هذه المحاضرة التي تترض فيها للنظريات السوسولوجية في القانون ، أن نضع تصنيفاً شاملاً يقوم بتقسيمها إلى عدة نماذج أساسية ، لكل نموذج منها طابع مميز ، ولأننا نريد من هذا العرض وضع إطار عام نستطيع من خلاله أن نلقى الضوء على أهم تلك المحاولات التي بذلها علماء الاجتماع لدراسة الظاهرة القانونية ، وتصوير الملاحع الأساسية لتطور تلك النظريات التي

ما زالت تحتاج حتى الآن إلى تطوير وتدعيم مستمرين . والواقع أن هناك انشاقا يكاد أن يكون عاما بين معظم علماء الاجتماع على أن الدراسة التي قام بها «مونتسكيو» Montesquieu ، في كتابه عن «روح القوانين» تعتبر بمثابة أول محاولة في علم الاجتماع القانوني ، فهو لم يستمد مبادئه من علم اللاهوت كما فعل فقهاء القانون في العصور الوسطى ، أو من العقل الخالص كما فعل فقهاء القانون في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، أو من الميتافيزيقا كما فعل مؤرخو القانون وفلاسفته في القرن التاسع عشر ، وإنما استقها من الوقائع التي قام بجمعها ودراستها في الوقت الذي كان يكتب فيه كتابه هذا (١) . وقد نظّر «مونتسكيو» إلى القانون بوصفه جزءا من الحياة الاجتماعية يقف على قدم المساواة مع بقية الأجزاء الأخرى التي تحكم الناس وتوجه سلوكهم ؛ والقانون يتشكل عن طريق المجتمع ، وهو نفسه يقوم أيضاً بتشكيل المجتمع : فهناك علاقة متبادلة بين القانون والمجتمع ، وليست الصلة بينهما من جانب واحد ، أي أن القانون لا يفرض على المجتمع فرضاً ، وإنما هو من صنع المجتمع ، وهو في نفس الوقت يؤثر في المجتمع . وقد تكلم «مونتسكيو» عن قانون الطبيعة ، وهو طبقاً لفهمه الخاص يمثل مجموعة الفرائض الطبيعية للناس ، والتي يجب أن تتفق معها سائر القوانين ، وذلك أن العقل هو الذي يقوم باكتشاف قانون الطبيعة ، والعقل واحد في كل زمان وكل مكان وعند كل الناس ، وليس القانون الوضعي لأي مجتمع سياسي منظم ، أكثر من مجرد توضيح لقانون الطبيعة .

هذا إلى جانب أن هناك عوامل أخرى بجانب القانون تؤثر في حياة الناس ، كالتأثير

والدين ، والعرف ، والأخلاق ، كما توجد علاقة متبادلة بين القانون وهذه الضوابط الأخرى ، ومعنى ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين القوانين ، والظروف الاقتصادية المجتمع وبين القوانين والظروف المناخية والجغرافية له .

وبذلك كان « مونتسكيو » أول من وجه الأنظار إلى أن القانون ليس مفروضاً على المجتمع ، وإنما يتوافق مع الظروف الاقتصادية والجغرافية والتاريخية للمجتمع ، فهو يتأثر به ويؤثر فيه . ويتضح من ذلك أن مونتسكيو قد تناقض مع نفسه ، حين ذهب في بداية الأمر إلى أن القانون الوضعي في المجتمع ليس إلا تمبيراً عن قانون الطبيعة وأن قانون الطبيعة واحد في كل زمان ومكان ، ولكنه عاد مرة أخرى فقال إن القانون دائماً ما يتوافق مع كافة ظروف المجتمع الذي يوجد فيه ، وبذلك يكون قد أعترف (عرافاً ضمناً) بأن القانون يتغير من مجتمع لآخر طبقاً لاختلاف ظروف كل مجتمع ، ولكن لو تجاوزنا عما قاله مونتسكيو بصدد قانون الطبيعة ، ووجهنا نظرنا إلى فكرته عن أثر ظروف المجتمع على القانون ، لأدركنا أهمية وجهة نظره بالنسبة لمسلم الإجتماع القانوني .

وبعد « مونتسكيو » يأتي « أوجيست كومت » Auguste comte ، الذي لم يبدأ كتابته في القانون إلا بعد أن وضع القانون الفرنسي ، وبعد أن وحد رجال القانون الفرنسيين بين القانون ودستور نابليون ، وكانت آراؤه في القانون غير واضحة . وقد رفض إمكانية قيام علم لإجتماع قانوني لأنه رفض وجود أى تقسيم لعلم الإجتماع غير التصنيف الذي وضعه هو له ، وكان دائماً يؤكد إستحالة وجود فروع متخصصة لعلم الإجتماع غير علم الإجتماع الاستاتيكي ، وعلم الاجتماع الديناميكي . ولم يرفض فقط إمكان وجود علم لإجتماع يتخصص في دراسة

القانون، وإنما رفض أيضاً أهمية وجود القانون ذاته في المجتمع، فذهب إلى أن القانون وجد في المرحلة الميتافيزيقية، وأنه يجب أن يختفى حيناً تأتى المرحلة الوضعية للتطور، ففي تلك المرحلة الأخيرة يستغنى المجتمع عن القانون كلية، وبالتالي يختفى القانون نهائياً، ولذلك فالقانون في نظره ليس أكثر من مجرد أمر ميتافيزيقي، وقد دعم كونت رأيه هذا بقوله إن قوانين التطور الاجتماعي يمكن أن تكتشف - بمحاولة - عن طريق الملاحظة، ولذلك فإن التشريع ليس إلا محاولة عميقة لإحلال قوانين أخرى محل قوانين التطور الأساسية، ويبدو أن كونت قد تأثر في رأيه عن القانون بالمدرسة التاريخية في علم الفقه، وهي التي تؤكد أن القانون يطور نفسه بنفسه وأن المحاولات المصطنعة لتوجيهه وتغييره عن طريق التشريع، محاولات فاشلة، وقد بالغ كونت في انخيازه للمدرسة التاريخية فلم يكتف بأن وصف التشريع بأنه عقيم، بل وصف القانون أيضاً بالمعم وبعدم أهميته، ولذلك فقد تنبأ كونت باختفاء القانون بوصفه هيكل من القواعد المفروضة عن طريق المشرعين. إلا أنه برغم رفضه للقانون، وإصراره المستمر على ضرورة إخفاؤه، فقد أعلن أن القانون يلعب دوراً في فترات التحول الثوري، يساعد على إلغاء النسق الاجتماعي السابق، ويعمل على تدعيم النسق الاجتماعي الجديد. ويمكن أن نجل بهذا الصدد ملاحظتين على موقف كونت، الأولى، اقتراضه وجود ثلاثة قوانين للتطور أو تصور وجود هذه القوانين، ومحاولة أن يثبت صحة وجهة نظره عن طريق القول بأن ملاحظة تطور الانسانية والعقل البشري، تؤكد أن القوانين الثلاثة هي التي تحكمها، وبعد أن افترض وجود تلك القوانين، تصور بعد ذلك أنها موجودة بالفعل وأنها جذيرة بأن تلغى كل قوانين أخرى في المجتمع، ومن المستحيل أن يقوم الإنسان بتجاهل الواقع عندما يؤكد فكرة ذهنية، أي أنه ليس من المألوف علينا

أن يتجاوز التصور الواقع ، لأن التصور وظيفة تعين على إدراك الواقع إدراكا سليما . أما الملاحظة الثانية ، فهي أن كون تصور أن قوانين المجتمع هي من صنع الحكام والمشرعين وأنها مفروضة على أعضاء المجتمع ، ونسى أن التشريع ليس إلا مصدراً واحداً فقط من ضمن مصادر هديدة القانون ، كالعرف والسوابق القضائية وغيرها . وبناء على ذلك ، فإنه لا يمكننا إلا أن نقول إن كون تصور تراجع تصور القانون عدة خطوات إلى الوراء ، وأنه لم يحاول أن ينمى ويطور من أفكار دوتمسكيو ، بل كان متمسكا برأيه إلى حد التعسف ولم يستفد مما كتبه مونتسكيو . أما الوضعية بوجه عام والتي ينتمى إليها كونت (بصورة أو بأخرى) فنجدها أيضا - وعلى حد قول جيرفيتش - قد استبعدت من مجال دراستها مجموعة من الحقائق الأساسية في المجتمع ، كالقانون ، والأخلاق ، والدين (١) .

وجدير بالذكر أن هناك من الباحثين بعد كونت ، من صرفوا الإنباه عن دراسة القانون ، ووجهوا أكبر اهتمامهم إلى المجتمعات البدائية التي يسودها العرف ، وبذلك أصبح العرف ، الموضوع الاساسي لدراستهم .

وبالرغم مما ذكر من أن الوضعية استبعدت دراسة القانون ، والأخلاق ، والدين إلا أن الاتجاه المعزى هو الاتجاه الوحيد الذي تفرع عن الوضعية وأهم بدراسة القانون ، وكان ذلك على يد دهربرت سبنسر Spenser ، الذي أهتم بالدراسة الإثنوجرافية للقانون ، فأصبح القانون في نظره هو صورة أقوى من العرف ، وأكثر ثباتا منه ، ذلك لأن العرف يطبق قاعدة الموتى على الأحياء ، وقد عالج سبنسر القوانين باعتبارها نظاما سياسية ، تتطور في المجتمع السياسي المنظم ، وتأمّر سبنسر في ذلك برجال القانون التاريخيين . ويجمع بعض

الدراسين على أن كتاب سينسر عن «العدالة» والذي يمثل تصنيفا للحقوق الطبيعية التي تفتق بطريقة منطقية من قانون الحريات المتساوية الإجتماعى ، متأثر بكتابات كانط بالرغم من أنه ذكر أنه لم يقرأ لكانط على الإطلاق (١) .

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن مونتسكيو ، وكونت ، وسينسر ، قد اختلفوا أشد الاختلاف ، حيث نظر مونتسكيو إلى القانون باعتباره يؤثر فى المجتمع ويتأثر به وأنه ضرورى ولاغنى عنه ، أما كونت فقد نظر إليه بوصفه مجموعة الأحكام التى يفرضها المضرعون والحكام على المجتمع ، وبذلك رفض الاعتراف بأهمية القانون ، وأكد ضرورة إختفائه من المجتمع . وتصور سينسر القانون باعتباره نظاما سياسيا يوجد فى المجتمع السياسى المنظم ويتطور من طريقه .

وقد ظهرت فى علم الاجتماع بعدد دراسة القانون عدة اتجاهات ، إلا أنها لم تكن جديدة بتأثير علم اجتماع قانونى ، تذكر منها على سبيل المثال الاتجاه السيكولوجى الاجتماعى الذى ترجمه « لستروورد Lester Ward » ، و«جبريل تارد Gabriel Tard » ، و« بالدوين I. M. Baldwin » ، والاتجاه الصورى السوسيولوجى الذى يعتبر «جورج زيمل George Simmel » ، و«فون وايز L. Von Wiesz » ، أهم مثليه ، وكذلك الاتجاه السلوكى . إلا أن جيرفيتش يرى أنه بالرغم من السلوكيين قد وقموا فى تناقضات عديدة فيما يتعلق بالقانون وأن دراساتهم لم تود إلى أى جديد ، وأن المفهوم السلوكى ليس الا رجوعا ساذجا إلى مستوى النزعة الطبيعية الاجتماعية القائمة على علم

1 — Roscoe Pound, sociology of law, from: Georges Gurvitch and W. E. Moore, Twentieth century sociology, P, 305.

الفسولوجيا ، إلا أن السلوكية أنتجت الكثير بشأن دور التنظيم ، والقواعد ، والقيم ، والأفكار في سلوك أعضاء المجتمع (١) .

ويمكننا في هذا الصدد أن نعود إلى موقف له أهميته في علم الاجتماع القانوني وهو موقف « فوستيل دو كولانج *Fustel de Coulanges* » الذي حاول عن طريق دراسته للقوانين اليونانية والرومانية أن يثبت وجود علاقة وظيفية بين القانون وسائر النظم الاجتماعية الأخرى ، وخصوصا بينه وبين العقيدة القديمة ، وبعد أن أكد في كتابه عن « المدينة العتيقة » أهمية القدسية التي ينسبها القانون القديم في المجتمع اليوناني ، قام بتحليل العلاقات المتبادلة بين العقيدة ، وقانون الميراث على وجه الخصوص ، وفسر سبب حرمان الابنة من الميراث وتمتع الابن بهذا الحق ، بأن الابن يكمل عقيدة أهل بيته ، بينما تنتمي الابنة هندزواجها إلى بيت آخر ، وبالتالي تبدأ في ممارسة عقيدة مخالفة للعقيدة في بيت أبيها ، وهي لذلك لا تستحق أن تراث . وذهب أيضا إلى أن القوانين القديمة ليست إلا مجموعة قواعد تمكس عقائد الناس ، وتنظم سلوكهم ، وتحدد تسلسل السلطة في العائلة القديمة . وهكذا فقد كانت تلك القوانين عبارة عن مجموعة التكاليف الدينية والعبادات ، والأحكام المتعلقة بطقوس العقيدة (٢) . وإذا حاولنا أن نبرز ذلك الطابع العام الذي سيطر على كتاب « فوستيل دو كولانج » ، المشار إليه ، يمكننا أن نقول إنه حاول في ثنايا هذا الكتاب أن يفرض القانون باعتباره نظاما اجتماعيا يتأثر بالنظم الأخرى ، وخصوصا العقيدة ، ويؤثر فيها . وهكذا ،

1 — George Gurvitch, op. Cit. pp. 20 - 21.

2 — Fustel De Coulanges, La Cité Antique, Etude sur Le Culte, Le Droit, Et Les Institutions De La Grece Et De Rome, 3e ed, paris, 1870. pp. 63, 78, 92 - 24, 218 - 226.

كان «كولانج» يرفض باستمرار - وبطريقة غير مباشرة - وجهة النظر
الالزامية للقانون ، وهي التي ترى أن القانون عبارة عن مجموعة من القواعد
المفروضة على أعضاء المجتمع ، وإنما نظر إليه باعتباره نظاما كبقية النظم الأخرى
يؤثر فيها كما يتأثر بها .

وبرجع كثير من الفضل إلى روس E. A. Ross في توجيه الإهتمام نحو
المنظور السوسيولوجي للقانون حينما برز دوره كوسيلة من وسائل الضغط الإجتماعي
المتعددة ، وكدعم أساسية النظام ، وأكثر الوسائل تخصصا وإحكاما ، فضلا عن
أنه يمارس عن طريق المجتمع . ومن أهم وظائفه أنه يقوم بردم هؤلاء الذين
وتكبحون أعمالا عدوانية ، بطريقة حاسمة فيتصرف معهم بطريقة ملزمة ، ووفق
أهمالم الذي يؤدي إلى الإخلال بإحدى قواعد العلاقات الاجتماعية أو التعاقدية .
وأهم «روس» بدراسة العلاقة الوظيفية بين القانون وسائل الضوابط الاجتماعية
الأخرى ، وذهب إلى أن تكامل القانون في الهيكل العام للضغط الاجتماعي
يسمح بدراسته في علاقته الوظيفية بالأوضاع الملزمة للمجتمع ، مما يهيء قاعدة
محددة لقيام علم اجتماع قانوني ونموه ، وبذلك يتحقق المنظور السوسيولوجي
للقانون الذي لا يتساوى مع أى منظور آخر ، وفصل عن ذلك فإن القانون عند روس ،
ليس عاما ولا ثابتا ، وإنما يتكيف مع الوضع الذي يرغب المجتمع أن يحدد
نفسه فيه . ومن ثم فإن أهمية القانون بالنسبة لوسائل الضغط الأخرى مسألة
تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر . ويرى «روس»
أن القانون يتطور ، مثله في ذلك مثل المجتمع ، من حالة التجانس إلى اللاتجانس ، ومن
المسؤولية الجماعية إلى المسؤولية الفردية ، فالعدالة القبيلة مثلا كانت «فازالت»
تضع عقوبات متجانسة ، أي ذات قيم متشابهة جدا فدفع الدية كان بدلا

لدم في كل الحسابات ، وكانت العدالة تنظر إلى السبب التمييزي الذي أدى إلى الجريمة حتى ولو كان لسانا غير عاقل ، أو حيوانا ، أو مجادا ؛ ثم تطور القانون إلى مرحلة أخرى كان محور الإهتمام فيها منصبا على فكرة المسؤولية الأخلاقية ، ومعيار الذنب التي تعتبر أساسا لمعيار العقاب . وأصبح العقاب يعتمد على مبدأ مؤداه أن ما يجب أن يوقع عليهم العقاب هم فقط هؤلاء الذين يخافون من العقاب ، وقد كان ذلك مصاحبا للتغير الذي حدث في المسؤولية وحوصلها من النطاق الجمعي إلى النطاق الفردي . ففي المجتمعات البدائية ، كانت أمرة الجاني ، وأقاربه هم الذين يقع عليهم العقاب ، وكان الأخذ بالنار هو الوسيلة الوحيدة للعقاب والإنتقام ، ولذلك لم تكن للقانون أهمية بالنسبة للأفراد ، ولكن أصبح القانون بعد ذلك يركز على الشخص الجاني ، وعلى رده فقط دون محاولة المساس بأعضاء أسرته أو أقاربه . وأخيرا تعرض «روس» لمسألة هامة وهي مكانة القانون الرهنة ، ودوره في النظام الاجتماعي ؛ وهو يرى أنه بالرغم من أن الخوف من القانون أصبح مسألة أقل أهمية من ذي قبل ، وبالرغم من أن دور القانون في المستقبل يمكن أن تقل أهميته عما هو عليه الآن ، فالتنا لا يجب أن ننظر إلى الالتزامات القانونية على أنها قد كتب عليها الموت ، فما زال القانون حتى يومنا هذا حجر الأساس في صرح النظام الاجتماعي (١) .

ويكن في هذا الصدد أن نسجل بعض الملاحظات على موقف روس :

١ - لاهتم بالتركيز على فكرة قانونية ذات أهمية ، وهي فكرة الردع ، التي اعتمد عليها بعض علماء الاجتماع فيما بعد في دراساتهم للقانون ، ومنهم دوركسيم .

٢ - إهتم بدراسة وظائف القانون ، وبالرغم من أنه قد تعرض لهذا الموضوع بطريقة عارضة ومختصرة ، إلا أن هذا البحث إعتبر مبحثاً هاماً عند علماء الاجتماع الذين أتوا بعده ، وسوف نتعرض لهذا الموضوع مرة أخرى في الصفحات التالية .

٣ - كانت نظريته للقانون نظرة وظيفية تكاملية ، فبالإضافة إلى أن القانون أداة ملزمة السلوك أعضاء المجتمع ، فهو من الناحية الأخرى يتأثر بالمجتمع ، ويختلف من نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر .

٤ - تعرض كذلك لمبحث ، إعتبر فيها بعد من أهم مباحث الاجتماع في القانون ، وهو مكانة القانون بالنسبة لبقية العنوايط الاجتماعية ، أو وضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي .

٥ - كان له أثر بالغ في دراسات وبائده لعلم الاجتماع القانوني، وخصوصاً فكرته عن أن القانون هو أداة متخصصة من أدوات الضبط الاجتماعي ، وأنه يمارس وظائفه عن طريق هيئات متخصصة ومسؤولة.

٦ - استطاع أن يصوغ فكرة إختلاف القانون من نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر ، وقد أخذ دور كبير هذه الفكرة وأسس عليها تقسيمه للقانون إلى نوعين ، نوع يوجد في المجتمع الذي يتصف بالتضامن الآلي ، ونوع آخر يوجد في المجتمع الذي يتسم بالتضامن المعنوي . كما أن جـيرفيتش أيضاً اعتمد على تلك الفكرة في تصنيفه للجماعات الخاصة ، وللأنطر القانونية .

وهنا يأتي دور « دوركيم Darkheim » ، حيث أن محاولته لتقسيم علم الاجتماع إلى فروع خاصة ، تعتبر أول محاولة من هذا النوع . وقد أدرك دوركيم أهمية تخصص العلوم ودراسة كل فرع لجانب معين من جوانب العلاقات

الاساسية ، بينما رفض د. كونت ، من قبل فكرة انقسام علم الاجتماع الى فروع خاصة ، مما أدى الى تمويق البحث في مجال هذا العلم . وقد حاول دور كيم أن يقضى على تلك المعوقات التي وضعتها في طريق علم الاجتماع القانوني الوضعية السوسيولوجية من ناحية والنزعة الطبيعية من ناحية أخرى ، وكانت محاولته أكثر عمقا ومنهجية من النظرية الأمريكية في القانون والضبط الاجتماعي ، وهي تعتبر إحدى الاسهامات الهامة التي مهدت لقيام علم الاجتماع القانوني . والواقع أن دور كيم قد استبعد نهائيا وجهة النظر التي ترى أن القانون ليس أكثر من مجرد تشريع قام به الحكام والمشرعون ، فالقانون في نظره ظاهرة إجتماعية . يضاف إلى ذلك أيضا أنه استبعد تلك القوانين العامة التي تصور تطور المجتمع ، ولم يعترف إلا بوجود القوانين الاجتماعية الموجودة بالفعل . أما الخاصية الضرورية للقانون فهي تسكن في الفهرس ، والإلزام ؛ والقانون هذه رمز مرئي يشير إلى التضامن الاجتماعي ، ولا يمكن أن تستمر حياة المجتمع دون وجود قانون يضع الحدود ويرسم العلاقات ويحدد جميع المتغيرات الضرورية للتضامن الاجتماعي . وإعتابا على هذا المفهوم ، فإن هناك صورتين للقانون : صورة القانون العقابي ، وصورة القانون الترميضي . الأول يشتمل على مجموعة القواعد الجزائية التي تهدف إلى عقاب السلوك غير الاجتماعي ؛ أما الثاني فهو يحاول أن يصلح الأخطاء ويماجلها . وينطبق القانون العقابي على ذلك النوع من التضامن الذي يتم من خلال تشابه المصالح ، أما القانون الترميضي فينطبق على المجتمع المعقد الذي يتسم بالتضامن المعنوي ، والالتفافات وتقسيم العمل (١) .

(١) سوف يرد الحديث عن هذه النقطة بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بتصنيف القانون والأنساق القانونية .

غير أن هناك بعض الانتقادات التي يمكن ذكرها في هذا المقام وهي :

١ - ذهب جيرفيتش Gurvitch ، إلى أن دور كيم قد قدم الكثير إلى علم الاجتماع القانوني ، وحاول أن يعطيه مكانة هامة في مجال علم الاجتماع العام وذلك عندما رفض تصورات « كونت » عن القانون وعن قوانين التطور رفضاً قاطعاً (١) .

٢ - يرى جيرفيتش أيضاً أن دور كيم بالغ في توضيح أهمية الرموز القانونية في دراسة الواقع الاجتماعي ، وقد دفعت هذه المبالغة إلى فشله في القضاء على جميع المعتقدات التي تحول دون الفهم الصحيح الذي يجب أن يقوم به رجال القانون وعلماء الاجتماع . ورد جيرفيتش هذا الفشل أيضاً إلى عاملين آخرين ، وهما : أن دور كيم رأى أن المنهج الوحيد لدراسة الظاهرة الاجتماعية هو المنهج الحسيولوجي ونسى أن المنهج الحسيولوجي لا يكفي وحده للكشف عن تلك الأطر المتداخلة التي توجد بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ، وبين نماذج السلوك ، والرموز ، والأفكار ، والقيم . ونسى أيضاً أن علم الاجتماع القانوني يمكن أن يستفيد من تلك الجهود التي قامت بها فلسفة القانون ، وعلم الفقه في دراسة الظاهرة القانونية ، وأن هذه الفروع يمكن أن تقدم الكثير إلى علم الاجتماع القانوني . أما السبب الثاني كما يرى جيرفيتش ، فإنه يرجع إلى تأكيد دور كيم المستمر على توحيد الأفكار ، والمثل ، والقيم مع الشعور الجمعي ، ونسى أن العقل الجمعي أو الشعور الجمعي يصبح طبقاً لهذا الرأي غير مختلف عن الشعور الفردي . إن دور كيم وضع مسألة الشعور الجمعي ، التي تعتبر وحدة ميتافيزيقية روحية في عمل دراسة العلوم الاجتماعية الخاصة ، ومن الواضح أن علم الاجتماع القانوني عند دور كيم عندما يستند على

أساس راسي كالشعور الجمعي ، فانه - على حد قول جيرفيتش - يتخطى حدود العلم الوضعي . وقد تساءل جيرفيتش في هذا الصدد عما إذا كان هناك فرق بين النظم القانونية ، والأخلاقية ، والدينية أم أنها تعتبر جميعا محصلات أو مظاهر للعقل الجمعي (١) .

والواقع أنه على الرغم من الانتقادات التي وجهها جيرفيتش إلى دور كيم إلا أنه اعترف بدوره في تطوير علم الاجتماع القانوني ، وحاول أن يعدل من بعض أفكاره ، ويضيف إليها ، عن طريق دراسته للعلاقات بين صور التجمعات وأنواع القانون .

٣- أشعار روسكو باوند ، R. Pound ، إلى أن دور كيم لم يذهب إلى أبعد من التمييز بين القانون المعاني والقانون التعويضي ، وأنه استوحى هذه التفرقة ، من صورة القانون الفرلي في ذلك الوقت ، حيث تفرع إلى صدين وجنائي (٢) .

٤- أدرك دور كيم وجود علاقة وظيفية بين القانون وصور التضامن الاجتماعي ، فالقانون يحدد علاقات الناس في مجتمع معين يتم التضامن الاجتماعي من نوع خاص وهو من ناحية أخرى ، يمسك طابع التضامن الاجتماعي لمجتمع معين أو أنه يعتبر نتيجة لهذا التضامن .

أما فلوريدو باريثو Peroto فقد عالج قضية القانون ، ليس في كتاب عنصم لهذا الموضوع ، وإنما بصدد تمرحه لدراسة علم الاجتماع العام . وقد ناقش باريثو نظرية صناعة القانون وشروط تلك الصناعة ، فضلا عن قضية الطاعة

1 - Georges Gurvitch, op. Cit. p. 34 - 35.

2 - Roscoe Pound, op. Cit. p. 307.

والسيطرة . ويرى بعض العلماء أن بارتو رفض التفكير العقلي كأساس أو مصدر للقواعد القانونية وكان يميل إلى تأييد مفاهيم دور كيم الأساسية . فحاول أن يرجع القانون إلى عدد من الظواهر ذات الأساس الشعوري الاجتماعي الذي يعتبر إنعكاساً للخصائص الفردية . يضاف إلى ذلك أنه أهتم بدور الصفوة في ممارسة القوة ، وفي تشكيل القانون ، معتمدة في ذلك على تلك الهيبة التي تتمتع بها (١) .

ومنا لا بد أن نقف وقفة عند « ماكس فيبر Max Weber » الذي أسهم بدور هام في تطوير علم الاجتماع القانوني ، حيث اعتقد أن الأسس الأساسية لعلم الاجتماع تكمن في أنه يقوم بفهم المعاني الداخلية التي توجد وراء السلوك الاجتماعي ومن الأمثلة على تلك المعاني : الأغراض ، والأهداف ، والقيم . وقد طبق هذه الفكرة في نطاق علم الاجتماع القانوني ، فقام بتحليل الأنساق القانونية التي أقامها رجال القانون في المجتمعات الرومانية ، والإقطاعية ، والرأسمالية ، لكي يتوصل إلى كيفية تأثير تلك الأنساق المعيارية في السلوك الاجتماعي . وبذلك كان لفيبر دور هام في تهيئة الفرصة لإيجاد نوع من الفهم المتبادل بين علماء الاجتماع ورجال القانون ، فأوضح مناطق الالتقاء بين علم الاجتماع وفقه القانون ، في المسائل التي تتعلق بتشكيل العلاقات بين الناس ، وتنظيم السلوك من طريق المجتمع السياسي المنظم . وفي هذا المقام يعلق « باوند » على موقف فيبر من دراسة القانون ، فيقول إن فهمه للقانون كان أفضل من فهم علماء الاجتماع الذين سبقوه ،

1 — N. S. Timesheff, An Introduction To The Sociology Of Law, Cambridge, 199, p. 49.

— International journal of comparative sociology,
V. VIII — Number, 2 september 1967, P. 270.

ويرجع ذلك إلى معرفته بتاريخ القانون وإلمامه بالخلفية القانونية للنظرية
السوسيولوجية في القانون (١) .

ولابد أن تتعرض في هذا الصدد لموقف «بارسونز Parsons» من
القانون ، وعلاقته بعلم الاجتماع ، فقد أدرك منذ البداية أن القانون وعلم
الاجتماع يتحركان في منطقة واسعة تشتمل على الاهتمامات المتداخلة ، غير أنه
يرى أن تلك المحاولات التي بذلك تهدف إلى اكتشاف الإهتمامات المتداخلة
والعلاقات المتبادلة لم تكن كافية أو مقنعة . وأنه عندما تقوم بدراسة القانون ،
من وجهة النظر السوسيولوجية يجب أن تركز إهتمامنا على مسألتين أساسيتين :
المسألة الأولى ، هي أن القانون يرتبط بالتأديج ، والمعايير ، والقواعد التي تطبق
على أعمال الناس وأدوارهم في المنظمات التي يرتبطون بها ، وأنه ليس عبارة عن
مقولة تشتمل على أوجه السلوك المحسوس ، بل إنه ظاهرة نظامية ، ترتبط بالتأديج
المعبارة التي تشتمل بدورها على أنواع مختلفة من الجوانب . أما المسألة الثانية
التي ذكر إهتمامه عليها ، فهي أن للقانون أنواعا مختلفة ، وأن إختلافها يرجع إلى
تعدد صور العلاقات الاجتماعية ، فالقانون ينظم بعض العلاقات الاجتماعية في كل
مجتمع ، وبالتالي فإن كل مقولة من مقولات العلاقات الاجتماعية التي يتم بدراستها
علم الاجتماع ، تنتظم عن طريق القانون في بعض المجتمعات ، وقد حدد «بارسونز»
مجموعة القضايا الأساسية التي تتعلق بالقانون ، والتي يجب أن يتصدى لدراستها
عالم الاجتماع ، وتصورها كما يلي : الأولى ، شرعية *legitimation* لسق القواعد
القانونية ، أو قانونية القانون . وهو يتساءل بهذا الصدد ، لماذا يجب أن تمثل
القواعد ؟ أو تعبير آخر : ما هو أساس الحق ؟ هل من اليسر إتباع أية سلطة دون

وجود أى مبرر لذلك ؟ وهل مجرد وجود بعض القيم الدينية وبعض الحقوق الطبيعية يجعل التمدى عليها أمراً صعباً أو خطأ ؟ أما الثانية ، فهي تتعلق بمعنى القاعدة التى يجب تنفيذها فى موقف معين وفى دور محدد . ومع وجوب صياغة القاعدة القانونية فى مصطلحات عامة ، إلا أنه لا يمكن أن تلمس هذه العمومية معالم للموقف الذى تنطبق عليه القاعدة ، وإنما لابد أن تعدد بوضوح التزامات وحقوق الشخص فى موقف معين ، وهذه القضية تحتاج بدورها إلى دراسة مفصلة ، وتحليل يقوم به علماء الاجتماع . وتتمثل القضية الثالثة بالنتائج التى ترتب على الإمثال (أو عدم الإمثال) للقواعد ، سواء كانت إيجابية أو سلبية . وفى هذا الصدد ترتبط درجة إمثال الشخص مجموعة من الظروف والعوامل التى يجب أن يهتم بها عالم الاجتماع ، يضاف إلى ذلك أن مسألة الجزاءات تندرج تحت النسق القانونى ، وهى جديرة بالزيادة والتحليل . أما القضية الرابعة والأخيرة ، فهي ترتبط بمن يقومون بتطبيق القواعد القانونية ، وهم الذين يشكلون السلطة القضائية .

وبعد أن عرض بارسونز القضايا الأساسية التى يجب أن يتصدى لها عالم الاجتماع فى دراسته القانون حاول أن يحدد باختصار من كل قضية ، وبوجه عام يرى أن النسق القانونى يرتبط أشد الارتباط بالوظائف أو العمليات السياسية ، فالنسق القانونى والنسق السياسى هما اللذان يشتركان فى تحديد الجزاءات ، ورسم مهام السلطة القضائية . أما عن السبب الذى جعل بارسونز يربط بين القانون والنسق السياسى فهو اعتقاده بأنه لا يمكن بأى حال أن يتجنب أى مجتمع استعمال القوة الفيزيائية أو التهديد بها كأسلوب للقهر والردع ، ولتدعيم الالتزام بالمعايير ؛ لكنه أدرك أن استخدام العنف بما يكون مصدراً خطيراً من مصادر تصدع النظام الاجتماعى ، ولذلك وجد فى التنظيم السياسى أداة رئيسة ، وهيئة متخصصة ، تحدد الاستعدادات المختلفة للقوة الفيزيائية وتعمل على تعديلها باستمرار ، وتكييفها

للظروف الاجتماعية والسياسية المنضمية ، وذلك بجانب قيامها بوظائفها الاخرى
العديدة . ومن أجل هذا فإنه يجب أن يرتبط النسق القانوني ارتباطا كاملا
وحقيقيا بالدولة ، لأن السادة المختصة بتوقيع المعاقب الفيزيقي ، تعتبر حقا للدولة
فقط ، وهنا يستطيع القانون أن يستخدم هيئات الدولة لتنفيذ الجراءات .

نخلص من ذلك إذن إلى أن بارسونز نظر إلى القانون ليس باعتباره مقولة
تتضمن أوجه السلوك المحسوس ، أو باعتباره مجموعة من القواعد المجردة ، بل على أنه
مجموعة من القواعد والمعايير التي ترتبط ببعض نماذج الجراءات التي تطبق بطرق
معينة وترتبط بعلاقات إجتماعية بالذات . والحقيقة أن بارسونز قد أسهم بدور
هام في توضيح العلاقة بين القانون وعلم الاجتماع ، وفي توضيح المسائل والقضايا
الأساسية التي يجب على علماء الاجتماع ، أن يتصدوا لها عند دراستهم للقانون ،
وهو يعتبر أول عالم اجتماع استطاع أن يصوغ المسائل القانونية بصورة واضحة
وذلك من وجهة النظر السوسيولوجية (١) .

أما د. بيرتم سوروكين P. Sorokin ، فقد تكلم عن القانون ، ولكنه لم
يخصص له كتابا معينا ، وإنما درس بعض جوانبه في كتابه عن الديناميات الاجتماعية
الثقافية وكذلك في كتاب المجتمع ، والثقافة والشخصية . حيث تكلم في الكتاب
الأول عن التفاعل الاجتماعي ، فذهب إلى أن سلوك الأشخاص مشروط بسلوك
الآخرين ومرتبطة به ، ويرى بعض الباحثين من المحدثين والمعاصرين ، أن تلك
المناقشة التي أكد فيها سوروكين دوره الآخرين في تشكيل سلوك الشخص ، ظهرت

1 - Talcott Parsons, The Law And Social Control, from: Law
and Sociology, Edited by William M. Evan, 1962.
pp. 00-00

بصورة أو بأخرى في تحليل علماء القانون لمسائل قانونية هدية ، كالدهاوى ، والمطالب ، وجزامات القانون . ويهتم سوروكين في كتابه الثانى ببعض الموضوعات القانونية أيضا ، حيث إعرض على بعض التمرينات التى وضعت للمعايير القانونية ثم وضع بعد ذلك تمريفا واضحا لها ، وحدد خصائص تلك المعايير ، ودين بين المعايير القانونية وغير القانونية . وسوف نعرض لكل قضية من تلك القضايا فيما بعد ، وعلى أية حال ، فإنه لا يمكن أن تتجاهل دوره في دراسة القانون وفي تأثيره على رجال القانون .

وتتمثل نظرية تياشيف ، في تلك المساعدة القانونية التى وضعها ، فالقانون في نظره يشتمل على جانبين : الأول ، هو الأخلاقيات *Ethics* ، والثانى هو القوة *power* . ولكن ليس معنى ذلك أن هاتين الظاهرتين لا بد أن توجدا معا في كل زمان وكل مكان ، بل يمكن أن توجد كل منهما على حسدة . فمن الممكن أن نجد مجتمعا يعتمد تنظيمه على النمط الأخلاقى ، دون أية مشاركة من القوة ، أو يعتمد على النمط اللائى دون وجود العنصر الأخلاقى . وكل ظاهرة من تلك الظاهرتين تعتمد على ظاهرة أخرى أولية ، فالأخلاقيات تقوم على أساس الإقنتاع الجماعى ، أما القوة فهى تعتمد على الإستقطاب . ولكن اندماج القواعد الأخلاقية مع مجموعة الأوامر التى تشكل بناء القوة يكون نسقا من قواعد السلوك الائمانى في المجتمع ، وهو القانون (١) . والواقع أن النظم القانونية تخرج طبقا لتدرج أبلية القوة ، ومن المعروف أن الدولة تعتبر أعلى بناء من أبلية القوة ، ولذلك فإن قانون الدولة هو أعلى طبقه من طبقات القانون

1. — N.S. Tiasheff, An Introduction To The Sociology of Law, 1939, pp. 245. 246, 248.

وهو يقصد بقانون الدولة مجموعة القواعد القانونية الصادرة مباشرة عن الدولة أو تلك التي تعترف بها الدولة بطريقة غير مباشرة ، أما أدنى مستويات القانون فهي ، في نظره ، قوانين الجماعات الخاصة . وقد أعرض « تياشيف » على فلاسفة القانون الذين ذهبوا إلى أنه يعتبر صورة ضرورية لوجود الإنسان ، وأنه مقولة أساسية من مقولات الفسك . فالقانون عنده ظاهرة تاريخية ، وهو نتاج للنمو الثقافي وما يؤكد هذا القول أننا نجد في يومنا هذا جماعات بدائية كثيرة لا تعرف شيئاً عن القانون . وإعتياداً على هذا التصور ، قسم تياشيف مراحل تطور القانون إلى ثلاثة :

المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل القانون ، حيث كان السلوك الانساني فيها محدد من طريق الأخلاق Ethics ، ولم يكن هناك فرق بين ما هو عرفي ، وأخلاقي ، وقانوني وديني ، كانت هناك بلاشك بعض العلاقات بين الأخلاق ، والدين ، ولكن كان الدين أقرب إلى السحر ، وقد وجدت في تلك المرحلة بعض القواعد التي تنظم « عداوة الدم » أو الثأر ، وهي قواعد تفرضها وسائل الضغط الاجتماعي الأخلاقي ، وفي تلك الأخلاق غير المتميزة يوجد نمط واحد فقط للجزاء وهو العقاب الذي كان عقاباً خاصاً private punishment لأنه يرتبط باراداة الجاني عليه ، فهو الذي يحدد ما إذا كان الجزاء سوف يقع أم أنه سوف يتنازل عن توقيعه ، ولم تكن السلطة في ذلك الوقت منعقدة ، ولكنها أيضاً لم تكن متمركزة في أيدي الحكام ، بل كانت متضمنة في التقاليد التي يحفظها كبار السن . خلاصة القول ، أنه كانت توجد في تلك المرحلة مجموعة قواعد السلوك ، ولكن لم تكن هناك سلطة متمركزة في أيدي إناس متخصصين ، لذلك لم يكن هناك قانون . أما المرحلة الثانية ، فهي

مرحلة القانون البدائي ، ويرى تيماشيف أن القساوان في ذلك الوقت مختلفان
إختلافا تاما عن مفهوم القانون في يومنا هذا ، لدرجة أنه من الصعب أن نقول
إنه كان يوجد قانون في المجتمعات البدائية . وقد اعترض على الإنشورجرافيين
الذين فهموا القانون بمعناه الواسع ما دفعهم إلى البحث عنه في المراحل المبكرة
جدا من التطور الاجتماعي ، ومن أمثلة هؤلاء « مالمينوفسكى » الذى أدرك
القانون بوصفه « مجموعة من قواعد السلوك التى تنطبق على الحقوق والواجبات
والتي تفرضها أداة اجتماعية Social machinery » وقد حاول تيماشيف في هذا الصدد
أن يعتبر صحة نظرية مالمينوفسكى عن طريق مواجهتها بالواقع ، فطبق المفهوم
الذى وضعه مالمينوفسكى على بعض الظواهر في المجتمعات المتقدمة ، فهو يرى أن
ظاهرة « الموافقة على الإغراض » تعتبر لدى بعض الجماعات في المجتمعات الحديثة ،
واجب يقابل حق وهو « حق المعارض في أن يعترض » ، وهناك في تلك الحالة
أداة اجتماعية تطبق الجزاءات على الذين يرفضون الإغراضات ، وهنا يتساءل
تيماشيف : أين هي تلك القواعد التي تتعارض القواعد القانونية في هذه الحالة ؟
وقد استعان بمثال آخر أيضا وهو قواعد الآداب التي تؤدي إلى وجود بعض
الواجبات بالنسبة لأطراف معينة ، والحقوق بالنسبة للأطراف الأخرى ، هل
هذه القواعد تعتبر قانونية ؟ ويخلص تيماشيف من ذلك إلى أن مالمينوفسكى
اعتقد أن كل القواعد التي توجد في المجتمع هي قواعد قانونية ، وأن نظريته
ترداد عوضا إذا طبقت على الوقائع الاجتماعية في المجتمع الحديث ، وأنها أيضا
تخلط بين مفهوم القانون في المجتمع الحديث وبين القواعد السلوكية التي وجدت في
المجتمعات البدائية ، ولذلك عندما تطبق كلمة قانون على تلك المرحلة المبكرة
فإنها تطلق مجازا . أما القانون بمفهومه في المجتمع الحديث ، فهو عبارة عن تعقيد
يشتمل على النماذج التي تفرضها السلطة ، وهو بذلك يعتبر نتيجة لتطور التقاني .

وتمثل المرحلة الثالثة من مراحل نمو القانون ، في القانون الناضج ، وقد وضع تيماشيف عدة خصائص لهذه المرحلة وهي :

- (١) أن السلطة تحتكر الجزاءات القانونية بطريقة تسلسلية .
 - (٢) تمايز الجزاءات وتنوعها .
 - (٣) خضوع الجزاء البدائي العقابي لعمليات التحول السريع .
 - (٤) إضافة صور جديدة الى الممارسة البدائية للجزاء .
 - (٥) خضوع السلطة للملية التشريعية .
 - (٦) أصبح القانون مسألة فنية متخصصة ، وظهرت فيه فئة معينة جديدة .
- هذا ويعتقد تيماشيف أنه من المستحيل أن نضع خطاً محدداً أو نهائياً يفصل بين المراحل القانونية التي وجد فيها القانون والمراحل التي سبقت وجود القانون إلا أنه حدد هذه المراحل الثلاث لكي يميز بين كل مرحلة وأخرى عن طريق مجموعة خصائص تتميز بها كل منها (١) . ويمكن تسجيل بعض الملاحظات على نظرية تيماشيف على النحو التالي:

- ١ - أنها توفق بين الناحية الأخلاقية في السلوك والناحية الإلزامية .
- ٢ - نظرت إلى القانون بمنأى الضيق المتخصص ، وهي بذلك تختلف عن كثير من نظريات علماء الاجتماع ، وتتفق مع نظريات رجال القانون .
- ٣ - وجهت إلى نظريته بعض الانتقادات ، وخصوصاً عندما ذهب إلى أن قانون الدولة هو أعلى مستوى من مستويات القانون ، وأن قوانين الجماعات الخاصة تعتبر قوانين دنيا ، ومن أهم تلك الانتقادات ، ذلك النقد الذي وجهه

إليه ، بارتد ، ومؤداه أنه من الأولى أن نطلق على مجموعة القواعد التي توجد في الجماعات الخاصة قواعد الضبط الإجتماعي ولا نسميها بالقوانين الدنيا لأنها ليست بقوانين .

وأخيرا تعرض لموقف « جيرفيتش » من القانون ومن علم الاجتماع القانوني فالواقع أن كتابه في « علم الاجتماع القانوني » يعتبر إسهاما له أهمية بالنسبة لعلماء الاجتماع والقانون في نفس الوقت ، وهو كتاب مفيد بالنسبة لدارس علم الاجتماع القانوني بوجه خاص ، في هذا الكتاب أعرض جيرفيتش على تفرقة علماء القانون بين القانون بمعناه الخاص وبين هيئات الضبط الاجتماعي الأخرى ، أي نظرتهم للقانون باعتباره دائرة متخصصة وأداة على مستوى عال من التخصص من بين دوائر الضبط الاجتماعي العديدة في المجتمع السياسي المنظم ، وذهب إلى أن لكل جماعة أو رابطة نظامها الخاص ، وأطرها النظامية الخاصة ، وقيمتها القضائية المعترف بها داخليا؛ وأن الدولة ذاتها هي جماعة خاصة بنظام خاص ، وإعتادا على هذا التصور حاول جيرفيتش أن يصنف المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة معتمدا في ذلك على أساسها القانوني ، أي على صورة القانون السائدة فيها ، ومن أهم أعماله أنه حاول أن يبرز العلاقة بين بعض الاتجاهات في علم الاجتماع وبين القانون ، وكذلك فقد كان لجيرفيتش جهد مزدوج في علم الاجتماع القانوني ، حيث أنه حاول أن يورخ لهذا العلم ، فضلا عن أنه أسهم فيه إسهامات إيجابية هامة (١) .

كان ذلك عرض للاتجاهات الأساسية لعلماء الاجتماع في دراسة القانون ، أما

١ - سوف تناقش هذه المسألة بالتفصيل عند التعمير لجهود علماء الاجتماع في التعمير والتصنيف القانوني .

الباحث الخاصة أو المسائل التفصيلية فسوف يرد الحديث عنها في موضعها ؛ على أن عرض مرافق هؤلاء العلماء ، لا يبنى أنه ليس هناك علماء اجتماع غيرهم قد تمرضوا للقانون ، فعظم علماء الاجتماع درسوا القانون ، بعضهم تمرض له عند حديثه عن الثقافة وذلك على اعتبار أن المعايير القانونية جزء هام من النسق الثقافي ، وبعضهم تمرض له عند دراسة القيم ، باعتبار أنها مصدر من مصادر القانون . بينما تمرض لفريق منهم بوصفه أداة من أدوات الضبط الاجتماعي ، أو أسلوبا من أساليبه ، وإنما يرجع سبب الإقتصار على هؤلاء فقط ، إلى أنهم يمثلون الملامح الأساسية لتطور النظرية السوسيولوجية في القانون .

وتمثل هذه الاتجاهات - باستثناء موقف كورت - إهتماما بالفا من جانب علماء الاجتماع ، بالقانون ، واعترافا بأهميته ودوره في الحياة الاجتماعية ؛ غير أن هناك اتجاهات أخرى مضادة ، ينكر أهمية القانون ، ويرى أن وجوده مرتبط بمرحلة معينة ، أو بطروف اجتماعية محددة أو بمجتمع له طابع معين ، وعندما يتغير الطابع العام لهذا المجتمع يتلاشى القانون نهائيا ، وسوف نتعرض لهذا الموقف في الصفحات التالية .

ثانيا : القانون من وجهة النظر الماركسية

ينظر « ماركس Marx » إلى القانون باعتباره مجموعة المستويات الملزمة ، وقواعد السلوك التي توضع لضرب معين ، والتي تقوم الدولة وجميع هيئات القهر والارتيبة فيها بحمايتها ، والقانون يشبه السياسة في أنه يظهر بظهور الطبقات والدولة ، وهو يقوم على مبدأ قوامه الإعراف بحق كل إنسان . وقد يبدو لأول وهله أن المبدأ القانوني يستهدف القضاء على مبدأ آخر قديم ، وهو العبودية التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة ، وأنه يتعارض معه تماما ، غير أن مبدأ الإعراف بحقوقي

الإنسان لا يختلف في شيء عن مبدأ المبودية القديم ، ذلك لأنه يستمد على فكرة أساسية مسبقة وهي الاعتراف باستقلال الفرد ، وبأن ارتباطه الوحيد بغيره من الأفراد إنما يستمد على المصلحة الخاصة وعلى مدى حاجة الفرد إلى غيره من الأفراد، إذ أن كل فرد يبحث عن مصلحته الخاصة ، ويعمل كل جهده على تحقيقها ، وهو عندما يفعل ذلك لا يهتم بمصالح غيره ، وما هو أكثر من ذلك أن كل فرد يبحث عن مصلحته الخاصة التي يعلم أنها تتعارض مع المصلحة العامة ، ولذلك فإن المصلحة العامة تفرض بوصفها مصلحة معتربة ، عن الأفراد ومستقلة تماماً عنهم . أن التضال العملي للمصالح الخاصة - التي غالباً ما تتعارض مع مصالح المجتمع يجعل التدخل والضبط وفرض القانون أموراً ضرورية من جانب الدولة والواقع أن الإذعان الذي يذهب إلى أن الإرادة العامة للشعب هي أساس القانون إذهاء خاطئ ، ومضلل ومزيف إلى أبعد الحدود . فالقانون والقواعد التشريعية ، ليست إلا تعبيراً عن ظروف أخرى تعتمد عليها قوة الدولة ، وهي ظروف الحياة المادية ، والحياة المادية لا تعتمد على إرادة الشعب ، بل إنها مستقلة عنها تماماً . وهي ليست من خلق الدولة بل إنها تلك القوة التي تخلق الدولة ، ولذلك فإن الأفراد الذين يتحكمون في ظل ظروف مادية معينة ، تتحدد رغباتهم وأراداتهم طبقاً لتلك الظروف ، ولكن يجب عليهم أن يعترفوا على تلك الإرادة تعبيراً هاماً ، أو أن يعصفوها بالصيغة العامة التي تتمثل في تسميتهم لها بالإرادة العامة ، أو إرادة الشعب ، أو قانون الدولة . ومن ثم فإن مضمون القانون يتحدد عن طريق موقف الطبقة الحاكمة ، والقانون ليس تعبيراً عن إرادة الشعب ، وإنما هو تعبير عن الإرادة التي تحكمها المصلحة العامة للطبقة الحاكمة ، وإذن فالقانون هو إرادة الطبقة الحاكمة التي تظهر وتصاغ في صور قانونية من أجل حماية المصالح السياسية والاقتصادية لتلك الطبقة ، ولقد عرف تاريخ المجتمع الطبقي

قوانين عديدة، كقانون الميراثية، وقانون الإقطاع، والقانون الرأسمالي، وكل قانون من تلك القوانين كان يخدم الرأسماليين المستغلين ضد من يقع عليهم الإستغلال، ولكن القانون الاشتراكي وحده هو الذى يهبر عن مصالح الطبقة العاملة، وهو القانون الحقيقى للشعب، ويظهر هذا القانون بظهور الدولة الاشتراكية، وهو أول قانون فى تاريخ المجتمع يحكم بلا إستغلال طبقي للشعب، ولذلك فإن هذا القانون والأفكار القانونية التى تندرج تحته، تختلف اختلافا جوهريا عن القانون فى المجتمعات الطبقيّة فهو يعمل على تدعيم الأساس الاقتصادى للاشتراكية وبمضى هذا الأساس، ويدعم الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج، وهو بالإضافة إلى ذلك يعلم الشعب كيفية التعرف على القانون، والأداة الواعية للالتزامات والواجبات. لأنه كلما تقدم المجتمع نحو الشيوعية، تلتشى دور الدولة كقوة تقهر المواطنين على تنفيذ القانون، وبالتالي تضاعف أهمية القانون. وكلما تحسنت المستويات المادية والثقافية للشعب، وارتفع مستوى الوعى الاجتماعى، أصبحت جميع الظروف مناحه وملائمه لتقليل من الاعتماد على القانون وأصبحت وسائل التأنيها الاجتماعى والتربيه تحل محل المحاكم والقانون، ومع الانتصار الكامل للشيوعية لن تكون هناك حاجة إلى قانون، ذلك لأن الحقوق والالتزامات سوف تظهر بطريقه طبيعيه، وتصبح هى قواعد الطريقه الشيوعيه فى الحياة (١).

(١) أنظر :

— T. B. Bottomore and Maximilian Rubel, Karl Marx, Selected writings in Sociology and Social philosophy 1961, pp, 224, 228, 231.

— V. Afanasyev, Marxist Philosophy, progress : وكذلك
Publishers, Moscow, 1965. PP 331—332.

ولنا بمص الملاحظات على موقف ماركس نوجزها فيما يلي :

١ - أنه حاول أن يرجع السبب في وجود القانون في المجتمع عن طريق القول بأن هناك صراها بين المصالح الخاصة وبين مصلحة المجتمع ، وأن الوسيلة الوحيدة لتأييد مصلحة المجتمع ضد المصالح الخاصة تتمثل في تدخل الدولة وفرض القانون ، ومعنى ذلك أنه اعترف بأن القانون يعتبر أحدهم وسائل الضبط الإجتماعي في المجتمع في مرحلة معينة ، وأنه تعبّر عن الإرادة المجتمعية ضد المصالح الخاصة ، ولكنه ذكر أيضا أن الادعاء الذي مؤداه أن الإرادة العامة هي أساس القانون ، إنما هو ادعاء مضلل ، لأن القانون تعبّر عن إرادة الطبقة الحاكمة ، وهو تأييد لمصالحها الخاصة ، ويثل ذلك تناقضا واضحا في رأى ماركس .

٢ - كان يؤكد باستمرار فكرة أن القانون في المجتمع الطبقي هو تعبّر عن إرادة الطبقة الحاكمة ، وتأييد لمصالحها ، ولكن هناك فروعا وأقسامًا متعددة للقانون ليست لها أى صلة بالطبقة الحاكمة في المجتمع ، وإنما تستهدف تنظيم العلاقات بين الناس ، أو عقاب الجريمة وما إلى ذلك .

٣ - اعتقد ماركس أنه لا بد أن يأتى الوقت الذى يستغنى فيه المجتمع عن القانون الوضعي ، وأن الحقوق والالتزامات سوف تؤدى بطريقة طبيعية، وهذا رجوع الى فكرة القانون الطبيعي القديمة . ولنا ندرى هل يمكن أن يتطور المجتمع ويصل الى تلك المرحلة بالفعل والى يستغنى فيها المجتمع عن كل صورة من صور الضبط والقانون علما قانون الطبيعة .

ثالثا : علم الاجتماع القانوني وفننه القانون

يمكننا أن نستخلص من المرض السابق لموقف علماء الاجتماع من دراسة القانون مبلغ إهتمام هؤلاء العلماء بالنظام القانوني ، والواقع أن الفكرة الأساسية

التي تدور حولها هذه الدراسات ، تتمثل في محاولة الكشف عن العلاقة بين القانون والمجتمع. فمونتسكيو مثلاً ، قام بوصف ومقارنة القوانين في مجتمعات مختلفة، وكان دائماً يرجع الاختلاف بين تلك القوانين إلى تباين الظروف الجغرافية والاجتماعية من مجتمع إلى آخر. وكذلك قام د اميل دوركيم، بالتمييز بين نوعين من القانون : العقابي ، والاصلاحى أو الترميمى وذهب إلى أن كل نوع من هذين النوعين يوجد في مجتمع له خصائص بنائية ووظيفية معينة . فالقانون العقابي يوجد في المجتمعات التي قلما يتميز فيها الفرد عن الجماعة التي ينتمى إليها. بينما يعتبر القانون الترميمى خاصية للمجتمعات الحديثة التي أصبح الفرد فيها شخصاً متميزاً من الناحية القانونية . أما د هوبهاوس ، فقد هالج - مثمسياً في ذلك مع اتجاهه التطورى العام - التطورات التي طرأت على القانون منذ مرحلة الأخذ بالتأثر وعداوة الدم ، الى مرحلة القانون الحديث والمدالة المتحضرة، وفي تلك المرحلة الأخيرة اهتم بالإشارة إلى فكرة المسؤولية الفردية ودورها في القانون الحديث ، وناقش التغيرات التي طرأت على طابع العقاب ، والعلاقة بين القانون والدين والأخلاق . وفضلاً عن ذلك تركزت دراسات فيبر، والقانون على فكرة قوامها أن القانون يعمل باستمرار على التوفيق بين القيم المتصارعة، وقد اهتم فيبر بتصنيف نماذج القانون ، وتتبع تطوره في المجتمعات الغربية، وأشار في هذا الصدد إلى أن عقلانية القانون تنمو باستمرار بازدياد عقلانية المجتمع نفسه . وكذلك اهتم جيرفيتش بتصنيف المجتمعات معتمداً في ذلك على تنوع القانون السائد في كل منها .

ولكن هناك تساؤلات هامة تطرح الآن ، فإذا كان علماء الاجتماع يقومون بدراسة القانون ، ويفعل فقهاء القانون نفس الشيء ، هل هناك

لأذن فرق في منهج الدراسة عند الفريقين ؟ وهل تعتبر نقطة الإنطلاق واحدة لديها أم أنها نادرا ما تتوحد ؟

حاول بعض علماء الاجتماع وفقهاء القانون الاجابة على التساؤلات السابقة وجاءت اجاباتهم مختلفة، حيث يمكننا أن نتعرض في هذا الصدد لرأى كل من «كلسن Kelsen» ، و«جيرفيتش Garvitch» ، و«روسكو بولاند» أما عن «كلسن» فقد وضع تفرقة حاسمة بين المنهج القانوني والمنهج السوسيولوجي ، وذهب إلى أن الأول يعترف اعترافا مسبقا بأن الدولة ودستورها، هما أصل للمعايير، وبأن مجموعة المعايير والقواعد تشتق من المعيار الأكبر والأعلى وهو الدستور ، ولذلك فإن فئة القانون ينظر إلى القانون من منظور محدود ، اذ أنه ليس مسؤولا عن نقد المعايير القانونية إلا من حيث تسلسلها المنطقي واتساقها الداخلي وعدم تناقضها، وهو يؤدي إلى نظرية خالصة في القانون ، يمكن عن طريقها اكتشاف الاعتماد المتبادل بين مجموعة المعايير التي يتكون منها هيكل القانون . معنى ذلك أن التحليل المنطقي هو منهج الفقيه في دراسة القانون ، أما عن المنهج السوسيولوجي فيرى «كلسن» أنه يجب أن يهتم في المحل الأول بأولئك الذين يقررون القواعد ، في مقابل الذين يطبقونها ، وهو إذن مسؤول عن المضامين الاجتماعية للقواعد في مقابل مسؤولية المنهج القانوني عن النظام المنطقي والتطور التاريخي لتلك القواعد (١) .

وقد كان «جيرفيتش» موقف آخر يختلف عن الموقف السابق، حيث عمل على تحديد ذلك الاطار الدقيق لملم الاجتماع القانوني، عن طريق تحديد موضوعه ومنهجه والمشكلات الرئيسية التي يقوم بدراستها . وعلم الاجتماع القانوني عند جيرفيتش هو ذلك الفرع من علم اجتماع الروح الانسانية ، الذي يدرس الحقيقة

الاجتماعية للقانون مبتدئا بتفسيراته الواضحة والتي تلاحظ في الواقع، أى بأوجه السلوك الجماعى الفعال. إذ انه يقوم بتفسير هذا السلوك، وشرح المظاهر المادية للقانون (١)، وفي هذا الصدد يميز جيرفيتش بين ثلاث مسائل أساسية يهتم بها علم الاجتماع القانوني وهي :

(١) مسائل تتعلق بعلم الاجتماع القانوني المعنى بالتصنيف النظري Systematic Sociology of law وهي عبارة عن دراسة ظاهرة القانون باعتبارها وظيفة لصور التجمعات ومستويات الواقع الاجتماعي .

(٢) مسائل علم الاجتماع القانوني المقارن Differential sociology of law ويقوم هذا العلم بدراسة مظاهر القانون باعتبارها وظيفة للوحدات الاجتماعية الواقعة كالجماعات الخاصة والمجتمعات الشاملة، والمقارنة بينها .

(٣) مسائل تتعلق بعلم الاجتماع القانوني المعنى بتكوين القانون وتغييره genetic Sociology of law وهي تفسر في ضوء مجموعة الاتجاهات والعوامل التي يمكن تؤدي الى تغيير وتطوير القانون في نموذج معين من نماذج المجتمعات .

وبناء على ذلك يعتقد « جيرفيتش » أنه اذا كان علم الاجتماع القانوني هو الذى يقف على حقيقة الاختلاف بين مجارب المجتمعات المتباينة ، والاتجاهات المختلفة، ويقوم بوصف المحتويات الملموسة لكل نموذج من تلك التجارب،

١ - يرى جيرفيتش أن علم اجتماع الروح الانسانية Sociology of human Spirit هو ذلك العلم الذى يقوم بدراسة النماذج الثقافية، والرموز الاجتماعية والافكار والقيم الروحية الجماعية في علاقتها الوظيفية بالبنائات الاجتماعية والادوار التاريخية الملموسة، للمجتمع الذى توجد فيه .

فإن وفقه القانون *Jurisprudence*، أو كما أطلق عليه، مذهب القانون الوضعي *the dogma of Positive law*، يتمكن فقط من أن يقيم نسقاً متكاملًا من النماذج المعيارية والرموز المعيارية التي تلائم جماعة معينة في فترة زمنية محددة، والتي تيسر عمل المحاكم (١). ولذلك فإن منبج علم الاجتماع القانوني يختلف عن منبج فقه القانون، ونقطة الانطلاق ليست واحدة، كما ذهب جيرفيتش في هذا الصدد إلى إتمام فقه القانون بأنه اتجاه غير علمي يتناول مسائل ملبوسة تتعلق بالنظام القانوني وبالعمليات القضائية والتنفيذية.

وبينا ميز جيرفيتش بين علم الاجتماع القانوني، وفقه القانون معتمدا في ذلك على فكرة أساسية قوامها أن الأول نظام علمي بينما الثاني مذهب في القانون لا يمت إلى العلم بصفة، كان روسكو باوند، يكشف عن اتجاه مخالف لذلك تماما، حيث استند في تلك التفرقة على فكرة أن علم الاجتماع علم نظري خالص بينما فقه القانون علم تطبيقي. وحاول أن يبريد الفكرة وضوحا فذهب إلى أنه عندما يطبق كل من علم الاجتماع التطبيقي، وفلسفة القانون التطبيقية، والمنهج التاريخي التطبيقي على النظام القانوني ونسق القانون والعمليات التنفيذية والقضائية، فإنها جميعا تعطينا فقه قانون-سوسيولوجي بينما حين يطبق العلم النظري الخالص على ظاهرة النظام القانوني، فإنه يعطينا علم اجتماع قانوني، وقد اتهم د باوند ذلك الاتجاه الذي يرفض اعتبار فقه القانون-اتجاها علميا، بأنه ينظر للقانون نظرة ضيقة ومحدودة، وذهب إلى أن القانون - بكل معانيه - يدرس بوصفه دائرة متخصصة من علم شامل وهو علم المجتمع (٢). هذا ويمكننا أن نقول في هذا الشأن، وبناء

1 — Georges Gurvitch, op. cit, P. 61 — 62.

2 — Roscoe Pound, Sociology of law, op. cit. P. 301.

على تلك الاتجاهات السابقة ، أن فقه القانون يعتبر علم وفن في نفس الوقت ، وكلمة علم هنا يقصد بها المعنى الواسع ، أى كل معرفة منهجية منطقية ، سواء كانت تجريبية أو عقلية ، فهو علم لأنه يقوم باستخلاص المادة الأولية للقانون من حقائق الحياة الاجتماعية ، وهو فن لأنه يقوم بصناعة ، أو صياغة ، هذه المادة في صورة معايير قانونية صالحة للتطبيق . أما علم الاجتماع القانوني فهو فرع من علم الاجتماع العام ، يقوم بدراسة الظاهرة القانونية بنفس الطرق التي يتناول بها سائر الظواهر الاجتماعية الأخرى ، ويضاف الى ذلك أنه اذا كان فقه القانونون يهتم بالانتماء المنطقي بين القواعد القانونية ، وبالصياغة الواضحة والملائمة ، فإن علم الاجتماع القانوني يهتم بالقانون كظاهرة اجتماعية تختلف من مجتمع الى آخر باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة .

بعد التعرض لأم ملامح تطور النظرية السوسيولوجية في القانون ، ولإيضاح أهم أوجه الاختلاف بين دراسة علماء الاجتماع للقانون ودراسة فقهاء القانون لهذا الموضوع ، يكون لوأما علينا أن نستعرض المباحث الأساسية للقانون عند علماء الاجتماع . فنبدأ بتعريفات القانون ، ثم نتقل الى الحديث عن أهم خصائصه ثم لجهود علماء الاجتماع في التصنيف ، ووضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي ووظائف القانون ، وأصوله ، وتنهيه ، واختتام ذلك كله بتقييم نهائي على المنظور السوسيولوجي للقانون ، وتلك هي المهمة التي سيتولى الفصل الثامن الاضطلاع بها .

الفصل الثامن

موقف علماء الاجتماع من مباحث القانون

- أولاً : تعريف القانون .
- ثانياً : خصائص القانون .
- ثالثاً : تمايز القانون وتكامله .
- رابعاً : جهود علماء الاجتماع في التصنيف .
- خامساً : وظائف القانون .
- سادساً : وضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي .
- تعقيب .

المفصل الثامن

موقف علماء الاجتماع من مباحث القانون

أولاً: تعريف القانون

تعتبر الظاهرة القانونية ظاهرة معقدة ، تشمل على عناصر مختلفة ، بعضها واقعي والبعض الآخر مثالي ، وتتميز بخصائص متعددة ، بعضها رسمي والبعض الآخر غير رسمي^(١) ، وقد ترب على ذلك أن أولئك العلماء الذين حاولوا وضع تعريف للقانون ، كانوا دائماً ينتقون خاصية من خصائص القانون ، أو عنصراً من عناصره ويحملونه أساساً لتعريفهم ، ولذلك تعددت تعريفات القانون بتعدد المنظورات إليه . وفي هذا الصدد إحتد عدد من العلماء في تعريفهم للقانون ، على تلك الصفة الملزمة للامايير القانونية ، بوصفها قواعد تفرضها الدولة وتقوم بتنفيذها عن طريق إستخدام القوة ، وقد قوبل هذا التحديد بالنقد الشديد من جانب بعض علماء الاجتماع ، ومن أهم الذين عبروا عن ذلك النقد تمبراً واضحاً سوروكين Sorokin ، حيث قسم نقده هذا إلى ثلاث أفكار أساسية ، الفكرة الأولى مؤداها أن الدولة ، كصورة من صور الجماعات المنظمة ، لم تظهر إلا في وقت متأخر نسبياً من تاريخ الجنس البشري ، وقبل ظهورها كانت هناك عشائر وقبائل وجماعات طوطمية تقوم بوظائفها ، وليس للمعقول أن تنصور أن تلك الجماعات كانت موجودة بلا قانون . أما الفكرة الثانية فقوامها أنه توجد في كثير من المجتمعات ، وفي الفترات الإمتية المتلاحقة ، قوانين غير

(١) سوف تناقش هذه الخصائص مناقشة تفصيلية تحت عنوان خاص .

معترف بها من جانب الدولة ، كالقوانين العرفية ، والقوانين الخاصة بالمزارعين ، وقوانين أخرى كثيرة ظهرت ولم تكن في حاجة إلى إعراف رسمي من الدولة . وفي العصر الحديث ، توجد في كل مجتمع من المجتمعات ، جماعات منظمة لها قوانينها الخاصة ، التي ليست لها علاقة بالدولة . ومن الناحية الثالثة ذهب « سوروكين » إلى أن وجود الدولة يدل على وجود القانون ، وأنه بدون المعايير القانونية لا يمكن أن توجد الدولة ، ومعنى ذلك أن وجود القانون سابق على وجود الدولة ، ومن ثم لا يمكن تفسير القانون عن طريق القول بأنه يرجع إلى قوة ملزمة تفرضها الدولة .

وهناك فريق آخر من الباحثين اعتمد في تعريفه للقانون ، على فكرة الإرادة العامة ، فذهب إلى أن المعايير القانونية هي تعبير عن هذه الإرادة ، وقد انتقد « سوروكين » أيضا هذا التعريف ، واعتقد أنه إذا كان القانون يعتمد على الإرادة العامة ، فإنه لابد من استشارة أعضاء المجتمع أو أفراد الشعب فيما يخصهم من قواعد ومعايير . ولكن ذلك لا يحدث في الغالب ، فالمعايير القانونية ، ليست مرتبطة بأية استشارة تتعلق بأشخاص في الدولة . وقد ذهب فريق ثالث من الباحثين إلى أن القوانين تستهدف حماية حرية أعضاء الجماعة ، أو أنها توزع الحقوق والواجبات بطريقة عادلة ، وتحمي المصلحة العامة لأعضاء المجتمع ؛ وقد تعرض هذا التعريف للنقد أيضاً ، ذلك لأن هناك معايير قانونية كانت تمنح السلطة غير المحدودة لشخص مستبد على شعبه ، وهذه المعايير لا تحمي مصالح وحرريات وحقوق أفراد الشعب ، وإنما تحمي مصالح الحاكم المستبد . ويعتمد فريق رابع في تعريفه للقانون ، على فكرة مؤداها أن القانون يشمل على مجموعة المعايير التي قام العقل بتطويرها ، وأن الصورة الراهنة التي تتخذها المعايير القانونية في أي مجتمع ، إنما تمكس درجة النمو التي وصل إليها عقل الإنسان في هذا

المجتمع أو ذلك ، ويعترض «سوروكين» أيضا على هذا التعريف ، فيذهب إلى أن كثيراً من المعايير القانونية ، ظهرت وتطورت عن طريق المحاربة والخطأ دون إعياد على أى تفكير عقل منظم ، أو على خطة مقصودة وموجهة ، ودون أن تكون موجهة إلى هدف محدد . وما هو أكثر من ذلك أن هناك معايير قانونية مختلفة تقوم على معتقدات لا تتفق مع العقل بل تتناقض معه ، وتعتمد على الجبل الذى يتعارض مع التجربة الواقعية . ومثال ذلك تلك المعايير التى تعنى مصالح ملاك العبيد ، والتى طورها سادة العبيد ، ولكنها لم تكن متفقة مع عقول العبيد أنفسهم^(١) ومنها يمكن من أمر تلك الانتقادات التى وجهت إلى التعريفات التى تعتمد على غامضة واحدة من خصائص القانون ، أو عنصر وحيد ، فإنها لا يمكن أن تقضى على أهمية تلك التعريفات ، ذلك لأن كل تعريف منها يلقى الضوء على جانب هام من جوانب القانون ؛ وعلى أية حال ، فقد أفاض علماء الاجتماع فى تعريفاتهم للقانون ، واختلفوا فى نظرهم إليه ، فتناولوه من جوانب متعددة ، وناقشوه فى مستويات مختلفة . وإلتامسا لمزيد من الوضوح ، يمكننا أن نعرض فى هذا الصدد ، لأهم وجهات نظر علماء الاجتماع فى القانون ، ثم نحدد بعد ذلك بحسب كل تعريف ، ومستوى التحليل الذى اعتمد عليه هذا التعريف .

ظاهرة اجتماعية ثقافية

يعتبر إمتثال أعضاء المجتمع للقانون ، إنجاساً فى السلوك الإنسانى ، حيث أن الناس يسلكون فى عديد من مجالات حياتهم بطريقة معينة ، وليس بطريقة

1 — Pitirim Sorokin, Society, Culture, And Personality;
A System of General Sociology, New York, 1962, pp. 71 - 72,

أخرى وذلك طبقاً لما يحدده القانون ، وقد ذهب عدد كبير من علماء الاجتماع إلى أن فاعلية القانون لم تكن مقتصرة على مدينة معينة ، أو مجتمع بالذات ، فلا يمكن أن تصور وجود حياة إجتماعية منظمة تسير بلا قانون ، وقد ذكر لنا الرحالة والمؤرخون أن السلوك المتوافق مع القانون ظهر منذ وقت مبكر ، أما الإثنولوجيون فقد أكدوا أيضاً نفس الشيء وهو وجود القانون بين القبائل البدائية المختلفة ، فالقانون إذن ظاهرة إجتماعية وجدت في كل زمان ومكان ، ولو أن وجودها يعتبر مسألة درجة ، يضاف إلى ذلك أيضاً أنه جزء من الثقافة ، فهو موضوع ثقاف أو قوة ثقافية ، ومن أجل هذا فالقانون عند كثير من علماء الاجتماع ، ظاهرة إجتماعية ثقافية (١) .

محاولة لتحقيق العدالة في المجتمع

يعتمد هذا التعريف على فكرة أساسية مؤداها أن أي تعريف حاول عزل عنصر واحد ، أو خاصية واحدة من القانون ، واعتمد عليه ، هو تعريف مضلل ، وأنه يسد الطريق أمام دراسة الحقيقة الاجتماعية للقانون . ومن أهم المتروحين لوجهة النظر هذه « جيرفيتش » الذي حاول أن يعثر على معيار لتعريف القانون : من طريق تحديده لمجموعة الخصائص الشاملة للقيم القانونية ، حيث أوضح هذه الخصائص على النحو التالي :

١ - تتكون التجربة القانونية المباشرة من الأفعال الجمية التي تعكس القيم الروحية المعترف بها والتي تتحقق بالفعل .

٢ - تميز القيم القانونية أو قيم العدالة بأنها أكثر القيم الاجتماعية اختلافاً ويرجع

هذا الاختلاف إلى عدة عوامل ، أولاً اختلاف التجربة القيمية ذاتها ، وثانيها ، اختلاف التجربة المتعلقة بالأفكار المنطقية والتمثيلات العقلية ، وثالثها ، اختلافات في العلاقة بين التجربة الانفعالية والتجربة العقلية .

وإستخلص د جيرفيثش ، من ذلك ، أن أكثر تعريفات القانون ملائمة هو أن نقول إنه محاولة لتحقيق العدالة في محيط إجتماعي معين ، والعدالة في رأى جيرفيثش ليست مثالا ولا عنصراً ثابتاً ، ولكنها نسبية ، ولذلك فإن نسبية القانون ، ونسبية العدالة ترجع إلى حقيقة هامة وهي اختلاف التجربة القانونية الإجتماعية ، والضبط القانوني يختلف عن أنواع الضبط الأخرى عن طريق الصفة المحددة والمميزة للأوامر القانونية في مقابل الصفة غير المحددة للأوامر الأخرى ، وربما يكون ذلك سبباً في أن الدور الذي تقوم به الضوابط القانونية ، يعتبر أكثر أهمية من الدور الذي تقوم به الضوابط الإجتماعية الأخرى في مواقف عديدة ، يضاف إلى ذلك أن القانون يعتبر بناءً ملزماً ، وتخصيصياً ، على عكس أنواع الضبط الأخرى التي تتميز بالصفة الملزمة غير التخصيصية . أما هذه الصفة الملزمة التخصيصية للمعايير القانونية فهي تظهر في أنها تربط ربطاً وثيقاً بين واجبات بعض الأشخاص وحقوق أو مطالب البعض الآخر ، ولذلك فإن القانون يطبق معياراً واحداً على جميع الحقوق وكل الواجبات . والتجربة القانونية وحدها هي التي تعتبر تجربة جماعية ، بينما يمكن أن تكون التجارب الأخلاقية والدينية والجمالية فردية أو جماعية . ويرتبط القانون دائماً بالقيس ، فلكي يتمكن من تطبيق قواعده ، لا بد أن يستخدم القوة بينما تستعيد الأوامر الخلقية لمكانية وجود مثل هذا القهر في التطبيق ؛ أما بالنسبة للأوامر الدينية والتربوية فهي لا تتميز بالصفة المحددة ، ومن هذا المنطلق يعد القانون محاولة لتحقيق العدالة في مجتمع معين عن طريق

الضبط المأزوم، والتخصيص القائم على الربط بين الحقوق والواجبات، وبعد أن وضع جيرفيتش تعريفاً جامعاً مانعاً للقانون، أخذ يتساءل: ماهي علاقة القانون كدور من أنواع الضبط الإجتماعي، بأساليب الضبط الأخرى التي تتمثل في الأعراف، والممارسات، والشعائر، والتقاليد، وآداب السلوك والعادات المستحدثة، وأجاب على هذا التساؤل بقوله إنه لا بد من التمييز بين أنواع الضبط: كالقانون، والتربية، والدين، والأخلاق الخ... وبين أساليبه؛ فالأعراف والممارسات ليست أنواعاً خاصة للضبط، ولكنها أساليب توجد داخل الأنواع المختلفة، ولذلك هناك أعراف وممارسات قانونية، وأعراف وممارسات أخلاقية، ودينية وجمالية وتربوية (١).

نظام أخلاقي ملزم

لقد ظهرت تلك الفكرة التي تنسب للقانون خاصية الأخلاقية، وه الأوامر، فدراسات متعددة. وهناك اتفاق يكاد أن يكون عاماً على أن النظام القانوني legal order يتمثل في أنماط السلوك التي تفرضها سلطات مركزية معينة (كالحاكم والهيئات التنفيذية)، وفي الاقتناع الجماعي بأن السلوك المطابق للقانون هو ما يجب أن يتم بالفعل، ومن ثم فبالإضافة إلى الخاصية الملزمة التي يتميز بها القانون، هناك خاصية أخرى وهي الاقتناع بالقواعد القانونية، والعمل على تنفيذها، وهذا الجانب الأخير، جانب أخلاقي.

مرشد للسلوك الإنساني

تعمل المبادئ القانونية على تحديد أفعال أصحاب الحق وأصحاب الواجب

تجديد أو اوضحاً، وهي لذلك تعتبر قوة تقف وراء السلوك الإنساني، أو أنها مرشد لهذا السلوك. وقد ذهب كثير من علماء الاجتماع إلى توسيع مفهوم القانون، بحيث وجدوا أن جميع الافعال التي تؤدي إلى اعتبارها حقوقاً لنا أو واجبات علينا، هي تحقيق للمعايير القانونية. والمعايير القانونية - في رأي الكثيرين - تعتبر جسداً وقلباً وروحاً لآلية جماعة منظمة، ذلك لأنه بدونها ينعدم وجود النظام، وتقل قدرة الجماعة على أداء وظائفها بفاعلية، وبالتالي يتسدد بناؤها ويصبح وجودها عرضياً من المستحيل، وبناء على ذلك فإن المعيار القانوني ليس تعبيراً عن هذا الدستور أو ذاك، أو هو نتاج خيال فقهاء القانون، بل إنه قوة حيّة ذات عمل مستمر، تحدد وترشد السلوك الإنساني، حتى يصبح في نهاية الأمر، سلوكاً إجتماعياً.

وأخيراً، فإنه لا يمكن لنا أن نأخذ بتعريف من هذه التعريفات، ونستبعد التعريفات الأخرى، وإنما كل تعريف يكون ملائماً في المستوى الذي يستخدم فيه أي من وجهة النظر التي وضعته. ولذلك، إذا كنا ننظر إلى القانون نظرة شاملة باعتباره يوجد في كل زمان ومكان، فهو ظاهرة إجتماعية، وإذا نظرنا إليه في مجتمع بعينه، فهو فكرة لتحقيق العدالة في هذا المجتمع بالذات، أما إذا نظرنا إليه على مستوى سلوك الأفراد والجماعات، فهو نظام أخلاقي ملزم، وهو مرشد وموجه لهذا السلوك.

ثانياً: خصائص القانون

حاول عدد كبير من علماء الاجتماع، أن يحدد تلك الخصائص التي تميز القانون عن غيره من وسائل الضبط الإجتماعي الأخرى، وذهبوا في هذا الصدد إلى أن القاعدة القانونية هي قاعدة للسلوك، ولكن ليست كل قاعدة للسلوك

تمتبر قانونية، ومن هنا جاء التساؤل الآتي : ما هي الخصائص النوعية للمعايير القانونية ، والتي تميزها عن المعايير الأخرى ؟ للإجابة على هذا السؤال، وضع علماء الاجتماع مجموعة من الخصائص التي تميز القانون عن سائر وسائل الضبط الأخرى، ويمكن تحديدها كما يلي :

١ - الاعتراف بالقواعد القانونية والامتثال لها

الواقع أن أعضاء الجماعة يعترفون بالقواعد القانونية السائدة فيها ، ويشتمل هذا الاعتراف على جانبين : الأول ، هو العمل على إتباع القاعدة التي ترتبط بسلوك معين ، والثاني ، يتعلق بمعاونة القاعدة على أن تفرض نفسها على الآخرين ، وقد يكون الاعتراف بالقواعد القانونية مباشرا أو غير مباشر ، أما الاعتراف المباشر فهو معرفة القواعد القانونية المتعلقة بسلوك معين ، والرغبة في الامتثال لها بالذات، ويشتمل الإعراف غير المباشر في إعراف معظم أعضاء الجماعة بالقواعد التي تكون موضع إعراف من جانب السلطة أو مجموعة السلطات التي يخضع لها هؤلاء الأعضاء، والخصص في هذه الحالة لا يعرف كل قاعدة من القواعد القانونية التي تعترف بها السلطة ، وإنما يكون مستمدا لأن يتبعها في اللحظة المناسبة التي تتطلب منه ذلك ، أما عن الجانب الآخر من جانبي الاعتراف فهو يتمثل في العمل على فرض القواعد القانونية على سلوك الآخرين ، ولذلك فإنه يقال إن سيطرة القواعد القانونية ، لا تعتمد فقط على النشاط الذاتي التي تقوم به مراكز السلطة ، وإنما تعتمد كذلك على نشاط الجماعات التي توجد في المجتمع وتأخذ على عاتقها مهمة الضبط الاجتماعي ، وبالإضافة إلى أن القواعد القانونية تعطي بإعراف أعضاء الجماعة ، فهي أيضا موضع إعراف من جانب الحكام ومراكز السلطة الإجبارية ومفروضة

بواسطة (١) .

٢- الخصائص الرسمية والخصائص السيكولوجية

إن معايير السلوك التي تحدد حقاً معيناً لطرف معين، وواجباً محدداً لطرف آخر، معايير قانونية، فالمعيار القانوني يجب أن يتضمن طرفين محددين وهلاقة ملزمة بين هذين الطرفين، أما أية معايير أخرى لا تتميز بهذا التحديد، فلا تعتبر معايير قانونية، ويشتمل المعيار القانوني على إشارة واضحة إلى كل من: صاحب الحق وصاحب الواجب، ثم موضوع الحق، وموضوع الواجب، وإشارة إلى المصدر الرئيسي له، ثم مجموعة اعتبارات تتعلق بالامان والمكان، والظروف المختلفة، وطريقة الفعل. هذا ويمكن أن يكون صاحب الحق، فرداً، أو جماعة، وقد كانت الشعوب القديمة تنسب الحق إلى موجودات خيالية، أما صاحب الواجب فهو الشخص الذي يفرض عليه أداء واجب معين يشير إليه المعيار القانوني. وقد يكون صاحب الواجب شخصاً أو جماعة، أيضاً، ويقصد بموضوع الحق، مجموعة الأنشطة، القانونية لصاحب الحق والتي استندت إليه بواسطة المعيار القانوني. أما موضوع الواجب فهو مجموعة أفعال صاحب الواجب التي تطلب منه عن طريق المعيار القانوني، يضاف إلى ذلك أن هناك عنصراً إضافياً وهو الرجوع إلى مصدر المييار القانوني؛ وقد تعددت مصادر المعيار، وهي تتمثل في الأوامر الدينية، والسوابق القضائية، والعرف وغيرها، كذلك تضع المعايير القانونية في اعتبارها بعض الأمور المتعلقة بالزمان والمكان، وهي لذلك تعتبر أكثر تحديداً وتخصصاً في وصفها للعلاقة بين الأطراف التي تشتمل عليها.

١- N. S. Timasheff, op. Cit, pp. 249 - 250. 252 - 253, 259, 263.

وبالإضافة إلى هذه الخصائص الرسمية، هناك خصائص أخرى سيكولوجية، تتميز بها المبادئ القانونية، فالمعيار القانوني هو فكرة عن نموذج الفعل المحدد الذي يطالب به، وهو يشمل على دافع للأفعال الواجبة، وسند لإنفعال قوى يقف وراء الأفعال التي تدعم مطالبنا بحقوقنا، وتدفعنا إلى أداء واجباتنا، ولذلك فالمبادئ القانونية تعتبر أحكام حية قائمة على سند إنفعالي إرادي، ومن ثم فهي تتمتع بخصائص سيكولوجية تظهر في الدافع والرغبة (٩).

٢- الخصائص الواقعية والخصائص المثالية

يجمع القانون - في رأي كثير من علماء الاجتماع - بين نوعين من الخصائص: الخصائص الواقعية، والخصائص المثالية (١٠)، فهو يشمل على عناصر واقعية تظهر في مجموعة عوامل: كالمعامل الطبيعية، والإقتصادية، والدينية، والأخلاقية، والتاريخية؛ أما العوامل الطبيعية فهي التي تتعلق بالطبيعة، بسواء طبيعة المجتمع أو طبيعة الإنسان، حيث أن مناخ المجتمع، وثروته الطبيعية، وموقعه، عوامل تؤثر في القانون، وتقوم العوامل الإقتصادية بدور هام في هذا الصدد، والقانون يضع في إعتباره دائماً الحاجات الاقتصادية للأفراد والتي يترتب عليها نوع معين من الإنتاج، والإستهلاك والتوزيع، وهذه المجالات تحتاج بلا شك إلى تنظيم قانوني، يضاف إلى ذلك أن إنشاء بعض فروع النشاط الاقتصادي، ونموها المستمر، أدى إلى وجود نوع متميز من القواعد القانونية، كما أن انتشار الصناعة، أدى إلى وجود طبقة العمال الذين يحتاج تنظيمهم إلى قواعد قانونية متعددة، وما هو أكثر من ذلك أن علم ور التنظيم الاشتراكية في كثير من دول

1 — P. Sorokin, op. Cit. pp. 73—75.

2 — Gervitch, Sociology of law, op. Cit, p. 51.

العالم عمل على تطوير كثير من القوانين ، وبها وبالعوامل الاقتصادية التي تسهم في تشكيل القواعد القانونية ، هناك عوامل سياسية ، ومنها الأفكار السياسية السائدة في مجتمع معين ، وقد كان للأفكار السياسية والاجتماعية دور كبير في خلق بعض النظم القانونية ذلك لأن الأفكار يمكن أن تخلق لفظاً معينة ، وهذه النظم لا يمكن لها أن تستمر بدون تدعيم قانوني ، وينطبق ذلك على نظام الرق مثلاً ، ونظام الفصل بين طبقة الأشراف وغيرها من الطبقات الأخرى . خلاصة القول أن للأفكار والمعتقدات السياسية والاجتماعية ، دوراً لا يمكن إغفاله في تكوين القواعد القانونية ؛ أما العوامل الدينية والأخلاقية فالمقصود بها مجموعة التقاليد الدينية والأخلاقية السائدة في الجماعة ، أو الاتجاهات الموجودة فيها ، وتؤثر هذه العوامل أيضاً في تكوين القانون ، وما هو جدير بالذكر هنا أن التقاليد - مهما كانت تلك القوة التي تتمتع بها - لا يمكن أن تفرض نفسها بطريقة ملزمة ، وإنما تحتاج إلى قواعد قانونية تدعمها وتوجهها ، وفي بلاد كثيرة يظهر أثر المعتقدات الدينية على القانون ، في تعدد جهات الاختصاص القضائي بتعدد الديانات ، وللتقاليد الدينية أيضاً أثر في قوانين البلاد الغربية . هذا وتقوم العوامل التاريخية بمرور في النظم القانونية ، والمقصود بالعوامل التاريخية مجموعة تجارب وشرائح جماعة معينة ، إلا أنه لا يجب المبالغة في أهمية تلك العوامل عن طريق القول بأنها عوامل وحيدة تؤثر في القواعد القانونية ، كما ذهب إلى ذلك أصحاب المذهب التاريخي في القانون .

إن مجموعة العوامل السابقة ، تتميز بأنها واقعية ، ولكن القانون يتميز في الوقت ذاته بخاصية أخرى وهي «الوجوب» ، وليس كل ما هو واجب واقع ، وإنما يحتاج الواجب إلى قيمة تبرره أو مثال أعلى يظهر في العدل ، ولذلك فإن المنصر المثالي في القواعد القانونية يتخلص في فكرة تشير إلى أنه يجب أن يحصل كل صاحب حق على حقه ،

وأن يؤدي كل صاحب واجب واجبه . ومن ثم يتضمن العنصر المثالي للمساواة بين أطراف القاعدة ، مما يجعلنا نقول إن القانون يجمع بين عنصرين : أحدهما واقعي ، والآخر مثالي ، وقد كان لفقهاء القانون ، في هذا الصدد ، فضل السبق على علماء الاجتماع (١) .

ثالثاً : تمايز القانون وتكامله

بعد أن تعرضنا لخصائص القانون ، يمكننا أن نقف على حقيقة التمايز بينه وبين المعايير الأخرى غير القانونية ، حيث أن أية معايير لا تتوفر فيها الخصائص السابقة لا تعتبر معايير قانونية ، وفي هذا الصدد لابد أن نوضح الفرق بين المعايير القانونية والأخلاقية ، وقد عبر «سوروكين» عن ذلك تعبيراً واضحاً عندما ذهب إلى أن المعايير الأخلاقية توصي بسلوك معين ، وهي ملزمة ، ولكنها ليست تخصيصية ، أي أنها لا تمنح حقاً لأي شخص بأن يطالب شخص آخر بآداء السلوك التي توصي به ، ومعنى هذا أنها تتضمن صاحب السلوك الموصى به ، ثم موضوع السلوك ، ولكنها لا تتضمن صاحب الحق ، أو موضوعا الحق ، ولذلك تعتبر المعايير الأخلاقية ذات طرف واحد بينما تشمل المعايير القانونية على طرفين (٢) ، هذا وعلى الرغم من أن المعايير القانونية تتضمن جانباً أخلاقياً ، إلا أنها تمتد سلطانها إلى مجالات ليس للأخلاق شأن بها على الإطلاق ، ومثال ذلك تنظيم المرور في الطرق العامة ، ولشروط الرسمية في بعض التصرفات ، فهذه أمور يحكمها مبدأ المصلحة أو النفع الاجتماعي ولا تحكمها مسائل أخلاقية . يضاف

(١) أنظر : حسن كبره ، المدخل إلى القانون ، منشأة المعارف ، ١٩٦٠ ،

ص ١٣٩٠ ، ١٤٨ ، ١٥٠ .

إلى ذلك أنه في حالة القواعد القانونية ، توجد سلطة عامة تكفل احترام تلك القواعد ، فضلا عن أنها تتميز بالقهر والالزام وبقدرتها على استخدام الوسائل المادية ، بينما قد لا يكون للقواعد الأخلاقية جزاء إلا في الضمير أو لاستنكار الناس ، وقد نمت عن بعض القواعد المشتركة بين القانون والأخلاق ، كتحريم القتل مثلا والسرقه ، ولكن هدف القاعدة القانونية يختلف أشد الإختلاف عن هدف القاعدة الأخلاقية ، حيث تنظر الأولى إلى عواقب الفعل الجنائي وآثاره على المجتمع ، أما القاعدة الأخلاقية ، فهي تستنكر ما وصلت إليه نفس الجاني من رذيلة وشر .

وتختلف المعايير القانونية أيضا عن المعايير الفنية أو التكنيكية ، والمقصود بها مجموعة القواعد أو الوسائل التي تحدد كيفية أداء عمل معين ككتابة عنوان في جريدة ، أو زراعة نوع من الحبوب ، أو أداء لعبة معينة ، وهذه المعايير لا تتضمن أصحاب الحق أو أصحاب الواجب ، أو موضوعات الحق ، وموضوعات الواجب ، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن معايير آداب السلوك والعادة المستحدثة فهي لا تتضمن أية خاصية من خصائص المعايير القانونية ، والواقع أنه إذا اتسمت أية قاعدة من القواعد ، سواء كانت دينية ، أو عرفية ، أو أخلاقية ، بصفى : التخصص والإلزام ، فإنها تصبح على الفور قاعدة قانونية .

وبالإضافة إلى أن هناك تمايزا بين القواعد القانونية وغير القانونية ، يوجد إختلاف أيضا بين المعايير القانونية ذاتها ، وتقصد به إنقسامها إلى معايير قانونية رسمية ، وغير رسمية ، وقد أوضح « سوروكين » ذلك الفرق بين هذين النوعين من المعايير القانونية ، ومدى فاعلية كل منها ، والمرونة التي يتميز بها

كلهما، وقدرتها على التغير والتوافق مع ظروف المجتمع المتغيرة^(١)، إن مجموعة المعايير القانونية التي تعتبر ملزمة بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع، والتي تقوم السلطة الحكومية بتنفيذها، هي التي تكون القانون الرسمي فيها، ويقوم القانون الرسمي بتنظيم العلاقات الهامة بين أعضاء المجتمع وجماعته، فهو ينظم السلطات الثلاث، وينظم الدرجات الحكومية، والعلاقات الاقتصادية، وعلاقات الملكية، والأسرة، والزواج، والميراث، وطبقاً لهذه المجالات تتحدد أنواع القانون الرسمي، في القانون الدستوري، والمبدئي، والجنائي، والتجاري الخ... وبالإضافة إلى ذلك، هناك معايير أخرى للقانون غير الرسمي، وظيفتها تصحيح معايير القانون الرسمي، وتيسيرها؛ وسواء كانت معايير القانون غير الرسمي تكمل المعايير القانونية الرسمية أو تختلف معها، فإنها تقوم بوظائفها كقواعد قانونية. وقد حدد «سوروكين» ثلاثة أسباب تبرر وجود قواعد قانونية غير رسمية بجانب قواعد القانون الرسمي، أولها، أن القانون الرسمي في الجماعات الكبرى بوجه خاص، لا يستطيع أن يحدد العلاقات بين جميع الأعضاء، وفي جميع الظروف، لأنه إذا حاول أن يفعل ذلك فسيتمدد، وينمو إلى مالا نهاية، وكذلك فإن مهمة القانون الرسمي تقتصر على تنظيم العلاقات الهامة فقط. وثانيها، أن القانون الرسمي يتميز بالصلابة، مما يجعله غير ملائم لتنظيم الظروف المتغيرة للحياة الاجتماعية، وكذلك توجد المعايير القانونية غير الرسمية في الجماعات المهنية، والدينية، وفي الأسرة، بجانب القانون الرسمي، وهي معايير مرنة تعمل على تيسير العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة. ولزيد من الواضح يمكن القول بأن هذه العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة تتغير باستمرار، مما يترتب

عليه ضرورة تغيير بعض القواعد القانونية ، ولكن إذا حاول المجتمع أن يغير باستمرار من القواعد القانونية الرسمية ، التي تنظم الملكية ، والأسرة ، وأشكال الحكومة ، وتسلسل السلطات ، فسوف ينتسج عن ذلك إستحالة وجود الاستقرار اللازم لتنظيم الإجتماعية ، ومن أجل هذا وجد القانون غير الرسمي الذي يعتبر أكثر قدرة على مواجهة ظروف الفرد وعلاقاته الواسعة . هذا على الرغم من أن هناك إختلافا يوجد بين القانون الرسمي ، والمعايير غير الرسمية ، إلا أنه ليس إختلافا جوهريا ، ولذا أدى إلى ضراع كلا النوهين من المعايير .

والواقع أن القانون يتكامل مع الثقافة ، أى أنه يكمل بقية العناصر الثقافية الأخرى ، فهو جزء من الثقافة أو أنه عنصر ثقافى ، ومن أجل هذا توجد علاقة عملية وظيفية بين القانون والعناصر الثقافية المختلفة ، وقد أوضح د تياشيف ، بمجموعة النظريات التى تحدد العلاقة بين القانون والثقافة كما يلي : النظريات الحتمية أو الواحدة ؛ وهى التى أكدت أن القانون هو العامل المحدد للعملية الإجتماعية ، أو هو الدفعة المحركة للتطور الإجتماعى . ويعتقد تياشيف أن ذلك المذهب الذى يفسر الحقائق بعامل واحد مذهب نصفى وغير واقعى ، وينطبق ذلك على مذهب القانون الطبيعي الذى مؤداه أن هناك أشكالا ثابتة فى القانون ، تقوم على طبيعة الأشياء ، ويجب على الناس أن يدخلوها فى قانونهم الوضعى إذا أرادوا أن يعيشوا فى مجتمع رشيد . أما الفئة الثانية من النظريات ، فهى التى تذهب إلى أن القانون يتحدد كلية عن طريق عوامل أخرى ولكنه لا يعاون فى تحديد العملية الإجتماعية ، أى أن هناك عناصر ثقافية أخرى هى التى تحدد القانون ، ومن الأمثلة على تلك النظريات ، الحتمية الجغرافية ، والبيولوجية والمثالية ، والاقتصادية ، ويعتقد تياشيف أن الحتمية الاقتصادية ، أو التفسير المادى للتاريخ ، تمثل مفهبا

ناميا متطورا ، فالقانون في نظرها ، جزء من البناء القوى الذي يتحدد عن طريق عوامل وأساليب الانتاج ، ولذلك تختلف صور القانون ، باختلاف شكل الانتاج وأساليبه ، ومعنى ذلك أن هذه النظريات ترى أن العناصر الثقافية تسهم في تحديد القانون ، أكثر مما يسهم القانون في تحديدها . وهناك نوع ثالث من النظريات ، مؤداه أن القانون يحدد العناصر الاجتماعية والثقافية الأخرى ، ويحدد عن طريقها ، ومعنى ذلك أنه يمكن للقانون أن يقوم بدور إيجابي أو ساي ، طبقا لموقعه من العوامل الأخرى ، هذا ويؤيد « تياشيف » وجهة النظر الثالثة ، ويتوصل منها إلى ثلاث نقاط هامة ، وهي :

١ - يعتمد شكل القانون على صورة العلاقة التي توجد بين عناصر الثقافة ، ومعنى ذلك أن القانون هو وظيفة للعوامل الاجتماعية .

٢ - يؤثر شكل القانون في بقية العناصر الثقافية الأخرى ، أى أنه يقوم بوظائف إجتماعية .

٣ - أنه لا يمكن قياس الفاعلية النسبية لهذين العاملين من التأثير المتبادل (١) .

خلاصة القول أن القانون لا يمكن أن يصكون عاملا وحيدا في تحديد عناصر الثقافة الأخرى ، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك عامل آخر يحدد صورة القانون ، فالعلاقة بين القانون والعناصر الثقافية الأخرى علاقة تكاملية ، تظهر في التأثير المتبادل .

رابعاً : جهود علماء الاجتماع في التصنيف

حاول بعض علماء الاجتماع الذين إهتموا بدراسة القانون ، وضع تصنيف للقواعد القانونية ، والأطر القانونية للجهات المختلفة ، وكان هذا التصنيف يعتمد على معايير تختلف باختلاف وجهات نظرهم ، ويمكننا في هذا الصدد أن نعرض لأم تلك المحاولات وأهمها أثرأ في تطوير علم الاجتماع القانوني .

أ - محاولة دور كيم

لقد بدأ دور كيم حديثه عن القانون ، يتحدث آخر عن التماسك الاجتماعي فذهب إلى أن التماسك الاجتماعي ظاهرة معنوية ، لا تخضع في ذاتها للملاحظة الدقيقة أو القياس ، وأنه من أجل التوصل إلى حقيقة هذا التماسك يجب أن نستبدل الواقعة الداخلية ، بواقعة خارجية ترمز إليها ، فندرس الأول في ضوء الثانية . وأما تلك الواقعة الخارجية - أو الرمز المرئي - فهي عبارة عن القانون *Le droit* . إذ أن التماسك لا يظل على صورته المعنوية ، ولا يبقى في حالة القوة العنيفة ، وإنما يتجلى في حالة الفعل ، أي أنه يتبين بأفاره الملموس ، ويحاول دور كيم أن يوضح حاجة المجتمع إلى القانون ، ودور القانون في الحياة الاجتماعية ، فذهب إلى أن الحياة العامة لأي مجتمع لا يمكن أن تستمر بدون استمرار الحياة القانونية في نفس الوقت . ولذلك يشمل القانون على كل المتغيرات والعناصر اللازمة للتماسك الاجتماعي ، وهناك حالة واحدة تمثل استثناء عن ذلك الرأي الذي ذكره دور كيم ، وهي حالة المجتمع الذي لم يتوصل بعد إلى مرحلة سن القوانين الواضحة . والقانون إذن ينتج الصور الأساسية للتماسك الاجتماعي ، ولذلك إذا أردنا أن نصنف تلك الصور ، فإن كل ما نضفه هو أن نصنف الأنواع أو الأشكال المختلفة للقانون ثم نبحث بعد ذلك على الصور المختلفة للتماسك الاجتماعي والتي

تتطابق مع كل صورة للقانون .

وهنا ينتقد دور كيم ، ذلك التصنيف الشائع ، الذى يقسم القانون إلى : قانون عام *droit public* ، وقانون خاص *droit privé* ، القانون العام هو الذى ينظم علاقة الفرد بالدولة ، أما القانون الخاص ، فينظم علاقات الأفراد المتبادلة ، أما جوهر هذا النقد الذى وجهه لتصنيف القانونى السابق ، فينصب على أن كل قانون من القوانين يمكن النظر إليه على أنه عام وشامل ، لأنه يعتبر وظيفة إجتماعية فالقوانين المتصلة بالملاقات الزوجية والعلاقات الأبوية ، لا تنظم فقط علاقات الأفراد وإنما تحدد أيضا الوظائف التنفيذية والتشريعية ، ومن الناحية الأخرى يمكن اعتبار كل قانون ، خاص ، وذلك لأنه ينظم — بطريقة غير مباشرة — العلاقة بين الأفراد . وبعد أن وجه دور كيم ، نقده إلى التصنيف الشائع للقانون إلى عام وخاص بدأ يوضح لنا موقفه من التصنيف ، حيث قسم القواعد القانونية إلى نوعين :

الأول : هو عبارة عن مجموعة القواعد التى تنحصر فى الألام *La Douleur* ، والتصنيف *La diminution* ، والتحقيق الذى يوجه إلى الشخص ، إما فى ثروته ، أو فى شرفه ، أو فى حريته . وتلك هى القواعد القانونية المعاقبة أو الرادعة *repressive* ، أما النوع الثانى ، فينحصر فى رد الأشياء وتسليمها إلى صاحب الحق ، وهذا هو القانون الترميضى أو الإصلاحى *restitutive* ، وينطبق هذا التقسيم على تصنيف القانون إلى جنائى ، ومدنى (١) . والواقع أن هناك فرقا كبيرا بين نوعى القانون حتى من الناحية الشكلية ، ففى القانون

المدنى، يصل المشرع أولا إلى تحديد الالتزامات بقواعد متعددة، وبعد ذلك يحدد طريقة تشريع هذه الواجبات؛ أما القانون الجنائي، فهو لا يأمر إلا بالجرائم، ولا يتكلم عن أية لالتزامات وواجبات تربط بتلك الجزاءات، فهو لا يقول: هذا هو الواجب، وإنما يحدد: هذا هو العقاب.

قواعد القانون العقابي

ينطبق قانون الجزاءات الرادعة، أو القانون العقابي على ذلك النوع من التماسك الإجتماعي، الذي تشتد فيه حدة التصدع والإنشقاق، مما يؤدي إلى الجريمة. ومن ثم يعرف دور كيم هذا النوع من القانون بأنه عبارة عن مجموعة قواعد تحدد العقوبات التي يجب أن توقع على من ارتكب جريمة معينة، والجريمة في نظره، هي الفعل الذي يثير الشعور الجمعي، وأما الشعور الجمعي فهو ذلك الذي يشترك فيه الغالبية العظمى من أفراد ذات المجتمع، وقواعد القانون العقابي، التي تحرم الأفعال الإجرامية، معروفة لدى أفراد المجتمع، لأنه طالما أن هذه القواعد راسخة في شعور الناس، فلا بد أن يكونوا على علم بها، أما إذا كانت هناك مجموعة من الأشخاص الراشدين، الذين يجهلون القواعد القانونية، فهذا دليل على وجود الانحلال الأخلاقي المرضي في المجتمع^(١)، والقانون العقابي عند دور كيم، كان في الأصل دينيا^(٢)؛ وهو يؤكد هذه الفكرة عن طريق إسترشاده بأمثلة من مصر الفرعونية، واليونان، والرومان، فيرى أن الكتب الهرميسية المعشرة في مصر القديمة هي التي كانت تحتوي على قواعد القانون العقابي، فضلا عن أنه كانت هناك مجموعة من الكتب الأخرى أيضا، والتي

1 - ibid p. 40.

2 - ibid p. 50.

يطلق عليها « الكتب الكهنوتية » التي تشتمل على قواعد قانونية مديدة من هذا النوع . أما اليونان ، فقد كانت العدالة عندهم تعتبر عملا من أعمال الآلهة وكان العقاب عندهم بمثابة إنتقام إلهي من العباد ؛ وكذلك الحال بالنسبة للقانون الجنائي في روما ، فقد كانت أصوله تخضع لمعتقدات عتيقة ، وعمراسات دينية قديمة (وقد سبق أن أوضحنا هذه النقطة بالتفصيل ، أثناء الحديث عن دراسة فوستيل دو كولانج للقوانين اليونانية والرومانية القديمة في كتابه عن المدينة العتيقة) ويوضح لنا دور كيم ، وظيفة القانون العقابي ، فيقول ، إنه إذا إقترضنا أن العقاب يستطيع حقيقة أن يحمينا في المستقبل ، فإن ذلك يتضمن أنه يجب - قبل كل شيء - أن يكون هذا العقاب تكفيرا عن الماضي ، ويؤكد دور كيم وجهة نظره هذه ، بدليل يذكر فيه تلك التحفظات والإحتياطات التي تتخذ لتعديل العقاب بقدر الامكان ، حتى يتلاءم مع نوع الجريمة ، والفكرة الأساسية التي تكن وراء هذا كله - كما يرى دور كيم - هي أن المجرم يجب أن يتألم لأنه ارتكب فعلا مضادا للعدالة ، وأن يكون ألمه من نفس درجة الجريمة . ولهذا فإن تدرج العقوبات يعتبر مسألة أساسية في القانون العقابي ولا يتأتى ذلك إلا إذا أدركنا أن العقاب يهدف إلى إيلام المجرم ، ولا يهدف فقط إلى حماية المجتمع والدفع عنه . فالعقاب إذن ، عمل إنتقامي *un acte de vengeance* ، طالما أنه يعتبر تكفيرا أو دية ، والحقيقة أن طبيعة العقاب ومهدفه لم يتغيرا أبدا ، وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد ، هو أن الحاجة إلى الإنتقام أصبحت أكثر تنظيما وتقدما من قبل ، وأن مسؤولية هذا الإنتقام إنتقلت إلى هيئات متخصصة ، ولم تظل في أيدي الجماعات الخاصة التي وقع عليها الفعل الجنائي (٦) .

هذا ، ولم يحاول دوركيم أن يحدد مجموعة القواعد التي يشتمل عليها قانون العقوبات ، وإنما حاول وضع هذه القواعد في صورة فئات عامة مصنفة حسب نوع الشعور الذي يرتبط به الفعل . وبناء على ذلك وضع التصنيف الآتي :

أولاً : قواعد تتعلق بالموضوعات العامة *Objects generales*

وقد صنف طبقاً لأنواع الشعور الجمعي ، كما يلي :

أ - ما يتعلق منها بالشعور الديني :

وهذه القواعد إما إيجابية ، تفرض على الناس أداء ممارسات دينية معينة ، أو سلبية تتعلق بالإعتداء على ما هو مقدس ، سواء من العقائد ، أو الأشخاص المرتبطين بالعبادة .

ب - ما يتعلق بالشعور الوطني :

ومنها القواعد الإيجابية ، التي تتصل بالالتزامات ، والفروض الوطنية ، والقواعد السلبية ، التي تتعلق بالحياة الوطنية ، والحرب الأهلية .

ج - ما يتعلق بالشعور العائلي :

ومى تنقسم إلى إيجابية ، أى مجموعة القواعد التي تعاقب من ارتكب خطأ في علاقته الأبوية أو الزوجية ، أو علاقته بأبنائه . وقواعد سلبية ، لا تختلف عن الإيجابية في هذه الحالة .

د - ما يتعلق بالشعور المرتبط بالعلاقات الجنسية :

ومى تشتمل على الجماع المحرم بجميع صوره ، كالزنا ، والواط ، والبغاء .

هـ - الشعور المرتبط بالعمل :

وترتبط به قواعد تعاقب على التسول ، والتشرد ، والتكاسل ، والسكر ، وجرامات العمل .

و - ما يتعلق بالشعور العقليتي :

وهي مجموعة القواعد التي ترتبط ببعض الممارسات المتعلقة بالغذاء ، والملبس والاحتفالات ، وشمار الدفن .

ز - ما يتعلق بالاحساسات المرتبطة بأداة الشعور الجمعي :

وهي تنقسم إلى قسمين : القسم الأول ، يتعلق بالأخطاء والذنوب المباشرة كالضرر الجسيم ، والفن ، والدسائس ، والإعتداء على السلطات ، وغالقتها ، والفرد والعصيان . أما القسم الثاني ، فيتعلق بالأخطاء غير المباشرة ، مثل تعدد الجماعات الخاصة ، على الوظائف العامة ، والاختلاس ، وخيانة الوظيفة ، والأخطاء التي ترتكب في العمل ، والنش الذي تصحبه خسارة للدولة ، والمخالفات الإدارية .

ثانيا : قواعد تتعلق بالموضوعات الفردية *Objects individuelles*

أ - قواعد متصلة بالشعور المرتبط بشخصية الفرد ، كقواعد تحريم القتل ، والاعتداء والانتحار ، والشهادة بالذور ، والشبهة ، والفتائم .

ب - قواعد متعلقة بممتلكات الفرد ، كالتى تحرم العبثية ، والاختلاس ، والنش بمختلف أنواعه .

ج - قواعد متعلقة بالشعور المرتبط بالفرد بوجه عام ، أى بشخصيته أو ممتلكاته كالتى تحرم تزوير الدمة ، والحريق ، وقطع الطريق ، والنهب (١) .

قواعد القانون الإصلاحي (أو التعويضي)

إذا كان القانون الرادع (العقابي) ، ينطبق على ما هو شعوري ، فإن قواعد الجزاء الإصلاحي ليست متفقة تماما مع الشعور الجمعي ، وإنما لا ترتبط الفرد بالتضامن

الاجتماعي، علما أن العلاقات التي تقوم هي بتنظيمها تتعلق بالأفراد أنفسهم، دون أن تتعرض للمجتمع ذاته. إن هذا القانون يرتبط بالأحداث البسيطة في الحياة الخاصة، ومن أجل هذا الدور الذي يقوم به القانون الإصلاحي لا يتصف بالصفة الاجتماعية الخاصة، وإنما يختص بالتوفيق بين المصالح الخاصة، أي أنه لا يرتبط بجميع الناس وإنما يرتبط بأفراد معينين في المجتمع، أي ببعض الأفراد فقط. ومن ثم فإذا كانت العلاقات التي ينظمها القانون العقابي تتصل مباشرة بالعموم العلني وترتبط بالفرد بالمجتمع كله، فإن العلاقات التي ينظمها القانون التعويضي أو الإصلاحي، تختلف تماما عن تلك العلاقات، لأنها جرمية وخاصة (١). والواقع أن القانون الإصلاحي يتميز بمجموعة خصائص، أهمها، أنه غير متكافئ، وإنما يهتم بالتعويض، أو الرد، وهو لا يتضمن أية عقوبات، وإنما يمثل رجوعا إلى الماضي، ومراجعة له، بهدف إستراداد صاحب الحق لما فقده. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا خسر صاحب الدعوى قضيته، فإنه لا يتعرض للفضيحة، وإنما يظل محتفظا بشرفه وبكرامته، ومعنى هذا أن القانون الإصلاحي لا يتضمن أي عقاب. وقد اعترض دوركيم في هذا الصدد على «تأردد حينئذ إلى الأخير إلى أنه توجد في المجتمع الحديث، عقوبة مدنية *Pensée civile*، وهذا الاستعمال في رأى دوركيم ليس إلا استعارة لنوبة، طالما أن كل العقوبات تندرج تحت القانون العقابي أو الجنائي.

وبعد أن فرق دوركيم بين قواعد القانون الجنائي، وقواعد القانون التعويضي وحدد طبيعة القواعد الأخيرة، وتكلم عن مميزات، حاول تصنيف القانون التعويضي، فقسمه إلى نوعين من القواعد: النوع الأول تلك التي تنظم العلاقات

السلبية، أما النوع الثانى ، فهو مجموعة القواعد التى تنظم العلاقات الإيجابية (١) . يمكننا أن نوضح فى هذا المقام ما يقصده دور كيم ، بالجانب السلبى ، والجانب الإيجابى لتلك العلاقات التى يقوم القانون التعويضى بتنظيمها . فهو يعنى بالعلاقة السلبية ، تلك التى تربط بين الشيء *La chose* ، والشخص *La Personne* . إذ أن الأشياء جزء من المجتمع ، مثلها فى ذلك مثل الأشخاص ، وهى تلعب دورا محددًا فى الحياة الاجتماعية . ولذلك فإن قواعد الجزاء التعويضى التى تصل بالعلاقات السلبية ، تتمثل فى حقوق الملكية بصورها المتعددة سواء فى ذلك ملكية الأثاث أو العقارات ، وفى الأساليب القانونية المتمثلة لحق الملكية ، كحق الاستئجار وحق الاستئجار الخ... أما الجانب الإيجابى من قواعد القانون التعويضى فهو يتضمن القوانين الآتية :

١ - القانون العائلى . *Le droit domestique* .

وهو الذى يشمل على مجموعة القواعد التى تحدد الشخص المسؤول عن الوظائف المالية ، وماذا يفعل الإبناء ، ومن هو الشخص الوصى ، وشروط عقد الزواج ، والحقوق والواجبات المقدسة للزوجين ، وصورة العلاقة بينها بعد الطلاق . ومن ثم يهتم هذا الجزء من القانون ، بتحديد الطريقة التى تتوزع بمقتضاها الوظائف المالية المختلفة ، وبالتالى فإن هذا القانون يمر عن تضامن خاص لجميع أعضاء العائلة نتيجة لتقسيم العمل بينهم .

٢ - قانون العقود *Le droit Contractuel*

لا يمكن أن توجد علاقة متبادلة بين الطرفين اللذين يوقعان على العقد إلا إذا كان التعاون بينهما ممكنا ، ولا يمكن أن يحدث ذلك دون تقسيم العمل بينهما ، ذلك

لأن التعاون في حد ذاته هو تقسيم العمل المشترك . والمقصود بالعقد هنا ، وعقبة الشراء ، والبيع ، والتبادل ، والعقود بين منظم العمل والعمال ، وبين الدائن والمدين بين الوكيل وموكله .

٣ - القانون التجاري *Le droit Commercial*

وهو عبارة عن مجموعة القواعد التي تنظم العقود الخاصة بالتجارة ، كذلك التي تم بين العملاء والوكلاء من ناحية والمفوضين من ناحية أخرى ، بين مالك الناقلة وموصل البضائع ، بين الضامن والمضمون إلخ ..

٤ - قانون المرافعات *Le droit des procédures*

وهو الذي يختص بالجرائم المدنية والتجارية .

٥ - القانون الإداري *Le droit administratif*

وهو يتكون من مجموعة القواعد التي تحدد نماذج العلاقات التي يجب أن تكون قائمة بين الوظائف القضائية ، أو بينها وبين الوظائف المنتشرة في المجتمع ، وهو يتصف كذلك بالصفة المقايية .

٦ - القانون الدستوري *Le droit constitutionnel*

ويعتبر مصدرا للقوانين الأخرى ، ووسيلة لتنظيم الوظائف الحكومية .

والواقع أن هذين النوعين من القواعد القانونية : المقايية ، والإصلاحية ينطبقان على نموذجين من المجتمع يختلفان من حيث طبيعة تقسيم العمل فيها ، وطبيعة التجانس بين أعضاء كل منها ؛ فالقانون العقابي يسود المجتمع الذي يتميز بالتضامن الآلي ، والقانون التوعضي يسود في المجتمع الذي يتصف بالنظام المنضوي .

ولنا بعض الملاحظات على موقف دور كيم ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - ذهب دور كيم إلى أن القانون ينتج الصور الأساسية للتضامن الإجتماعي وبالتالي فإذا أردنا أن نصف تلك الصور ، فإنه يجب علينا أولاً ، أن نقوم بتصنيف الأنواع المختلفة للقانون ، لكي نبحث بعد ذلك عن تلك الصور من التضامن الإجتماعي التي تتطابق مع كل صورة للقانون . ولكننا نساءل هنا : هل يمكن للقانون أن يخلق مجتمعا ، هل يوجد القانون أولاً ثم يوجد المجتمع بعد ذلك ؟ الواقع - أن كما تصور - أن المجتمع هو الذي يوجد القانون ويطوره طبقا لظروفه ولكن القانون لا يخلق المجتمع .

٢ - فرق دور كيم بين نوعين من القانون : الإصلاحى ، والمقاي ، وذهب إلى أن القانون المقاي ينطبق على المجتمعات التي يسودها التضامن الآلى ، والإصلاحى ينطبق على المجتمعات التي يسودها التضامن المعنوى ، ولكن بالنسبة للشطر الأول لهذه القضية ، نجد أن هناك دراسات عديدة للمجتمعات البدائية ، قام بها علماء الأنثروبولوجيا ، وهي تكشف عن أن القانون الإصلاحى ، هو والقانون المدنى نفسه أى الذى ينظم علاقات الأشخاص ، يوجد جنباً إلى جنب مع القانون المقاي في هذه المجتمعات . أما عن الشطر الثانى من القضية ، وهو الذى يقرر أن القانون الإصلاحى يسود المجتمعات ذات التضامن المعنوى ، فلا يمكن أن يكون صدته مطلقاً ، لأن القانون المقاي أو الجنائى يوجد جنباً إلى جنب مع القانون المدنى في المجتمع الحديث .

٣ - اعترض دور كيم على تارده عندما ذهب الأخير إلى أن هناك حقوقات مدنية ، ولكن دور كيم نفسه تكلم عن المقوبات المدنية أثناء تصنيفه للفئات التي تحكم العلاقات الإيجابية في القانون الإصلاحى .

٤ - ذهب دور كيم إلى أن القانون العقابي، منبثق عن الشعور الجمعي وذكر في نفس الوقت: « أن هذا القانون العقابي يميز ذلك النوع الآلي من التضامن، فهل يمكن أن يسود الشعور الجمعي في نوع آلي من التضامن؟ هل يتمكن الشعور أن يعيش في مجتمع آلي، وهل يمكن أن يربط الشعور بالآلية؟

٥ - كيف يمكن إعتبار القانون العقابي نوعا من القانون الاجتماعي، المنبثق عن الشعور الجمعي، بينما نقول إن القانون التعويضي، قانون جرمي لأنه يحدد فقط العلاقة بين بعض الأفراد، وليس بين الأفراد والمجتمع ككل. إن الواقع على العكس من ذلك تماما، فالقانون الجنائي هو الذي يتعلق ببعض الأشخاص، وهم المجرمون والمجنون عليهم؛ أما القانون الاملاحي فهو يتعلق بكل فرد في المجتمع، وبالتالي فهو قانون عام وليس خاص، كلي وليس جرمي. وربما يصدق رأي دور كيم هذا - وإلى حد ما - على المجتمعات البدائية التي كان يشهر إليها.

٦ - منها يمكن من أمر تلك الانتقادات التي وجهت إلى دور كيم، والتي يمكن أن توجه إليه، فالواقع أنه لا يمكننا إنكار أثر دور كيم في تطوير علم الإجتماع القانوني، إذ أن محاولته تعتبر رائدة في هذا المجال، لأنه هو الذي بدأ بكثير من الأفكار والآراء التي أيدها البعض، وعارضها البعض الآخر، مما ساعد على تكوين تراث كبير لهذا العلم الحديث نسبيا.

ب - محاولة جيرفيتش

كانت مسألة التصنيف تشغل ذهن جيرفيتش، إلى أبعد الحدود، لدرجة أنه خصص لها فرعا بأكمله من فروع علم الإجتماع القانوني، وهو علم الاجتماع القانوني القانوني أو الفارقي، وقد اعتقد جيرفيتش، أن القانون، يعتبر وظيفة

لصور التجمع والمستويات الوانع الإجتماعى ، وإنطلاقاً من هذا التصور ، قام بتصنيف هذه المصور وتلك المستويات ، لكن يستطيع أن يدرس القانون فى ظلها ، ومن أجل هذا تمثل مخططة التصورى فى الخطوات الثلاثة الآتية :

أولاً : تصنيف التجمعات الإجتماعية .

ثانياً : تصنيف الأطر القانونية لتلك التجمعات .

ثالثاً : التصنيف القانونى للتجمعات الشاملة .

وسوف نعرض فى الصفحات القليلة القادمة لكل خطوة من هذه الخطوات بإختصار .

تصنيف التجمعات الاجتماعية

بدأ « جيرفيتش » بوضع مجموعة من المعايير التى تعتبر أساساً لتصنيفه لهذه التجمعات ، وهى تتمثل فى سبعة معايير كالآتى :-

- (١) المجال *Scope* (٢) والمدة *duration* (٣) والوظيفة *function*
- (٤) والإتجاه *attitude* ، (٥) والمبدأ التنظيمى الحاكم - *ruling or*
- organizational pr.* (٦) وصورة الاجبار *form of constraint*
- (٧) ثم درجة الوحدة *degree of unity* (١) .

ومن ثم كان تصنيفه للجماعات كما يلى :

١ - الجماعات الخاصة والجماعات الشاملة

تنقسم الوحدات الاجتماعية الواقعية من حيث المجال ، إلى جماعات خاصة وجماعات شاملة . ويهم « جيرفيتش » بهذا النوع الثانى من الجماعات ، ويرى أنه

يتمثل في الأمة ، والمجتمع الدولي ، والإنسانية . وفي هذا العدد نجدد يميز بين المجتمعات الشاملة ، والجماعات الشاملة ، فالأولى - كما يمتد - تمثل الظواهر الاجتماعية برمتها ، أما الأخيرة فهي جماعات ذات طبيعة وظيفية عليا ، ولذلك فإن نماذج الجماعات الشاملة ، تتميز بأنها أكثر واقعية من الأمة والمجتمع الدولي والإنسانية ، التي تعتبر نماذج عامة وبمجردة ، أما الجماعات الخاصة فهي تمثل أية وحدة جمعية واقعية كالدولة ، والمدينة ، والكنيسة ، والأسرة ، ويطلق عليها لفظ الجماعات الخاصة لأنها تمثل قطاعا واحداً من مجموعة القطاعات التي تشتمل عليها الجماعة الشاملة .

٢ - الجماعات المؤقتة والدائمة

إن الجماعات الشاملة فقط ، كالأمة ، والمجتمع الدولي ، والإنسانية ، هي التي تعتبر دائمة ، أما الجماعات الخاصة ، فيمكن أن تكون دائمة أو مؤقتة ، ولكن هناك جماعات مؤقتة فقط كالخسود والجماعات التي لا تلتق بالصدفة في مكان واحد .

٣ - جماعات مصنفة طبقاً لوظائفها

نقسم د جيرفيتش ، الجماعات الخاصة الدائمة ، إلى ست جماعات طبقاً للوظيفة الأساسية السائدة في كل منها . فالجماعات القرابية ، هي التي تقوم أساساً على القرابة سواء كانت قرابة حقيقية قائمة على رابطة الدم ، أو قرابة متخيلة . والجماعات الخدمية هي التي تقطن مكاناً مشتركاً ، وتتبادل بعض المصالح فيما بينها ؛ أما الجماعات ذات النشاط الإقتصادي ، فهي التي تتمثل في الجماعات المهنية ، وائتلافات ، والجمعيات التعاونية ، والطوائف ، والمصانع ، والمشروعات ، أي كل الجماعات التي تسهم في إنتاج وتوزيع ، وتنظيم السلع الاستهلاكية . ثم تأتي بعد

ذلك الجماعات التي ليست لها نشاط متناهي بالربح، كالأحزاب السياسية، والروابط التعليمية، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الرياضية، والنوادي. وهناك أيضا الجماعات ذات النشاط الديني والسحري كالكنائس، والنظم الدينية، والطوائف، والجماعات السحرية، والصوفية. وأخيرا الجماعات الترفيهية، أو جماعات الأصدقاء، والجماعات المرتبطة بقائد واحد أو التالفة له.

٤ - جماعات إنقسامية وجماعات إلتحامية

يقصد «جيرفيتش» بالجماعات الإنقسامية، تلك التي يكون لديها اتجاه عدواني تجاه بعضها البعض، أما الجماعات الإلتحامية، فهي التي لديها اتجاه متآلف نحو بعضها البعض، ولتوضيح هذه الفكرة يستعين بأمثلة من المجتمعات البدائية، فيقول إن جماعات العمر والنوع في المجتمع البدائي، تعتبر جماعات إنقسامية، حيث نجد إنقساماً بين جماعة الآباء وجماعة الأبناء، وبين جماعة الإناث وجماعة الذكور. بينما تعتبر العشيرة المكونة من العائلات الزوجية، والعائلات البيئية بمثابة مجموعة من الجماعات المتآلفة أو الملتحمة. ويمتقد جيرفيتش أن الجماعات الإلتحامية تستخدم مصلحة معينة، ومثال ذلك المصانع، والمشروعات الصناعية، والدولة؛ أما الجماعات الانقسامية، فهي تستخدم المصلحة العامة، ومثال ذلك تلك الوظائف التي بها الأحزاب السياسية، والانتخابات.

جماعات منظمة وغير منظمة

ترتبط قدرة الجماعة على تنظيم ذاتها، بمدى سيطرة العوامل الإيجابية فيها على العوامل السلبية، والواقع أن معظم الجماعات تتميز بدرجة معينة من التنظيم، وإن كانت كفاءة هذا التنظيم تعتبر مسألة نسبية. إلا أن هناك جماعات مختلفة تظل غير منظمة، بالرغم مما يحظى به من قدرة على التنظيم، ومثال ذلك، العصابات الإجتماعية والبن، وإله ناعمة، والمجتمع الاقتصادي الخ . . .

٦ - جماعات ذات إجبار مشروط ، وأخرى ذات إجبار غير مشروط :
إن معظم الجماعات ، سواء كانت منظمة ، أو غير منظمة ، تعمل على تدهيم ذاتها عن طريق الإجبار المشروط Conditional Constraints ذلك لأن هذا الإجبار أو الإلزام يحدد للاعضاء شروط الدخول في الجماعة أو الخروج منها ، وهو أيضا يضع مقاييس للمنافسة .

٧ - جماعات وحدوية ، وإحادية ، وتوافقية

ويعتبر تصنيف الجماعات طبقا لدرجة وحدتها ، مسألة ممكنة ، ذلك لأن كل جماعة تمثل كلا مركبا يتألف من مجموعة عناصر ، أو كلا متوازنا ، ولا يمكن تصنيف الجماعات بهذه الصورة إلا إذا كانت منظمة ، لأن صورة التنظيم هي التي تمكس لنا درجة الوحدة ، لذلك فإن الجماعة المنظمة تكون وحدوية Unitary حينما يمثل تنظيمها امتزاجا مباشرا بين صور مكوناتها ، أو حينما تلعب تنظيماتها الفرعية دورا تكامليا فيها . وتكون الجماعة إتحادية federalist ، حينما يمثل تنظيمها امتزاجا بين تنظيماتها الفرعية ، أي امتزاجا فعلا لتصبح الجماعة المركزية والجماعات الأخرى فيه متساوية في تكوين الوحدة . وتكون الجماعة توافقية Confederated حينما يؤكد تنظيمها على التنظيمات الفرعية بصورة واضحة لدرجة أن الجماعات الفرعية تسيطر على الجماعة المركزية . إن معظم المصاير التي أقام جيفيتش تصنيفه عليها ، تتداخل فيما بينها — كما يرى هو — لكي تؤدي إلى عدد كبير من النماذج الفرعية (١)

تصنيف الأنظر القانونية لتلك التجمعات :

تتميز أطر القانون ، بوصفها وظائف لنماذج الجماعات المختلفة ، حيث أن

تلك الجماعات تختلف من حيث قدرة كل منها على خلق أطر قانونية، ويرجع هذا التمايز إلى اختلاف طبيعة الجماعة، واختلاف ظروفها. ومثال ذلك أن الجماعات التي تمر بمرحلة إنتقالية، تفقد الإلتزام اللازم لتحقيق هذا الهدف أما الجماعات المؤقتة التي تلتقي بالصدفة، فليست لديها القدرة على تشييد أطر قانونية، ولذلك فهي تمثل هيكلًا فوضويًا أكثر مما تعكس نظامًا قانونيًا متوازنًا. ومن بين الجماعات التي تجد صعوبة في بلورة الأطر القانونية، الجماعات القرائية، وربما يرجع ذلك إلى سيطرة المسائل الأخلاقية على المسائل القانونية في مثل تلك الجماعات. أما الجماعات المحلية والجماعات ذات النشاط الواحد، فهي أكثر قدرة على إستحداث أطر قانونية جديدة.

وواقع أن البناء الداخلي لأطر القانون، يختلف باختلاف وظائف الجماعات ودرجة الوحدة بين أعضائها، وبما لها. ولذلك يوجد تمايز بين أطر القانون في الجماعات المحلية، والجماعات ذات النشاط الاقتصادي والجماعات الدينية الصوفية. فالجماعات الأولى تتميز بقوانين إقليمية، بينما تتميز الأطر القانونية للنموزجين الآخرين بخروجها عن الحدود الإقليمية. والنتيجة التي تترتب على ذلك، هي الجماعات الأولى تميل إلى الثبات بينما تميل الاخرتين إلى المرونة، وكذلك الحال بالنسبة لبنية الأطر القانونية التي تختلف باختلاف طبيعة الجماعات ووظائفها (١).

التصنيف القانوني للمجتمعات الشاملة

أحمد د جويريقش، في تصنيفه القانوني للمجتمعات الشاملة، على معيارين أساسيين، وهما: - تسلط أو سيطرة جماعة معينة على الجماعات الأخرى من

الناحية القانونية ، ودرجة الروحانية mysticism ، والمقلانية rationalism في مفاهيم القانون لدى كل مجتمع . وقد أدرك « جيرفيتش » أن « فيبر » اعتمد على هذا المعيار الآخر ، عندما فرق بين السلطات الكاريسمية ، والتقليدية ، والمقلانية ، وميز بنفس الطريقة بين الانساق القانونية التي تتخلل هذه السلطات . ويعترف « جيرفيتش » في هذا الصدد بأهميه تلك المحارلة التي بذلها « فيبر » في التصنيف القانوني ، وعصاها عندما أشار الأخير إلى أن القانون يتميز بمجموعة خصائص تعتمد على ما إذا كان مصدر صياغته وتطبيقه ، هم الألياء والقدسين ، أو فقهاء القانون jurisprudente ، أو تلك الهيئة البيروقراطية التي تتكون من رجال قانون juriste (١) . ولكنه يرى أنه بالرغم من ذلك العمق الذي يتميز به موقف فيبر ، ألا أن فيبر لم يحاول تجميع تلك الصور الجزئية المتناثرة ، لكي يتوصل إلى نماذج المجتمعات الشاملة التي تمارس تلك الانساق القضائية ، والتي تعتبر بمثابة وظائف لتوازن الجماعات الخاصة وقد حاول « جيرفيتش » أن يفيد من موقف « فيبر » وأن يستكمل أوجه النقص عنده في نفس الوقت ، ومن ثم قسم الانساق القانونية للمجتمعات الشاملة إلى الأقسام الآتية : -

١ - الانساق القانونية للمجتمعات الانقسامية ذات الأساس الديني السحري . يقصد بالمجتمعات الانقسامية ، تلك التي تنقسم إلى قبائل وحشائر والواقع أن القبائل والحشائر تتميز بأن لها أساس ديني ، حيث يعتبر أعضاؤها رموزا للكلمة ،

١ - يفرق « جيرفيتش » بين فقهاء القانون ، ورجال القانون ، فيرى أن الأول هم الذين تلقوا تعليمهم القانونية إما في المحاكم أو في المدارس الدينية أما رجال القانون فهم الذين تدربوا في مدارس قانونية متخصصة .

يتحددون معهم ، وقد كان القانون في تلك المجتمعات يعتمد على الدين والسحر ، مما أدى إلى وجود مجموعة خصائص فيه ، أهمها : أن جميع السلطات في تلك المجتمعات تنسب بالطابع الثيوقراطي الديني ، أو الكاريسمية . يضاف إلى ذلك أن جميع الأفعال القانونية كانت لها خاصية غريبة (فقد تمثلت في التضحيات ، والذبائح ، والتطهر ، والطقوس السحرية) وأخيراً كانت الخصائص الدينية والسحرية تسيطر على القانون الإجتماعي والفردى في نفس الوقت .^(١)

(٢) الانساق القانونية للمجتمعات التي اكتسبت تجانسها من مبدأ
كاريسمية الكهنة .

تمتلك المجتمعات الانقسامية من التقليل من حدة إقتنائها عن طريق وسائل عديدة أهمها أن يفرض على الأقسام المختلفة نوع من الوحدة ، مما يؤدي إلى تكوين كنيسة للدولة يرأسها كاهن أو ملك . وهذا الالتحام الجديد يؤدي إلى وجود نوع من الملاحظة يسمى بالسلطة الكهنوتية الكاريسمية ، وتعتبر مصر الفرعونية ، وبابل ، وآشور ، أمثلة على تلك الامبراطوريات في الشرق القديم ، ويمكن أن يضاف إليها أيضاً إيران ، والصين ، واليابان ، والهند ؛ فالوحدة التي قامت في هذه البلاد ، والتي تمثل تحولا من الديانة القبلية إلى الديانة القومية وحدة خارجية تعتمد أساسا على شخصية الرئيس ، أو على خصائص أسرته . أما الانساق القانونية لمثل هذه المجتمعات فهي تتميز بالصرامة ، والنسب في التطبيق ، نظراً لاختلاطها بالدين .

(٣) الانساق القانونية التي اكتسبت تجانسها من سيطرة الجماعة القرابية

السياسية . يمكن للجماعة القرايية التي تقوم على القرابة بين الذكور ، والتي تتضمن أوجه النشاط الإقتصادي وترتبط بالأرض ، أن تحقق سيطرتها على العشائر والقبائل المختلفة في المجتمع كله ، وهي بذلك تصبح نواة للدولة ، ونموذج لدولة بانثرباكية حقيقية . ومن أمثلة المجتمعات التي كانت عائلاتها تمثل سيطرة سياسية ، المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة . أما النسق القانوني الذي يوجد في تلك المجتمعات ، فقد كان يتميز بعدة خصائص ، أهمها تبعية القانون الإجتماعي للحق الملكي الفردي ، من ناحية وإختلاط التشريع بالتنفيذ من الناحية الأخرى . وأخيراً فإن الانساق القانونية في تلك الحالة تعتبر شبه عقلانية .

(٤) الانساق القانونية للمجتمع الاقطاعي ذي الأساس نصف العقلاني ونصف الروحي . تسيطر على هذا المجتمع أكثر من هيئة واحدة ، فمن الناحية الأولى ، نجد سيطرة من جانب الهيئة التي تتكون من جماعات بانثرباكية متدرجة ، وهي قائمة على الامتيازات والمواهب الفردية لـاحد « اللوردهات » ، الذي ينتمى إلى أسرة معينة ، ومن الناحية الأخرى ، نجد سيطرة من جانب الجماعة الروحية الدينية التي اتخذت شكل كنيسة متميزة عن الجماعات الأخرى ، والدولة في المجتمع الاقطاعي ليست لها خاصية إقليمية محددة ، ذلك لأن المجتمع الاقطاعي مجتمع بلا دولة ، وتكون النتيجة هي عدم وجود تمييز واضح بين القانون العام ، والقانون الخاص أما النسق القانوني لتلك المجتمعات فإنه يتميز بالعمومية والخصوصية في نفس الوقت (١) ، ولكل « لورد » إقطاعي سلطته مزدوجة ، فهو يصدر الأوامر بشأن سكان مقاطعته ، ويصدر الأوامر الخاصة بـزاريه . يضاف إلى ذلك أن للكنيسة

١ - المقصود بأنه عام أي أنه يحدد علاقة الأفراد بالدولة ، وخاص لأنه يحدد علاقة الأفراد بينهم من الأفراد .

عما كنها الخاصة ، وللدن أدواتها ووسائلها القانونيه الخاصه أيضاً والمتعلقه بالبلديات ؛ وللمجامعات عاكما ، ونتيجه لذلك كله تتضارب الاحكام التى تصدرها هذه الهيئات المختلفه وتتصارح .

(٥) الانساق القانونيه فى المجتمعات التى توحلت عن طريق سيطرة المدينه والامبراطوريه وهى تتميز بأنها أكثر عقلانيه من الانساق السابقه ، والواقع أن واحديه النظام القانونى للمجتمع الشامل ، يمكن أن تأتى من سيطرة جماعه إقليمييه معينه كالمدينه . حيث تعمل هذه السيطرة على إذابة الجماعات القائمه على القرابه ، أو التى تتوحد عن طريق المعتقدات الدينيه . وهنا يتكون العده المباشر بين السلطه المركزيه ومختلف العائلات الموجوده ، أو بينها وبين كل مواطن فرد ويتضح ذلك فى مدينتى اليونان ، والرومان القديمتين إن تحقق السلطه القانونيه للمدينه على سائر الجماعات الاخرى ، صاحبه وجود بعض الخصائص التى تميز بها القانون ، أهمها : ديموقراطيته وعلمانيته ، وعقلانيته ، وتميزه عن الدين والاخلاق ثم التمايز بين القانون العام ، والقانون الخاص ، ووجود مبدأ المسئوليه الفرديه أمام القانون ، وذلك عندما أصبح « الشخص » محورا للحياه القانونيه وللحكام القانونيه .

(٦) الانساق القانونيه للمجتمعات التى انحلت عن طريق سيطرة الدوله الاقليميه واستقلال الاراده الفرديه . وتتميز تلك الانساق أيضا بعلمانيتها ، وعقلانيتها وبأولويه قانون المقد ، وهى تنطبق على المجتمعات الرأسماليه القديمه منذ القرن ١٦ حتى أواخر القرن ١٩ . وعندما بدأت الدوله الإقليميه تؤكد زعامتها وسيطرتها على الاقطاع ، اكتملت صوره هذا النظام القانونى ، ومن ثم أصبح شعار الدوله حقيقتك ملك واحد ، وقانون واحد ،

(٧) النسق القانوني الاتفاقي للمجتمع المعاصر . تتميز المجتمعات المعاصرة بوجود صراع بين قوتين فيها : القوة الأولى ، هي قوة الجماعات ذات النشاط الإقتصادي والقوة الثانية هي الدولة الإقليمية ، ويعمل هذا الصراع على النوصل إلى توازن قانوني جديد ، ولذلك يطلق على الأنساق في المجتمعات المعاصرة ، أنها أنساق تحولية أو إنتقالية (١) .

وأخيراً ، وبعد هذا العرض المختصر لموقف جيرفيتش من التصنيف القانوني يمكننا أن نذكر بعض الملاحظات في هذا الشأن ، وهي :

١ - نلاحظ تميزاً واضحاً بين الإتجاه الفكري لسكل من دوركيم ، وجيرفيتش فبينما بدأ الأول بتصنيف أنواع القواعد القانونية ، ثم إنتقل منها إلى تصنيف المجتمعات والجماعات ، بدأ جيرفيتش بتصنيف صور التجمع ، ثم توصل بعد ذلك إلى تصنيف الأنطر القانونية لتلك الصور ، وأخيراً قام بتصنيف الأنساق القانونية للمجتمعات الشاملة .

٢ - لم تكن فرقة جيرفيتش بين الجماعات الخاصة ، والجماعات الشاملة ، والمجتمعات الشاملة ، واضحة ومحددة .

٣ - لا يمكن إنكار تأثر جيرفيتش بدوركيم ، فقد بدأ دوركيم بتلك الفكرة التي مؤداها أن المجتمعات تختلف باختلاف قوانينها ، وأن القوانين تختلف باختلاف المجتمعات التي تنشأ فيها ، وجاء جيرفيتش وأزاد هذه الفكرة وضوحاً ، وطورها ، فقام بتصنيف الجماعات الخاصة ، والمجتمعات الشاملة ، والآنطرس والأنساق القانونية التي تنطبق على كل منها لكن يوضح إلى أي مدى تختلف القوانين باختلاف طبيعة ، ومجال وظيفة المجتمع .

٤ - تأمل جيرفيتش ، بغير ، عندما قام الأخير بتصنيف السلطات إلى ثلاثة : التقليدية ، والكاريسمية ، والعقلانية ، ولكنه أكمل وجهة نظر بغير ، وبدأ من النقطة التي انتهى إليها ، فصنف المجتمعات تصنيفاً قانونياً ممتداً في ذلك على لوح السلطة السائدة في كل منها وصورتها .

٥ - عندما تكلم جيرفيتش عن الأنساق القانونية للمجتمعات المعاصرة ، ووصفها بأنها أنساق إقطاعية ، إكتفى بأن قال ، إن الاتجاه نحو الديمقراطية الجممية ، هو الاتجاه الأكثر ملائمة وشيوعاً في التراث القانوني ، وأنه من المؤكد أن النسق القانوني لمجتمع جمعي ، وإشتراكي ، يجب أن يكون أكثر مرونة وقابلية للتهد ، وأقل صرامة ، ولكنه لم يحاول أن يوضح لنا طبيعة النسق القانوني في المجتمع الاشتراكي ، وصورة هذا النسق ، وظائفه ، والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى وجوده ، كما فعل بالنسبة للأنساق الأخرى .

خاصا : وظائف القانون

أهتم علماء الاجتماع والباحثون فيه الذين قاموا بدراسة القانون ، بمبحث آخر ، وهو وظيفة القانون ، ويمكننا في هذا الصدد أن نعرض لأراء ثلاثة منهم : هــم : بار-ونز ، و تـمـاشـيف ، و بـوتـومـور . ذلك لأنها تمثل وجهات نظر مختلفة لتلك الوظائف ، فـبارـونز ، مثلاً ، يرى أنه بالإضافة إلى الوظيفة التكاملية للقانون ، والتي تتمثل في أنه يعاون على التخفيف من حدة العناصر الكامنة للصراع ، ويعمل على تبسيط الروابط الاجتماعية ، هناك أربع وظائف أخرى ، وهي : التفسيرية ، والتشريعية ، والجزائية ، والقضائية (١) . أما تماشيف ، فقد ذهب إلى أن القانون وظائف إجتماعية بالنسبة للفرد ، حيث أن الفرد الذي يكون القانون في

جانبه ، في أية حالة أو موقف ، يعتبر أفضل من الشخص الذي لا يكون القانون إلى جانبه ، وهذا ما يطلق عليه « الحق » ، والقانون يخلق بحالات معينة أمام الفرد ويعمل على حماية هذه المجالات ، ومن خلالها يستطيع الفرد أن يمارس حرته . وكذلك يعمل القانون على حماية المصالح الإنسانية ، وهو وسيلة لحماية القيم . أما وظائف القانون بالنسبة للمجتمع ، فهي تتمثل - كما يرى تيناشيف - في خلق النظام ، لأن أنشطة الأفراد قد تتداخل مع بعضها البعض إذالم يوجد القانون . والقانون من هذه الناحية إما أن يعوق الصراعات ويتصدى لها ، أو أن يعطى الأساليب الملائمة لاحتوائها (١) ، وقد أدرك تيناشيف في هذا الصدد ، أن هناك صورتين للصراع - كما ذكر بارسوز من قبل - وهما الصراع بين قيم معينة والصراع من أجل قيم معينة ، ومعنى ذلك أنه يمكن أن يوجد مصدران للصراع ، وهما : الاختلاف ، والتشابه . والقانون يقوم بوظيفته في كلتا الحالتين ، يضاف ذلك أيضا أنه يوفر الأمن في المجتمع ، والمقصود بالأمن هنا أن يضمن كل شخص في المجتمع ، أنه سوف يحصل بطريقة تتلاءم مع ما يفعله الآخرون . والقانون أيضا يخلق التنظيم ، ويدعمه ، فهو الذي يعطى لكل عضو في الجماعة وضعه ويحدد له وظائفه ، أي أنه يقوم بالتقسيم الاجتماعي للعمل ، مما يؤدي إلى زيادة فاعلية هذا العمل . والواقع أن الاحتفاظ بالسلام الاجتماعي ، والعمل على استتباب الأمن وخلق التنظيم الاجتماعي ليست ثلاث وظائف مختلفة للقانون ، وإنما هي سمات مختلفة عن القانون يوصفه نظاما اجتماعيا .

هذا ويعتبره بوتومور ، لى الوظائف السابقة ، وظيفة أخرى ، ففي بعض الأحيان يكون القانون أمره الواضح والمستقل عن أمر الأخلاق ، ولدين ،

ويظهر هذا الامر ، في أن القانون ينطق في المجتمع إجماعات وبنائج سلوكية ، تكون في البداية بمثابة مبعث إلهام لجماعة صغيرة من الثوار (١) .

وهناك قضية شغلت أذهان بعض علماء الاجتماع الذين قاموا بدراسة مبادئ القانون ، وهي : هل يعمل القانون - باستمرار - على تغيير الأوضاع القائمة والتعديل منها ؟ وهل لديه القدرة على ذلك ؟ وكذا الكثيرون أن يتفقوا على أن المجتمع ذاته هو الذي يغير القانون ، إذا أراد ذلك ، ولهذا فإنه لايد من وجود إرادة "تغير لدى المجتمع نفسه أولا . ومهما حدثت تغييرات معينة في القانون ، في نفس الوقت الذي لايدى فيه المجتمع استعدادا لتقبلها ، لن يؤدي القانون إلى أي تغير ملموس .

وتمه بحث أخير ، إحتمل أجزاء بسيطة نسبيا من دراسات علماء الاجتماع للقانون وهو دراسة أصول القانون أو مصادره ، ولم يكن لعلماء الاجتماع فضل السبق في هذا المجال ، فقد سبقهم إليه فقهاء القانون ، وعلى أية حال فإن معظم علماء الاجتماع الذين اهتموا بهذه المسألة ، اتفقوا على تعدد مصادر القانون ووجدوا أنها ترجع إلى : الدستور ، والعرف ، والسوابق القضائية ، وآراء المشرعين ، والأخلاق ، والدين في نفس الوقت .

سادسا : وضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي

يتمتع القانون جزءا من نسق الضبط الاجتماعي الشامل ، وقد ذكرنا في هذه مواضع من تلك الدراسة ، أن القواعد القانونية ، لم تكن متميزة - في بداية الامر - عن قواعد السلوك الأخرى ، وخصوصا ، قواعد الاخلاق ، والدين ،

والسياسة، إلا أنه يمكننا أن نلاحظ، أنه كلما تطور القانون، استقل عن الدين، والأخلاق والسياسة، وظهر القابض الواضح بينه وبين تلك الميكانيزمات الأخرى المضابطة. والواقع أن هذا القابض الذي ظهر بين القانون والأخلاق على وجه الخصوص، لا يعني انفصال القانون عنها، فالقانون في كل المجتمعات يعتمد على الأفكار الأخلاقية، ويظهر ذلك - على حد قول بوتومور (١) - في مجال التشريع، الذي غالباً ما يشتق من المذاهب الأخلاقية والمثل الإجتماعية، وأيضاً في القرارات أو الأحكام القضائية التي تستند على المثل الأخلاقية الأساسية للمجتمع، ولكن اعتماد القانون على الأخلاق، لا يمنع من تمايزها حيث أن العلاقة بينهما، ليست دائمة، ولا حتمية، إذ أن القانون - كما سبق الإشارة إلى ذلك - يشتمل على قواعد عديدة ليست لها علاقة بالأخلاق، وكذلك الحال بالنسبة للأخلاق، فليست كل قاعدة أخلاقية يجب أن تلحق بالقانون، إنما تتمثل العلاقة بينهما في أن الأخلاق تحدد القانون، أكثر مما يحددها هو، إنه يعمل على تدهيم النظام الإجتماعي بالطريقة التي تتفق مع مبادئ الأخلاق. هذا ويثير القانون أيضاً عن ميكانيزمات الضبط الإجتماعي الأخرى التي تنصب مهمتها الأساسية على حل المشاكل الأساسية، المتعلقة بالتوجيه القيمي، الذي يشتمل بدوره على القرارات الأساسية المتصلة بالنسق الاجتماعي كله، أكثر مما تتصل بتنظيم العلاقات بين أجزاء هذا النسق. ويعتقد بارسونز، أن كلا من السياسة والدين، يقوم بدور هام فيما يتعلق بمسألة التوجيه القيمي (٢).

1 — Bettomore, *Sociology, A Guide To Problems and Literature*, 1908, P. 244.

2 — T. Parsons, *The law and Social Control*, from, William Evan, *Law and Sociology*, 1962, P. 72.

معنى ذلك إذن ، أن هناك مجالات تزداد فيها فاعلية القانون ودوره ، ومجالات أخرى تحتاج إلى ميكانيزمات غير القانون . وعلى أية حال ، فإن فاعلية القانون نفسه لا تعتمد على استخدام القهر الفيزيقي ، أو التهديد باستخدام هذا القهر ، بقدر ما تعتمد على التأييد الأخلاقي للقانون بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة في المجتمع .

وقد أهتم كثير من علماء الاجتماع بالكشف عن الأهمية النسبية للقانون ، بوصفه ميكانيزما من ميكانيزمات الضبط الاجتماعي ، وذلك في المجتمع الحديث بوجه خاص ، فاتفقوا على أن القواعد القانونية تتميز بمجموعة خصائص ، لا تتوفر في سائر القواعد ، إذ أنها محددة تحديداً دقيقاً ، ومخصصة ، وتشمل على طرفين : صاحب الحق ، وصاحب الواجب واتفقوا أيضاً على أن المجتمع الحديث لا يمكنه أن ينتظم فقط عن طريق القواعد الأخلاقية والجزامات الأخلاقية ، وإنما يحتاج إلى نوع آخر من القواعد الحاسمة والرادعة . فالقانون يضمن وجود درجة معينة من النظامية في السلوك الاجتماعي ، قد لا تتمكن من تحقيقها ميكانيزمات الضبط الأخرى . *

وفي هذا الصدد ، يؤكد ديارسونزه أهمية الوضع الذي يمثله القانون بالنسبة لميكانيزمات الضبط الاجتماعي الأخرى ، في -اليتين مختلفتين تماماً، بل ومتعارضتين: الأولى ، هي حالة الصراع بين القيم ، فحيثما يكون هناك صراع حاد ، وعميق بين قيم معينة في مجتمع واحد ، يجدر بالقانون أن يحل المشكلات التي تنجم عن هذا الصراع . أما الحالة الثانية ، فهي الصراع من أجل القيم ، أي إضاق أعضاء المجتمع

* أنظر الفصل الأخير من هذا الكتاب حيث تجد فيه مناقشة لحدود القانون ، ثم وضعه كتغير مستقل وتاج في نفس الوقت .

على أهمية الوصول إلى قيم معينة ، وتحقيق مصالح بالذات ، ولكنهم يتصارهون
لسبب أو لآخر من أجل التوصل إلى تلك القيم أو المصالح ، وتكون وظيفة
القانون في الحالة الثانية ، تحقيق التوازن بين تلك المصالح التي يرغب الكثيرون
في الحصول عليها .

تعقيب

من بين القضايا الأساسية التي عرضت في الفصلين السابع والثامن ، تطور
الدراسة القانونية لدى من اهتم بها من علماء الاجتماع . وفي عرض أهم ملاحظ
هذا التطور ، لم نضع 'ناذج' للنظريات السوسيولوجية في القانون ، وإنما جاءت
النظريات ، متضمنة في المحاولات التي بذلها هؤلاء العلماء لدراسة القانون ، وعلى
هذا النحو ، إشتعل العرض على نظريات علماء الاجتماع ، منذ 'مونتسكيو' الذي
يعتبر أول من اهتم بدراسة القانون من وجهة النظر الاجتماعية ، حتى 'مياشيف' ،
وقد أوضحنا أثناء هذا العرض مدى اتفاق ، وإختلاف العلماء في دراسة القانون ،
فالعلماء الأول ، وهم 'مونتسكيو' ، 'كونت' ، و'سبنسر' ، إختلفوا أشد الإختلاف في
نظرتهم للقانون ، حيث نظر الأول ، إلى القانون بوصفه يرتبط بالمجتمع ارتباطاً
كاملاً ، وأن هناك علاقة متبادلة بينها . أما الثاني ، فيري في القانون مجموعة من
القواعد ، والقرارات والأحكام التي تفرض على المجتمع من جانب حكاه ومشريه ،
وفي هذا الصدد يؤكد 'كونت' ، ضرورة إختفاء القانون المصطنع لتحل محله قوانين
التطور الثلاثة . أما 'سبنسر' ، فأدرك القانون بوصفه نظاماً سياسياً يقتصر
وجوده على المجتمع السياسي المنظم . والملاحظ أن هذه الإختلافات التي ظهرت
بين وجهات نظر العلماء الأول ، إنمكنت - بدورها - على مواقف وإتجاهات
العلماء والباحثين الذين أتوا بعد ذلك . أما محاولة 'روس' ، في دراسة القانون ،

فلها أهميتها أيضا حيث لزم بدراسة العلاقة الوظيفية بين القانون ووسائل الضبط الأخرى ، وفي هذا الصدد ، لفت روس الأنظار إلى أن أهمية القانون بالنسبة لوسائل الضبط الاجتماعى الأخرى ، مسألة تختلف من مجتمع إلى آخر . ولزم روس أيضا بالتركيز على فكرة قانونية عامة ، وهى فكرة الردع ، التى كان لها أثرها فى دراسات لاحقة ، وكذلك درس وظائف القانون ، ومن ثم كانت نظريته السوسيولوجية فى القانون ، وظيفية متكاملة . وكان لروس أثر بالغ فى الدراسات التى قام بها كل من دور كيم (فى فكرته عن إختلاف القوانين بإختلاف نماذج المجتمعات) ، وباوند (وخصوصا فى فكرته عن القانون بوصفه أداة متخصصة ومنظمة من أدوات الضبط الاجتماعى) .

وقد أكد دور كيم ، أهمية دراسة علم الإجتماع للظاهرة القانونية وبذلك ، حاول القضاء على تلك المعارف التى وضعها كورت أمام دراسة الظاهرة القانونية ، وكان لكل من باريتو ، وفير ، وبارسونز ، وسورجين ، أهمية خاصة فى مجال تطوير النظرية السوسيولوجية للقانون ، ومع أن باريتو لم يخصص كتابا مبنيا لدراسة القانون إلا أنه ناقش بالتفصيل نظرية صناعة القانون وشروطها ، وتعرض لمسألتى الطاعة والسيطرة بينما قام د فير ، بتحليل الأساق القانونية فى المجتمعات الرومانية ، والانتطاعية والرأسمالية وتصنيفها إلى : أساق تقليدية ، وكاريسمية ، وهقلانية ، وكان له أثر بالغ فى تطوير دراسات القانون عند جيفيثس . أما بارسونز فقد وضع قضية أساسية ، وحاول أن يجيب عليها ، وهى مسألة أحقية القواعد القانونية ، أو شرعية القانون ، وهو يدرك القانون لا باعتباره مقولة تتضمن أوجه السلوك المحسوس ، أو بوصفه مجموعة من القواعد المجردة ، وإنما القانون فى رأيه هو مجموعة من القواعد والمعايير التى ترتبط ببعض النماذج الجسزءات ، التى تطبق بطرق معينة ، وترتبط بعلاقات

اجتماعية معينة، وقد إهتم «سوروكين» ببعض الموضوعات المتعلقة بالقانون، وكان لدراساته وتحليلاته، وخصوصاً تلك التي تتعلق بالدهاوى، والمطالب، وتهديدات القانون، أثر في علماء القانون أنفسهم، أما القانون في نظرية تياشيف، فهو يتضمن جانبين: الأخلاقي، والالزامي، الأول يعتمد على الاقتناع الجماهيري، والثاني، يعتمد على السيطرة والاستقطاب، وكان القانون عند تياشيف، يحمل معنى محدود، وهو يتفق في ذلك مع رجال القانون، ويختلف عن علماء الاجتماع، وقد كان لماركس موقف مختلف عن كل المواقف التي إتخذها علماء الاجتماع تجاه القانون، وربما كان يتفق - إلى حد ما - مع موقف كورت، ولو أن الدرافع التي دفعت كل منها إلى إتخاذ موقفه هذا، وكذلك النتائج التي إنتهى إليها كل منها، اختلفت تمام الاختلاف.

كانت قضية القانون إذن، تشغل أذهان معظم علماء الاجتماع، حيث خصص بعضهم لها كتباً بكلمها، وبعضهم الآخر، تعرض لها أثناء تحليله لميكانيزمات الضبط الاجتماعي أو لعناصر ومكونات الثقافة، أي عرض لها في كتب علم الاجتماع العام، وهناك تساؤل يطرح نفسه أماناً في هذا الصدد، وهو: هل تختلف دراسات القانون لدى علماء الاجتماع، تماماً عن دراسة فقهاء القانون؟ أم أن هناك مواضع إلتقاء؟ للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول بأنه على الرغم من تشابه بعض المباحث بين علماء الاجتماع وفقهاء القانون إلا أن الدراسة التي يقدمها رجال القانون تركز أساساً على الإنساق المنطقي بين القواعد القانونية، ومدى اتساقها بالترابط والتسلسل المنهجي من ناحية، ومدى انطباقها على الواقع من ناحية أخرى. أما دراسة علماء الاجتماع، فقد تركزت على القانون، بوصفه ظاهرة إجتماعية، أو نظام إجتماعي، أو وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، وحاولوا تحديد علاقتها ببقية الظواهر، والنظم، والوسائل ومدى

إختلافها من مجتمع إلى آخر .

أما بشأن المباحث التفصيلية لقانون ، وموقف علماء الاجتماع منها ، فقد كان مبحث التعريف يحتل المركز الأول لديهم ، وإختلفت تعريفات هؤلاء العلماء ، بإختلاف وجهات نظرهم لقانون ، وكل ما نريد أن نؤكد في هذا الصدد ، أنه لا يمكننا أن نأخذ بأحد تلك التعريفات ، واستبعد التعريفات الأخرى ، وإنما الواقع أن لكل تعريف أهميته بالنسبة للمنظور الذى وضع من خلاله . بل ذلك محاولات التصنيف القانونى التى قام بها علماء الاجتماع ، ونهض بالذكور منهم ، دور كيم ، وغير ، وجيرفيتش ، وبالرغم من الاختلافات التى وجدت بين هؤلاء ، إلا أنه كان لدور كيم الأثر الأكبر فى تطوير تصنيفات القانون ، بل وفى تطوير علم الاجتماع القانونى بوجه عام . وهناك مبحث آخر -هى به علماء الاجتماع ، وهو وضع القانون بالنسبة لميكانيزمات الضبط الأخرى ، أو وضعه فى نسق الضبط الاجتماعى الشامل ، وفى هذا الصدد ، يؤكد غالبية العلماء الذين تعرضوا لهذا الموضوع ، أنه بالرغم من إعتداد القانون على الأخلاق ، والسياسة ، والدين إلا أن تطور القانون ، ووه المستمر ، يؤدى إلى إستقلاله وتميزه عن سائر وسائل الضبط الأخرى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أكد هؤلاء العلماء أن أهمية القانون تزداد فى المجتمعات الحديثة المعقدة ، التى تعتمد فيها القيم والمصالح ، ففى تلك الحالة يضمن القانون المجتمع ، درجة معينة من الأمن والنظام ، وتلك الوظيفة الأخيرة ، قد لا يستطيع أن يقوم بها ، أى ميكانيزم آخر من ميكانيزمات الضبط الاجتماعى غير القانون وأخيراً ، يمكننا أن نذكر بعض التعليلات فى نهاية هذا التمهيد وهى :

١- أن تأثر علماء الاجتماع ، بعلماء القانون ، أمر لا يمكن إنكاره ، وخصوصاً

في المباحث المتعلقة بنصوص القانون ، وأصوله ، ووظائفه التفسيرية ، والتشريعية
والقضائية .

٢ - أن علماء القانون أنفسهم ، تأثروا بالدراسات القانونية عند علماء
الاجتماع ويظهر هذا الأثر بوجه خاص في المدرسة الاجتماعية للقانون ، والتي
تزعّمها فقيه القانون « ديجي Dugui » ، حيث كان متأثراً أشد التأثر بأراء
دور كيم فقد كان يكتب في القانون ، أثناء قيام دور كيم بالتأليف : « لم
الاجتماع ، وحدث التفاعل بين الإثنين بالرغم من أن علماء القانون أنفسهم لم
يذكروا ذلك .

٣ - وقف معظم علماء الاجتماع موقفاً معادياً للنظرية الالامية في القانون
وهي التي تنظر إلى القانون بوصفه مجموعة من القواعد الملزمة التي يقوم بوضعها
المشرعون والحكام ، مؤكدين بذلك الأصل الاجتماعي والعرفي للقانون .

الفصل التاسع

القانون والجريمة والسلوك الانحرافي

- التعرف القانوني للجريمة.
- درجات الجريمة .
- تصنيف مجالات دراسة الجريمة .
- الجريمة والسلوك الانحرافي .

الفصل التاسع

القانون والجريمة والسلوك الانحرافي

التعريف القانوني للجريمة

يغير التعريف القانوني للجريمة *Crime* إلى أنها عبارة عن نوع من التعمد المتعمد على القانون الجنائي ، يحدث بلا دفاع أو مبرر، وتماقب عليه الدولة (١) ومن الواضح أن هذا التعريف يشمل مدى واسما من الأفعال التي تنفوت من التشرد وشرب الخمر ، إلى مخالفة المرور ، ولارتكاب المخالفات الجنسية ، وكل طرق السرقة ، وعختلف أنواع الخطر والقتل التي يارسها أعضاء المجتمع إزاء بعضهم . وبذلك يكون هذا التعريف القانوني للجريمة أكثر شمولاً من فكرة « الجريمة » في أذهان الجمهور أو أعضاء المجتمع بوجه عام وأكثر تحديداً ودقة من التعريف الأخلاقي الذي يستخدم لفظ « إجرامي » كمرادف لما هو « أليم » ، و « خاطئ » ، و « سوء » ، و « شر » ، فالجريمة تشير - من الناحية القانونية - إلى فعل مقصود أو متعمد يخالف أوامر القانون الجنائي أو نواحيه وعمرانه وذلك تحت ظروف لا يطبق فيها أي مبرر أو عذر قانوني ، وحيث تكون هناك دولة تحظى بقدرة على سن مثل هذه القوانين وفرض العقوبات على من يخالفها .

ونظراً لخاصية التعقيد والتركيب اللتان يتميز بهما هذا التعريف ، فإنه لا بد من إيضاح مضامينه وهي :

١ - أنه ليست هناك جريمة بلا قانون أو دولة تماقب على مخالفة القانون .

1 -- Gwynn Nettler, Explaining Crime, McGraw-Hill Book Company, 1974. pp. 14 - 16.

١٧- أنه ليست هناك جريمة حيثما يكون فعل الإعتداء قد برره قانون معين .

١٨- أنه لا توجد جريمة بلا عمد أو قصد .

١٩- أنه لا توجد الجريمة عندما يكون الجاني « غير ذي أهلية » أو بلا كفاية .

وستنزل في الصفحات التالية شرح كل عنصر من هذه العناصر من خلال إبراز مضامينه والصعوبات النوعية المتصلة به .

لا جريمة بدون قانون

إن التعريف القانوني للجريمة يقصر معناها على تلك التبعيات التي تقع على العرف الذي يعترف به المجتمع إصرافاً صريحاً بقانونه غير المدون *common Law* أو قانونه الدستوري *Statutory law* (١) . وهذا التعريف عندما يقصر معنى الجريمة على تلك التبعيات فقط ، فإنه يعترف بعدم إمكان وجود جريمة بدون أن تكون هناك دولة تعدد تلك الجريمة وتعاقد عليها . ولذلك فإن الدولة ، تكون مطلوبة من أجل أن تفرض القانون وتنفذ العقوبات على مخالفيه ، وهي بذلك تعتبر تنظيماً يستخدم القوة . كما أن القوانين التي لا تسندها القوة هي أقل من أن تكون قانوناً ، بل إنها أشبه ما تكون بالاتفاقيات أو المعاهدات . والقوانين بلا عقوبات تكون كاذبة وخادعة ، وعلى ذلك تمثل « جرائم الحرب » ضرباً من ضررٍ بالغٍ أكثر مما تعتبر جرائم محددة قانوناً .

والفكرة التي تشير إلى الجريمة باعتبارها تنحصر داخل نطاق القانون لها مضامينها القوية في الحسريات المدنية . فالعبارة التي تقول إنه لا جريمة بدون

١ - المقصود بالقانون عهد المدون ذلك القانون العادي الذي يقوم على العرف والعادة .

قانون ، نعى أنه لا يمكن توجيه الاتهامات إلى الأشخاص دون أن تكون هذه الاتهامات قد حددت وعرفت بطريقة مسبقة. إذ أن حماية المواطنين من الاتهامات الغامضة تعتمد على هذا المثال ، الذى يؤكد على ضرورة وجود حكم يضع حدوداً لسلوك الشخص فى علاقته بالآخرين ، فى نفس الوقت الذى يضع الحدود فيه بصدد سلطة الدولة فى التدخل فى حياتنا .

وهناك مضمون آخر للفكرة القانونية عن الجريمة ، يتمثل فى تضيق نطاق الأخطاء . إذ ليست كل الأضرار التى يقعها كل منا بالآخر ، تعتبر موضعاً للاعتراف القانونى ، وليست كل الأضرار والأخطاء التى يعترف بها القانون تسمى جرائم ، فالجريمة هى اعتداء على المجتمع ، حتى وإن كانت ضحيتها فرداً واحداً .

لا جريمة إلا إذا كان فعل الاعتداء محل تبرير قانونى

تتمثل المقولة الثانية فى « الدفاع أو التبرير » ضد تطبيق القانون الجنائى ، والمقصود بالدفاع هنا مجموعة المبررات المعترف بها قانونياً أو المستفاد من القانون ، والتى تبرر ارتكاب فعل يمكن أن يسمى جريمة فى ظل ظروف أخرى . وتعرف كافة أنواع المجتمعات - المتقدمة وغير المتقدمة - بحق الفرد فى الدفاع عن ذاته وعن يصبهم ، ضد المجرم القاتل ، ولذلك فإن القانون يمتنع العذر لمن تسبب فى الإضرار بشخص أو قتله إذا كان فى حالة دفاع عن النفس .^(١)

وما قيل عن الفرد ينسحب أيضاً على الدولة ، إذ تمنح كل الدول لذاتها حق

الدفاع عن النفس ، وفي هذا الصدد يقول الفيلسوف الفرنسي « سورييل » ،
١٩٠٨ أن الدول تفرق بين القوة power ، أى الاستخدام المشروع للقهر الفيزيقي
الذى يفرض بواسطة القانون ، و « العنف Violence » وهو الاستخدام غير
المشروع للقهر الفيزيقي . أما الخطر الذى يقع من جراء استخدام الدولة لقوتها ،
فهو يعتبر على إغفاء من الجراء الجنائي ، وإذن فانه القتل الذى يحدث أثناء قيام
رجل الشرطة بواجبه ، يمكن أن يكون عرضة للتبرير ، فيحدد الأذى أو الضرر
باعتباره غير جنائي أو لا إجرامي .

لا جريمة بدون إضرار عنيق وثبة متضعة

يحاول القانون الجنائي أن يقصر تعريفه للأسلوك الإجرامي على الفعل المقصود
أو الذى تسببه نية محددة ، وعلى ذلك لا تعد « الحوادث » جرائم طالما أنها تقع
بطريقة عفوية وغير مقصودة . إن هذا الادعاء يندو فعقولا لأول وهلة
ولكنه كان دائما عرضة للمناقشة والاختصار لأن بعض الحوادث تعرف
باعتبارها نتيجة لخطأ الفاعل ، مثلاً يمد الإهمال - فى بعض الأحيان - فعلاً
إجرامياً . والقوانين الجنائية تتعامل مع نموذج سيكولوجى معين للإنسان ، أو مع
ذلك « الشخص العاقل » الذى يتعين عليه أن يستخدم العقل فى ضبط سلوكه حتى
يتلافى الوقوع فى حوادث . ومثال ذلك أن السائق المتسرع ربما لا تكون لديه
النية فى قتل شخص معين ، ولكن « الحادثة » التى يتسبب فيها ، تكون فى تقدير
القانون بمثابة نتيجة محتملة لقيادته الضالة ، لأن هناك إفتراضاً بأن الشخص
الذى يحمل رخصة قيادة يعرف النتائج المتوقعة لأفعاله ، وأنه يعتبر قادراً على
التحكم فى تلك الأفعال ، وإذن فهو يحمل تيجتها بنقض النظر عن عدم وجود
نية القتل عنده .

إن الفكرة السابقة تنطوي على مفهوم جديد له أهمية في هذا الصدد، وهو
 و النية الإستدلالية ، الذي يميل على توسيع لفظ « النية » حتى يغطي كافة النتائج
 العنارة وغير المقصودة التي ترتب على فعل من أفعالنا . وأما عن العقوبات التي
 توقع على من تسبب في خسارة أو ضرر عن طريق الإهمال ، فهي أخف وطأة
 في أغلب الأحيان من عقوبات الأفعال الإجرامية التي يسبقها القصد والرمود،
 وإن كان مصطلح « الجريمة » يغطي القشتين السلوكيتين الإثنتين في نفس الوقت .

وأحيانا يستخدم علماء القانون مفهوم الدافعية ليشير إلى النية ، ولكن
 هناك اختلافا كبيرا بين الاثنين ، فالثانية هي « ما يحمله الشخص في ذهنه ، عندما
 يقوم بأفعاله ، وذلك هو غرضه أو النتيجة التي يرغب في أن يحصل عليها .
 والقانون الجنائي يهتم إهتماما خاصا بتوقيف العقوبة على النية الخارجة عن القانون
 عندما تكون أساسا لفعل معين . أما الدافع فهو ما يحرك الشخص إلى الفعل ،
 وليست الزوايا غير محرك واحد فقط من المحركات العديدة التي تحرك الفعل ، فالنية
 تمير محدود جدا له نوعية خاصة وحقيقة ، على عكس الدافعية التي تعتبر عامة وشاملة .
 ومثال ذلك أن لص المجهورات قد ينزى سرقة مجهورات معينة ، بينما يكون
 دافعه إلى هذا هو أن يصبح أكثر ثراوا . ومن ثم يتميز الدافع بأنه أكثر
 شمولية ولا يحد لها معينا عن كثيرين آخرين غيره ، بينما تكون نيته في سرقة
 المجهورات ، أكثر خصوصية ، ولا تمثل غير وسيلة واحدة من بين عدة وسائل
 ممكنة لإشباع الدافع .

والنية قد تحرك الشخص أو لا تحركه ، قد تظل مجرد رغبة أو حلم ، ولذلك
 فإن النية الإجرامية بلا فعل يتبعها ، لا تمثل جريمة . وفي مقابل هذا ، قد تعمل
 الدوافع على تحريك الأشخاص بطريقة الصدفة ، وبدون نية . ويمكن أن

يكون الدافع فسيولوجيا خالصا، يشبع بطرق مختلفة، وربما يكون أيضاً لاشعورياً،
بينما تتميز النية بأنها مسألة معرفية تتعلق بالأفكار والخطط .

لاجريمة بدون كفاءة أو مقدرة

إن الإداة التي تكمن في تسمية الأفعال بأنها « إجرامية » تقوم على مجموعة
دعاوى أخلاقية ، ونحن عندما نعتقد أنه لا ينبغي أن يلام الشخص أو يؤنب على
أفعال خارجة عن نطاق محكمه ، فهذا اعتقاد أخلاقي . والفكرة التي تتعلق بأن
السلوك ينبغي داخل ضمن نطاق محكم الفرد أو خارجا عن هذا النطاق ، تقوم
على مفاهيم أساسية « كالكفاءة » أو « الأهلية » ، التي تعتبر بدورها
مظاهر ثقافية تختلف في الزمان والمكان ، وتكون محل مناقشة وحسوار . أما
أساس المناقشة فهو ينصب على معيار الأهلية ، ولكنه لا يقارم المبدأ القانوني
والأخلاقي الذي يشير إلى أن الشخص ينبغي أن يكون « قادرا » قبل أن يحكم
عليه بأنه ملوم ، أي قبل أن يحمل المسؤولية . وهناك ثلاثة ظروف أساسية
يمتد القائلون فيها « غير مسئولين » أو « مسئولين بدرجة أقل » عن أخطائهم
أو ذنوبهم ، وهذه الظروف هي : التصرف تحت تهديد أو إكراه ، والتصرف
الذي يحدث دون سن معينة ، وحالة الشخص غير المليم .

ويتمثل الاستثناء الأول ، في الأفعال الإجرامية التي ترتكب « ضد إرادة
الفاعل » ، والقانون يعترف بالظروف التي قد يدفع الشخص فيها إلى عمل إجرامي
تحت تهديد . وطالما أن هناك شرطين قد سقطا من الفعل ، وهما : النية ، والقدرة
على التصرف بحرية ، فهذا جدير بسحب المسؤولية القانونية أو باسقاطها هي
الأخرى . وهناك تطبيق ثان للمبدأ الأخلاقي الذي مؤداه أنه ينبغي أن يتميز
الأشخاص ولو بحد أدنى من الكفاءة أو القدرة قبل أن يكونوا موضعاً لمساءلة

قانونية ، وهذا التطبيق يتصل بمحدود السن ، حيث تتفق قوانين الدول الحديثة على أن يستثنى من المسؤولية الجنائية ، كل من لم يبلغ سنا معينة ؛ أما المستوى العمري الذي حدده للمسؤولية القانونية ، فهو يختلف باختلاف القوانين . ولذلك ، يعتبر القاصر ، طفلا قانونيا ، تقوم القوانين بحمايته ، ولكنه لا يكون عرضة لتطبيق القانون الجنائي .

أما المبرر الثالث الذي يمكن بواسطته أن يتحاشى الشخص تطبيق القانون الجنائي عليه ، أو الذي يمكن أن يقلل من درجة التطبيق هذه ، فهو يتمثل في أن الجاني قد فقد قدرته على ضبط سلوكه ، أو أن هذه القدرة قد أصيبت بالعطل أو فسدت ، وأما موقع هذا العطل أو « مكانه » فهو العقل . وتبدو عيوب العقل واضحة في حالات : الشيخوخة ، والبلاهة ، والإضطرابات العقلية الحادة أو مرضي الذهان . ومع ذلك فإن هناك منطقة غامضة توجد بين هذه الحالات المتعارفة وبين السلوك السوي ، وتلك المنطقة هي التي اعتبرت محورا لمناقشات وغلافات عديدة بين المواطنين ، ورجال القانون ، والاختصاصيين النفسيين ، الذين اختلفوا حول تحديد قدرة الجناة .

ومن بين الإعتبارات الهامة التي تقوم عليها هذا النزاع تلك التي تتعلق بالأمور الأخلاقية ، لأن الشرارة الأولى للمناقشة انطلقت من الاعتقاد الذي يتضمن أن « الأشخاص الذين يختارون أفعالهم » هم - فقط - من يتأهلون للعقاب على جرائمهم ، وأن « الحوادث » و « الزواجر » التي لا تقاوم ، لا تدخل في الإعتبار ، وأن أنماط السلوك الأخرى التي تخرج عن نطاق تحكم الفرد لا يجب أن تكون محل عقاب . إن النزاع حول هذه الإعتبارات أدى إلى ظهور مجموعة قضايا ومساائل فلسفية لا تتعلق إلا هامشا هنا ، في نفس الوقت الذي تنطوي فيه

على بعض المشكلات القديمة المتصلة بالحرية والحتمية ، أو الاختيار والجبر ودورها في العدالة القضائية وقيمة التناء والعلوم والنتائج الحاصلة للقانون الجنائي .

ولقد أفحمت هذه القضايا على القانون ، وهي تؤكد أن تلك المحاولات التي بذلت لتحديد الكفاية العقلية أو القدرة الذهنية ، تعتبر جميعا محاولات فاشلة ، هذا ويرجع عدم إكتيال هذه المحاولات إلى عاملين أساسيين ، وهما : أولا ، أن الأفكار الأخلاقية التي لمحات حول أسباب السلوك هي التي تحدد توجيه المسؤولية إلى الفاعلين وثانيا ، أن حدود الدفاع عن الجائلات غير السليمة أو المصابة بالخلل ، تنير طبقا لمبادئ القانون الجنائي ، أي أن الشخص الذي نعتبره وغير ذي أهلية أمام القانون ، يختلف تبعاً لما نريده نحن من القانون ، أو ما نريد للقانون أن يفعله .

درجات الجريمة

إن مفهوم الجريمة القانوني ، لا يعرف بوجود درجات متفاوتة من المسؤولية الجنائية فقط ، وإنما يعرف في نفس الوقت بدرجات مختلفة للخطورة في الفعل الجنائي ، حيث يتدرج مدى ملاءمة العقاب للجريمة ، طبقا للخط الأخلاقي الذي تثيره الجريمة ذاتها (١) .

وتتمثل إحدى طرق تحديد درجات الذنوب ، في تقسيمها إلى : ذنوب تقتضي المسؤولية الرسمية ، وذنوب أخرى ذات خطورة أقل من الأولى بحيث يمكن أن يحكم فيها بواسطة محضر مختصر ، دون حاجة إلى متطلبات المعاملة الرسمية .

وهناك طريقة أخرى لترتيب خطورة الذنوب، ولتمييز بين الصور العامة للجريمة والتعريف القانوني لها ، وهي التي تتمثل في تقسيم الجرائم إلى « أفعال خاطئة في حد ذاتها » و « أفعال اعتبرت خاطئة لأنها تعدى على حقوق الآخرين كما حددها القانون » أي أنها « خاطئة بالتحريم *mala prohibita* . والجرائم التي اعتبرت « خاطئة في ذاتها » *mala in se* ، تتميز بالعمومية وعدم الإرباط بزمن محدد . وإذا كانت التعريفات القانونية الخاصة ، تختلف من زمن إلى آخر ، ومن دائرة اختصاص قانونية إلى دائرة اختصاص قانونية أخرى ، فإن كل مجتمع مدني يسمي بعض أنواع الأخطاء أو الذنوب تسميات قانونية جنائية « كالقتل ، و « السلب ، و « السرقة ، و « الزنا » .

الجريمة والأخطاء الأخرى

إن الفكرة التي تشير إلى أن بعض الجرائم تعتبر « أخطاء في ذاتها » بينما يمثل بعضها الآخر « أخطاء من الناحية القانونية » توجه الانتباه إلى العلاقة بين القانون والأخلاق ، أو بين ما هو محرم أو ممنوع رسميا وما هو محل إدانة عامة . والقانون الجنائي يتطور بتطور الأخلاق ، وهو ينبع عن مجموعة معتقدات أخلاقية ، ويقوم بتقنينها ، ويحاول أن يفرضها . وإذن فهو يعتبر فعلا بقدر ما يدعم بواسطة الأخلاق ، ويصبح أقل فعالية (كتعبير رمزي وأسلوب للدفاع الاجتماعي) عندما تسقط دعامة الأخلاقية .

ولقد دفعت تلك العلاقة المتغيرة بين المعتقدات الأخلاقية للناس والقوانين الجنائية لدورهم ، دفعت علماء الجريمة إلى مناقشة المضمون الخاص لنظامهم العلمي . فالباحث الذي يصب اهتمامه على دراسة المفاهيم العامة للجرائم الخاطئة في ذاتها ، ربما يتم تجاهله دراسة أخطاء أو ذنوب أخرى أكثر أهمية سواء

كانت قانونية أو شبه قانونية أو غير قانونية . وفي هذا الصدد ، تبرز أهمية التوجيهات الإيديولوجية كمحددات لإهتمامات الدارسين ولاختيارهم لجرائم معينة والتركيز عليها أكثر من جرائم أخرى . فعالم الإجتماع الراديكالي يهتم أكثر ، بتلك الجرائم التي ترتكب ضد المصلحة العامة ، كالنسيب في القطاع العام وتبديد المال العام أو أموال الدولة وإفساد حقول الغياب من خلال الإعلام السري الخ . . . وأما عالم الإجتماع المحافظ فتتوفى يمثل أكثر إلى دراسة والجرائم التي ترتكب ضد الأخلاق ، كالاتجار في المسود الجنسية ، وفي المخدرات وما إلى ذلك .

تصنيف مجالات دراسة الجريمة

هناك طريقة لنحاشي النقاش الحاد الذي أثير حول بؤرة الإهتمام بدراسة الجريمة وهي التي تتمثل في تقسيم هذا النوع من الدراسة إلى ثلاثة موضوعات هي : أربعة ، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

١ - علم اجتماع القانون

وهو يحاول أن يفهم لماذا تعد بعض الأفعال موضوعاً للقانون الجنائي ، بينما لا يعد أفعال أخرى داخلة ضمن نطاق هذا القانون . ويهتم علم اجتماع القانون بكيفية تحديد بعض التجمعات الإجتماعية المستمرة ، لتوقعاتها السلوكية التي سوف تلقى الإهتمام الرسمي والمعام . إن رمز الإهتمام الرسمي والعام ، لدى الشعوب المتعدنية يترجم في قانون ، ومن ثم ينصب إهتمام دارسي علم اجتماع القانون على أسئلة مثل :

أ - ما هي تلك المحددات التي يمكن أن تكون كامنات وراء تعريفات السلوك

بأنه جدير بالإعتراف القانوني، أو غير ملائم له ؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تكون مرتبطة بالتفسيرات التي تطرأ على هذه التعريفات ؟ وما هي النتائج التي يمكن أن ترتب على مثل هذه التفسيرات ؟

ب - كيف تقوم الجماعة الاجتماعية بمهمة سن قانونها الجنائي ؟ وهذا السؤال يبحث على دراسة المحاكم ، والقضاء ، والمحامين ، ودراسة المفارقات في تنفيذ القانون ، ونتائج ومحددات الممارسات المختلفة ، ومختلف المهن والأعمال التي تهتم بصناعة القانون وتنفيذه.

٢ - نظريات مصادر الجريمة (سبب الجريمة)

تتمثل مثل هذه النظريات بفهم وتفسير التغيرات التي تطرأ على حالات الجريمة ، وبخصائص الأفراد والجماعات التي تتخالف ، ولاتخالف ، القواعد الخاصة للقوانين الجنائية . وهذه الدراسة تعالج الموضوعات أو المسائل المنهجية الكامنة في اكتشاف خصائص المخالفين للقانون ، والضحايا ، ومسير المخالفين ، فضلاً عن إلهامها بالنظريات التي وضعت لتفسير الإندماج الفردي في الجريمة ، والمفارقات التاريخية والمقارنة في معدلات أنواع الجرائم المختلفة (١) .

٣ - الدفاع الاجتماعي

وهذه العبارة تشير إلى الإهتمام بما يطلق عليه علم العقاب ، أو إجراءات التصحيح ، أو الاستجابة المجتمعية . وتلك هي دراسة المقاييس التي تتخذها

المجتمعات، وتستخدمها في الإستجابة نحو التعديات على توقعاتها الرسمية والعامة. والبحث في هذا المجال يهتم بالنتائج والآثار الناجمة عن إستخدام الأساليب المختلفة للدفاع الإجتماعي، وبالانحرافات التي تخلف على ردود الفعل المختلفة، وكذلك بمحددات ردود الفعل ومحددات نتائجها.

تجزيم الذنب وعلم الجريمة

من المصير أن تقوم بتدهيم التصنيف الثلاثي للإحتكام بالجريمة، أو المحالات دراستها، وذلك نظرا لما تتميز به هذه المحنة الثلاث من كنهاتل فغيا بينها. ولقد ظهر ميل جديد، وأصبح أكثر شيوعا عند علماء الجريمة الأمريكيين، منه بالنسبة لملامهم في التمسرة الأوروبية، وهو الذي يتمثل في إدراج نظريات «تسبب الجريمة» تحت نظريات «تعريف الجريمة». وهذا الميل يحول الإهتمام من نظريات تفسير مصادر الجريمة، إلى علم إجتاع القانون، وهو بذلك يؤكد على مسألة أساسية، هي ومن الذي يحظى بقوة تسمية أفعال معينة بأنها إجرامية (جنائية) وفاعلين معينين بأنهم مجرمون؟

إن هذا التحول الذي حدث في الإهتمام بالجريمة، كان له تأثيره على الأفكار المتصلة بالدفاع الاجتماعي. وهناك توصية أساسية نجمت عن هذا التحول، تشير إلى أن هناك أفعالا كثيرة يجب أن لا تجرم، أي أن يرفع عنها التجريم، بينما هناك أفعال أخرى لا بد وأن تجرم. وحل وجه التحديد، فلقد ظهرت توصية تشير إلى أنه يجب إستبعادها تسمية «جرائم بلا ضحايا» من الاهتمام القانوني، في نفس الوقت الذي يحدث فيه إعراف بأخطاء أخرى لما ضحاياها، بإعتبارها تمثل جرائم. وهناك عدد من العلماء، يقترح رفع التجريم عن الدهارة، والزنا، وإنتاج الصودا الجنسية وتوزيعها، بل إن هناك من يرجح التقليل من شأن

جرائم معينة : كالإنتحار ، أو محاولته ، والقتل ، والسرقة ،
والتشريد .

وفي مقابل ذلك يوجد عدد كبير آخر من الذين يضعون إقتراحات مختلفة
بصدد تجريم بعض أنواع السلوك ، وهم يوصون بضرورة تحديد فئات جديدة
والضحايا ، وحماية هذه الفئات بواسطة تجريم أفعال معينة ما زالت تعد حتى
الآن قانونية : كالأعلاق ، وتوزيع المنتجات التي تعتبر ضارة ، كالشروبات
الكحولية ، والاسبيرين ، والدخان ، وبعض المواد الحارقة ، وبعض مستحضرات
التجميل . كما أدى ذلك للناخ غير الصحي والملوث الذي يتعرض له الكثير
من المدن الحديثة ، إلى سن قوانين ذات جزاءات جنائية ضد : الضوضاء ، وتلوث
البيئة بالغبار أو الدخان أو الروائح الكريهة ، أو القمامة . وفوق ذلك ، فإن
الإهتمام بمشكلة زيادة السكان ، دفع ببعض الناس إلى المطالبة بتجريم من يشج
أكبر من طفلين ، وإصدار قانون بذلك يفرض بواسطة التقييم الإجباري ، أو
الإجتماعي الإجباري . كما توجد بالإضافة إلى ذلك كله ، توصيات بتجريم
أقارب الأدب . البغيض والمفعم بالمخدر والكراهية وتجريم ممارسة التمييز أو
الفرقة في المسائل المتصلة بالحقوق العامة : كالإسكان ، والتعليم ، والمهنة ، بسبب
إعتبارات تصل بالسن أو النوع ، أو الموطن الأصلي ، أو الدخول ، أو الخلفية
الإجتماعية .

الجريمة والعلوك الانحرافي

السلوك الإنحرافي هو ذلك السلوك الذي لا يمثل التوقعات الإجتماعية ،
وعندما يصف عالم الإجتماع نوعا من السلوك على أنه إنحرافي ، فهو لا يدين
هذا السلوك أو يرى أنه سيء أو مؤذ ، وهو في ذلك يخالف التصور القابع .

ويمكن أن يكون الإنحراف، من وجهة نظر معينة، أكثر نماذج السلوك دفاعية من القنحية الأخلاقية، فقد يكون إنحسراف شخص معين بمثابة انتهاك لتوقعات اجتماعية تعتبر في الواقع غير عادلة أو غير ملائمة، وفي هذا الصدد يشير بعض علماء الاجتماع إلى أن مهمة عالم الاجتماع لا تكمن في إستحسان السلوك الانساني أو إدانته، وإنما في تفهم الأساس الذي من خلاله يستهجن الناس سلوك بعضهم البعض، وأسباب هذا النوع من السلوك ونتائجه.

وهناك كثير من التقييدات ومظاهر الانقباض والغموض في طريقة توصيل الناس إلى الحكم على سلوك شخص معين بوصفه إنحرافياً. ولذلك ف سوف نخصص الآن بضعة أنواع من هذه المظاهر في التمرينات الاجتماعية (تمهيدات المجتمع) للانحراف:

١- التسامح

عادة ما تكون هناك منطقة تسامح عام إذا ما إختلقت الأشخاص في مساهرة المستويات المثالية. ومثال ذلك أنه إذا فرض المستوى أو المعيار أن يصل العمال إلى مصنعهم، أو الطلاب إلى حجرة الدراسة في ساعة محددة، فإن التأخير لبضعة ثوان أو دقائق في ظرف معين لا يعتبر إنحرافاً.

٢- توقعات الانحراف

في بعض المواقف يكون سلوك الناس موضعاً للاستهجان والازدراء إذا كان مسائراً تماماً للنموذج أو المثال؛ فالشخص الذي يفرط في امتثاله يجعل الآخرين غير مطمئنين إذا قارنوه بأنفسهم. وهناك مصدر آخر لرفض والاشتغال المطلق أو التام، هو تلك الحقيقة التي مؤداها أن الشخص عندما يمثل تماماً لمعيار معين فإنه ينتهك بالضرورة معياراً آخر على طول الخط.

٣ - صراع المعايير (نسبية الانحراف)

إن تعريف فعل معين بوصفه إنحرافاً مسألة نسبية تحدد بالنظر إلى المقاييس التي على أساسها عرف الناس هذا السلوك. ولذلك فإن ما يكون إنحرافاً من منظور معين، قد يمثل جوهر السلوك المتفق عليه من منظور آخر. وقد أوضح كوهين، هذه الحقيقة في صدد فحصه لطبيعة الثقافة السائدة عند عصابات الطبقة الدنيا، فالسلوك المفضل في هذه الثقافة هو: العنف، والفسوة، وعدم احترام القانون والشرطة، وأي سلوك آخر يجب القلق وإنعدام الطمأنينة أو يزعج السلطات العليا.

ويميل كثير من علماء الاجتماع إلى تأكيد فكرة معينة وهي أنه مهما كان السلوك من وجهة نظر أعضاء المجتمع يستمر إنحرافاً، فإنه في الحقيقة يمثل لتوقعات جماعة فرعية معينة. ولذلك فإن الاكتشاف الذي يوضح أن كثيراً من المنحرفين يمثلون في الحقيقة لمعايير جماعة فرعية معينة. أدى إلى نتيجة معينة وهي أن الانحراف يجب أن يعرف دائماً عن طريق الإشارة الدقيقة إلى « من هم هؤلاء الذين أصابهم الإنحراف بنخبة أمل في توقعاتهم ؟

٤ - التفاضل عن الانحراف

ليس من الواضح تماماً ما إذا كان الانحراف كما يدركه العامة، ينطوي أساساً على فعل الانحراف ذاته أو على الحقيقة التي من خلالها حدث التورط في فعل الانحراف. وفي الحقيقة أنه يمكن التسامح بقدر كبير في الانحراف طالما أنه قد حدث سرا ودون علم الهيئات المسئولة عن توقيع العقوبات. وقد كتب « جولدز » عن وجود « البهر وفراطة الزائفة أو المضللة » بالمصنع ،

التي قصد بها وجود مجموعة قواعد (كقاعدة منع التدخين مثلا) وضعت لكي
يحصر ج عليها الناس ، ويحدث ذلك بمبدأ عن أعين المتفرجين . وفي نطاق
العلاقات الجنسية ، من المفهوم تماما أن البالغين غير المتزوجين وليسوا أطفالا .
وإن علاقاتهم الجنسية الفبرية أو المثلية تعتبر مسائل خاصة بهم وحدهم
طالما أنهم لم ينتهكوا القوانين بطريقة مكشوفة وعلمية ، ولم يطلعوا الآخرين
على ما يفعلونه .

وننبه أن من الميل إلى التفاضل عن الإحراق كذا كان ذلك يمكننا أن نجد أن
بعض الهيئات المشقة تعمل على إيجاد شكل من أشكال المساومة مع المتحررين
الواقفين في دائرة إختصاصها . فقد لا يتدخل رجل الشرطة في شئون الخارجين على
القانون : كالبغايا والصوم ، ومدمن الكحوليات . وهناك مفهوم شائع بين
أن رجل الشرطة الذي يدير ظره للانحراف يكون مرفضا ، لأن المتحررين يدفعون
له قدرا من المال لكي يتركهم ويتفاضل عما يفعلونه . على أن المساومة قد تكون
أكثر لنواء من طريقة دفع النقود المباشرة فقد يكافئ المتحرر رجل الشرطة
عن طريق جملة في وضع مطمئن باستمرار ، فلا يرتكب الجرائم العكسي أو
المنيفة التي لا بد وأن تمرر رجل الشرطة لحاسبة رؤسائه ، وتضمه أمام
مسئوليته المباشرة .

من الواضح إذن أنه على الرغم من أن النداء العام يوجه إلى رجل الشرطة
لكي يدعم القانون والأمن العام ، فإن هذا الشخص يتوقع بأن يدعم النظام من
طريق منع أو مقاومة الإحراق المنيف أو المكشوف في منطقة إختصاصه ، وأن
الإجماع التسامحي نحو انتهاك القانون قد يكون شرطا ضروريا لتدعيم هذا النوع
من النظام أو الأمن العام . ومثل هذه النظرة تكشف لنا لماذا تنهه معظم

والاعمال الوحشية للشرطة ، ضد الأشخاص الذين ينسبون في الاضطرابات والفوضى في الطرق العامة وعن طريق القيام بأفعال تلفت أنظار الجمهور إلى عدم قدرة الشرطة على تدعيم الأمن وهذا يدعوننا أن نقول إن هذه الإستجابات توحى اننا أنه يوجد تضامح في الانحراف بقدر ما يكون مستترا عن أنظار الجمهور.

٥ - تبريرات الانحراف :

على الرغم من أن بعض الافعال يعتبر من الناحية الفنية بمثابة تعديات على المعايير، إلا أن هذا التعدي يمكن النظر إليه باعتبار أن الموقف الذي تم من خلاله بمرره . وفي بعض الأحيان تمثل التبريرات أفكاراً متفقاً عليها عموماً عن الظروف الخاصة التي تجعل السلوك محل موافقة ، بينما قد تكون هناك ظروف أخرى يصبح فيها نفس هذا السلوك إنحرافياً . ومثال ذلك أن هناك قانوناً غير مدون يسمح بقتل الرجل الذي وجد وهو يمارس حريات جنسية مع زوجة المقتول ؛ كذلك يسمح مبدأ الدفاع عن النفس بأداء أفعال عدوانية غير مسموح بها في الظروف العادية .

على أن « ماتزا » أشار إلى وجود فرق بين التبرير القانوني للانحراف ، وبعض الأفكار الأخرى المعروفة عن إمكانية تبرير الانحراف في عصابات الجناح مثلا . ففى مسألة الدفاع عن النفس ، يميل القانون إلى إدعاء أن السلوك العدواني أمر مسموح به في حالة واحدة فقط، وهي إذا لم يكن هناك طريق آخر غير ذلك أما بالنسبة لعضو المصايف الجانحة فإن أى طريق يسلكه يمكن النظر إليه بوصفه إنحرافياً . أما من وجهة النظر الأخلاقية للمصايف ذاتها ، فلك شخص حق الدفاع ضد أية محاولة عدوانية، ولذلك يمكن أن يوصف عضو المصايف في هذه الحالة بأنه مدافع عن نفسه ، بينما تنظر إليه السلطة الرسمية بوصفه جائحاً، إذ أن الدفاع في

النفس في وجهة نظر الجانح ، يكون فعلا جانحا مهدداً للامن العام من وجهة نظر السلطة . ويوضح هذا الموقف نقطة هامة عن التبرير : فهو يشبه الانحراف ذاته ، في أنه نسي بالقياس إلى المستويات الأخلاقية لهؤلاء الذين يصدرون الاحكام على السلوك .

نماذج السلوك الانحرافي :

توجد مجموعة نماذج للسلوك الانحرافي يطلق عليها عبارة « انحرافات عن المعايير تتميز بأنها مستهجنة بقده » . هذا ، وتنطوي المناقشة التالية على وصف مختصر لكل نموذج من هذه النماذج ، وطبيعة المعايير المتصلة به ، وبعض تعريفات المصطلحات الهامة التي تعتبر ضرورية بالنسبة لفهم كل نموذج منها .

إن بعض علماء الاجتماع تعودوا استخدام مصطلحات متميزة مثل : سوء التوافق الاجتماعي ، والانحراف الاجتماعي ، و « المضطرب » ، و « الشاذ » ، ودور المريض عقليا ، و « المنحرف جنسيا » ، و « الجانح » ، دون تحديد المعايير التي تقدر الانحراف ، فتعريف المفرط في شرب الخمر والمدمن مثلا ينطوي على معايير ، مثل مقدار الخمر ، والهدف من الشرب ، ومعناه ، والمعوق الاجتماعي للفرد ، ودرجة العجز عن التحكم في الذات . (١)

١ - الجناح والجريمة

تعتبر المعايير القانونية من بين المعايير التي يمثل انتهاكها أو مخالفتها خروجاً

() أنظر في ذلك :

Albert Cohen, Deviance And Control, Prentice Hall 1966
pp. 5 - 7 .

على حدود التسامح في المجتمع مما كانت درجة التآزر داخله . ومن أجل تأكيد أهمية هذه المعايير ولإجبار الناس على الامتثال لها ، توجد مجموعة عقوبات تحددها الدولة . هذا ، وتمثل القوانين درجات مختلفة من التسامح إزاء السلوك الخارج عن القانون ، فبعض المعايير القانونية التي تحرم سلوكاً معيناً ، تدعم بواسطة كل أقسام المجتمع تقريباً ، ومن ثم فإن السلوك موضع النظر يعتبر أساسياً لرعاية الجماعة ، بينما تعتبر المعايير المتضمنة في القوانين الأخرى ذات تدهيم أقل ، فسلوك إنحرافى مثل : القتل ، أو الممارسات الجنسية الشاذة بين الفتيان أو الزنا ، قد يكون موضع الإستهجان الشديد . بينما يوجد سلوك آخر يعتبر مستهجناً من الناحية القانونية ، ولكنه أقل إستهجاناً من جانب المجتمع أو الجمهور . هذا ، وعلى الرغم من أن الناس يختلفون بصددهم على المعايير القانونية الفردية ، إلا أنه يوجد تحت إفتاق على الحاجة إلى « الخضوع للقانون » بوجه عام .

وبمثل معظم الملوك الإجرامى صراها بين معايير الجماعات الخاصة أو الأفراد ، والمعايير التي يمثلها القانون . ذلك لأن معظم ما يتصل : بمناسخ الأحداث ، والهداية المنظمة ، وتجارة المخدرات ، والجنسية المثلية ، يعتبر متبنياً عن نمو في الجماعات الفرعية التي قد تحظى بمعايير مختلفة عن بقية المجتمع وإن كان أعضاؤها يتكونون فيزيقياً ببقية المجتمع . وتمثل معايير الجماعات الفرعية التي قد تتعارض مع المعايير القانونية في قواعد جماعات السن ، أو الطبقات الإجتماعية ، أو المهن أو الجوار ، أو الأقاليم .

وهناك بعض نماذج من الأخطاء أو الذنوب غير متضمنة في إحصاءات الجرائم العادية ، وهي تنطوى على الجرائم المهنية ، أى الجرائم التي ترتكب بصددهم مهنة رسمية ، وخاصة إذا كانت ذات مكانة عالية ، مثل مهن الباعة البضياء ، فبجرائم

اليافعة البيضاء (أو الخاصة) تمثل تمديات أو مخالقات القوانين بواسطة هؤلاء الذين يحتلون مراكز عالية كرجال الأعمال، وأصحاب المهن الفنية العليا، ورجال السياسة، في علاقاتهم بمهنتهم . على أن مخالقاتهم للقانون لا تدرج عادة ضمن « الجرائم » ومع ذلك فإن تأثيرها على المجتمع ككل قد يكون أكثر خطورة من جرائم أخرى عادية أو نمطية .

أما الأفعال المضادة للمجتمع التي ترتكب بواسطة أشخاص تحت سن معينة أقل من الثامنة عشر تقريبا، والتي تمثل تمديات على الشخص أو المجتمع فهي تصنف بوصفها « جناحا للأحداث » . وعموما لا يعاقب « الجانحون » بواسطة القانون الجنائي وإنما يعاملون بوسائل أخرى، فالأفعال غير الإجتماعية التي يرتكبها الأحداث لا تنطوي على تلك التي تعتبر جرائم في حالة إذا ارتكبها الراشدون وحسب، وإنما تنطوي أيضا على ذنوب أو أخطاء أخرى كثيرة كالهروب من المدرسة، والتحرش والتخريب المتعمد .

٢ - السلوك الجنسي المثل :

يمثل السلوك الجنسي المثل علاقات جنسية مع أشخاص من نفس النوع، أي بين ذكور وذكور أو إناث وإناث . ففي المجتمعات الأوروبية الغربية كلها تقريبا وفي أجزاء أخرى من العالم ، تمارس الأفعال الجنسية المثلية بين الراشدين ، وينظر إليها بدرجات متفاوتة بوصفها غير معتقة . ومن الناحية المعيارية يعتبر هذا السلوك غير ملائم . هذا ، ويعتمد الإجماع السلبي نحو الجنسية المثلية - إلى حد ما - على النظرة التي مؤداها أن الإلتصال الجنسي القوي ضروري للإنجاب ، وهو إذن متصل بميكانيزمات نظامية تمزج الحل ، وتربية الأطفال .

٣ - الدعارة :

الدعارة هي اتصال جنسى بإرس على أساس غير شرعى ، وغير مرتبط بشخص معين ، في نفس الوقت الذى يتميز فيه باللامبالاة العاطفية . هذا ، ومتبر نشاط الدعارة مستهجن في كل المجتمعات تقريبا ، ولكن هناك درجات من التسامح سائدة في معظم أنحاء العالم . ويعارض هذا النشاط نظرا لمجموعة عوامل ، وهي : أنه إتصال جنسى غير شرعى ، وأنه يمثل إتجاها نحو النظر إلى المشاركة الجنسية بوصفها نشاطا تجاريا تسوده اللامبالاة العاطفية ، هذا فضلا عن أثره أيضا على النساء اللاتي يشاركن فيه ، وتهديده للصحة العامة من خلال نقل الأمراض المعدية ، كما أنه يهدد الأخلاقيات العامة باعتباره تصبح صورة من الإغواء الجنسى المكشوف .

٤ - تعاطى المخدرات :

إن تناول أو تعاطى : المورفين ، والهيروين ، والأفيون ، والكوكايين ، والماريوانا يعتبر إحترافا عن المعايير الأخلاقية أو القانونية في كثير من بلدان العالم إذا كان التعاطى يتم خارج نطاق الأهداف الطبية أو العلاجية . ويعتبر تعاطى العقاقير مستهجن لأن معظمها يتخذ صورة العادة ، كما أن إستهلاكها يميل إما إلى الإقلال من النشاط العقلى أو التمييزى ، أو إلى الإفراط في مثل هذا النشاط . وعلاوة على ذلك ، قد يصبح إدمان العقاقير مكلفا للشخص الذى يستمر فيه لمدة طويلة ، ولذلك فإن بعض المدمنين يرتكبون السرقة أو يتورطون في الدعارة لكي يوفرزوا مصدراً مالياً لتدعيم عاداتهم أو إشباع رغبتهم في الإدمان .

٥ - ادمان الخمر :

عندما يستخدم الكحول أو يستهلك لأغراض متصلة بالمسرح والتسلية والإحتفال ، في المجتمعات الأوروبية والأمريكية بوجه خاص ، فإنه يسمى التناول الإجتماعي أو المنضبط . والشخص في هذه الحالة يعتبر قادرا على التحكم في شربه ، ونادرا ما يصبح غمورا أو يصل إلى درجة السكر أما الشاربون الذين ينفرفون عن معايير نماذج الشرب الثقافية ، فإنهم يعتبرون مدمن خمر .

ويتناول المدمنون الخمر ، المواد الكحولية لأغراض السكر ، فيستهلكون منه مقادير كبيرة كما أنهم يقبلون على الشرب بإفراط . ولذلك فإن المدمنين هم هؤلاء الذين يشربون بكثرة ، ويتضح ذلك من معيار : الموضوع ، والكم في استهلاكهم للكحوليات ، وأيضا من تناوّلهم للخمر في أوقات غير عادية وأما كن غير عادية ومخصصة للشرب . إن مثل هذا الأقبال المفرط على الشرب ، يميل إلى أن يدمر علاقاتهم الشخصية في أسرهم ، والجماعات المهنية لهم ، والجماعات الإجتماعية كلها ومدمن الخمر عاجز عن التحكم في ذاته بصفة متسقة فهو لا يستطيع منع ذاته من البدء في الشرب فضلا عن أنه عندما يشرب لا يتمكن من التوقف أو الاكتفاء بقدر معين . وهناك نوع من المدمنين الذين يمشون من أجل أن يشربوا ويشربون من أجل أن يمشوا ، أى أن حياتهم أصبحت قائمة على الشرب .

٦ - الاضطرابات العقلية :

ينبغي النظر إلى الاضطرابات العقلية أو العقلية في حدود المعايير التي كانت موضع مخالفة ، والسياق الإجتماعي الذي حدثت فيه . إذ أن إنتهاك القاعدة في حالة الاضطرابات العقلية يسمى مخالفة ثانوية للقاعدة ، بوصفها متميزة عن

نماذج المخالفات الأخرى . والمقصود بالمخالفات الثانية ، أية مخالفة تتميز
نتيجة لظروف أخرى ؛ وطبقاً لهذه النظرة ، توجد معايير عديدة تطبق
على الجريمة ، والإنحرافات الجنسية ، والشرب ، والمعاملات السيئة ، أما ما يعتبر
« ثانوياً » أو « راسباً » فليست له تسمية محددة . ومن ثم ، فإن التعديات أو
المخالفات التي تسمى اضطرابات عقلية تنطوي على : الهروب من الاحتكاك
بالآخرين ، والسلوك القهري ، والوساوس ، والمزاج المتقلب . هذا ، ويحدد بعض
الاضطرابين عقلياً ، صعوبة في الاتصال بالآخرين ، والفارقية في المعايير
الاجتماعية ، ومع أهداف الآخرين في مواقف معينة . وكل مجتمع يسمح بمستوى
معين من السلوك وقدّر معين من التساهل ، ولكن الاضطرابات العقلية غالباً ما
تعدى كل حدود التسامح .

وقد جرت العادة على أن يصنف الأطباء النفسيون الاضطرابات العقلية إلى:
ذهان ، (عصاب) ، الأول هو المرض العقلي ، والثاني هو المرض النفسي .

٧ - الانتحار :

هناك عدد من الأشخاص في كل الحضارات ، يجهز على حياته كل عام . وقد
تكون هناك مشاهير للتعاظم إذا ما المشكلات الشخصية في بعض حالات
الانتحار ، ولكن هذا التعاطف لا يمثل استحقاقاً . وجدير بالذكر أن المعايير
التي تعارض الانتحار لها خلفية تاريخية طويلة ، تنطوي على إتهامات قوية ضده
في المذاهب الدينية المختلفة . وهناك عامل آخر يتمثل في النظر إلى المنتحر على
أنه نكر الجبل أو لم يعترف بالنعمة الإلهية ، فضلاً عن أنه نكر جميل الأسرة .
وقد كانت هذه الصورة الكاملة والمتطرفة من الهروب الاجتماعي ، موضع إعجاب العلماء
الاجتماعيين وآخرين غيرهم من اعتبروا الانتحار مرتبطاً بموامل اجتماعية وجماعية .

٨ - الصراعات في الأدوار الزوجية والأسرية

تعرّف كل المجتمعات بأهمية الزواج والعلاقات الأسرية ، وعلى الرغم من وجود مفارقات كبرى في الأنماط الزوجية والأسرية ، فمن المعروف عموماً أن الزواج (والعلاقات الأسرية) تحظى بدرجة عالية من الدوام ، وأنها قادرة على الإيفاء بتوقعات أطراف الزواج . هذا ، ويمكن أن يستمر الزواج وتستمر معه الأسرة ، عندما تنجز الأدوار - توقعات الإحصاء على نحو مرضى ، وإذا تمت الصراعات داخل الزواج أو الأسرة ، فإن ذلك يهدد كيانها .

هذا ، ويعتبر الانفصال ، والحجر ، والطلاق بمثابة درجات متفاوتة من التفكك الأسري التي تكون مستهجنة في كل المجتمعات وينطبق ذلك أيضاً على مظاهر سلوكية أخرى جزئية كضرب الزوجة مثلاً ، أو مختلف صور العنف الفيزيقي الأخرى . وكلما تقدم البحث العلمي ، اتسع مجال مفهوم سوء التوافق الزوجي ؛ وهو ما ، فإنه ينطوي على ما يلي :

(١) تلك المواقف التي تقل فيها مظاهر الإشباع العاطفي والوجداني بين الزوجين بوجه خاص وبين أعضاء الأسرة جميعاً بوجه عام إلى الحد الأدنى .

(٢) انخفاض درجة الإهتمام المتبادل بين الزوجين .

(٣) عدم الاشتراك في عملية الإشباع المتبادل ، وفي إتخاذ القرارات .

وعندما توجد هذه المظاهر ، فإنها تشير إلى اللامبالاة ، وعدم الإشباع وعدم التكافؤ بين الأطراف الزوجية ، ومن ثم تمدد كل مظاهر تشير كل إلى الانحراف عن السلوك المتوقع بين طرفي الزواج .

ومن الواضح أن المدى الواقعي لتصدع التفاعل في الوضع الأسري أو

الزواجى ، لا يمكن أن يحدد تحديداً دقيقاً. وعموماً ، اعتبرت معدلات الطلاق كمؤشر موضوعى لمدى صراعات الدور داخل الزيجات ، ولكن هذه المظاهر المختلفة لا تنكفى وحدها للإشارة إلى صراعات الدور داخل الأسرة والزواج ، حيث أشارت الدراسات التى أجريت على أشخاص متزوجين إلى أن نسبة لا بأس بها من الزيجات فى عينات محددة ، غير موفقة أو سعيدة على الرغم من أن الزواج لم ينته بعد به ورثة الفيزيقية أو القانونية .

٩ - صراع الدور والمكانة فى سن الشيخوخة

واجه الشخص فى سن الشيخوخة ضرورة إجراء موافقات ، حتى يكون توقعاته وتقييمه لأدواره الإجتماعية ، منسجمة مع توقعات وتقييم من يتفاعل معهم . إن دور المسن لم يتحدد بعد تحديداً دقيقاً فى المجتمع المعاصر ، وغالباً ما يعاني الشخص المسن من صراعات عندما تكون توقعاته قائمة على أدوار كانت ملائمة بالنسبة له من قبل . وكثير من المسنين فى المجتمعات الحديثة يعتبرون غير سعداء فى حياتهم اليومية ، فضلاً عن شعورهم بالاحباط فى علاقتهم مع الأشخاص الآخرين . ويقدر ما يكشف سلوك الشخص للمسن عن أدوار متصارعة تعتبر غير مشبعة له والمجتمع ، بقدر ما يحتمل ذلك إنحرافاً . ولكن تعريف السلوك الإنحرافى عند كبار السن بالاعتقاد على هذه النظرة لم يصل بعد إلى الإكتمال ؛ وهذا ويتمبر التوصل إلى قضية أكثر دقة مهمة صعبة للغاية ما لم تتحدد مكانات وأدوار السن فى المجتمع الحديث تحديداً واضحاً .

١٠ - التمييز ضد جماعات الاثلية

لتنشأت مجموعة معايير تصل ببعض حقوق الأشخاص بنقض النظر عن عنصرهم أو أصلهم العرلى والنفائى ، وكان ذلك فى السنوات القليلة الماضية .

واشتملت هذه المعايير على العدالة السياسية ، وتكافؤ الفرص لتحقيق النجاح
الاقتصادي والسياسي، وحق التعبير عن المعتقدات الدينية الشخصية ؛ وقد
اشتمل إعلان حقوق الإنسان على هذه المعايير وأعلن بواسطة هيئة الأمم المتحدة
عام ١٩٤٨ .

ولذلك ، عندما نوضع جماعة معينة في مكانة دنيا بسبب العنصر ، أو الدين ،
أو السلالة فإن هذا الفعل يعتبر تمييزا ، أو تفرقة . وهو يتخذ صوراً عدة
تتمد إلى مجالات مختلفة : كالوظائف العامة ، وإدارة العدالة ، وفرص المأوى والعمل
والتعليم ووسائل الإعاقة والإسكان ، وكل صورة أخرى من صور للمشاركة
الاجتماعية . وللمعايير الاجتماعية والقيم التي تحبذ التمييز ، تاريخ طويل ، إذ أنها تعتبر
متنبئة عن جماعات ثقافية فرعية عديدة في بعض الفترات التاريخية أو بعض
المراحل ، بل إنها كانت تدعم في بعض الأحيان بواسطة القانون ذاته .

— مصادر السلوك الانحرافي (١)

لقد جاءت التفسيرات المويولوجية للانحراف متأخرة بالنسبة لمجموعة
التفسيرات الأخرى السابقة عليها . ومنذ قرون عدة ذهب رجال اللاهوت إلى
استناد السلوك الخاطئ إلى قوى خارقة للطبيعة تعمل من خلال فرد معين ؛ ثم
ظهرت بعد ذلك التفسيرات البيولوجية التي ترجع الانحراف إلى خصائص خلقية
وراثية في الشخص المنحرف ، فعالم الإجرام الإيطالي لومبروزو مثلاً يعتقد
أن المجرم ضحية سيئة الحظ لوراثة سيئة ، وهو يمثل إرتداداً إلى التكوين الفيزيقي

(١) أنظر :

ساميه محمد جابر ، الانحراف الإجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الإجتماعي ؛
الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨١ .

والأخلاقي للرجل البدائي ، الذي يفترض أن يكون مجرماً بالوراثة . وفي القرن العشرين تأثر علماء النفس بآراء فرويد عن نظرية التحليل النفسي ، فعمدوا تفسيرات تؤكد الشذوذ السيكولوجي لظواهر الناس الذين يرتكبون أخطاء .

وفي مقابل هذه التفسيرات لعوامل وأسباب الانحراف ، وجه علماء الاجتماع أنظارهم إلى قضية كبرى وهي أن السلوك الانحرافي يعتبر فعلاً إجتماعياً ، وكانوا متفقين في ذلك مع دور كيم عندما قال إن الظواهر الاجتماعية من أي نوع يجب أن تفسر بظواهر إجتماعية أخرى ، ولا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى ظواهر سيكولوجية أو بيولوجية أو أية ظواهر أخرى غير إجتماعية . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن عالم الاجتماع استحدث مدخلاً جديداً لتفسير الانحراف ، من طريق دراسة إرتباط معدلات الانحراف المتعدد الأنواع ، باختلاف الظروف في التنظيم الاجتماعي .

على أننا نحمد وراء هذا الإتفاق الاسامي حول تفسير الانحراف في ضوء تباین الظروف الاجتماعية ، إختلافاً وتبايناً بين علماء الاجتماع حول أفضل الأساليب أو التوجيهات العامة التي يمكن إستخدامها في تفسير الانحراف . وسوف نهتم هنا بمرض ثلاثة مداخل أساسية في تفسير العوامل الاجتماعية التي تدفع السلوك الإنحرافي أو تمنعه وتموقه .

مدخل اللامعيارية (لفتنانت المعايير)

تمثل إحدى التوجيهات الكبرى لتفسير الانحراف ، في فكرة تشير إلى أن الظروف الاجتماعية قد تكون مجبلة لبعض الناس لدرجة أنها تسوقهم إلى مسالك إنحرافية . وفي هذه الحالة ينظر إلى السلوك الانحرافي بوصفه نوعاً من التوافق أو التكيف الشخصي إزاء هذه الظروف المهيبة .

ويرجع مدخل « اللامعيارية » في تفسير الانحراف إلى دراسة دوركيم للانتحار ، التي نشرت الطبعة الأولى منها عام ١٨٩٥ . ومن بين المفارقات في معدلات الانتحار التي جذبت إنتباه دوركيم نوع خاص من الارتباط بين معدلات الانتحار في بلد معين والتقلبات في مستوى الرغاء الاقتصادي لهذا البلد . بهذه الصورة يمكن فهم تلك الزيادة التي طرأت على معدلات الانتحار في فترات الركود الاقتصادي ، طالما أن الاحباط أو الفناء قد وجد بسبب خيبة تلك الآمال التي شكلت في أوقات أكثر رغاء . وقد تكشف الأحكام العامة أو المعلومات العادية عن ضرورة انخفاض معدلات الانتحار في سنوات الرغاء الشديد وعندما يصبح الناس محققين لرغباتهم الاقتصادية . بينما الواقع أن معدلات الانتحار ترتفع كذلك في فترات الرغاء الشديد ، ومن خلال تفسير هذه الحقيقة ، تطور مفهوم دوركيم « للامعيارية » و « الانتحار اللامعيارى » .

واللامعيارية هي حالة من عدم الاشباع تنجم عن الاحساس بالتمارض بين الآمال ومستويات الطموح من ناحية ، والوسائل المتاحة لتحقيق هذه المستويات من ناحية أخرى ولا يقصد بذلك أن قدر الوسائل المتاحة أمام الشخص - ثروته مثلا أو قوته السياسية - هو الذي يحدد مستوى إشباعه ، بل أساسه بالرغاء أو الكساد بالنسبة لما يريد هو . ففي فترات الرغاء الاقتصادي العظيم ، قد يكون عند الناس بوجه عام ثروة أكثر ، ولكن الروح العامة السائدة ، قد تعنى أن الناس أقل رضا في الواقع بهذا المستوى الاقتصادي الرفيع لأنهم يعملون دائما على تصعيد مستويات طموحهم الشخصية .

وقد استخدمت فكرة فقدان المعايير أو التفكير للربطة بها ارتباطا وثيقا لتفسير كثير من ضروب السلوك الانحرافى . حيث طبق ميرتون هذا الاتجاه في بحث

عن فقدان المعايير بوصفه يرتبط بالسلوك الانحرافى فى الولايات المتحدة ، وهو يلاحظ وجود اتجاه نحو فقدان المعايير فى المجتمع ككل ، ففضية النجاح أو الكسب فى أمريكا والى تدعى مثلا أن كل فنى يمكن أن يكون رئيسا ، تؤدى إلى تأكيد كبير على الاستمرار فى التفوق ، أكثر من التأكيد على الامتثال للمعايير والوسائل المانحة لتحقيق النجاح . وفى مجتمع مثل هذا ، لا يكون الشيء الهام هو كيف يؤدى المرء دوره ، وإنما هل سوف ينجح فى النهاية أو يفشل .

ومن شدة هذا التأكيد على النجاح ، يحاول الناس بوضوح أن يصلوا إلى مستويات طموحهم حتى عن طريق الغش إذا كان ذلك ضروريا . فالأطفال الذين يواجهون ضغط شديد من جانب آبائهم فى مرحلة الانجاز الدراسى ، يلجأون إلى الغش فى امتحانات المدرسة . وعلى الرغم من أن جميع الأشخاص فى المجتمع يشعرون بهذا الضغط نحسو الغش ، فإن شدة هذا الضغط تزداد إزاء هؤلاء الذين لا يتمتعون إلا بالفرص القليلة النادرة لتحقيق النجاح من خلال وسائل مشروعة : كأعضاء الطبقة الدنيا مثلا ، الذين يشقون إلى المال ، والتعليم المسالم ، والرموز الأخرى التى تشير إلى النجاح الاجتماعى ، أو متطلبات هذا النجاح . فالانحراف الإجرامى يمكن أن ينظر إليه كاستجابة عملية من جانب الطبقة الدنيا نحو فقدان المعايير المجتمعى الشامل ، وكثير من الأفعال الإجرامية ، كالسرقة والابتزاز والتهريب تستهدف الحصول على الثروة أو القوة بوسائل غير مشروعة . ولذلك ، فإن ندرة الفرص المشروعة تدفع الشخص فى الطبقة الدنيا إلى أن يكون أكثر عرضة لاستخدام الوسائل غير المشروعة ، على حد نفسه معروفون .

وقد وضع وكوهين ، أهمية مشابهة للضغط الذى يحدثه فقدان المعايير تجاه

الطبقة الدنيا، ولكنه وصف استجابة مخالفة تماماً للإحباط . فقد كان كوهين يشبه ميرتون في أنه كشف عن أن أشخاص الطبقة الدنيا يبرون بتجربة تناقضية بين مستويات طموحهم ، وإدراكهم للفرص الواقعية المشروعة ، غير أن الاستجابة التي سجلها كوهين لم تكن استجابة إجرامية من ذلك النوع الذي وضعه ميرتون . وإنما نظر إلى فقدان المعايير باعتباره متضمن في د النفاقة الخاصة للمعايير ، وأنه موقف من جانب أعضائها ضد السلطات المسؤولة . إن الفتي في الطبقة الدنيا يمر بتجربة الإحباط المكثف ، وتضخم عصابته على التعبير عن عداوته إزاء عالم الطبقة الوسطى المكون من المدرسين ، ورجال الشرطة ، الذين يمثلون المجتمع الذي سبب هذا الإحباط .

وعلى الرغم من أن نظرية فقدان المعايير في تفسيرها للسلوك الإنحرافي ، تعتبر مفيدة وخصوصاً في لقاء الضوء على بعض أنواع الجناح في الطبقة الدنيا ، إلا أنها تبرز بعض الدعاوى المشكوك في أمرها بصدد موقف الأشخاص في الطبقة الدنيا . إنما نفترض أولاً أن الأشخاص في الطبقات الإجتماعية الدنيا يحددون لا تفهم نفس مستويات الطموح التي يسمي إلى تحقيقها أعضاء الطبقات الأخرى . على أن هناك دراسات عديدة أجريت على الطبقة الدنيا تكشف عن أن هذا الافتراض لا يعبر عن الواقع ، وأن أشخاص الطبقة الدنيا يميلون إلى تحديد مستويات أكثر واقعية لهم تتلاءم مع فرص الحياة التي يعيشونها .

وهناك افتراض آخر يوضح من نظرية فقدان المعايير ، يمثل في أن الناس الذين واجهوا صعوبات في تحقيق مستويات طموحهم من خلال الوسائل المشروعة قادرون على استخدام الوسائل غير المشروعة لانجاز هذه الآمال . والحقيقة كما أشار كل من كلاوارد وأوهلين أن هناك مفارقات بين الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل غير المشروعة في تحقيق النجاح ، ولذلك فإن الأشخاص في الطبقة الدنيا.

حق وإن كانوا أكثر الناس إحباطاً - إلا أنهم قد لا يحدون أنفسهم في موقف يسمح لهم باستخدام الوسائل غير المشروعة .

وقد اُعترف كل من دكلوارد ، و د أواملين ، أيضاً بفكرة إنهاء الفرصة غير المشروعة في ملاحظاتهم أن العصابات المنحرفة لا تأخذ كلها صورة النحدي والسلبية ، والفرد بدون توجيه سبي للعصابات ، ويمتبر ذلك نقداً لكوهين . فبعض العصابات تعتبر إجرامية في طبيعتها ، وهي تستخدم نشاطها لكي تزود ذاتها بالخطط والوسائل الأخرى غير المشروعة . وهناك عصابات أخرى تنظم حول ممارسة رذائل محرمة كادمان المخدرات ، ممارسة السلوك الجنسي السري . أما اختلاف الاستجابة تجاه فقدان المعايير والذي يتمثل في اتخاذ صورة أو أخرى من الصور السابقة ، فقد يعتمد على عامل الفرصة ، وهو الطرف المتاح لممارسة نشاط غير مشروع من نوع معين وفي مجتمع معين .

مدخل الثقافة الفرعية :

ويؤكد المدخل الثاني إلى تفسير الانحراف ، النظرة التي مؤداها أن السلوك الانحرافي سلوك سوى من التاحيتين السيكولوجية والسوسيولوجية ويذهب أنصار هذه النظرة (والذين يميلون إلى انتقاد نظرية فقدان المعايير) إلى أن السلوك الانحرافي ، سوى سيكولوجي لأن المنحرف لا يختلف في شيء عن الأشخاص الأسوياء لكي يكون مدعياً سيكولوجياً . ويعتبر سلوكه سوباسوسولوجياً لأنه على الرغم من كونه منحرفاً من وجهة نظر المجتمع الكبير ، فهو ممثل السلوك في الدائرة الإجتماعية الأكثر تحديداً ، أو الثقافة الفرعية التي يعيش فيها ويستمد منها الدعم الجماعي لنشاطه الانحرافي .

ويمكن التحقق من بعض مبررات هذه النظرة إلى الانحراف عن طريق

فحص نتائج التجارب التي أجراها ذلك ، على الضغط الجماعي والتي تكشف عن أن الفرد يجد تعزيزاً وتدعياً لانحرافه كلما عرض على أشخاص آخرين يشبهونه في انحرافهم عن المجتمع ، ويمدونه بتبرير أخلاقي لسلوك الانحراف .

إن هذا المنظر إلى الانحراف يفرض على عالم الاجتماع أن يضع في اعتباره ظروفاً إجتماعية مؤدية للانحراف ، تختلف تماماً عن تلك التي أكدها أنصار نظرية فقدان المعايير . أما المتغير الأساسي في تحديد من الذي سوف يصبح منحرفاً ، فهو تعرض الأشخاص للفارقى لتأثير الثقافات الفرعية الانحرافية . وطبقاً لهذه النظرية ، يميل سكان المناطق المختلفة إلى معدلات عالية في أنواع عديدة من الانحراف ، لا بسبب الظروف المحيطة بالحياة في هذه المناطق والتي قد توصف بأنها تفسد وإنما لأن عدد الثقافات الفرعية الانحرافية التي تميل إلى الإزدهار كنتيجة للتضكك الإجتماعي ، والنسي (الفشل في تطبيق القانون مثلاً) يوجد في مثل هذه المناطق . ومناطق الجناح ، تعتبر أجزاء من المدينة تعرض من فيها لمؤثرات انحرافية أكثر، ومن ثم ، فإن مدخل الثقافة الفرعية يؤثر كعامل في الارتباط الفارقى للإناس مختلفين ، بتأثير الثقافات الفرعية الانحرافية .

وهناك تعديلات وإضافات زيدت على معنى « الارتباط » لكي يتلاءم مع واقع المعدلات الفارقة أو المتباينة للانحراف . غير أن مجرد الإقامة في منطقة الجناح لا تعتبر كافية لكي تنتج انحرافاً ، طالما أن معظم الذين يعيشون في مناطق ذات معدلات مرتفعة في الجريمة ، ليسوا مجرمين ، فكثير من الأمر في مثل هذه المناطق تتم بالحيلولة دون الصعوبة الميعة لابتائهما ، وهي تقوم بجهود مضنية لإبعادهم عن العصابات ، وإدماجهم في روابط غير جناحية كالدراسة مثلاً . وعندما ما نذكر تلك الحقيقة التي مؤداها أن الناس يختارون الارتباط بمجموعات مختلفة ذات درجات متفاوتة في الجناح فإن العامل الهام في تحديد

الإعتراف قد لا يكون الارتباط الفارقي بأى معنى فيبقى ، وإنما يكون التوحد الفارقي للأشخاص مع جهات مختلفة أو : ثمرات إجتماعية متباينة حولهم .

وقد وجهت مجموعة انتقادات إلى التفسيرات الثقافية الفرضية للإعتراف ،
يشير إلى اثنين منها :

الاولى : تشير إلى أن العلاقات السببية بين الاعتراف والارتباط بالمنحرفين الآخرين ، تعتبر في الحقيقة قضية عكسية لما افترضته النظرية من علاقة . فالتناس يصبحون منحرفين ، أو يصبحون معزوفين إجتماعيا بأنهم كذلك ، ثم يرفض المجتمع بعد ذلك بوصفهم غرباء ، فيندفعون نحو البحث عن مصاحبة غيرهم من الغرباء إذا أرادوا عقد صلات إجتماعية مريحة لهم . ومن هذا المنظور ، تكون منطقة الجناح شبيهة بالمنطقة المتخلفة في أنها ليست منطقة تتحقق الجناح بقدر ما هي مكان أو نقطة تجمع الأشخاص الذين مورطوا بالفعل في أفعال إنحرافية .

وتنطبق هذه الفكرة بوضوح على بعض المواقف ، حيث نجد بعض المناطق الحضرية التي لا يتمكن الأشخاص فيها من ممارسة أى فعل إنحرافي ، فيلجأون حيث توجد الإمكانيات والتيسيرات الفيزيقيه وبعض جوانب الدعم الثقافي القرعى للإعترافهم . ومما كانت هناك من صلة بين الأفعال الانحرافية والإرتباط بالناس يمشون في ثقافات فرعية إنحرافية ، فانه من الملائم أن نتساءل : ما الذي يأتي أولاً : الإعتراف أم الإرتباط . أما النقد الثاني : فقد وجهه ماززا ، وهو مضاد لمعظم جوانب التنظير التي تشملها هذه النظرية ، فقد ذهب إلى أن المنحرفين لا يمنحون أحدهم الآخر ذلك الدعم عن طريق استحسان أو تهجين الأفعال الانحرافية . بل إن الجانحين يشتركون مع غير الجانحين في النظر إلى سلوكهم وسلوك زملائهم بإعتباره خاطئاً . فالمقتصب لا يؤمن بالإغتصاب ، والشخص

الذي يصف الممار لا يؤمن بهذا الأسلوب ؛ هذا وعلى الرغم من أن الثقافة الفرعية الإصرافية لا تمنح عموما الاستحسان الأخلاقي للسلوك الإصرافي ، فإنها تحتفظ بوظيفة يديّة وعامة جدا : لأنها تعد المنحرف بالفاظ متفق عليها إجتماعيا لإلتصاف العذر ، والتي يمكن عن طريقها تبرير انحرافه حتى يتمكن من ممارسة انحرافاته دون أن يورط نفسه في المحاسبة الأخلاقية لسلوكه .

مدخل الاستجابة الجماعية :

أما المنظور الآخر فهو يؤكد أن الجهد الذي يبذله المجتمع لضبط الانحراف يعتبر عاملا يؤدي إلى الانحراف . والواقع أن هذه الفكرة تسير في اتجاه معاد للغايات القائمة عن الانحراف والتي تميل إلى رؤية جمود ضبط الإجتماعي كنتيجة أكثر منها سببا في السلوك الانحرافي . ولكن هناك هددا متزايدا من علماء الإجتماع يمتنع وجهة النظر المكسية التي عبر عنها دايكر ، على النحو التالي :

« ليس الانحراف خاصية للفعل الذي يقوم به الشخص ، وإنما هو بالأحرى نتيجة لتطبيق الآخرين لقواعد والجزاء على المذنب . فالمنحرف هو أحد الأشخاص الذين تطبق عليهم هذه الصفة ، والسلوك الانحرافي هو السلوك الذي يوصف به هؤلاء الناس ، أما مبعث الإلهام بهذه الفكرة فهو منبثق عن تحليل دايكرت ، العملية التي يسيح الناس بواسطتها منحرفين ثانويين أو معترفين . ويستخدم مصطلح « الانحراف الثانوي » لتمييز المنحرف المحترف عن الشخص الذي يتورط في الانحراف الأولي ، أي الفعل الانحرافي .

المنزول والمؤقت الذى يتوسط فيه كل إنسان .

أما بالنسبة للانحراف الأولى فغالبا ما يكتشفه الآخرون ، وإذا اكتشف ، فقد أثر على طرق لإلتباس الاعتذار لأنفسنا . ويمكن أن يظل الانحراف الأولى على حالته طالما أنه لم يكتشف بعد ، أو طالما إستجاب المجتمع بطريقة ملائمة لمؤلاء الذين يحاولون التماس العذر لأنفسهم ، غير أن المجالات العنيفة فى صنع الاحتراف الإنحرافى توجد عندما يقع المنحرف ، ويعترف به المجتمع بوصفه الشخص بوصفه كذلك ، وأيضا حينما يرفض الآخرون قبول أى مبرر لانحرافه . وعند هذه النقطة بوصف الشخص بأنه منحرف ، ويصبح من العسير بالنسبة له أن يعتبر للآخرين أو أن يقوم بأى دور آخر غير الدور الإنحرافى .

ويوضح د جوفان ، عملية نمو المسلك الانحرافى عند المرضى العقليين ، ف لديهم كثير من التفسيرات البديلة التى تبرر وجودهم فى مصحة الأمراض العقلية . ولكن الأعضاء العاملين وكذلك كثير من المرضى ، يرون أنه من واجبهم دائما معاملة النزلاء بطريقة تجعلهم يرون أنفسهم كمرضى عقليين . وعند هذه النقطة تتدهور تبريرات الشخص ، ويرى أنه لا مفر من أن يعتبر ذاته مريضا عقليا ويوافق على التعريف السائد له بوصفه كذلك . وتعتبر وجهة نظر د جوفان ، وثيقة الصلة بتلك الفكرة التى تشير إلى أن مسلك المرض العقلى يعتبر - إلى حد ما - نتيجة لدخول مستشفى الأمراض العقلية . وتبيل الانتقادات التى وجهت إلى المؤسسات العقابية إلى القول بأن تجربة الحبس فى حد ذاتها تعتبر عاملا هاما فى خلق الطريقة الإجرامية فى الحياة .

وقد أكد د جوفان ، وآخرون أيضا أنه من الضروري وضع اعتبار خاص لظروف والملازمات التى تؤدى ببعض الأشخاص إلى التمييز لشئ هـذه

الاستجابات المجتمعية في تعريف الانحراف . فإذا أصبح الأشخاص منحرفين من خلال تعرضهم لنوع من الاستجابات المجتمعية لانحراف أولى ارتكبه ، فإنه من الاهمية بمكان أن نعرف ما إذا كانت الفئات المختلفة للأشخاص متباينة ومتفاوتة في تعرضها لهذا وما أسباب هذا التباين .

إن منظور الاستجابة المجتمعية يشبه وجهات النظر الأخرى في أنه كان عرضة لمدة انتقادات ، فقد ذهب أحد علماء الجريمة وهو د جيبس ، إلى أن هذا المدخل معيب لأنه - في صورته المتطورة - يميل إلى رفض وجود الانحراف بعيداً عن عملية المقاومة الإجتماعية للانحراف . حيث يعتقد د جيبس ، أن هذا المدخل غير فعال لأنه لا يستطيع أن يوضح لنا سبب ارتكاب شخص معين للانحراف أكثر من شخص آخر . وهو يشعر أن فائدة هذا المدخل تكمن في فهمه للاستجابة المجتمعية تجاه الانحراف ، بينما ترك المنحرف ذاته بلا تفسير .

وظائف الانحراف الإيجابية ومواقف الوظيفة :

يميل الإدعاء الشائع عن السلوك الانحرافي إلى أنه مهدد للجماعة والمجتمع ومعوق وظيفي لها . فالاعراف تمتص مذاهب الرفاهية ، والشخص المتمدى عليها يدان . لأنه يعتبر عدواً للرفاهية العامة . أما الدراسة السوسيولوجية للانحراف ، فهي تميل من الناحية الأخرى إلى العناية بالمسيرات الوظيفية ، والمواقف الوظيفية للانحراف ، تلك النتائج التي لا يعترف بها عادة للشخص العادي بوصفها آثاراً لك السلوانحرافي .

الوظائف الإيجابية (الميسرات الوظيفية)

تمثل وجهة النظر السوسيولوجية التي تنبأين كاتبة مع الأفكار الشائعة عن الانحراف في أن السلوك الانحرافي يمكن - في بعض الظروف - أن يكون^١

فعلا ويسهم في استقرار النظام الإجتماعى الذى يحدث فيه . وهذا ما أكدته دوركيم عندما قال إن الجريمة تعتبر ظاهرة (سوية) حيث أنها توجد فى كل مجتمع ، وتعتبر عاملا ضروريا فيه . ومن أكثر التفسيرات شيوعا ذلك الذى يدعى أن الافعال الاجرامية تلبى «الضمير الجمعى» للناس: فانتهاك المعيار يمنع الناس فرصة للتأكد من جديد على أهمية المعيار . فقيمة الحرية الاكاديمية تتأكد من جديد كاستجابة لمحاولة أحد الاشخاص اساءة استخدام هذه الحرية . والانحراف - من هذا المنظور - يتخدم وظيفة حيوية تتمثل فى إحياء أحاسيس الجماعة وشعورها .

ونشير هنا إلى وظيفة ثانية للانحراف وهى تلك القوة الدافعة التى توفرها للتغير الإجتماعى الذى يجب أن يطرأ على الانساق الاجتماعية فى بعض الاحيان حتى يمكنها أن تتوافق مع الظروف المتغيرة . والمجدد فى كل الدصور والاما كن يدامل بوصفه منحرفا ، وإذا كان التجديد يعتبر ضروريا للنسق الاجتماعى، فقد يكون من الضروري أن يظهر شخص، أو جماعة معينة لتقود هذا النوع من الانحراف ، الذى يمكن تسميته إنحرافا خلاقا .

وهناك دراسة أكثر حداثة نظرت إلى وظائف الانحراف من منظور مختلف فقد كشفت كل من «دتلر» و «إيركسون» عن أن بعض الجماعات الصغيرة «كوحدة الجيش» تهتم بـ«تيعاب بعض الاعضاء المنحرفين والاحتفاظ بهم حتى ولو كانوا متباينين عن الجماعة ذاتها . ويمكن أحد تفسيرات هذا الانحاف أن المنحرف يصبح بؤرة لمشكلة يكون ضروريا أن تواجهها الجماعة ككل ، وهذا يشعر أعضاها بالحيوية والاهمية .

وقد يؤدي العضو المنحرف في جماعة معينة وظيفة هامة أيضا تمثل في أنه يعتبر كبش فداء لأعضاء الجماعة ، حيث كفت دراسة نماذج التفاعل الأسرى من أن هناك نوعا من الأسر ، يتميز بتوترات العلاقات المتبادلة المستمرة ، ويقوم بتدعيم استقراره من خلال قدرة أعضاء الأسرة على تركيز أو إسقاط وتحويل عدوانهم على طفل معين فيها . ولذلك فإن الشخص الذي يتميز سلوكه بأنه انحرافي مزمن ، يعتبر عرضة لتحويل المناوآت عليه.

المعوقات الوظيفية :

على الرغم من أن عالم الاجتماع قد يتفق مع وجهة النظر القائلة بأن السلوك الانحرافي يسبب وجود بعض الانساق الاجتماعية ، فإنه لا يزال يحاول إجراء فحوص أكثر دقة من نظرية الإنسان العاقل ، لمعرفة الطريق الذي يمكن أن يكون السلوك الانحرافي بمثابة معوقا وظيفيا . ويشمل أحد الجهود التي بذلت في هذا الصدد في تطبيق الأربعة متطلبات الوظيفية للإنساق الاجتماعية عند بارسونز ، وهي (التوافق ، وتحقيق الهدف ، والتكامل ، وتقسيم المنطق) على دراسة السلوك الانحرافي . فإذا كانت هذه المتطلبات تمثل شروطا ضرورية ، لوجود انساق الاجتماعي ، فإن أي فعل انحرافي يمكن النظر إليه بوصفه إنخفاقا من جانب الأشخاص في أن يقوموا بإسهامات وظيفية ملائمة في إحدى هذه الدوائر الوظيفية .

ولنضع في إعتبارنا نسقا اجتماعيا كالأسرة ، فالأسرة تتطلب إسهامات توافقية من جانب بعض أعضائها أو جميعهم ، حيث ينبغي على أحد أعضائها أن يوفر الدخل اللازم لحياة الأسرة ، ولذلك فإن الانحرافات التي تسبب أدمان الكحوليات ، والمرض العقلي ، والانتحار لها على الأقل هذا الأمر الوظيفي

المعوق . وای نوع من التقصير من جانب اعضاء الاسرة في الادوار الاتجابية ، قد تكون له آثار خطيرة تجاه قدرة الاسرة على العمل كوحدة .

أما بالنسبة لمطلب تحقيق الهدف في النسق الاجتماعي فإن الاسرة تتطلب أن يكون هناك ميكانيزم للاعتماد يقوم بصنع القرارات عن كيفية توفير موارد الاسرة . ولذلك فإن الاختلافات الخطيرة بين الاشخاص تجعل هذه القرارات تمثل مشاكل جوهرية في النسق . وقد يرتكب صانع القرار أو صناعه أخطاء خطيرة في الحكم على كيفية تحديد الموارد .

إن فشل الأشخاص في العمل على تكامل سلوكهم مع مصالح اعضاء نسقهم الاجتماعي يعتبر صورة من صور الجريمة؛ حيث يقوم احد الاعضاء بالاستحواذ على خاصية معينة على حساب آخر (فالابن الذي يبدد دخل الاسرة في استغناءه الخاص يعتبر مرتكب جريمة) أن نتيجة هذا الفشل على النسق تشمل في اغتراب الاشخاص عن بعضهم البعض وای نسق اجتماعي يعتمد على التكامل والتناغم ، اما اتجاه كل شخص نحو ذاته فانه يميل الى خلق صراعات عنيفة بين اعضاء النسق .

وأخيرا ، فقد يكون السلوك الانحرافي متعديا على مطلب تدعيم النمط في النسق الاجتماعي ، عندما يمثل فعلا يتعدى على الاتفاق الاخلاقي ، ويمكن ان يسمى هذا النوع من الانحراف بالذنب : ای فشل الشخص في تكوين طابع ملائم أو مجموعة دوافع سلوكية تتلاءم مع القيم الاساسية في الجماعة .

وعلى الرغم من امكانية تصنيف نماذج الانحراف في فئات ، طبقا لنتائجها وآثارها المعوقة على النسق ، فانه ينبغي ملاحظة أن قضية الاثر الذي يحدثه الفعل الانحرافي تعتبر مسألة متعلقة بمفارقات اجتماعية معينة ، حيث يحمل كل

نموذج من النماذج الوظيفية للانحراف نظرية عن عوامل الانحراف في هذا النموذج . ولناخذ إدمان الحكوليات كنموذج ، فهل يعتبر فلانا مدمنا لانه شخص ضعيف الشخصية ، أم لانه يهرب من مسئولياته الاسرية والتزاماته المالية ؟

إن عملة مثل هذه المفارقات غالباً ما تعدد نوع الضبط الاجتماعي للانحراف فإذا كان المرض هو المشكلة ، فإن نوعاً معيناً من العلاج النفسي (أو إعادة التنشئة الاجتماعية) يعتبر ضرورياً . أما إذا كان الخطأ هو المشكلة ، فإن نوعاً من التربية أو الإشراف المباشر والقوي ، أو التصحيح المساجل قد يكفي لضبط الانحراف ، وأما بالنسبة للجريمة ، فغالباً ما يقترح العقاب ومن أجل هذا فإن الحلول المقترحة تختلف حسب لأختلاف وجهات النظر في نوعية السلوك الانحرافي وفي أسبابه وهوامله .

الفصل العاشر

العلاقة بين القانون والمجتمع

- أولا : القانون والقوة والتدرج المطبق الإجتماعي .
- ثانيا : القانون والتغير الاجتماعي .
 - بعض النظريات العامة .
 - تجربتان عالميتان .
- ثالثا : حدود القانون .
- رابعا : التوازن والصراع والقانون .

الفصل العاشر

العلاقة بين القانون والمجتمع

يتم الفصل العاشر والآخر من هذا الكتاب بسبب أهورا الحقائق المتصلة بالقوة في المجتمع ، وبالتدرج الطبقي الإجتماعي ، وبمضايقات التوازن والصراع ، حتى يمكن بعد ذلك كله أن نضع أيدينا على طبيعة العلاقة بين القانون - كمتغير مستقل أو تابع - من ناحية وبين بعض خصائص المجتمع وملاحظته من الناحية الأخرى .

أولاً : القانون والقوة والتدرج الطبقي الاجتماعي

يجبنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض الخصائص العامة للقوة حتى نتسكن من تحديد علاقتها بالقانون ، فلو أننا عرفناها بمفهومها الواسع على أنها « القدرة على تحديد سلوك الآخرين بما يتفق مع رغبات أحد الأشخاص » ، يمتدح علينا إذن أن نعرف بأنها ظاهرة إجتماعية كلية أى توجد في كل مكان وكل زمان . والواقع أنه لا يمكننا فهم الظاهرة القانونية فيها حقيقياً لو تجاهلنا ذلك الجهد الهام الذي نتحدث عنه وهو القوة .

ولقد رأينا في موضع سابق أن تحليل القانون من خلال ما يقوم به من وظائف ، يميل إلى أن يتخذ من الثبات نقطة لإنطلاقه ، إذ أن التحليل الوظيفي يتم في إطار الإهتمام بحال الإستقرار والثبات ، وأما المدخل الآخر والمقابل ، إلى فهم وتحليل « العلاقات الإجتماعية » ، فهو الذي يتم بالقوة ، وفيه يتركز لنا كيد - على العكس من الأول - على التغير إحتياداً على أنه نقطة لبده لكل

تحليل . ولهذا تمثل هذه النظرة نقداً مفيداً ضد المفاهيم الثابتة والوضعية للنظام القانوني (١) .

ينطوي النسخ القانوني على علاقات القوة، أو لنقل أنه يعكس هذه العلاقات بطريقتين أساسيتين، وهما : أولاً ، أن صناع القانون ، ومفسريه ، ومنفذيه يحتلون هم أنفسهم مراكز للقوة التي لها اعتبارها الحقيقي أو الكامن داخل المجتمع ذاته . ونحن نعرف أن مثل هؤلاء الأفراد ليسوا أحراراً حرية مطلقة في استخدامهم لتلك القوة وفقاً لأهوائهم الشخصية . وأن الأداة القانونية أداة يقرضها التعريف المجتمع لهذه الأداة ، كما تقرضها مثل العدالة السائدة في المجتمع ، ثم تقرضها أخيراً لتحديدات العملية التي تمارس بها فاعلية التنفيذ المطلق للقوة . ويمكن أن تتضح هذه النقطة الأخيرة أكثر من ذلك لو علمنا أن فاعلية القوة القانونية تتحدد إلى حد بعيد بواسطة طابع السلطة فيها . فعلى الرغم من أن مصادر الشرعية Legitimation قد تكون متعددة ، إلا أن القوة الشرعية أو المشروعة Legitimated Power هي وحدها التي تغطي بطابع الإكبار الذي تتميز به السلطة . وإتفاقاً مع هذا المعنى يمكن أن يكون حكم القانون موضع مطالبة من أجل أن يمارس النفوذ على حكم الناس ، فيقوم بمراجعة هذا الحكم الأخير ويعمل على ضبطه .

وقد أشار ماكيفر Maciver بهذه المناسبة ، إلى أنه يوجد في الحضارات القديمة وفي العالم الوسيط مبدأ معترف به وهو أن الحاكم كان عرضة لقوانين وليس فوقها ، وأن هيكل القوانين كان شيئاً نادراً ما يمس بواسطة أمر السلطة ،

1 — T. M. Schur, Law and Society, A Sociological View, random House, New York, 1968, PP. 85 - 88.

فالقانون هو قانون المجتمع وليس قانون الحاكم (١) . ولكن على الرغم من أن هذا التأكيد على مسألة الحدود في قوة الدولة ، قد صيغ بطريقة متفائلة في معظم جوانبه ، إلا أنه من المعترف به دائماً وخاصة بين العلماء الاجتماعيين ، أن القوة - في نطاق العلاقات الاجتماعية عموماً كما هو الحال في النطاق القانوني - غالباً ما تكتسب نوعاً من التصديق من خلال الطاعة أو الإذعان لها . وهنا يؤكد « زيمل Simmel » على المظهر التبادلي لكل من السلطة العليا - والتبعية ، *Superordination — Subordination* كما طبق هذه الفكرة على نطاق مجال العلاقات القانونية . وة . هر أحد دارسي القوة السياسية عن ذلك قائلاً : تعتمد الروح المعنوية للمجتمع الصغير على الإحساس بالمداولة في المجتمع السياسي ، وأما الإحساس بالظلم فهو المدور الذي يفتك بالقوة السياسية . وفضلاً عن ذلك فإن بعض المفكرين الاجتماعيين يبالغون في إضاح أثر القوة في القانون ، ويرون أن الالتزام المتزايد بالمفاهيم التسمية والوضعية للقانون يسمح بمزيد من المماثلة بين القوة والقانون ، إلى درجة أن القانون فقد روحه وأصبح مجسداً للتنازع .

وأما مظهر القوة الثاني في النسق القانوني ، فإنه يكمن في قيام هذا النسق بخلق أو إضاح الحقوق والواجبات المتصلة بمختلف العناصر المكونة للمجتمع . ولذلك فقد تطالب الجماعات أو يطالب الأشخاص بحقوق معينة بينما يفترضون إلى القوة التي تمكن من ممارسة أو تنفيذ ما هو مطلوب ، والعكس صحيح ، إذ أن بعض أنواع القوة وعزورها تدعم المطالبة بالحقوق . وأكثر من ذلك فإن من

1 — R. Mac Iver, The web of Government, New york: Macmillan 1947, P. 66.

الواضح أن الإحتراف الرسمي والمجتمعى بوجه ود حق قانونى معين ، يتطوى بالضرورة على القوة ، أى قوة الأفراد أو الجماعات لفرض هذا الحق من خلال المؤسسات القانونية .

وطالما أن القواعد القانونية تهتم إهتماماً بالغاً بجوانب الحياة الاجتماعية المتصلة بالقوة كتوزيع الموارد النادرة ، والرقابة على استخدام الوسائل المدوانية ، فلا بد من الإحتراف بأن النظام القانونى يؤسس ويقيم النماذج العامة للعلاقات القوة فى المجتمع أو أنه يعترف بها على أقل تقدير ويضفى عليها الطابع الشرعى . وهنا يقرر كل من «جورث» و «رايت ميلز» أن المؤسسات القانونية تعتبر مستوفاة من تنظيم «القوة» التى يمكن أن تمارسها المؤسسات الأخرى أو التى تمارس داخل تلك المؤسسات (١) . وليس دور النسق القانونى فى تعريف وتطبيق مفهوم «حقوق الملكية» إلا مثالا واحداً فقط على علاقة القانون الضرورية والحامة بتوزيع القوة . وأما نتائج مثل هذه التحديدات فهى تقع على مستويات مختلفة للحياة الاجتماعية ، وهى تؤثر على نماذج التفاعل بين الأفراد فى الحياة اليومية ، وعلى الموقف العام للجماعات الكبرى والفئات الاجتماعية داخل المجتمع على حد سواء .

وبوضوح «ماكيفر» ، ذلك التفاعل القائم بين القانون والقسوة والطبقة الاجتماعية ، عندما ذهب إلى أن «كل منح لحقوق جديدة ، مدنية أو سياسية ، لطبقة من الطبقات المرووسة إنما يعمل على تضيق الحافة بين الحكام والمحكومين ، فى نفس الوقت الذى يتطوى فيه على تغير لا يطرأ على توزيع القوة فقط بل

1 — Hans Gerth and C. Wright Mills, *Character and Social Structure*. New York: Harbinger Books, 1964, P. 260.

يصيب طابعها أيضا . ولذلك فإن تزويد الطبقة المرووسة أو التابعة بمقتضى جديدة هو عبارة عن منحها درجة معينة من درجات القوة ، والقوة هنا هي القدرة على النضال من أجل فرص جديدة ، والسمى نحو أهداف جديدة ، والتميز عن آراء تلك الطبقة المرووسة أو التابعة (١) . ومن خلال النسق القانوني تمكسب الحقوق وتفرض الواجبات كذلك على شاغل الأوضاع الإجتماعية المختلفة أو على كل الاهتمام داخل الفئات الإجتماعية . وإذا تمسك الحقوق والواجبات متبادلة ، بمعنى أن الحق الممنوح لأحد الأطراف يقتضي واجبا يفرض على طرف آخر ، والعكس بالعكس . إذا أن التوسع في الحريات الممنوحة لجماعة معينة يمتد أيضا وتضييقا أو حصرا لجمال الحرية أمام جماعة أخرى . مما يدعونا إلى القول بأن القانون يوزع في ترتيب الفرائض الاجتماعية داخل المجتمع ، بل ويعكس هذا الترتيب من خلال تأثيره على توزيع القوة خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي .

القانون إذن طبيعة مزدوجة ، تمثل في قدرته على توسيع نطاق حرية الإنسان وتقييد هذه الحرية في آن واحد . وما لا شك فيه أن الجماعات الحاكمة في مختلف نماذج المجتمعات قد استخدمت الأشكال والعمليات القانونية المختلفة لتحقيق أهداف متعددة يمكن تصنيف بعضها باعتباره خيرا والآخر على أنه شر وشار . كذلك فإنه على الرغم من أن مثل العدالة ومفهوم « حكم القانون » أو الحكم بواسطة القضاة هم كلها أمور حاولت في عصور مختلفة على الحد من التمسك والحكم الاستبدادي ، إلا أنه من الملاحظ أن الظلم المنظم جاء على أبدي

أشخاص كانوا يدعون أنهم يتصرفون تحت طائلة القانون ويحكمون في ظلهم من خلاله ؛ وقد اتخذوا من المؤسسات القانونية بما تعويه من مشرعين ومحاكم وما إلى ذلك ، وسائل لتسيير أفعالهم وإخفاء صبغة الشرعية عليها . فالحقيقة التاريخية تؤكد أن النظام القانوني يتمكن من أن يفسر الأساس أو الدعامات اللازمة لقيام نظام اجتماعي يتميز بدرجة عالية من الظلم والإستبداد .

ومن الأمثلة على هذا الإستخدام التعدي للقانون ، ما حدث في النظام النازي في ألمانيا . فعلى الرغم من ذلك الادعاء الذي يشير إلى أن الانتقال من نظام الدولة القائم على حكم القانون (والذي يقدم مصلحة المواطن وحقوقيته) إلى نظام دولة الشرطة ، هو أهم بحاجة الديكتاتورية الشمولية ، خاصة وأن هذا النظام الأخير يدمر حق الدولة في القهر ؛ إلا أن هناك حقيقة تفوق في أهميتها الإيداع السابق ، وهي التي تتمثل في أن النظم العمليوية ذاتها تحتاج إلى أساس قانوني لأفعالها . وما يؤكد تلك الحقيقة أن السلطة القضائية في ألمانيا في ظل الاشتراكية الوطنية كانت توجه ، مثلها مثل الهيئات التشريعية والتنفيذية ، لخدمة أهداف النظام . وفي مثل هذا الموقف يوجه التساق القانوني برمته بل ويكرس خدمة الدولة ؛ ذلك هو ما يسمى بإستخدام القانون من أجل الأهداف السياسية . علماً بأن هذه القضية لا تؤخذ بالمعنى المحدود والضيق لما فقط ، والذي يظهر في إستخدام المحاكمات القضائية لتخلص من أعداء النظام أو لتقرير مصير الخصومات السياسية التي تقع ضد النظام ، وإنما تؤخذ بالمعنى الواسع أيضاً ، وهو الذي يقصد بتقرير برنامج شامل للقمع القانوني ؛ ذلك القمع الذي قد يتمثل في وتصريح طبقي ، يتميز بالخشافة حيث تعرف فيه فئة معينة من الأشخاص أو تصنف وتحدد طبقاً له ، بتحديداً متسقياً ، بأنها مهددة للمجتمع وإنما تمثل أقلية متطرفة ، وبالتالي تصبح عرضة للمقاب وللتمييز الذي يهدد كياناتها .

هذا ، ويمكن أن تأخذ الإتحاد السوفيتى مثالا على قضية العلاقة بين القانون والقوة والتدرج الطبقي الإجتماعى . ففى أثناء فترة حكم وستالين كان القادة السوفيت يستخدمون المؤسسات القانونية للدولة فى إدارة جهاز الرقابة والاضبط من طريق الإرهاب والتمتع بقهر كافة الخصومات السياسية^(١) . إن نسق القانون السوفيتى له أثر بالغ الأهمية على تشكيل نظام التدرج الطبقي فى المجتمع حيث كان هناك لدى الماركسيين فى لحظة معينة ، أمل فى تماشى الدولة والقانون معاً . ذلك القانون الذى كان فى غضون ذلك ضروريا ، كان فى نفس الوقت يطوع من أجل الإقلال من الفوارق الطبقيّة أكثر من تدعيم أى منها . ومع هذا ، فإن التجربة السوفيتية دلت على أنه لا يمكن الإقلال من التدرج الطبقي الإجتماعى أو من القانون ذاته ، وربما تنطوى تلك الحقيقة أيضاً على مسألة أخرى كائنة ، وهى أن كلا الأمرين ينبغي أن يكونا متداخلين . وإذا كان نسق القانون السوفيتى قد عمل على الإقلال من بعض المفارقات الإجتماعية والاقتصادية ، فإنه قام فى الوقت ذاته بخلق بعض المفارقات الأخرى . وظهر ، فوق ذلك كله ، نسق محدد للتدرج الطبقي يختلف اختلافاً تاماً عند ذلك الذى كان موجوداً فى روسيا قبل الثورة ، وكان يدهم فى كل مستوى من مستوياته بواسطة سلطة القانون . ولذلك نوضح العلاقة بين القانون والتدرج الطبقي فى الإتحاد السوفيتى التلازم الوثيق لمذنب المنصرين فى ظل أى نظام حكومى يقوم على مبدأ التنظيم المركزى . وإذا كنا قد رأينا من قبل أن الحاجة إلى الضبط والرقابة القانونية على تمبئة الموارد فى المجتمع ، تنطوى على علاقة ثابتة بين النظام القانونى ونظام

1 — Merle Fainsod ; How russia is ruled , Cambridge, Harvard university Press, 1954, vol. ch. XIII,

التدرج الطبقي الاجتماعي ، فإن هذه العلاقة تتأكد بوضوح وجلاء تام عندما يهتم المجتمع إيماناً واعياً ومقصوداً بالتنظيم العقلاني للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينطوي بالضرورة على توزيع القوة على الأفراد . وطالما أن هذا الحوار يهتم بمنصر القوة ، فإنه يضمن علينا هنا أن نؤكد مسألة عامة وهي أن التنظيم المركزي لا ينطوي على إقتال ضروري إلى النظام الشمولي ، إذ أن تجربة الحكومات الحديثة في الدول الاسكندنافية كما هو الحال في بريطانيا وحيث يمارس التنظيم المركزي دون أن يصاحبه أي اضطراب في العدالة ، هذه التجربة تمدنا أكبر دليل على صحة النقطة التي أشرنا لها . ويشير كارل ماركس ، في هذا المقام إلى أن التطور الحديث للمجتمعات الصناعية يبرز أهمية التنظيم الحكومي بصورة أو بأخرى ، بل ويجعل من هذا التنظيم ضرورة ملحة . وإذا صح هذا القول لنعين علينا أن نتوقع وجود صلة وثيقة بين القانون والتدرج الطبقي الاجتماعي في كافة المجتمعات سواء كانت محكومة بطريقة ديمقراطية أو على نحو ديموقراطي .

ثانياً : القانون والتغير الاجتماعي

لو أننا نظرنا إلى مسألة نشأة القانون وتطوره في علاقته بالمجتمع ، فإنه لا يمكننا أن نصدر حكماً نهائياً بأن القانون يتطور أو ينمو على نفس الوتيرة في كل المجتمعات ، أو على الأقل لا نستطيع أن نؤكد الفكرة السابقة ، ولكن من المؤكد أن القانون يصبح أكثر تعقيداً باستمرار كلما نمت المجتمعات وأصبحت أكثر تخصصاً بالقياس إلى مراحل تطورها السابقة . ومع إتفاقنا على مبدأ عام بأن درجة التعقيد المجتمعي تسهر جنباً إلى جنب مع درجة التعقيد القانوني ، إلا أن كل ما عدا هذا الاتفاق يعد موضع نقاش وحوار مستمرين ؛ كما اختلف

عدد من العلماء النظريين حول التفاصيل والتفصيلات المتصلة بالملاقة العامة بين
التغير الاجتماعي والتغير القانوني ، مما نرى معه ضرورة التفرغ لبعض النظريات
العامة في هذا المجال .

بعض النظريات العامة

يعتبر تأكيده ماكس فيبر Max Weber ، على الخاصية والعقلانية للنظم
القانونية في المجتمعات الغربية الحديثة ، من أهم إسهاماته البناءة في فهم القانون
وتفسيره . حيث قرر فيبر ، أن نمو أى قانون أو إجراء لابد وأن يمر بمراحل
متعاقبة ، تبدأ من الإلهام القانوني الكاريسي ، مارة برسالة القانون أو ألبانه ،
إلى أن تصل إلى مرحلة أكثر تقدماً وهي مرحلة الإعلان المنظم للقانون وتنفيذ
العدالة تنفيذاً منهياً بواسطة أشخاص تلقوا تدريبهم القانوني طبقاً لنظام رسمي
منطقي وتعليمي . وبذلك فإنه لا يتضح من موقف فيبر ، أنه كان ينوه بأية
فكرة عن أى تتابع تطوري منظم وشامل (١) . وكل ما في الأمر أن تلك
المراحل ، التي أشار إليها كانت عبارة عن بناءات أو تركيبات عقلية نظرية .

أما إذا نظرنا إلى عقلانية القانون في الواقع ، لرأينا أنها قد تزايدت طبقاً
لنماذج أخرى كثيرة من التتابع أو التعاقب غير نموذج فيبر . فضلاً عن ذلك ،
فلم تحدث كل هذه المراحل - بعض النظر عن التتابع - حتى في غرب أوروبا
وأمركا ، بل يمكن أن نقول ما هو أكثر من ذلك أيضاً إذ أن هناك عناصر
معينة في كل مرحلة من هذه المراحل ، يمكن أن توجد في الممارسة القانونية
في المصور القديمة كما هو الحال بالنسبة للمصور الحديث .

1 - E. Sahur, Law and Society, A Sociological View,
Random House, 1968, P. 108.

وأغلب الظن أن هذه المراحل تنكس مجموعة من القوى التي أحضرت عليها خاصية العمومية نظراً لظهورها في صور مختلفة وأماكن مختلفة، وقيامها بدور معين في تشكيل الظواهر القانونية، وإذن فإنها لا تعدو أن تكون أكثر من نماذج مثالية في أساسها. ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على ما قرره « فيببر » بشأن نماذج اللاعقلانية والعقلانية التي يمكن أن تميز الانساق القانونية، فقد تكون « اللاعقلانية » القانونية - تبعاً لفيببر - ذات صفة « رسمية »، علماً بأن اللاعقلانية هنا تعني الفصل في الإسترشاد بمجموعة من القواعد العامة، كما يحدث في حالة القرارات التي تعددها وسائل تخرج عن نطاق تحكم العقل والمنطق، ومثال ذلك ما يسمونه « وسطاء الوحي الإلهي Oracles »، و« المحاكمات بالتعذيب Ordeals » (١).

أو تكون هذه « اللاعقلانية » واقعية Substantive ، عندما لا يسترشد صانع القرار إلا باستجابته الخاصة أو برد فعله تجاه الحالة الفردية، وقد رأى فيببر هذا النموذج المثالي لصنع القرار متمثلاً في الحاكم المستبد الذي يصدر القرار دون الرجوع إلى أية معايير عامة. وبنفس الطريقة أوضح « فيببر » كلا النموذجين الرسمي والواقعي للعقلانية في القانون. إذ أن التحقق القانوني يكشف عن العقلانية

(١) المقصود ب« وسطاء الوحي الإلهي Oracles » مجموعة الكهنة الذين كان الإغريق القدامى يعتقدون أن الإله يجيب على أسئلتهم حول أمر من أمور النيب من خلال هؤلاء. أما « المحاكمات بالتعذيب Ordeals » فهي عبارة عن مجموعة وسائل بدائية كانت تفتحل لمعرفة ما إذا كان المتهم بريئاً أو مجرمًا وذلك بإخضاعه لضروب من الاختصاف المولم التي كان الناس يعتقدون أنها تخضع لقوى خارقة للطبيعة.

الواقعية عندما يؤسس الأحكام والقرارات على بعض المبادئ العامة المستقاة من خارج نطاق النسق القانوني ذاته ، ومن هنا كانت الخاصية الخاصة بالحاسة القانون ذي العقلانية الواقعية - في نموذج فيبر - هي أن القرارات ليست قرارات تمسقية أو إرتهالية ، بل إنها عاطلة ببعض الاعتبارات المتصلة بالمدالة الواقعية أو حتى باللامدة السياسية . وأما عن «العقلانية الرسمية» في القانون ، أو بما يمكن أن نطلق عليها «العقلانية الصورية أو الشكلية» فهي عقلانية منطقية أكديفسية وجودها في الأنماط القانونية المضارة النصرية الحديثة . وبطبيعة الحال يرتبط هذا التطور أو التحول بالبروقراطي للمجتمع الصناعي الحديث ، كما هو واضح في الحقيقة التي تشير إلى أن مصطلحات «العقلاني» و «القانوني» أو «القانوني العقلاني» تعتبر مرادفة لما هو «بروقراطي» في تصنيف فيبر الشهير لفأخ السلطة ، حيث يضاف إلى ذلك نموذجاً: التقليدي والكاريسي . ولقد اُجترِف وفبر ذاته بوجود ذلك الصراع بين الرسمية القانونية والمدالة الواقعية ولكن إذا كانت تلك الرسمية متميزة ببعض المظاهر المعونة وظيفياً ، فإنها تعمل في نفس الوقت على تبسير العدالة الواقعية .

وبنالك قضية سيوسولوجية أخرى يصدد علاقة القانون بالتغير الاجتماعي وهي التي طرحها « إميل دوركايم E. Durkheim » في فكرته المعنوية للعنفة في كتابه عن تقسيم العمل الاجتماعي وهي تشير إلى أن قانون المجتمع يعكس نموذج التضامن الاجتماعي الذي يوجد في هذا المجتمع ، حيث أن هناك نموذجين أساسيين للتضامن أو التضامن في المجتمع ، وهما التضامن الآلي الذي نراه سائداً في المجتمعات التي تتميز بالبساطة النسبية والتجانس ، وحيث يتأكد التلاحم بواسطة الصلات والروابط الوثيقة بين الأشخاص وأيضا من طريق وحدة

الأهداف ، ثم التضامن العضوي وهو الذي يميز المجتمعات الحديثة التي يسودها اللانجاس والتمائز التمييزي . ويرتبط بهذين الشكلين من التكامل ، نموذجان للقانون ، وهما : النموذج القمعي *repressive* ، والنموذج الترميمي *restitutive* . وقد أكد « دور كيم » أن القانون في المجتمع الذي يتميز بالتضامن الآلي ، هو في أساسه قانون عقابي وقمعي ؛ وفي هذا الصدد يشير « دور كيم » إلى أن الفعل يكون جنائياً وعندما يستند على المرسوم الجمعي ، وحيتته نجد استجابة عامة من المجتمع ككل ، تلك الاستجابة التي تتميز بأنها إلتصالية وقوية أكثر منها عقلانية رشيدة ، ويرجع ذلك إلى أن كل عضو من الأعضاء في مثل هذا النموذج المجتمعي يشعر بأن هناك تهديداً مباشراً وقع عليه شخصياً بواسطة أي إنتهاك أو تمسك على إحدى المعايير الكبرى في المجتمع . وقد اعتقد « دور كيم » أن رد الفعل الجمعي تجاه المتصرف هو الذي يدعم التضامن بين الأشخاص الذين يقومون برد الفعل هذا ، ويعاون على ربط الجماعة . وإذن فإن الإنحراف الذي يبدو على أنه يهدد المجتمع ، يفيد في الوقت ذاته ، في تدعيم المجتمع ، على نحو غير مباشر .

وكما زادت درجة تمايز المجتمع ، يصبح رد الفعل الجمعي القوي تجاه المذنبين ، أقل أهمية كخاصية لتنسيق القانوني ؛ وبالتالي يميل القانون القمعي إلى إفساح الطريق للقانون الترميمي أو الإصلاحى الذي يصبح فيه تمويض الشخص المعنى عليه عن الضرر الذي لحق به ، طريقة معسوبة لوقف النزاع وفض الخصومات .

ولكن ليس من الواضح تماماً ما إذا كان من الممكن تحقيق قضية دور كيم هذه بصدد التطور من القانون القمعي إلى القانون الترميمي ، تحققاً منتظماً . إذ

أن هناك نتيجة سلبية حول هذه النقطة ، طرحها إحدى الدراسات المقارنة الحديثة المؤسسات القانونية في هيئة كبرى من المجتمعات . حيث قام كل من « ريتشارد شوارتز Richard Schwartz » و « جيمس ميلر James C. Miller » بجمع بيانات خاصة بالعلاقات الإنسانية في واحد وخمسين مجتمعا مختلف من حيث مستوى تمقدها وتطورها ، وقد اختبر هذان الباحثان « بعض خصائص النسق القانوني المتطور » مثل : المداراة *Concise* أو الاستفارة القانونية ، وهي عبارة عن الاعتماد المنظم على المحامين في وقف النزاع ، والتوسط *mediation* أي تدخل طرف ثالث لا يمت إلى طرفي النزاع بصفة ، لا يهاد التسوية أيضا ، وبالشرطة *police* ، وهي عبارة عن قوة مسلحة تستخدم بصفة كاية أو إجورية لفرض المعايير . وقد توصل الباحثان إل أن هذه الخصائص الثلاث توجد على شكل خليط يتميز بمتناحه المنظم والذي يختلف في المجتمعات المختلفة طبقاً لما سراه هنا . حيث كشفتها نماذج المقياس ، الذي (يستخدم) هن أن أحد عشرة مجتمعا لا تغطي بأية خاصية من الخصائص الثلاث ؛ وأن عشرين مجتمعا تتميز بخاصية التوسط فقط ، بينما حظى أحد عشرة مجتمعا بالتوسط والشرطة فقط ، في مقابل سبعة مجتمعات تتميز بالتوسط والشرطة والاستفارة القانونية المتخصصة . وهناك حالتان « منحرفتان » تتميزان بوجود الشرطة وعدم وجود التوسط . وطالبا أن هناك عشرين مجتمعا تغطي بالتوسط بينما لا يوجد فيها نظام الشرطة ، فمن الواضح أن هاتين الخاصيتين لا ترتبطان معاً بالضرورة (٥) .

هنا ، وتعارض هذه النتائج تعارضاً واضحاً مع قضية دور كيم أو مع

تصوره للتقدم من القوانين الرادعة أو القمعية إلى القوانين الإصلاحية أو التوعيفية . فالنتيجة الأساسية التي تستخلص من المؤشرات السابقة هي أن « الشرطة ، وهي المؤسسة القمعية الأساسية لا توجد إلا في ارتباطها بدرجة جوهرية من درجاعة تقسيم العمل ... وفضلا عن ذلك ، فإن الإجراءات التوعيفية أو الإصلاحية التي رأى دور كيم أنها ترتبط بتقسيم العمل المتطور والمتزايد ، توجد على العكس من ذلك في كثير من المجتمعات التي تفتقر إلى التخصص في أبسط صورة . أما استخدام الاستشارة القانونية فقد تبين أنه يوجد في أكثر المجتمعات الدراسة تعقيداً ، وأنه لم يكن يرتبط ارتباطاً ضرورياً باستخدام التوسط . ويشير المؤلفان السابقان إلى ضرورة حدوث النمو الاقتصادي والتخصص حتى يزدهر استخدام الاستشارة القانونية ، بل يضيفان إلى ذلك مسألة أخرى يمكن أن تصبح عاملاً جوهرياً في نمو القانون ، وهي مستوى التعليم . ومن ثم ، فقد ذهب كل من « شوارتز » و « ميلر » إلى أن نتائج دراستها تدعم ذلك الاعتقاد الذي يشير إلى أن « بعض » أنواع التسامح التطوري تحدث في تطور المؤسسات القانونية ونموها . وتشير النتائج التي توصلوا إليها أيضاً إلى تلك الحاجة الملحة إلى تشييد بعض الأسس الثقافية في المجتمع قبل تطوير أي نظام محوري للضبط .

ومع ذلك ، إذا كان غلط دور كيم لم يتحقق بواسطة الاختبار الامبيريقى ، فليس معنى هذا أن أفكاره القانونية ليست جديدة بالاهتمام ، حيث تعتبر بعض النقاط التي أكدها ذات ملامحة كبرى لفهم الانساق القانونية المعاصرة . ومثال ذلك أن مناقشته لمعنى القانون القمعي لها أهميتها الخاصة في فهم الدلالة الاجتماعية للجريمة والعقاب . وبما لا شك فيه أن العقاب ، في المجتمع الحديث كما هو الحال في أشكال التنظيم الاجتماعي الأقل تعقيداً ، ينطوي على عنصر هام لاثارة رد الفعل والتضامن الأخلاقي .

وهناك محاولة سوسيولوجية أخرى تختلف عن المحاولتين السابقتين ، بشأن تطور القانون ونموه جنباً إلى جنب مع نمو المجتمع في حدود مراحل متميزة ، قدمها د. بزم سوروكين Pitirim Sorokin ، حيث أشار إلى أن المجتمعات تمر من خلال مراحل معينة تسيطر على كل مرحلة منها مجموعة من القيم السائدة ، وهي تبدأ بالمرحلة التي تسودها القيم الفكرية *ideational* المتصلة بالحقيقة المطلقة ، وتنتهي بالمرحلة الحسية *Sensate* التي يسودها الاهتمام بالتجربة الحسية فقط ، وتتوسطها المرحلة المثالية *idealistic* . وبشكل القانون ، مثله في ذلك مثل بقية الظواهر الاجتماعية الثقافية الأخرى ، تبعاً لفرضية السائدة في العصر أو في الفترة الزمنية القائمة ، وطالما أن المجتمع الغربي الحديث يمر بمرحلة حسية ، فإن القانون الحسى هو القانون السائد . ولكن على الرغم من أن هذه المصياغة لم تترك أمراً هاماً على علم الاجتماع القانوني ، إلا أن سوروكين عبر عن بعض خصائص معينة في وجهات النظر الحديثة في القانون . فهو يقرر مثلاً أن المجتمع الحسى ينظر إلى القانون باعتباره ومن صنع الإنسان وأنه أداة تستخدمها جماعة لاختضاع أو إستغلال جماعة أخرى . كأن هدفه هو هدف نفسي في أساسه : وهو عبارة عن تحقيق أمن الحياة الإنسانية ، وحماية الملكية والحياسة ، والسلام والنظام ، والسعادة ، للمجتمع بأسره أو لفريق مسيطر يقوم بتشريع القانون وتنفيذه . أما معايير هذا القانون فهي نسبية ، وقابلة للتغير ، ومشروطة ، وليس فيه أى شيء أبدي أو مقدس ، وهو لا يحاول أن ينظم القيم فوق الحسية أو علاقات الإنسان معها .. ومنها كانت درجة الصدق الواقعية التي تتبين بها قضية سوروكين ، فإنه مما لا شك فيه أن النظام القانوني يتغير في جوهره وفي أشكاله لسبب بسيط وهو أنه لا يتمكن من أن يظل جامداً أو غير مستجيب للظروف الاجتماعية المتغيرة .

تجربان عالميان

التجربة السوفيتية

تعتبر التطورات القانونية في الاتحاد السوفيتي منذ الثورة الروسية، مثالا طيبا على استجابة القانون الظروف الاجتماعية المتغيرة. وفي هذا الصدد ناقش دمارولد بيرمان *Harold Birman*، تطور القانون السوفيتي من خلال مجموعة إتهامات عامة ميزت خمس مراحل كبرى، وذلك على النحو التالي (١) :

١ - مرحلة شيوعية الحرب (١٩١٧ - ١٩٢١) .

كانت هناك محاولات راديكالية لتغيير النظم الاقتصادية، والسياسة والقانونية القائمة، ظهرت في الفترة التي تلت الثورة مباشرة. حيث ألغيت المحاكم التي كانت موجودة من قبل، وأقيمت محاكم جديدة، أصبحت تسترشد بمبادئ عام وأصامي وهو «الوعي القانوني الثوري». ولم يكن هناك قضاء مدني إلا في أضيق الحدود، وأما القانون الجنائي فقد كان يدار وينفذ من خلال شرطة سرية خاصة، ومحاكم ثورية خاصة تتعامل مع الأخطاء والتحديات التي تحدث ضد الثورة وتقوم من أجل تحقيق هذا الهدف فقط. ولذلك، كان التشريع سلبيا إلى حد كبير، باستثناء الأحكام المتصل بمبادئه. والقانون الجنائي والتي تؤكد الحاجة إلى قمع أعداء الثورة.

٢ - مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة (١٩٢١ - ١٩٢٨) .

كان الطابع الرئيسي الذي يميز هذه المرحلة هو عبارة عن خليط من مجموعة

عناصر إستراتيجية ورأسمالية إقتصادية . وكما يلاحظ دبرمان، فقد خدمت إستعادة جزئية لاقتصاديات السوق كانت تنطوي في أساسها على إحياء القانون البورجوازي . ولذلك شرع عدد كبير من المواد القانونية أثناء هذه الفترة ، وكان يعتمد على دمج بعض عناصر القانون الروسى الموجود قبل الثورة ، مع عناصر أخرى لقوانين بعض الدول للبورجوازية ، وذلك بعد تعديلها وفقا للظروف والأهداف السوفيتية .

٣ - مرحلة الخططين الخمسين الأول والثانية (١٩٢٨ - ١٩٢٧)

كان النظام السوفيتى خلال السنوات الأولى من الخطة الخمسية يؤكد أهمية التمنيع السريع والتحول المسمى من خلال التخطيط المركزى . ولذلك فإن القرارات المبكرة التى تتصل بذوال القانون أو توقف صدوره ، كانت متسقة مع ذلك الأمل فى أن الخطة سوف تحمل عمل القانون . ولقد ظهرت فى ذلك الوقت تناقضات فلسفية وإقتصادية عديدة لما مضامينها وأبعادها القانونية ، وربما كانت النقطة النظرية الأساسية التى برزت حيث هى الحاجة إلى إضمار القانون المنضبط السياسى أو الرقابة السياسية ، وأما عن مبادئ القانون الجديدة فلم تلق أى تأكيد أو إهتمام . ويستخلص دبرمان، من ذلك نتيجة هامة تطبق على تلك المرحلة وهى أن إفساد العمال لنسق القانونى كان أمرا بالغ الوضوح والخطورة .

٤ - القانون السوفيتى فى عهد ستالين (١٩٢٦ - ١٩٥٢)

إعترف طبقة الموظفين السوفيتية فى منتصف الثلاثينات أنه لا يمكن بحال من الأحوال التخلي عن أهمية النظم الاجتماعية: كالقانون ، والأسرة ، والملكية أو حتى إنكار الحاجة إلى الجزاءات الجنائية . ومن ثم ، ظهرت محاولة لإيجاد

بناء هذه المؤسسات على أساس اشتراكي جديد، مما أدى إلى إجراء تغييرات عديدة في السياسة العامة. حيث أحييت قوانين الأسرة وخاصة تلك التي تتعلق بالأولاد والطلاق والإجهاض ووضعت لها قواعد وأحكامها المنظمة لها وممثلاتها القضائية. أما في المحيط الاقتصادي فقد حدث توسع في اللامركزية، وظهرت المرونة بوضوح في حقوق الملكية الشخصية، وتأكدت الحاجة إلى المنافسة والحوافز. ولذلك اعترف المجتمع السوفيتي بالقانون وبدوره الشرعي الذي لابد وأن يقوم به في المجتمع الاشتراكي، مما أدى إلى إصدار العديد من القوانين القانونية الجديدة. وأصبح من المؤكد أن نظام ستالين، لن يتمكن من ضبط العلاقات الاجتماعية بين الناس، أو التحكم في سير النشاط الاقتصادي، أو السيطرة على القوى السياسية في الدولة كشكل، بدون نسق قانوني ونظام قانوني فعال.

٥ - القانون السوفيتي بعد ستالين ١٩٥٣ - ١٩٦٢ .

يحدد بيرمان، بضعة اتجاهات كبرى تميز مرحلة ما بعد ستالين، وهي :

(١) الاتجاه إلى التخليف من الإرهاب السياسي ؛ (٢) التحرير الجزئي للمعايير الإمبريائية (الصورية) والواقعية، بما ينطوي عليه ذلك من تقليل الاحتداد على مبدأ المماثلة في الحسابات الجنائية ؛ (٣) إضفاء طابع العقابية والإنظام على النسق القانوني بما يتضمنه ذلك من إعادة تنظيم المحاكم، وتبني المبادئ الأساسية في مختلف مجالات القانون ؛ (٤) الاتجاه نحو اللامركزية والديموقراطية في اتخاذ القرار ؛ (٥) إدخال المشاركة الشعبية في إدارة العدالة (ومثال ذلك إدخال نظام المحاكم المحلية التي تعقد داخل المصانع أو أماكن العمل وتؤسسها للنظر في الأخطاء والتعدييات الصغرى) ؛ (٦) ظهور نظريه جديدة

في القانون والدولة تنادى بتدعيم النظام القانوني الاشتراكي ، ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم ، استمر التأكيّد على العدالة الاشتراكية ، بما في ذلك من تعزيز لدور المهنة القانونية وتحسين لدور الاستشارة والدفاع ، ورفع مستوى التعليم الرسمي في مجال القانون ، ونشر الوعي بالمعلومات القانونية بين طبقات الشعب العامل .

وعلى أية حال ، فسواء لاحظنا وجود ضغط في اتجاه العدالة ، أصبح يميز الانساق القانونية الحديثة ، أو لم نلاحظ نوسواء إقتراب انساق القانون السوفيتي من مرحلة التضييق القانوني أولا ، فإنه من المؤكد أنه تطوّر ونضج بدرجة ملحوظة وأن ذلك حدث تحت تأثير التغيرات العامة التي أصابت نظم المجتمع وعرضاته بأسرها . ومن الجدير بالذكر هنا ، هو ذلك التطوير الذي حدث في الاقتصاد السوفيتي لما يسمى « بالقانون الأبوي » ، حيث زاد الإعتماد على النطق القضائي ليس في مجال حل المنازعات القانونية الخاصة فقط ، وإنما من أجل تحقيق وظيفة اجتماعية عامة حيث استخدم كأداة لتنشئة الاجتماعية للمواطنين جميعا ، ولتعليم الجمهور القيم الكبرى للمجتمع والنسق القانوني . وربما يكون من الواضح أن نفس هذا الاتجاه أصبح يسود الولايات المتحدة الآن ، بل صار بمثابة خاصية عامة لتطور القانون في المجتمعات الصناعية الحديثة ؛ كل ذلك من شأنه أن يدعم الوظيفة السكّانة للقانون كأداة لتنشئة الاجتماعية لما مضامينها الهامة إضافة لمحاولة استخدام شكل القانون وجوده لتعزيز التغير الاجتماعي .

التجربة الأمريكية

هناك العديد من التطورات الحديثة التي طرأت على النسق القانوني الأمريكي والتي توضح في الوقت ذاته إستجابة القانون للحوامل والظروف الإجتماعية

المنفردة . ولقد أشار سلونيك Solonick ، إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية في هذا الصدد وهي : (١) إنبهار فاعليه القرايه والمرا كز المصهده كنفساط أساسيه لتوجيه الضبط الاجتاهى ، وظهور مجتمع جماهيري يتميز بالحركه والتمديه ، مما إستتجه تزايد لا مفر منه في فاعليه هيئات الضبط الرسميه ؛ (٢) ظهور التنظيمات الكبرى التى إرتبط بها إنبثاق مشكلات قانونيه جديده . وتعدد ؛ (٣) تصاعد المصالح الاجتاهيه وتفوقها على المصالح الضيقه ، مع تزايد الاهتمام بالنحول الاجتاهى للقانون ، حل حد تعبير روسكو باوند ، والعنايه بإخضاع فكرة الحقوق المجردة لاعتبارات . تصله بالمصالح العام ورفاهيه المجتمع .

هذا ، وتظهر هذه النقطة الأخيرة بوضوح تام في تلك الاتجاهات الكبرى والتحولت التى طرأت على جوهر القانون الأمريكى ، إذ يشير « ألفريد بلو مروذن A. B. Mroozon » في مناقشة توضيحية للتطورات التى طرأت على مجال قانون العمل ، إلى مجموعة المراحل التى تشكل فيها الموقف القانونى للنقابات ووضعهما الإقتصادى والإجتاهى . ففى بداية الأمر كانت هذه النقابات تعامل باعتبارها تمثل مؤامرات إجرامية ، ولذلك كانت تتخذ كافة الحيل من أجل إخماد النشاط النقابى ، وبالتالى إستخدمت المحكمة العليا مبدأ « حرية التعاقد » لتأييد مصالح أصحاب العمل ، وبعد ذلك عوملت النقابات معاملة أقل قسوة ، حيث تم الاعتراف القضائى بها تدريجيا ، ثم تمت الموافقة الواضحة والصريحة والإعتراف بحق العامل فى تشكيل نقابات تعمل على حمايتهم ضد الممارسات غير العادلة التى يمكن أن يقوم بها أصحاب العمل .

وهذا يدعونا إلى أن نقول إن المذاهب القانونية والمبادئ العامة التى توجه القانون تكمس في حقيقة أمرها مجموعة قرارات السياسة العامة ، تلك القرارات

التي تستلزم القيام بعملية اختيار بين مجموعة قيم بديلة، علما بأن ما يحكم الاختياراته المختلفة هو ذلك السياق النظامي والاجتماعي السائد في المجتمع خلال مرحلة معينة من مراحل تطوره . فضلا عن ذلك ، فإن فحص الاتجاهات القانونية الجوهرية والمتصلة بمجموعة مسائل مختلفة ومتعددة مثل العقود والمعاملات التجارية الأخرى ، وإنتهاك الحريات ، والاختلال بالواجبات ، والتأمين ، والأسرة ، والجريمة ، وإنشاء المؤسسات والشركات ، يوحى على الفور بوجود تطور مشابه في كافة هذه المجالات ، وهو عبارة عن تزايد مستمر في الإهتمام بالمصلحة العامة ، وفي محاولة الملاءمة بين القانون والتغيرات التي لحقت بالعلاقات الاجتماعية والظهور في الاجتماعية ككل . هل أن معظم هذه التغيرات التي أصابت القانون الأساسي في أمريكا ، طرأت أيضا على الأنساق القانونية لمجتمعات أخرى كثيرة ، وخاصة المجتمعات الغربية .

هذا ، ويلعب التشريع دورا هاما في التطور الحديث للقانون ، وليس من المؤكد ما إذا كنا نستطيع أن نفصل فضلا حاسما بين نشاط المحاكم وبين صناعة السياسة العامة للتشريع . ففي الواقع أن المشرع يتمكن من أن يدخل تغيرات واسعة في السياسة العامة وذلك على نحو يسير وسريع ، أما المحاكم فهي تعتبر مقيدة بتلك الاجراءات التي تعمل على وقف المنازعات والخسومات الخاصة التي تمدها أمامها ، وهي مقيدة كذلك لأنها لا تنظر إلا في تلك القضايا الخاصة التي تبرزها أطراف النزاع . كذلك فإن القاضي يشعر بالمسئولية تجاه تدعيم الإنساق والتكامل المتحقق في نسق القواعد القانونية ، أما المشرع فهو لا يشعر بمثل هذا الضغط . ولذلك يوجد التوتر المستمر - في ظل النسق القانوني الأمريكي - بين التشريع والنشاط القضائي ، وينعكس على الحوار الدائم الذي يدور حول ما إذا كانت صناعة السياسة القضائية تعتبر شرعية أم لا . كذلك واجهت التشريعات

المطلوبة في القانون الأساسي داخل النقي الأمر لكي صوابات كبرى وتعددت بسبب مشكلة دوائر الاختصاص القانونية المتنافسة التي أقيمت من خلال نظام الحكومة الفيدرالية. وبصبح هذا التعقيد في أوضح صورته ، لو نظرنا إلى ذلك الصراع بين التشريع داخل الولايات المختلفة ، والأحكام القضائية للحكومة الفيدرالية .

وكانت تمسكت الظروف الاجتماعية المتغيرة ، على مجالات معينة للقانون الأساسي ، فقد برز أثرها أيضا على الهيكل والعمليات التنظيمية للمؤسسات القانونية ذاتها ، حيث تجلت إحدى معالم التغيرات الكبرى ، في إنشاء بضعه أنواع من المحاكم المتخصصة لكي تتعامل مع نماذج معينة من القضايا والدعاوى. ويعتبر هذا الاتجاه استجابة لتعقد العلاقة بين المواطنين الأفراد من جانب ، والتنظيمات الكبرى والحكومة من الجانب الآخر ، في نفس الوقت الذي يعكس فيه الرغبة في تجاوز أوجه القصور المختلفة التي قد تنطوي عليها الإجراءات التي تسيطر على المحاكم ، وهو يعكس كذلك الرغبة في تطوير محاكم متخصصة وذات خبرة لتتاول الخصومات المختلفة في المجالات التي يعتقد أنها تحتاج إلى معرفة متخصصة .

ثالثا : حدود القانون

نحدثنا في الفقرة السابقة عن القانون باعتباره متغيرا تابعا أو مصاحبا حيث يستجيب لنماذج التغيرات البنائية والمعارية الكبرى في المجتمع في نفس الوقت الذي يعكس فيه مثل هذه التغيرات . وسنتناول في هذه الفقرة الطرف الآخر للقضية ألا وهو ما إذا كان القانون يستطيع أن يحدث تغييرا أكثر مما يمكنه بمداخلة أي أن القضية هنا سوف تركز على القانون بصفته متغيرا مستقلا . وفي هذا المقام ظهر الإهتمام بدراسة حدود القانون المستقرة أو الكامنة ، وهي

نقطة أكدها بطريقة أو بأخرى عدد من العلماء والمفكرين الاجتماعيين من أمثال : بكام ، وإرنليك ، وباوند . كما كانت هذه الفكرة تمثل عبوراً هاماً في نظريات علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى المدرسة الداروينية الاجتماعية ، مثل سبنسر ، و دسمير ، . ولقد ذهب دسمير ، إلى أن « الاعراف » غالباً ما تكون سابقة على القوانين ، وأكد أنه من المستحيل أن تتغير الاعراف بواسطة أية وسيلة مصطنعة أو حيلة مقنعة ، وإلى حد كبير ، أو على نحو فجائي يصيب أى عنصر ضرورى فيها ؛ إنه من الممكن أن تتبدل الاعراف بواسطة جهود بطيئة ومستمرة لفترة طويلة . هذا ، وعلى الرغم من أن هناك عدداً ضئيلاً من علماء الاجتماع اليوم ، هو الذى يؤيد الاعتقاد التطورى الاجتماعى ، في بقاء العادات الشعبية الأصلية ، أو يوافقون موافقة كاملة على أن « أساليب الدولة لا تستطيع أن تغير العادات الشعبية » ، فما زال الإصرار على أن القانون يعتبر متغيراً بما هما (أو أمراً وليس شيئاً) باقياً ومضمراً . (١)

ويميل علماء الاجتماع المحدثين ، وخاصة الذين يتميزون بتوجيههم الامبيريقى ، إلى اعتبار أن الروافد الرئيسية لضبط الاجتماعى توجد في المعايير الجماعية المستدجمة وفي مجموعة الضغوط المتبادلة على مستوى الأشخاص ، وذلك أكثر مما توجد في القواعد المحددة بطريقة رسمية ؛ ولكنهم يترفون في الوقت ذاته بأن القواعد القانونية تقوم بدور إرشادى له أثره ، وهنا يطرح سؤال حكم ، وهو :

(١) أنظر :

Ronald Akers et al. (eds) Law and control in Society,
Prentice - Hall, 1975; PP. 41 - 45, 313-314.

ما هي حدود ذلك الآخر ؟

يُعتبر مجال العلاقات الدولية ، من أهم المجالات التي تتكشف فيها الصعوبة القصوى في تدعيم الضبط بواسطة القانون بفردته ، حيث أن مشكلة استخدام القانون للحفاظ على النظام الدولي ، تظهر نتيجة لمسألتين أساسيتين وهما : تبين الثقافات القومية المديدة ، فضلا عن وجود مراكز قوى كثيرة . كذلك فإن الجهود التي تبذل من أجل توفير الميكانيزمات اللازمة لوضع المنازعات والحصومات الدولية موضع التقاضي ، مثل محكمة العدل الدولية ، غالبا ما تواجه صعوبة قصوى في أداء مهمتها نتيجة لانعدام وجود سلطة شرعية ، بل وفقدان الاتفاق المعياري الأساسي ، مما يستتبعه في بعض الأحيان عدم إمكان حسم النزاع بين الدول المتنازعة . غير أن تلك الصعوبات وأوجه القصور التي توجد في القانون الدولي ، لا ينبغي أن تلقى الظل على منجزاته الواقعية والكامنة . فظالما أنجزت المعاهدات والاتفاقيات الدولية وعززت ، كما نجحت قواعد الحرب ، إلى حد معين في أداء بعض الأغراض على الأقل في المراحل السابقة . والواقع أن التفخيرات الكبرى التي طرأت على العلاقات الدولية في العالم المعاصر ، لا بد وأن يكون لها أثر واضح في تطوير ميكانيزمات دفاعية للقانون الدولي ، مما ينطوي عليه مثل هذا الهدف من حاجة ماسة إلى ميكانيزمات تشريعية وتنفيذية وقضائية إنمكتس بدورها على مجموعة التوصيات التي تمنحها منها بعض المؤتمرات القومية والإقليمية والعالمية ، والتي تلح على إقامة حكومة دولية شاملة أو معدودة ، فضلا عن تدعيم وتقوية منظمة الأمم المتحدة ، وإنشاء قوة بوليسية لحفظ السلام العالمي . وعلى الرغم من أن المدافعين عن مثل هذه المشروعات لا يزالون يعترفون بتلك المشكلات الحرجة المتصلة بالسيادة والاتفاق الدولي ، إلا أن هناك إدعاء مضاد ينادى بأنه إذا أقيمت مؤسسات قانونية دولية متطورة فإنها سوف تتمكن بالضرورة من

القيام بدور عظيم في إيجاد مثل هذا الاتفاق الدولي ، ومحدى أية مقاومة قومية ضد السلطة الدولية .

ولو نظرنا إلى مجال آخر من مجالات القانون ، وهو مجال العقود التجارية لعثرنا على دليل هام يشير إلى أنه برغم وجود إطار قانوني متفق عليه بصورة عامة في هذا المجال ، إلا أن أطراف التبادل قد تفضل في أغلب الأحيان الاعتماد على وسائل أخرى غير العقد للتوصل إلى الاتفاق . ويكون هذا التفضيل واضحا أيضا على المستوى الدولي ، عندما تلجأ الدول إلى سياسة دبلوماسية غير رسمية وتفضلها على معالجة القضية المطروحة بواسطة مؤسسات قانونية أكثر رسمية .

ربطية الحال ، فإن هذا التحليل لا يشير إلى فشل المعايير القانونية في أداء بعض الوظائف بقدر ما يؤكد على حدود الضبط القانوني ، والاتجاه نحو المعايير غير القانونية لاستكمال المعايير القانونية ولتدعيمها . وأما من دور الميكانيزمات القانونية في تدعيم أو تمزيق التغير الاجتماعي ، فإن هناك مجموعه من الظروف التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على فاعلية القوانين كأداة للتغير ، وهي :

- (١) ما إذا كانت السلطة ، أو الهيبة ، هي المصدر الأساسي للقانون الجديد .
- (٢) ما إذا كان القانون إنمكاس واضح في الخلفية الاجتماعية والتاريخية والقانونية للمجتمع ، في نفس الوقت الذي يحدد من هذه الخلفيات تبريرا وسندا له ؛
- (٣) ما إذا كانت النماذج القائمة قادرة على أن تصبح واضحة وبعيدة وقابلة للتعميم ؛
- (٤) ما إذا كانت المؤسسات التنفيذية قادرة على إعلان إلزامها بالمعايير الجديدة ؛
- (٥) ما إذا كانت الجزاءات الاجتماعية قابلة للاستخدام مثلها مثل الجزاءات السامية ؛
- (٦) ما إذا كانت الحماية الفعالة تتوفر للأفراد الذين كانوا ضحية لانتهاك القانون .

رابعا : التوازن والصراع والقانون

عناك فكرة محورية في معظم التحليلات الموسيولوجية للقانون تشير إلى أنه يمكن فهم القانون على نحو أفضل لو نظرنا إليه باعتباره ميكانيزم تكاملي في المجتمع، وقد سبق أن رأينا أنه على الرغم من أن القانون يمكن أن يذهب إلى اشتقاقه والتوازن الإجتماعي، إلا أن القواعد القانونية والمؤسسات القانونية ذاتها ليست ظواهر ثابتة أو مستقرة بأي حال من الأحوال. حقيقة أنه يمكن للنسق القانوني أن ينطوي على حكمة تاريخية تلائم ثقافة معينة، ولكنه ما من شك في أن القانون يفعل أكثر من ذلك بكثير. فهو عبارة عن مركب متغير يتميز باستجابته للتغيرات المستمرة في المجتمع، وكذلك فإنه يعكس عملية تنطوي على التحول التكاملي للصراع أي أنه يوفر الوسائل والأدوات الإجتماعية اللازمة لحل النزاع في المواقف الخاصة، فضلا عن أنه يقوم - بمعنى ما - بفض الصراعات ذات الطبيعة العامة التي تنشأ بين المصالح والقيم داخل مجتمع ما. وطبقا لذلك لا يستطيع القانون أن يماون على إحداث تغيرات في بناء علاقات القوة في المجتمع، بقدر ما يعكس في الحقيقة هذه التغيرات.

ويمكن استخدام القانون لتحقيق أهداف مقصودة، ولأننى بذلك أن النظم القانونية لا تنطوي على مثل معيارية، أو أنها لا تتضمن أية عمليات تتمم على الإرتقاء بالأهداف السياسية الخاصة، بل إن ما قصده هنا هو أن القواعد القانونية تمارس القوة، ولذلك يوجد القانون في جالب والحاسرون في الجانب المقابل. وفي المواقف القانونية، تصبح بعض المصالح موضعاً للتميز والدفاع فتحتل أولويتها، بينما تتلاشى بعض المصالح الأخرى أو تتخذ عدة خطوات إلى الوراء. وينطبق ذلك سواء على مستوى المواقف القانونية الخاصة، والسياسية العامة الشاملة أيضا؛ ولهذا فإن عناصر معينة كالقوة والصراع، والتغير تعتبر عناصر

محدودية في الظواهر القانونية .

هذا ، وتمكس وجهات النظر المختلفة في النسق القانوني وجهات نظر أصحابها في المجتمع بوجه عام ، إذ أن من يرون أن التكامل المجتمعي يتحقق أساساً من خلال عملية التفتتة الإجتماعية التي تتم وفقاً لنسق من القيم المشتركة التي تعتبر محل اتفاق عام في المجتمع - ينظرون إلى النسق القانوني باعتباره ينطوي على مثل هذه القيم التي تقوم بوظيفة تكاملية في أساسها . وفي مقابل ذلك نجد الذين يؤكدون أن المجتمع ينطوي على قوى متصارعة باستمرار وممالح متعاربة إلى أقصى حدود التضارب ، ومن ثم فإن توازن النسق الإجتماعي ليس أكثر من مجرد انعكاس لعملية مفتعلة لا بد وأن تتوقف في لحظة معينة من الزمان ، ويميل أصحاب هذه النظرة الأخيرة إلى تفسير النسق القانوني في حدود الصراع والتغير . والحقيقة أن كلا المنظورين - التوازن والصراع - لا يوفران الأساس الملائم لفهم الظواهر القانونية ، لأنه إذا كان المجتمع عبارة عن مزيج من الإستقرار والتغير ، من الإتفاق والصراع ، فكذلك الحال بالنسبة لكافة العوامل والقوى التي توجد في الأساق القانونية ذاتها .

خاتمة واستخلاصات عامة

خاتمة واستخلاصات عامة

انصب الإهتمام في هذا المؤلف على تحليل النظريات الأساسية ومجموعة الدراسات التي تمكس أهم وجهات النظر في الضغط الاجتماعي والمداخل المتعددة إليه ، بحيث أنه يمكن فهم أو تحليل أية دراسات وبحوث أخرى من خلال الاتجاهات الأساسية التي عرضت في ثناياه وينطبق ذلك بوجه خاص على تلك الدراسات التي تتعلق بتعريف الضغط ، ونظرياته - التقليدية والحديثة - والمعاصرة - وكذلك الدور الذي تقوم به النظم والجماعات كضوابط إجتماعية . ويمكن أن استعرض مجموعة النتائج التي أتت لي التوصل إليها من خلال هذا المؤلفه فيما يلي :

أولاً : إنحتك مشكلة التعريف مكانة هامة في دراسات الضغط الإجتماعي ، التقليدية ، والحديثة ، والمعاصرة ، وقد صنفت التعريفات التي أوردها الباحثون الأول إلى مايلي :

أ - تعريفات واقعية :

وهي تلك التي كان يغلب عليها الإهتمام بالضغط كما موجود في الواقع دون تركيز شديد على الهدف الذي يرى إليه ، أو المثل التي يعمل على تحقيقها . وقد أدرجت تحت هذه الفئة تعريف كل من : « روس » ، و « سميتر » ، و « دوركيم » ، و « بارك » و « بيرجس » ، وفي هذا الصدد يمكن إبراز الطابع العام الذي يميز مفهوم الضغط كما يلي :

١ - أن الضغط محاولة مقصودة ؛ وهذا هو الموقف الذي يميز بعض الدارسين الذين اتجهوا بتعريفهم لإجهاها بميل أكثر إلى الواقع مع ملاحظة الاختلاف الواضح بين مضمون « المحاولة المقصودة » في التعريفات الغربية ، والملاكية .

٢ - أن الضبط يحكمه عوامل تلقائية ، تظهر في الدور تقوم به العادات الضمنية ، والأعراف ، كما ذهب مئزر .

٣ - أن الضبط مرادف للارتباط العلى ، ولهذا فشكل عامل يؤثر في سلوك الانسان يعتبر ضابطا من ضوابط المجتمع (دوركيم) .

ب - تعريفات سيكولوجية :

وهي التي ينطب الطابع السيكولوجى والتركيز على إستخدام مصطلحات علم النفس السلوكى والاجتماعى . ومن أدرجت تحت هذه الفئة ، تعريف كل من : لوملى ، وبرنارد . ومن الواضح أن أصحاب هذا الاتجاه يقصرون استخدام مصطلح الضبط ، على ما تمارسه الرموز الانسانية ، أو المنبهات ، من أثر في سلوك الأشخاص ، والجماعات وما تحدثه من ضغط نفسى يؤدي إلى الإمتثال في نهاية الأمر .

تعريفات عقلية :

ويندرج تحتها تعريف كل من « هوبه-اوس » و « ألرود » و « كولى » و « هاوت » و « لانديز » . وقد تميزت بمجموعة خصائص يمكن إيجازها على النحو التالى :

- ١ - تركيزها على أن الهدف الأساسى للضبط ، هو تحقيق القيم والمثل الاجتماعية
- ٢ - إنكارها لموقف الباحثين الذين حددوا مفهوم الضبط الاجتماعى في مجموعة الوسائل المثثلة في العادات الضمنية ، والأعراف ، وتأكيدها المستمر على وجود روح عامة للمجتمع توجد وراء كل نوع أو وسيلة للضبط ، وتعمده بمغناه ومضمونه ، وقيمه ، ومثله .

٢٠ - رفضها للإتجاه الواقعي الحاصل الذي يركز على الضبط كما هو موجود ،
بلاى اى اهتمام بأهدافه العليا ، وبما يمكن ان يؤدى اليه من تدعيم للنظام الاجتماعى .
هذا فيما يتعلق بالتعريفات التى أوردها الباحثون الاول ، أما المحسدون
والمعاصرون ، فقد اختلفوا أيضا فى اتجاهاتهم الاساسية ، التى امكن تصنيفها
كما يلى :

أ - الضبط من خلال الممارسات والقيم والنماذج الثقافية
وهو الاتجاه الذى يتميز به كل من : هولنج شيد ، وجسورج جيرفيتش ،
والذى يتم بدراسة العلاقات بين صور الثقافة ، وسلوك الاشخاص فى مواقف
اجتماعية معينة ، ويعتبر التركيز على تحليل الوسائل ، ووصف العوامل المختلفة
المؤثرة فى شخصية الانسان ، فضلا ثانيا . وفى نفس الوقت يتم هذا
الاتجاه باجراء دراسة الضبط فى جماعات بالذات او مجتمعات محددة ، بهدف
معرفة مدى اختلاف تدرج انواع الضبط ، وصوره من نموذج اجتماعى الى
نموذج آخر .

ب - الضبط كتنظيم عقلاني وأداة للتغيير

ويعتبر د كارل مانهايم ، أهم من وجه الانظار الى علاقة الضبط بالتنظيم ،
واهمية تطبيق العلم على المجتمع ، لضبط سلوك اعضائه ، وبناء الخطط الاجتماعية
والاقتصادية على أسس علمية سليمة . كذلك اهتم بودجوركى ، بفكرة ضبط
الحياة الاجتماعية ككل ، وذهب الى ان العلم يستحوذ باستمرار على مكانة مامة
باعتباره عنصرا للتنظيم والضبط السلوك .

ج - الضبط لتحقيق الامتثال والسيطرة على الانحراف

وهو المنظور الذى استخدمه كل من : روسيك ، وبريدجيه ، وستيفنس ،

واجبرين ، وبمكوف ، ولندبرج ، واندرسون . وعموما ، اعتنوا جميعا بالنظر الى الضغط من خلال علاقته بالامتثال ، والانتم راف ، ولذلك فقد ركزوا دراساتهم على ميكانيزمات ضبط السلوك الانحرافي ، وتدعيم السلوك الممتثل .

د - الضغط من خلال علاقته بالتوازن والنسق الاجتماعي

من أهم المدعين لهذا الاتجاه : ماكيفر ، وهوامز ، وبالكلي . حيث نظروا الى الضغط باعتباره اما منبثقا عن النسق أو مفروضا عليه ، واله عامل يؤثر في توازن المجتمع ، ونتيجة لهذا التوازن ايضا .

هـ - الضغط كعامل يؤثر في السلوك

وقد كان لايبير أحد الذين زكروا على دراسة الضغط كعامل من مجموعة عوامل تؤثر في السلوك الانساني . وهو يحتل عنده موقفا وسطا بين الشخصية ، والموقف الذي يمارس الشخص قوته من خلاله .

و - الضغط كمتحجرة

ويعتبر كل من هروم ، وسازنيك من بين الباحثين الذين ركزوا على دراسة الضغط بوصفه نتيجة لتنظيم الاجتماعي .

هذا ، ويمكن ذكر بعض الملاحظات على تعريفات الضغط الاجتماعي كإيلي :

- ١ - اختلاف وجهات نظر الباحثين الى الضغط ، ويبدو ذلك واضحا في ان هندا منهم عاجله على انه عامل من العوامل التي تؤثر في السلوك ، وعاجله البعض الآخر على انه عملية اجتماعية تترك فيها عدة عوامل ونظم ، في الوقت الذي ذهب فيه فريق ثالث الى ان الضغط يعتبر نتيجة لتنظيم وتوازن المجتمع .

- ٢ - ظهور الطابع السيكلوجي الخاص في بعض التعريفات (برنارد وولفي)

في الوقت الذي تميزت تعريفات أخرى بالطابع الاجتماعي الذي ظهر في تركيزها على النظام الاجتماعية ، والمجتمعات (لابر ، ولانديز ، وجيرفيتش ، وهولنج شيد) .

٣٩ - ميل بعض التعريفات الى توسيع نطاق الضبط ، لكي يشتمل على كل محاولة - مقصودة أو غير مقصودة - تؤثر في السلوك ، بينما تميزت تعريفات أخرى ، بميلها الى تحديد نطاق الضبط ليشتمل - بحسب - على كل محاولة مقصودة او غلطية .

٤ - تأكيد بعض الباحثين في تعريفهم للضبط على عناصر : كالسلطة ، والسيطرة ، والقهر ، والعنف ، التي يمارسها المجتمع ، أو أية جماعة فيه على الاعضاء في مقابل اتجاها تعريفات أخرى الى تأكيد استدماج الضوابط الاجتماعية .

٥ - تكشف هذه التعريفات المختلفة عن تعدد منظورات الضبط الاجتماعي ، حيث اهتم البعض بمشكلة ضبط البناء الاجتماعي والاقتصادي ، ومنهم من اهتم ، والواقع ان التركيز على هذا المنظور ، يتطلب دراسة الاساس الاقتصادي للمجتمع ، ومدى تدخل الدولة لضبط الاقتصاد وتنظيمه ، والتخطيط له . بينما ركز البعض الآخر على ضبط السلوك الانحرافي ؛ وبناء على ذلك انحصرت دراساته في تحليل العمليات الاجتماعية التي تميل الى مقاومة السلوك الانحرافي أو التقليل منه ، سواء عن طريق تعويقه ، او اصلاحه ، او الانتقام من المخرف . وهناك فريق ثالث ، يركز على ضبط السلوك الانساني كله ، وبالتالي فهو يقوم بدراسة علاقة سلوك اعضاء المجتمع بالثقافة ، والنظم الاجتماعية الضابطة . واخيرا ، نصل الى المنظور الماركسي ، وهو الذي يعلق أهمية كبرى على ضبط الانتاج والحياة

الاجتماعية ، هل اعتبار انه لا يمكن ضبط سلوك اعضاء المجتمع الا عن طريق ضبط الاساس الاقتصادى للحياة الاجتماعية اى ضبط الانتاج وعلاقاته .

ثانيا : قبل ظهور مصطلح الضبط الاجتماعى ذاته ، كانت هناك محاولات مبكرة لدراسة فكرة ضبط الحياة الاجتماعية ، والسلوك الانسانى . وهى تنقسم الى قسمين :

١ - محاولات ظهرت قبل بداية العصر الحديث

وهى تتمثل فى الدراسات التى عقدها الفلاسفة ، والمفكرون الاجتماعيون ، بصدده فكرة القانون الطبيعى ، والقانون الوضعى ، والتى يمكن التوصل بشأنها الى مايل :

١ - كانت فكرة القانون الطبيعى ذات مضمون متغير ، يختلف من عصر لآخر ، فقد بدأت فكرة فلسفية عند هيبوقريطس ، وطورها كل من سقراط وافلاطون ، وارسطو . ثم تحولت الى فكرة دينية ، عندما اصبح القانون الطبيعى مساوياً للقانون الإلهى ، وأخيراً ، أصبحت فكرة قانونية تعبر عن المثل الأعلى للمدالة .

٢ - عاصرت تلك الفكرة ، فكرة القانون الوضعى التى دعمها الابيقوريون ، وركزت أهميتها على أنها مهدت لظهور مذاهب المقصد الاجتماعى فى بداية العصر الحديث .

٣ - تكمن أهمية فكرة القانون الوضعى بالنسبة لمسألة الضبط الاجتماعى فى أنه ليست هناك نظرية فى الضبط لم تعرض للقانون الوضعى من حيث تعريفه ، وتحديد خصائصه ، ووظائفه الاجتماعية . أما فكرة القانون الطبيعى ، فقد ظهرت فى بعض نظريات الضبط ، وخصوصاً التقليدية ، حيث إهتم روس بالنظام

الطبيعى وأثره فى السلوك الانسانى .

٤ - أن فكرتى القانون الطبيعى ، والوضعى ، تتجان أساساً بالبحث فى أصل القانون ، والنظام الاجتماعى .

ب - محاولات ظهرت فى العصر الحديث ، وهى تتمثل فى :-

١ - مذهب العقد الاجتماعى :-

وقد أمكن التوصل إلى بعض النتائج فيما يتعلق بنظرية العقد الاجتماعى :

١ - اختلفت آراء أصحاب نظرية العقد الاجتماعى فى حالة الفطرة التى كانت سائدة قبل وجود المجتمع المنظم ، ومن ثم اختلفت تفهيمهم لأسبب التعاقد ومصداقه .

٢ - اختلفت آراؤهم أيضا فى مصدر السلطة ، هل تأتى من خارج الانسان أم أنها داخلية ؟

٣ - بالرغم من هذا الاختلاف ، إلا أنهم إتفقوا جميعا فى شيء هام ، وهو إقلاهم من التفسهات الحارقة واللاهوتية للحياقا لإجتماعية والاضبط الاجتماعى .

٤ - تعتبر نظرية العقد الاجتماعى ذاتها ، نظرية فى الضبط الاجتماعى ، نظراً لاهتمامها بالبحث فى أصل النظام والسلطة ، ووجدته فى القوى الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص فى عنصر التعاقد . ومن ثم ، فهى نظرية علمانية فى مقابل التفسهات الدينية واللاهوتية .

٢ - نظرية التقدم :-

وقد مرتب على ظهورها مجموعة نتائج وآثار ، خصوصا فى تلك النظريات

التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين . ومن بين تلك النتائج ، الفكرة التي سيطرت على بعض نظريات الضبط التقليدية ، والتي مؤداهما أن الضبط لم يظهر إلا في المجتمع الحديث ، وأنه يعتبر نتيجة للتقدم ولتطور الحضارة والمجتمع .

٣ - تفسيرات متعددة للنظم الاجتماعية والسياسية :-

وهي التي تمثلت في التفسيرات الجغرافية ، والبيولوجية والسيكولوجية والدينية ، والوظيفية للنظم . وقد تركت أثراً هاماً في نظريات الضبط التقليدية ، والحديثة ، والمعاصرة .

٤ - النظريات السياسية والاجتماعية المبكرة :-

وهي التي وضحها كل من كومت ، وسنسر ، وقد اهتمت بتفسير طبيعة الدولة ، وصور الحكومة ، والسيادة ، وأساليب الضبط الاجتماعي غير القانونية . والواقع أن اهتمهما الواضح بهذه الدراسات ، انعكس فيما بعد على نظريات الضبط الاجتماعي ، التي اهتمت بالدور المباشر الذي تقوم به الدولة في عملية الضبط ، كذلك كان اتركيزهما على الوظيفة الهامة التي تقوم بها أساليب الضبط (بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، وبما تتضمنه من وسائل غير قانونية) اثر شديد على دراسات كل من روس ، وكولي ، وسنر ، ومعظم الحداثيين والمعاصرين . يضاف الى هذا الاثر المباشر لتلك النظريات ، اثر آخر غير مباشر ، وهو اثرها الضمني بضرورة اجراء دراسات علمية سوسيولوجية على نظم المجتمع ، وقوانينه ، وضوابطه ، وبمجموعة العوامل المؤثرة في السلوك الانساني .

ثالثاً : ظهرت مجموعة من النظريات التقليدية في الضبط الاجتماعي ، ولكنها لم تتخذ اتجاهاً واحداً ، بل اختلفت في طبيعتها ، ومنظوراتها الضبط ، وطبقا لذلك ، أمكن تصنيفها على النحو التالي :

٩ - نظرية في تطور وسائل الضبط الاجتماعي :

ينصب جوهر هذه النظرية التي وضعها إدوارد روس، على أن الضوابط الاجتماعية تمر بمرحلتين :-

الأولى : مرحلة الضوابط الأخلاقية الغريزية ، وهي تتميز بسيطرة الغرائز الطبيعية : كالتعاطف الوجداني ، وغريزة الجاهية ، والاحساس بالمعالة ، ورد الفعل الفردي - على سلوك الانسان . وتكون هذه الغرائز كافية لتحقيق الضبط الاجتماعي في المرحلة المبكرة من مراحل تطور المجتمع . ولكن ، عندما يبدأ المجتمع الطبيعي يتلاشى تدريجياً عن طريق تمدد الزمر الاجتماعية ، وتنوع الولاء ، وتزايد التعاون ، تبدأ المرحلة الثانية ، وهي تتميز بسيطرة الضوابط الاجتماعية أو وسائل الضبط الاجتماعي : كالرأى العام ، والقانون ، والمعتقد والإيماء الاجتماعي ، والتعليم ، والمعرف ، والدين ، والمثل للخصبة ، والشمائر ، والفن ، والشخصية ، والقيم . ويمكن في هذا الصدد تسجيل بعض الملاحظات على هذه النظرية :-

أ - استبعدت كل تمييز بين مصطلحات وقضايا علم الاجتماع ومصطلحات وقضايا علم النفس الاجتماعي .

ب - اشتملت على نوع من التصنيف ، المقصود منه تصوير مدى اختلاف المجتمعات باختلاف ضوابطها الاجتماعية .

ج - تأثرت بنظرية العقد الاجتماعي إلى حد كبير وإن لم تشر صراحة إلى أهمية التعاقد في المرحلة الثانية .

د - تركت أثراً كبيراً في النظريات الأخرى ، خصوصاً عند كل من برنارد ، ولومبى ، وغيرهما من أكدوا أهمية العوامل السيكولوجية (كالإيماء ، والتحاكاة ،

والتعاطف) في ضبط السلوك .

٥ - أثرت هذه النظرية في كل نظريات الضبط الأخرى التالية لها ، حيث أنها وجهت الانظار إلى أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الضبط الاجتماعي غير القانونية .

٢ - نظرية الضوابط الثقافية :

وهي التي أوجعت كل أنواع الضبط الاجتماعي إلى الممارسات المعرفية ، والأنماط التقليدية ، ويعتبر « سمزر » من أهم مدعيها . وقد لقيت هذه النظرية مجوما شديداً من جميع الباحثين المحدثين والمعاصرين ، وخصوصاً أن صاحبها لم يستطع أن يميز بين ضبط السلوك عن طريق القانون ، والدين ، والأخلاق ، والقيم الاجتماعية . والواقع أن الجهود التي بذلها سمزر ومدروسته بهدف تمكين علم الاجتماع من دراسة وسائل الضبط الاجتماعي ، لم تنجح نجاحاً مطلقاً .

٣ - نظرية الضبط الذاتي :

ويعتبر « كولي » أول مؤسس لها ، فقد أصر منذ البداية على عدم انقسام الكل الاجتماعي إلى أجزاء ، وإن الرموز والمستويات الجممية ، والقيم ، والمثل ، تعتبر موجبات العملية الاجتماعية ، وأن الضبط هو العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع . وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات أهمها : -

أ - أنها تتمكن من التمييز بين الضبط الاجتماعي غير المقصود (الكامن) والرشيد (الواضح) ، وقد مهدت الطريق أمام باحثين آخرين لوضع تمييزات أخرى بين الضبط النظامي وغير النظامي ، الرسمي وغير الرسمي ، وغيرها من المقارنات التي أسهمت في توضيح فكرة الضبط ، وتطوير نظريته .

ب - وجهت الانظار إلى أهمية التعارض بين الجماعات الأولية ، والثانوية ،

واعترفت بأن الضبط يظهر على السواء في الجماعات الخاصة وفي المجتمعات
الثـ...املة .

جـ - أسهمت في تطوير نظرية الضبط، وخصوصا عندما أوضحت أن الضبط
يتضمن عدة عوامل غير تلك العوامل التلقائية التي تكلم عنها سمر .

٤ - النظرية البنائية الوظيفية :-

ويعتبر « لاندز » من أهم روادها ، حيث إهتم بدراسة مكونات البناء
الاجتماعي، ودورها في عملية الضبط الاجتماعي ، كذلك إهتم بالعلاقات الوظيفية
بين النظم ، ثم بينها وبين عملية الضبط . وفي هذا الصدد صنف الأبنية الاجتماعية
التي تعمل على تدعيم النظام إلى : مكانة الجنس ، ومكانة الطبقة ، والجماعة الأولية
والثانوية . أما عن النظم ، فقد ركز فيها على دور الأسرة ، والدين ، والمدرسة
والعلم ، والتكنولوجيا ، والاقتصاد ، وأهميتها جميعا في الضبط الاجتماعي في المجتمعات
المختلفة . هذا ، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية لاندز ، والتي
يتركز معظمها على القول بأنه لم يفعل أكثر مما فعله كل من : روس ، وكولي ،
إلا أنه قد أضاف الكثير إلى نظرية الضبط الاجتماعي ، وخصوصا عن طريق تلك
المناقشات المستفيضة التي عقدها عن النظم الاجتماعية وفعاليتها في الضبط ، وكذلك
ما تعلق بنقد النظرية الثنائية في المجتمع والحدب .

وبإضا : أمكن تصنيف نظريات ومداخل الضبط الاجتماعي عند المحدثين
 والمعاصرين ، إلى ستة اتجاهات أساسية ، نوجزها فيما يلي :-

١ - نظريات تنتمي إلى الاطار العام لنظرية الفعل الاجتماعي :

وهي تنقسم إلى نظريتين ، وهما : نظرية بارسونز ، ونظرية لا بيير . الأولى :

أهتمت بدراسة ميكانيزمات الضغط الاجتماعي على اعتبار أن ميكانيزم الضغط يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور . وهي تهتم بدراسة الجوانب السكائنة للضغط ، والتي تتمثل في ميكانيزمات : الصدود ، والتسامح ، وتضييق نطاق العلاقة . ولذلك فإن نظرية الضغط عند بارسونز ، تمثل تحليلا للعمليات التي توجد في النسق الاجتماعي ، وتميل إلى مواجهة الاتجاهات الانحرافية ، أي إلى تدهيم الامتثال لتوقعات الدور . أما بالنسبة لنظرية لايبير ، فقد أشارت إلى الضغط بوصفه عاملا من مجموعة عوامل تؤثر في السلوك ، وتعتبر نظريته تحليلا لعوامل الضغط التي تتعلق بالجماعات الصغيرة ، مثل حجم الجماعة ، ومدى استمرارها في الزمن ، وقيمتها ، ومعاييرها ، وأثر ذلك كله على عملية الضغط فيها . وهناك ملاحظتان على هذا الاتجاه الأول : -

١ - أهمل بارسونز معالجة ميكانيزمات الضغط الواضحة : كالقوانين ، والجوائز وغيرها مما يركز عليه رواد النظريات التقليدية ، وأهم بدراسة الميكانيزمات الخفية التي تكمن وراء الضغط ، وربما تعتبر هذه المحاولة هي الأولى من نوعها .

ب - كانت وحدة التحليل الاسامية عند بارسونز ، هي التفاعل بين الأنا والآخر ، بينما كانت جماعة المكانة هي وحدة التحليل عند لايبير .

٢ - أما النموذج الثاني للنظريات الحديثة ، فهو الذي يربط بين الضغط والنسق الاجتماعي ، ويؤكد أن الضغط ليس منفصلا عن النسق ، بل إنه إما أن يكون منبثقا عنه أو مفروضا عليه (ويمثله كل من هومانز ، وبالكلي) .

٣ - ويتمثل النموذج الثالث في تلك النظريات التي تربط بين الضغط والتخطيط . وتركز الإهتمام فيها على نظرية مانتهايم ؛ وفي هذا الصدد ، يمكن

التنويه إلى بعض الملاحظات على موقفه :

أ - أنه يعتبر أول من أشار صراحة إلى الضبط بوصفه تخطيطاً عقلياً .

ب - أكد أهمية الدراسات العلمية المدعومة بالتجارب الحوسبولوجية وفنعتها على التوصل إلى أكثر الوسائل ملاءمة لضبط الإجتماعى .

ج - وضع بعض القوانين المسماة التى تلخص فى أن تطور النظم النيابية، يمكن تطور تاريخ ضبط الضوابط الإجتماعية .

د - أما النظريات الثقافية الشاملة ، فهى التى ركزت على دراسة أنواع الضبط ومصوره فى جماعات بالذات ، وقد استطاعت أن تضع مجموعة من الشروط التى يجب على كل دارس للضبط أن يتبناها . يضاف إلى ذلك ، أنها ميزت بين صور الضبط الإجتماعى : المنظم ، والتلقائى ، والأكثر تلقائية ، وبين أنواعه : كالتعاون ، والمعرف ، والدين ، والمعسرة ، والفن ، وميثاقه : كالجاعات ، والجماعات . وأكدت هذه النظريات أهمية تحليل العلاقة بين هذه الهيئات ، والأنواع ، والمصور ، طالما أن الأنواع والمصور تختلف من هيئة إلى أخرى .

هـ - وهناك نموذج أخر للنظريات الحوسبولوجية فى الضبط الإجتماعى ، وهو النظريات التى تربط بين الضبط والتنظيم الإجتماعى ، وتمثل الفكرة الأساسية فيها ، على أن : التنظيم ، والضبط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التى توجه السلوك نحو الاستجابات الجماعية المتشابهة فى طبيعتها ، والتى تجعل كل أعضاء المجتمع يمثلون تقريباً نفس الاستجابات فى موقف معين . وطبقاً لهذه النظرية ، يوجد مستويان أساسيان لدراسة الضبط : الأول ، يتمثل فى تحليل بناء ووظيفة الممارسات الإجتماعية الثقافية التى تنظم سلوك الأشخاص وتضبطه ، (وهو تحليل على مستوى النسق والتنظيم) أما المحتوى الثانى ،

فيتمثل في دراسة سلوك الشخص الذي يستجيب لهذه الممارسات (وهو تحليل على مستوى دور الفرد) .

٦ - وينصب المدخل الأنثروبولوجي أساساً على الإهتمام بنسقين للضبط ، وهما : النسق السياسي ، والنسق القانوني . وهناك بعض الباحثين الأنثروبولوجيين ركزوا إهتمامهم على دراسة النسق الأول (وقد أشرت إلى بعض دراساتهم في موضع خاص بذلك) ، بينما إهتم آخرون بالنسق القانوني . والواقع ، ان هناك اختلافاً بين الموضوعات التي تندرج تحته كلا النسقين ؛ وقد تركزت دراسات الأنثروبولوجيين على المجتمعات البدائية في قارتي أفريقيا ، وإستراليا .

خاصة : - بعد عرض النتائج التي تتعلق بنظريات الضبط الاجتماعي - التقليدية والحديثة ، والماصرة - يمكن أن نضع التساؤل الآتي : -

ما هو مبلغ اسهام هذه النظريات في فهم المجتمع ، وإلقاء الضوء على العمليات الاجتماعية فيه ؟ وإلى أي حد استطاعت أن تضع أسساً ومعايير لدراسة الضبط الاجتماعي في المجتمع ؟ وما قيمة القضايا العامة التي يمكن إستنتاجها من تلك النظريات ، وإلى أي حد يمكن إستخدامها في إجراء دراسات مقارنة بين مجتمعات مختلفة ؟ أو إلى أي حد تصلح هذه القضايا في الاختبار الإمبريقي ، للتوصل إلى نتائج أخرى ، والتحقق من مدى صحتها ؟

الواقع ، أنه على الرغم من إختلاف طبيعة هذه النظريات ، وخصائص كل منها ، والمهدف الذي تسعى إليه ، إلا أنها جميعاً قد أسهمت في تعميق فكر الباحثين في هذا الموضوع ، وإلقاء الضوء على مداخل ، وإتجاهات ، ومنظورات عديدة إلى الضبط الاجتماعي . يضاف إلى ذلك ، ان كثيراً منها إهتم بوضع أسس أو معايير لدراسة الضبط الاجتماعي ، ومثال ذلك نظريات : لايبير ،

وجيرفيتش ، وهولنج شيد . كذلك اهتم معظمها بالإشارة إلى ضرورة إجراء دراسات متعمقة على مجتمعات محددة ، بهدف اختبار مجموعة القضايا التي اشتملت عليها ، والتي تصلح إلى حد كبير في التطبيق على مجتمعات مختلفة ، وينطبق ذلك بوجه خاص على القضايا العامة التي اشتملت عليها نظريات كل من : لاندبير ، ولايبير ، وجيرفيتش ، وهولنج شيد . والواقع أن هذا الاجراء الأخير من شأنه أن يؤدي إلى نمو النظرية ، وتقدم البحث العلمي الواقعي في نفس الوقت .

سادساً : اهتمت معظم النظريات السوسيولوجية في الضبط الاجتماعي ، بدراسة النظام والجباية كضوابط إجتماعية . وقد ركزت في هذا الصدد على ثلاثة نظم وهي : - النظام الديني ، والنظام الاقتصادي ، والنظام التعليمي . وقد أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج ، نوجزها فيما يلي :

١ - أن الضبط تحت إسم الدين ، قد يكون وسيلة فعالة في المجتمعات المتجانسة ولكن مثل هذه الوسيلة ، لا يمكن أن تفرض على مدينة كبرى تتميز باللاتجانس . وفي هذا الصدد لا يمكن تحول الحياة الحضرية الحديثة أو تغيرها أنها لصتبعات الدين بصورة نهائية ، وإنما يبدو أن أثره قد تضائل نظراً لوجود عوامل أخرى تقوم بدور الضبط .

٢ - يستخدم الضبط الاقتصادي في كل المجتمعات ، حتى البدائية منها ، وهو وسيلة فعالة من وسائل الضبط الاجتماعي ، ومن الأمثلة على ذلك استخدام الاجر ، والمجازاة الاقتصادية ، كأدوات لضبط السلوك . وكذلك استخدام الاعلان لتوجيه سلوك وعادات أعضاء المجتمع . وقد يكون هناك نوع من الضبط المعناد للضبط الاقتصادي ، تمارسه هيئات أخرى دينية أو تعليمية ، أو حكومية .

٣ - كذلك يقوم النظام التعليمي بدور هام في توجيه سلوك أعضاء المجتمع ،

حيث أصبح الأكاديمي المتخصص ، في العصر الحديث ، خير موجه للحكومة ، والإقتصاد ، والسياسة القومية والدولية .

سابعاً : تضمنت نظريات الضبط الإجتماعى بعض المتغيرات والموضوعات الهامة ، يمكن تحديد نتائجها فيما يلى :-

١ - بالرغم من اختلاف النظريات التى وضعت من طبيعة كل من : الامتثال والانحراف ، وفقدان المعايير ، وخصائص كل منها ، ومصادرها ، إلا أنها تكاد أن تتفق جميعاً على أن : كلا من الامتثال ، والانحراف ، وفقدان المعايير ، يرجع إلى عدة عوامل لا إلى عامل واحد ، وأنه على الرغم مما يبدو بين هذه المسائل الثلاث من اختلاف واضح ، إلا أنه إذا نظرنا إليها فى الواقع ، لوجدنا أن كلا منها يهيم عن الارتباط بقيم معينة .

٢ - يرتبط دور الفرد ومكانته ، بالضبط الاجتماعى ، وتقوم المكانة المكتسبة بدور هام فى ضبط سلوك الشخص فى المجتمعات الحديثة التى تتميز بالنسق الطبقي المفتوح ، بينما تقوم المكانة الموروثة بدور هام فى ضبط سلوك الشخص من المجتمع الذى يتميز بالنسق الطبقي المغلق . كما أنه يمكن أن تزداد فاعليته الضبط الاجتماعى عن طريق التحكم فى حقوق المكانة ، أما عن طريق الزيادة ، أو الإقلال منها .

٣ - هناك أربعة اتجاهات أساسية فى النظر إلى علاقة القوة بالسلطة :

الأولى : الإنجساز الذى ينظر إلى السلطة باعتبارها تعتمد على « الحق » وتتميز بالشرعية ، ويوجد مركز رسمى . على عكس القوة التى تتضمن إستخدام العنف ، وهذا الاتجاه يضع حداً فاصلاً بين القوة والسلطة . والثانى : يرى أن السلطة وقوة نظامية ، أى أنها لا تختلف عن القوة إلا فى كونها نظامية . ومن ثم ،

يحاول التقريب بين مفهومى القوة والسلطة . والثالث : ينظر إلى القوة باعتبار أنها عنصر لا يستبعد الموافقة ، وأنه يمكن أن يوجد ما يسمى بالقهر عن طريق الموافقة . والواضح أن هذا الاتجاه يدمج بين مفهومى القوة والسلطة . والآخر الاتجاه الرابع ، الذى يميز بوضوح بين القوة والسلطة . وبقتضاء تصبح القوة مفتقدة لكل موافقة بل وتعارض ضد أهداف الجماعة . وتكون السلطة حائزة على كل الموافقة . والملاحظ أن هناك تشابه بين الاتجاهين الأول والآخر ، غير أن الأول يهتم أكثر بالتركيز على عنصر «الحق» فى ممارسة السلطة ، بينما يركز الآخر على عنصر «النوعية المرسدة فى العام» فى السلطة ، أى أنها توجه نحو تحقيق الأهداف العامة للجماعة .

٤ - كذلك إهتمت بعض نظريات الضبط بالتركيز على مسألة إستدماج الضبط الاجتماعى ، منذ دور كيم حتى المفكرين المعاصرين . والملاحظ أن هذا المفهوم بدأ أخلاقيا عند دور كيم ، فكان يشو. إلى رغبة أطراف التفاعل فى الالتزام بالمعايير الضابطة ، ثم تطر بعد ذلك ، وأصبح سيكولوجيا مرادفا للتعليم ، ولتكوين العادات .

٥ - تضمنت نظريات الضبط أيضا إشارات عديدة إلى مسألة النظام الإجنائى ، فحاولت تفسير طبيعته ، وخصائصه ، وأصوله ، وعوامله ، وقد أمكن تصنيفها إلى أربعة نماذج أساسية : -

الأولى : نظرية القهر ، والثانى : نظرية المصالحة ، والثالث : نظرية الانفاق التيمى ، والرابع ، نظرية القصور الذاتي ويمكن التوصل إلى تيجينين بخصوص هذه النظريات : -

أ - أنها لم تستطع أن تفسر أصول النظام الاجتماعي ، وفي هذا الصدد، يرى بعض الباحثين المعاصرين أن هذه المهمة قد تكون مستعجلة إذا أردنا تحديد أصول النظام عن طريق مصطلحات سوسيولوجية خالصة .

ب - أنها تسهم في تفسير كيفية استمرار النظام في الحياة الاجتماعية ، وكيفية تصدعه ، وتغييره ، أكثر مما تسهم في تفسير كيفية وجوده . ولذلك ، فإن كل نظرية منها تقرر شرطاً ضرورياً ، ولكنه غير كافٍ لاستمرار النظام الاجتماعي ، والواقع أن النظم الاجتماعية يمكن أن تقوم على مريع من : القهر ، والمصلحة ، والاتفاق القيمي .

ثالثاً : أحذلت دراسة القانون مكانه عامة في نظرية الضبط الاجتماعي ، وكان من الضروري أن أتمرض لجموعة الدراسات التي أجريت في هذا الميدان ، والتي يمكن تصنيفها في مسألتين أساسيتين :-

١ - تطور الدراسة السوسيولوجية للقانون

وعرضت لأهم ملامح هذا التطور ، ولكن لم أضع نماذج للنظريات السوسيولوجية في القانون ، وإنما جاءت النظريات متضمنة في المحاولات التي بذلها الباحثون في تلك الدراسات ، والتي يمكن ذكر بعض الملاحظات بصددنا على النحو التالي :

أ - ظهرت اختلافات واضحة في النظر إلى القانون عند العلماء والمفكرين الاجتماعيين الأول ، منذ مونتسكيو حتى سبنسر . حيث نظر الأول إليه بوصفه يرتبط بالاجتماع ارتباطاً كاملاً ، وأن هناك علاقة متبادلة بينهما . أما الثاني فيرى أن القانون مجموعة من القواعد التي تفرض على أعضاء المجتمع من جانب حكامه ومشرعيه ، وفي هذا الصدد يؤكد « كونت » ضرورة إختفاء القانون

المصطنع ، لنحل محل قوانين التطور الثلاث . أما سبنسر ، فأهرك القانون بوصفه نظاما سياسيا يقتصر وجوده على المجتمع السياسى النظم . والواقع أن هـنـده الاختلافات التى ظهرت بين وجهات نظر العلماء الاول ، إنعكست بالتالى على موقف واتجاهات العلماء والباحثين الذين أتوا بعد ذلك .

ب - كانت لمحاولة روس فى دراسة القانون أهميتها التى ترجع إلى تركيزه الشديد على دراسة العلاقة الوظيفية بين القانون ووسائل الضبط الاجتماعى الأخرى . وفى هذا الصدد ، لفت الانتظار إلى أن أهمية القانون بالنسبة لوسائل الضبط الأخرى ، مسألة تختلف من مجتمع لآخر . وإدتم أيضا بفكرة قانونية هامة ، وهى فكرة الردع التى كان لها أثر كبير فى دراسات لاحقة . كذلك كان لها أثر بالغ فى الدراسات التى قام بها كل من دوركيم (فى فكرته عن اختلاف طبيعة القوانين باختلاف نماذج المجتمعات) ، وباوند (وخصوصا فكرته عن القانون بوصفه أداة متخصصة ومنظمة من أدوات الضبط الاجتماعى) .

ج - كذلك أكد دوركيم أهمية دراسة علم الاجتماع للظاهرة القانونية ، وبذلك فقد حاول القضاء على تلك المعوقات التى وضعا كونه أمام دراسة الظاهرة القانونية . غير أنه ذهب إلى أن المنهج الوحيد لدراسة الظواهر الاجتماعية هو المنهج السوسولوجى ونسب أنه لا يكفى وحدة للكشف عن الأطر المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ، وبين نماذج السلوك ، والرموز ، والافسار ، والقيم ، ونسب أيضا أن علم الاجتماع القانونى يمكن أن يفيد من تلك الجهود التى قامت بها فلسفة القانون ، وفقه القانون فى دراسة الظاهرة القانونية . وفيما عدا ذلك تعتبر محاولة دوركيم بمثابة أهم محاولة أدت إلى تطوير علم اجتماع قانون وخصوصا عند إدراكه للعلاقة الوظيفية بين القانون وصور التضامن الاجتماعى ، والتى تتضح فى أن القانون يحدد علاقات الناس فى مجتمع يتميز بتضامن اجتماعى من نوع

خاص ، وهو من ناحية أخرى ، يمس طابع التضامن في مجتمع معين . وعلى هذا الأساس ، وضع دوركيم تصنيفه للمجتمعات معتمدا على تصنيف أنواع القانون .

د - كان لسكل من باريو ، وفيبر ، وبارسونز ، وسوروكين ، ونيماشيف أهمية خاصة في مجال النظرية السوسيولوجية في القانون . فمع أن باريو لم يخصص كتابا معينا لدراسة "قانون" ، إلا أنه ناقش بالتفصيل نظرية صناعة القانون ، وشروطها ، وتمرص لمسألي : الطاعة ، والسيطرة . بينما قام د فيبر ، بتحليل الأنماط القانونية في المجتمعات الرومانية ، والاقطاعية ، والرأسمالية ، وصنفاها إلى : أنماط تقليدية ، وكاريسمية ، وهغلاية ، وكان له أثر كبير في تطوير دراسات القانون عند جيرفيتش . أما بارسونز ، فقد وضع قضية أساسية ، وحاول أن يجيب عليها ، وهي مسألة أحقية القواعد القانونية ، أو شرعية القانون . وهو ينظر إلى القانون ، لا بوصفه مقولة تتضمن أوجه السلوك المحسوس أو مجموعة من القواعد المجردة ، وإنما باعتباره مجموعة من القواعد والمعايير التي ترتبط ببعض الأذخ الجزاءات ، التي تطبق بطرق معينة ، وترتبط بعلاقات اجتماعية معينة أيضا . وقد إهتم د سوركين ، ببعض الموضوعات ذات الصلة بالقانون ، وكان لدراساته ، وتحليلاته التي تتعلق بالدعوى ، والمطالب وتهديدات القانون ، أثر في علماء القانون أنفسهم . أما القانون في نظريته د نياشيف ، فهو يتضمن جانبين :- الأخلاقي ، والإلزامي . الأول ، يعتمد على الاقتناع الجماعي بينما يقوم الثاني على لسيطرة ، والاستقطاب . وكان للقانون عند نياشيف ، معنى محدود ، وهو يتفق في ذلك مع فقهاء القانون ، بينما يختلف عن علماء الإجتماع .

٢ - المباحث التفصيلية للقانون ، وموقف علماء الإجتماع منها . وفي هذا العدد . كان مبحث التعريف يحتل المكانة الأولى لدى هؤلاء العلماء ، وقد اختلفت تعريفاتهم باختلاف منظوراتهم ، وكل ما يمكن أن يقال بهذا العدد ،

هو أنه لا يمكن أن تأخذ هذه التعريفات ، وتستبعد التعريفات الأخرى ، وإلا
 لكان تعريف أهميته بالنسبة للمنظور الذى وضع من خلاله . بل ذلك محاولات
 التصنيف التى قام بها هؤلاء العلماء ، ونخص بالذكر منهم : دوركيم ، وفيرب ،
 وجيرفيتش ، وبالرغم من الاختلافات التى وجدت بين هؤلاء ، إلا أنه كان
 لدوركيم الاسم الأكبر فى تصنيفات القانون بل وفى تطوير علم الاجتماع القانونى
 ذاته . وهناك مبحث ثالث من به علماء الاجتماع ، وهو وضع القانون فى نسق
 الضبط الاجتماعى الشامل . وفى هذا الصدد ، أكد معظمهم أنه على
 الرغم من إعتداد القانون على الاخلاق ، والسياسة ، والدين ، إلا أن تطور
 القانون ، ونموه المستمر ، يؤدى إلى إستقلاله وتعبده عن سائر النظم الاجتماعية
 الأخرى . يضاف إلى ذلك أن معظم هؤلاء الباحثين أكدوا أن أهمية القانون
 تزداد باستمرار فى المجتمعات الحديثة المعقدة التى تتمدد فيها القيم ، والمصالح ،
 والأهداف . ففى تلك الحالة يضمن القانون للمجتمع درجة معينة من الأمن
 والنظام الاجتماعى ، حيث أن تلك الوظيفة الأخيرة قد لا يستطيع أى ميكانيزم
 آخر من ميكانيزمات الضبط الاجتماعى أن يقوم بها .

هذا ، ويمكن التوصل إلى بعض النتائج التى تتعلق بموقف علماء الاجتماع من

القانون :-

١ - أنه على الرغم من اختلاف الموضوعات التى يهتم بها الباحثون فى مجال
 الدراسات القانونية ، وفى مجال الدراسات السوسولوجية - والتى يظهر فى تركيز
 الأول على الإتساق المنطقى بين القواعد القانونية ، ومدى تميزها بالارتباط ،
 والتسلسل المنهجى ، ومدى إنطباقها على الواقع ، وتركيز الآخرين على القانون
 بوصفه ظاهرة اجتماعية أو نظام اجتماعى ، أو وسيلة من وسائل الضبط - نقول

بالرغم من ذلك ، إلا أنه لا يمكن إنكار تأثير علماء الاجتماع بقضاء القانون ،
وخصوصاً في المباحث التي تتعلق بمفاهيم القانون، وأصوله ووظائفه : التفسيرية ،
والتشريعية ، والقضائية .

٢ - تأثر فقهاء القانون أنفسهم بالدراسات القانونية التي أجراها علماء
الاجتماع ، ويظهر هذا الأمر بوجه خاص ، في المدرسة الاجتماعية للقانون التي
ترجمها ديجي *deggis* ، الذي تأثر إلى أبعد الحدود بأراء دوركيم ، فقد كان
يكتب في القانون أثناء قيام دوركيم بالتأليف في علم الاجتماع ، هذا على الرغم
من أن فقهاء القانون أنفسهم والباحثين فيه يشكرون ذلك تماماً .

٣ - وقف معظم الباحثين في مجال علم الاجتماع القانوني موقفاً معادياً من
النظرية الإلزامية في القانون ، وهي تنظر إليه بوصفه مجموعة من القواعد الملزمة
التي يقوم بوضعها المشرعون ، والحكام ، وأكدوا أهمية الأصل الاجتماعي للقانون .

تاسعاً : القانون ضابطاً اجتماعياً رسمياً . عرف القانون باعتباره الويلة
الرسمية للضبط الاجتماعي ، تلك التي تنطوي على استخدام القواعد التي تفسر
وتطبق بواسطة المحاكم في المجتمع السياسي . ويبدو أن هذا التعريف يتسق مع
تعريف د بولند ، للقانون باعتباره « التطبيق المنظم للقوة بواسطة هيئات
مسؤولة » في المجتمع المنظم سياسياً . وقد لاحظ د بولند ، أن القانون « استخدم
لكي يمتنع ثلاثة أشياء مختلفة وهي (١) النظام القانوني *the legal order* ، أو
نظام العلاقات المتوائمة الذي يسود بواسطة المجتمع المنظم سياسياً ، (٢) أدوات
السلطة ولوازمها *the authoritative materials* وهي تتضمن القواعد التي
توجه القرارات التنفيذية والقضائية وترشدنا ، (٣) العملية القضائية
the judicial process . والواقع أن استخدام المصني الأول يتضمن استخدام

المتممين الآخرين ، ذلك لأن القواعد ، والمواد الأخرى ذات الطبيعة السلطوية (كالنصوص التشريعية) تعتبر أدوات تمثل جزءاً هاماً من النظام القانوني ، وأما العملية القضائية فهي تنفيذ الإجراءات الهامة ، والمحكمة ، وأداة تنفيذ القانون . هذا ، ويشبه مدخل « ما كيفر » إلى القانون - في عدة جوانب منه - ذلك الذي تشير إليه هنا ، على الرغم من تحديده لتعريف القانون وقصره له على القواعد القانونية ، وهو أسلوب اتبعه علماء السياسة أيضاً .

ويتميز الضبط الإجتماعي الرسمي بثلاث خصائص أساسية ، وهي (١) وجود قواعد واضحة للسلوك ، (٢) استخدام عخطط الجزاءات لضمان تدعيم الأفراد ، (٣) موظفون مسئولون ، يعملون على تفسير القواعد وفرضها ، بل وصناعتها في أغلب الأحيان . وفي مقابل ذلك تستخدم الضوابط غير الرسمية على نحو تلقائي وبواسطة أي عضو من أعضاء الجماعة وتزداد فاعليتها في الجماعات الصغيرة التي تتميز بالتجانس ؛ ولعل يمكن كلما أصبحت الحياة أكثر تعقيداً وغفلة ، تضاعفت فاعلية مثل هذه الضوابط ، وأصبحت غير ملائمة ، ومن ثم تقوم الجماعة بإقامة ضوابط رسمية لتدعيم الامتثال لتوقعاتها ، وفي هذا الصدد يقع القانون على النهاية الرسمية المتطرفة لمحصل الضبط الإجتماعي ، أو لنقل إنه يمثل النموذج المثالي للضبط الإجتماعي الرسمي .

ولقد كانت القضية النظرية المحورية في دراسة القانون والمجتمع تتمثل في طبيعة العلاقات بين القانون والنظم الأخرى والأنساق المياريية في المجتمع ومن أجل هذا كان السؤال من « ما هي العلاقة بين القانون والنظام العام في المجتمع ؟ أو ما هي علاقة القانون بالتوازن الاجتماعي ، جزء من الفئات الهائل في علم اجتماع القانون . حيث التمثل الباحثون في مجال هذا العلم بتساؤلات مثل :

هل تعبر القيم المتضمنة في القانون منبثقة عن المشاعر الأخلاقية السائدة وقيم المجتمع القائمة ، أم أنها هي التي تحدث التغيرات على تلك القيم الأخيرة ؟ هل يتشكل القانون من خلال الماضي ، ويتأثر بالطبيعة الدائمة للنظم الاقتصادية ، والسياسية ، والتعابوية ، والأسرية ، وتختلف النظم الإجتماعية الأخرى ، أم أنه يتغلغل داخل هذه النظم ويخلق فيها التغيرات ؟ هل يعتبر القانون ببساطة وظيفة لعلاقات القوة السائدة في الماضي ، وعصاة الصراع السياسى بين الجماعات في المجتمع ، أم أن القانون يحدد طبيعة هذه العلاقات ويسيطر على الصراع بواسطة تحريكه نحو نهايات صحيحة ومصالحات عادلة ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة والأسئلة المشابهة ، تتركز في أن القانون يصير متغيراً مستقلاً وتمازجاً بالمجتمع ؛ ومعنى ذلك أن هناك علاقات متبادلة بين القانون والانساق الأخرى في المجتمع ، فهو يتشكل بواسطة المجتمع في نفس الوقت الذى يقوم فيه بالتأثير على المجتمع .

٥/٤ : بعض الإهتمامات المحورية في مجال علم اجتماع القانون .

لو أننا قمنا بإلقاء نظرة شاملة على مجموعة الجهود والدراسات التى تمت في مجال علم اجتماع القانون ، لابد أن نلاحظ على الفور أن هناك مجموعة مسائل وموضوعات محورية تواجهنا دائماً ، ولذلك يمكننا أن نلقى نظرة جديدة على بعض من أهم هذه الإهتمامات ، على النحو التالى :

السياق الاجتماعى للقانون : الحقيقة أن هذه العبارة تنطى مجال علم اجتماع القانون برمته ، إذ أنه ليس هناك شك كبير عند علماء الاجتماع ، في أن النسق القانونى يعكس السياق الاجتماعى الأوسع أو الأشمل الذى يوجد هو فيه ، وإن كانت هناك - مع ذلك - حاجة ماسة إلى مزيد من الفحص والدراسة المتعمقة التى تبهى تحديد نوعية الظروف التى يحدث في ظلها هذا التأخير ،

والطرق التي يسير فيها . فضلا عن ذلك يوجد التنازل الذي يلح دائما باحثاً عن إجابة له ، وهو ما إذا كانت عملية التناظر هذه تعتبر عملية تبادلية ، وما هي حدود هذه العملية المتبادلة ؟ وبعبارة أخرى : هل يتمكن التغير القانوني (أى مجموعة التغيرات التي قد أصيب جوهر القانون ، أو تلك التي تطرأ على الإجراءات القانونية الرئيسية ، أو التغيرات الكبرى في بناء نسق قانوني معين) من إحداث نماذج للتغير الاجتماعي تتميز بأنها أكثر عمومية وشمولاً ؟ إنه من الواضح - على أية حال - أن التغيرات القانونية نادراً ما تكون عديمة الأثر ، وإن كانت هناك فترة لا تزال واضحة في دراسات علم الاجتماع القانوني ، وهي تلك التي تتصل بالمادة العلمية والبيانات والتحليلات الخاصة بطبيعة مثل هذه التغيرات وبمداها . ولقد أسهمت في إيجاد هذه الثغرة ، تلك المعضلات المنهجية التي تواجه عالم الاجتماع في مثل هذا العمل ، والتي تتجلى - على سبيل المثال - في استحالة محاكمة الظروف الاجتماعية على نحو ثابت ومستقر حتى يتمكن من تحديد دور التغير القانوني أو أثره على تغير تلك الظروف ؛ ولهذا فإن ثمة حاجة ماسة إلى إجراء البحوث التي تستهدف إلقاء الأضواء على عمليات التغير ، بشرط أن تعنى هذه البحوث بالتحليل الذي ينبثق من توجيهات تاريخية ومقارنة لو أريد لها أن تتوصل إلى مستوى الفهم الشامل لطبيعة الانساق القانونية .

التماثل والتباين في الانساق القانونية : على الرغم من أن معظم الدراسات الحديثة في علم الاجتماع القانوني تهتم بدراسة عناصر معينة ترتبط بالنظم القانونية الخاصة التي توجد في يومنا هذا ، إلا أن علماء الاجتماع الذين يهتمون بالقانون ويمتثلون به لا يزالون يعترفون بأهمية وضع هذه الدراسات في وضعا صحيح بواسطة بعضها منظورات أكثر اتساعاً وشمولاً . ومن ثم ، فإن هناك سؤالا ملحا يهدد مدى إمكانية إجراء فهم من خلال بعض الأوضاع

الخاصة التي تكون موضوعاً لإحدى الدراسات أو البحوث . ومن الواضح أن التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين عدد من الأنساق القانونية الخاصة ، يعتبر مطلباً أساسياً لاى تعميم يتصل بطبيعة الأنساق القانونية ، فضلاً عن أهميته القصوى في تطوير نظريات لها مفزاها وأهميتها بالنسبة لهذا المجال .

الطبيعة المزدوجة للقانون : تتميز القواعد القانونية وكذلك الأنساق القانونية بخاصية الإزدواج . وسواء نظرنا إلى انساق القانونى في حدود « الإجراء » *procedure* ، أو في حدود « الجواهر » *substance* ، فإنه من الواضح أن القانون يمثل وسيلة هامة لضمان الحريات الفردية، والحقوق الإنسانية، ولتحقيق أهداف إجتماعية كبرى كالمساواة . هذا من ناحية ، إلا أن القانون يعتبر - من الناحية الأخرى - أداة قوية لضبط الفرد، وهو وسيلة تتمكن بها بعض أقسام المجتمع من تحقيق تفوقها وامتيازها الإجتماعى والإقتصادى على الأقسام والفئات الأخرى ، فضلاً عن أنه حيلة تتميز بقدرتها الفاعلة على ممارسة الحكم الإستبدادى ؛ وإذن فإن معنى القانون يمكن أن يعتمد أو يتوقف على طبيعة استخداماته في مجتمع أو آخر ، وإن كانت كافة الأنساق القانونية تنطوى على الخاصيتين معاً ، وهما : منح الحرية ، وتقييدها . وتلك الخاصيتان تمتزجان معاً ، بل إن امتزاجهما يعتبر أمراً ضرورياً ولاغنى عنه وخاصة لو نظرنا إلى تلك الحقيقة التي تشير إلى أن أية زيادة في حقوق بعض الأفراد ، سوف يترتب عليها تقييداً لحقوق أفراد آخرين ، والقانون هو الذى يمنح الحقوق هؤلاء ويقيدها أمام الآخرين ونحس نرى تلك الخاصية المزدوجة واضحة وجلية في المنازعات والمخصومات القانونية الواقعية والملدوسة حيث تحدد الأحكام القضائية أو غيرها كلا من الدائن والمدان .

عالم الاجتماع والسياسة القانونية : يرم عالم الإجتماع بقضايا السياسة

الاجتماعية في كل موضوع وبحال من الموضوعات والمجالات التي يقوم بدراستها ؛ ولذلك فإنه عند ما يضع وظائف السلوك والقرنيسات الاجتماعية وأسبابها وعواملها الكامنة ، تحت الأضواء ، وكذلك عند ما يطرح أمام المجتمع بمعرفة التكاليف الاجتماعية والنتائج التي يمكن أن تترتب على السياسات المختلفة ، وعند ما يعمل في تطوير الاطار اللازم لفهم الوظائف والمهام التي تقوم بها مختلف أنواع الانساق القانونية - نقول إنه عند ما يفعل عالم الاجتماع ذلك كله ، فإنه يصبح في الوضع الذي يمكنه من توفير البيانات الملائمة والمنظورات التي تمهد الطريق أمام صناع السياسة لإجراء ما يتطلبه المجتمع من تغييرات لازمة . ولذلك ، فإنه على الرغم من أن المعرفة المنظمة بالانساق القانونية هي الهدف الاساسي لعالم الاجتماع في هذا المجال ، إلا أن هناك اهتماماً مشروعاً - حتى وإن كان ثانوياً - بالنظر إلى تلك المعلومات الملائمة باعتبارها جديرة بأن توضع لخدمة بعض الأهداف الاجتماعية ، أو تستخدم لصالح المجتمع . ومن ثم فإنه لا بد من إجراء عديد من الدراسات والبحوث الميدانية في مجال علم اجتماع القانون ، حتى يمكن التوصل إلى نتائج عامة لها صاميتها الهامة بالنسبة للسياسة الاجتماعية القانونية .

المراجع المختارة

أولاً: المراجع العربية

- ١ - أحمد أبوزيد ، الأثروبولوجيا والقانون ، مقدمة لدراسة القانون الجنائي في المجتمعات البدائية . مقال في المجلة الاجتماعية القومية ١٩٦٥
- ٢ - أحمد الحشاش ، الضبط والتنظيم الإجتماعي ، القاهرة ١٩٥٩
- ٣ - السيد محمد بدوي ، القانون والحريّة والعقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي . مقال نشر في المجلة الجنائية القومية ، العدد الاول مارس ١٩٦٥ .
- ٤ - حسن الساعاتي ، علم الاجتماع القانوني ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٠ .
- ٥ - حسن شحاته سعدان ، علم الإنسان ، الأثروبولوجيا ، بيروت ١٩٦٦ .
- ٦ - حسن كيرة ، المدخل الى القانون ، الاسكندرية ١٩٦٩ .
- ٧ - سمير نعيم أحد ، الدراسة العلمية للسلوك الإجتماعي - عين شمس مكتبة سعيد رأفت ١٩٧٨ .
- ٨ - عبد الجليل الطاهر ، مسيرة المجتمع ، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي ، ١٩٦٦
- ٩ - عبد الحميد متولى ، القانون الدستوري والانظمة السياسية ، الطبعة الثالثة الاسكندرية ١٩٦٤ .
- ١٠ - عبد العزيز عزيك ، السلطة في المجتمع ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ١١ - علي عبد الواحد وافي ، المسؤولية والجزاء ، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٩ .
- ١٢ - محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي ، الاسكندرية ١٩٦٦ .
- ١٣ - محمد عاطف غيث وآخرون ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩ .
- ١٤ - محمد نور فرحات ، الفكر القانوني والواقع الاجتماعي ، دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٨١ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

1 — Books

- 1 — Afanasyev, V; Marxist Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1966.
- 2 — —————; The Scientific Management of Society Progress Publishers, Moscow, 1971.
- 3 — Akers, Ronald L., et al; Law and control in Society; Prentice Hall, 1975.
- 4 — Anderson N, and K. Ishwaran; Urban Sociology; Asia Publication house, 1964.
- 5 — Anderson, N.; The urban community, Routledge and Kegan Paul; 1960.
- 6 — Arnold; The Symbols of Government, New York, 1935.
- 7 — Aubert, Wilhelm., Sociology of Law, Penguin, 1975.
- 8 — Barber, B; Science and the social order, Collier Books, 1970.
- 9 — Barnes, H.E.; An Introduction to the History of Sociology, Chicago, 1948.
- 10 — Beattie, Y.; Other cultures : Aims, Methods and Achievement in Social Anthropology, 1966.
- 11 — Benedict, R.; Patterns of Culture, Boston, 1934.
- 12 — Berger, M. et al.; Freedom and Control in Modern Society, Van Nostrand Company, 1954.
- 13 — Bernard, L.L.; Social Control in its Sociological Aspects, New York, The Mac-Millan Co., 1939.

- 14 — Biddle, B.Y., and Edwin Y. Thomas; (eds); Role Theory: Concepts and Research; New York, 1966.
- 15 — Bierstedt, R.; The Social Order, Mc-Graw Hill company, New York, 1957.
- 16 — Bogardus, Sociology, 1957.
- 17 — Bottomore, T.B., and Maximilian Rubel; Karl Marx, Penguin Books, 1961.
- 18 — ———; Sociology, A guide to Problems And literature, 1968.
- 19 — Bredemeir, Stephenson; The Analysis of Social Systems, New York, 1962.
- 20 — Brown, R.; Explanation in Social Science, London, Routledge and Kegan Paul, 1963.
- 21 — Brown, R.; et al; Law And Society: The Crisis in Legalism, Edward Arnold, 1978.
- 22 — Buckley, W.; Sociology And Modern Systems theory, Prentice-Hall, inc., New Jersey, 1967.
- 23 — Cohen, A.K., Deviance and Control, New Delhi, 1970.
- 24 — Cohen, P.S, Modern Sociological Theory, Heinemann, London, 1969.
- 25 — Cooley, Ch.E., Social Organization, A Study of the Larger Mind, The Free Press, Otencos, 1909.
- 26 — ———, Social Process, New York, Charles Scribner, Sons, 1918.

- 27 — Coulanges, F., W.D., *La Cité Antique, Etude sur le culte, Le droit et Les Institutions de la Grèce et de Rome*, 3ed, Paris, 1870.
- 28 — Coser, L., and Bernard Rosenberg, *Sociological Theory*, The Macmillan company, 1964.
- 29 — Dahrendorf, R., *Essays in The Theory of society*, Routledge and Kegan Paul, London, 1958.
- 30 — Dowd, Jerome; *Control in Human Societies*, New York, Appleton, 1935.
- 31 — Durkheim, E., *The Elementary Forms of the Religious life*, trans. by Y Swain, Glencoe, Illinois : The Free Press, 1947.
- 32 — Durkheim, E., *De la Division du Travail Social*, Paris.
- 33 — Davarger, Maurice; *Introduction to The Social sciences*, George Allin and Unwin, London, 1961.
- 34 — Elliot, M. et al., *Social Disorganization*, New York. 1950.
- 35 — Evan, W.M., (ed.). *Law and Sociology*, New York. 1962.
- 36 — Evans-Pritchard, E.E., *The Nuer, A description of the modes of livelihood and political institutions of a Nilotic people*, Oxford University Press, 1940.
- 37 — Fortes, M., and Evans Pritchard (eds.), *African Political Systems*, Oxford University Press, 1947.
- 38 — Gidding, F.H., *The Scientific Study of Human Society*, chapel Hill, North carolina University Press, 1924.
- 39 — Gist, N.P., *Secret Societies*, Columbia. 1940.

- 40 — Goldenweiser, A.H., *Anthropology, An Introduction to Primitive culture*, New York, 1937.
- 41 — Goode, W., *Religion among the Primitives*, New York, The Free Press of Glencoe, 1951.
- 42 — Goodenough, W.H., *Cooperation in Change*. New York, 1963
- 43 — Gouldner, et al., *Modern sociology, An Introduction to the Study of Human Interaction*, New York, 1967.
- 44 — Gray, Y.C., *Nature and Sources of The Law*, New York, 1927.
- 45 — Gulliver, P.H., *Social Control in an African Society*, 1963.
- 46 — Gurvitch, Georges, *Essais de Sociologie*, Paris, Recueil Sirey, 1938.
- 47 — ———, *L'idée Du Droit sociaux* Paris : Recueil Sirey, 1932.
- 48 — ———, *Sociology of Law*, New York : Philosophical Library, 1942.
- 49 — ———, and Wilbert Moore, *Twentieth Century Sociology*, New York, 1945.
- 50 — Hazard, Leland., *Law and The Changing Environment*, Holden-Day, 1971.
- 51 — Hertzler, Y.O., *Social Institutions*, Lincoln : University of Nebraska Press, 1940.
- 52 — Hiller, E.T., *Social Relations and Structure : A study in principles of sociology*, New York, 1947.
- [53 — Hobel, E.A., *The Law of Primitive man*, Cambridge, 1954.

- 54 — Homans, G.C.; *The Human Group*, New York: Harkout, 1950.
- 55 — Hunt, Alan., *The Sociological Movement in Law, Billing and sons LTD*, 1978.
- 56 — Isaiji, W.W.; *Causation and Functionalism in Sociology*, London, Routledge and Kegan Paul, 1968.
- 57 — Gohson, H.M., *Sociology : A systematic Introduction*, Routledge and Kegan Paul, London, 1960.
- 58 — La Fiere, R.T., *A Theory of Social Control*, New York : Mc Graw-Hill Book Co., 1954.
- 59 — Landis, Paul H., *Social Control, Social Organization and disorganization in process*, New York, J.Y. B. Lidpincott Co., 1939.
- 60 — Lasswell, *Politics: who gets what, when, how* New; York, 1936.
- 61 — Lemert, E.M., *Human Deviance, Social Prallems and S. control*, 1976. '
- 62 — Lumley, F.E., *Means of Social Control*, New York, The century co., 1925.
- 36 — Lundberg and others, *Sociology*, New York, 1958.
- 46 — Maciver, R.M., *Society: A Textbook of Sociology*, New York, 1937.
- 54 — ———, *The web of Government*, New York Macmillan, 1947.
- 66 — Maine, H.S., *Ancient Law*, London, 1930.

- 67— Malinowski, B., *Argonauts of the Western Pacific*,
Dutton, 1967.
- 68— Malinowski, B.; *Crime and Custom in Savage society*,
New York, 1926.
- 69 — ———, *Magic, Science and Religion*, New York, The
Free Press of Glencoe, 1948.
- 70 — Mannheim, K., *Freedom power and Democratic planning*,
London, 1968.
- 71 — ———, *Man and society in an age of Reconstruc-*
tion, Routledge and Kegan Paul, 1940.
- 72 — Martindale, D., *The Nature and Types of Sociological*
Theory, London, Routledge and Kegan Paul, 1967.
- 73 — Merton, R.K., *Social Theory and Social Structure*, Free
Press, 1957.
- 74 — Murdock, G. P., *Social Structure*, New York, The
Macmillan co., 1949.
- 75 — Nelson, L , et al., *Community, structure and change*,
The Macmillan co , New York, 1964.
- 76 — Nettler, Guyan, *Tpplaining Crime*, McGraw Hill Book co.
1974.
- 77 — Ogburn, Nlankoff, *A Handbook of Sociology*, London,
1960.
- 78 — Park, Robert E. and Ernest Burgess, *Introduction to*
the Science of Sociology, Chicago : University of chicago
Press, 1921.

- 79 — Parsons, T.; *Essays in Sociological Theory, Pure and Applied*, The Free Press, Glencoe, 1949.
- 80 — ———— ; *The Social System*, Free Press, 1951.
- 81 — ———— ; *The Structure of Social action*, Allen and Unwin, 1949.
- 82 — Petrazycki; *Law and Morality*, Harvard University Press, 1955.
- 83 — Rex. Yohn; *Key Problems of Sociological Theory*, London, Routledge and Kegan Paul, 1970.
- 84 — Ross, E.A.; *Social Control : A survey of the Foundations of order*, New York, The Macmillan co., 1901.
- 85 — Roucek, Y.S. et al; *Social Control*, New York, 1947.
- 86 — Schur, Edwin M., *Law and Society, A Sociological View*, random House New York, 1968.
- 87 — Skinner, B.F., *Science and Human Behavior*, New York, The Free Press, 1965.
- 88 — Sorokin, P , *Society, Culture and Personality : Their structure and dynamics*, New York, 1962.
- 89 — Spyzman, N. Y., *Social Theory of George Simmel*, Chicago, 1925.
- 90 — Sumner, W.G., *Folkways : A study of the Sociological importance of Usages Manners, Customs and Morals*, New York, 1906.
- 91 — Thomas, W.I.; *Primitive Behavior*, New York, 1937.

- 92 - Thompson, Kenneth and Garemy Tunstall (eds.), *Sociological Perspectives*, The Open University Press, 1971.
- 93 - Timesheff, N. S., *An introduction to the sociology of law*, Cambridge, 1937.
- 94 - Wach, Y., *Sociology of Religion* Chicago, 1944.
- 95 - Watkins, C Ken, *Social Control*, Longman, 1975
- 96 - William Albig, *Public opinion*, New York : Mc-Graw-Hill Book co , 1939.
- 97 - Wilson, E.K., *Sociology : Rules, Roles, and Relationships*, New York, 1960.
- 98 - Yinger. M; *Religion, Society, and the Individual* New York, The Macmillan Company, 1957.

2 - Periodicals

- 99 - Barnard, L.L.; *Methodes of generalization for Social Control*, *American sociological review*, Vol.V, June, 1940, pp. 340-350.
- 100 - Bierstedt, R.; *«An Analysis of Social Power»*, *American sociological review*, Vol. 15, 1950.
- 101 - Clagett, Arthur F.; *«Theoretical Continuities in conceptual formulation of social Ohesion and control in social relations»*, *International Journal of Comparative Sociology*, VIII, N. 2 September, 1967, pp. 224 - 231.
- 102 - Dickinson, T.; *«Social Order and Political Authority»*, *American Political Science Review*, XXIII, 1922.

- 103 — Hollingshead, A.B.; «Concept of Social Control», *American Sociological Review*, Vol. 6, pp. 217—224, April, 1941.
- 104 — Hunt, C.L. «Religious Ideology as a Means of Social Control», *Sociology and Social Research*, XXXIII, January, 1947, pp. 180—187.
- 105 — Ishwaran, K.; «Customary law in Village India» *International Journal of Comparative Sociology*, Vol. V, N 2, September, 1964.
- 106 — Lemert, E. M.; «The Folkways and Social Control» *American Sociological Review*, VII, June, 1942, pp. 394—399.
- 107 — Nett, Roger; «Conformity, Deviation and social control Concept», *Ethics*, L XIV, 1953.
- 108 — Parsons, T.; «The Role of Ideas in Social Action», *American sociological Review*, III, 1938.
- 109 — Podgorscki, A., «Law and Social Engineering», *Human Organization*, Vol. 21, No. 3, 1962.
- 110 — Stoffer, S. A., «An Analysis of Conflicting Social Norms», *American Sociological Review*, Vol. 14, pp. 707—717.

محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
التقديم بقلم الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث	أ - ص
المглаب الاول : الضبط الاجتماعى فى تراث علم الاجتماع	١ - ١٨٥
الفصل الاول : المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع	٣ - ٢٥
أولاً : المحاولات التى ظهرت قبل بداية العصر الحديث	
- فكرة القانون العليمى عند اليونان وفى العصور الوسطى	٤
- فكرة القانون الوضعى .	٧
- تلازم الفكرتين عند الرومان .	
- إختفاء فكرة القانون الوضعى وهودتها نالية .	
ثانياً : بداية العصر الحديث	٩
(مذهب العقد الاجتماعى (هويزن - لوك - روسو)	١٠
- نظرية التقدم	١٤
- تفسيرات مختلفة للنظم الاجتماعية والسياسية .	١٥
- تفسيرات جغرافية وبيولوجية .	
- التفسير السيكولوجى .	١٧
- التفسير الوظيفى .	١٩
- نظريات اجتماعية وسياسية مبكرة	٢٣
- أوجيسس كرونز	
- هربرت سبنسر	

الموضوع	رقم الصفحة
- تعقيب	٢٤
- الفصل الثاني : فكرة ضبط الاجتماعى (الاصطلاح والتعريف) ٢٨-٦٤	
- موقف الباحثين من مصطلح الضبط	٢٣
أولا : الرواد الأول :	
أ - تعريفات واقعية	٢٤
- تعريف روس	
- تعريف سمير	
- تعريف دوركيم	
- تعريف بارك وبيرجس	
- المنظور الماركسى للضبط الاجتماعى	
ب - تعريفات سيكولوجية :	٢٩
- تعريف لوملى	
- تعريف برنارد	
ج - تعريفات مثالية	٤٠
- هوبهاوس والفورد	
- كولى	
- جيهردم داوود	
- لاندن	
ثانيا : تعريفات المحدثين والمعاصرين :	٤٣
- الضبط من خلال الممارسات والقيم والتأديج الثقافية	
• هو لنج شيد	

الموضوع	رقم الصفحة
• جورج جيرفيتش .	
• الضبط تخطيطا عقلانيا .	٤٧
• مانهايم .	
• آدم بردجوركي .	
• الضبط من أجل تحقيق الأمثال والسيطرة على الإنحراف .	٤٩
• جوزيف روسيك .	
• بريديمر وستيفسن	
• الضبط في علاقته بتوازن التنس الإجتماعي	٥٢
• ماكيفر	
• هومالز .	
• باكلي .	
• الضبط عاملا يؤثر في السلوك (لايبير)	٥٤
• الضبط نتيجة وهدفا (بروم و سلزنيك) .	٥٥
• نقد وتقييم للتمريقات	
• تمديد منظورات الضبط الإجتماعي	٥٧
• المنظور الأول : ضبط البناء الإجتماعي والاقتصادي .	
• المنظور الثاني : ضبط الإنحراف .	
• المنظور الثالث : ضبط السلوك الإنساني .	
• المنظور الرابع : ضبط الانتاج والحياة الاجتماعية .	
• جوهر مشكلة الضبط الاجتماعي .	٦٣
• الفصل الثالث : نظريات الضبط الاجتماعي الاولى	٦٨ - ١١٦

الموضوع	رقم الصفحة
.. مقدمة	٦٩
- نظريته في تطور وسائل الضبط الاجتماعي (روس)	٧٢
. فكرة النظام الطبيعي .	
. التفرقة بين الموامل الأخلاقية والاجتماعية .	٧٤
. التمييز بين وسائل الضبط وأنواعه .	٨٩
. طبيعة الضبط الاجتماعي وشروطه ومقاييس فاعليته	٩٠
.. نظرية الضوابط التنافسية (سمندر)	٩٧
.. نظرية الضبط الذاتي (كولي)	٩٩
.. النظرية البنائية الوظيفية (لاندوين)	١٠٤
. ماهية الضبط الاجتماعي	
. دور التنافس في الضبط	١٠٦
. تصنيف وسائل الضبط الاجتماعية	١٠٧
أ - البناءات الاجتماعية ودورها في تدعيم النظام .	١٠٨
ب - دور النظم الاجتماعية .	١١١
(الأسرة - الدين - المدرسة - الاقتصاد - القانون - الحكومة - العلم والتكنولوجيا)	
.. تعقيب	١١٦
الموصل الرابع : <u>نظريات الضبط الاجتماعي الحديثة والمعاصرة</u> ١٧-١٨٥	
نظريات تنتمي إلى الأطار العام لنظريته التمثل الاجتماعي :	١٢٠
نظريته بارسونز .	

الموضوع	رقم الصفحة
- نظرية لايبير	١٢٧
- نظريات في علاقة الضبط بالنسق الاجتماعي :	١٤٤
- هومانز	
- باكلى	
- نظريات في التخطيط والضبط الديمقراطية (مانهايم)	١٥٠
- نظريات ثنائية تكاملية (جيرفيتش)	١٥٨
- نظريات في علاقة الضبط بالتنظيم المجتمعي (هولنج شيد)	١٦٢
- المدخل الأنثروبولوجي إلى دراسة الضبط الاجتماعي .	١٦٦
- النسق الاقتصادي	
- النسق الديني	١٦٨
- النسق القرابي .	
- أنساق الضبط الأساسية :	١٧٠
النسق السياسي	
- تعريف النسق السياسي	١٧١
- تصنيف الأنساق السياسية	
- معايير التصنيف .	
- أمثلة لبعض الدراسات الحقلية .	١٧٥
- النسق القانوني :	
- تعريفه	
- تصنيفات القانون البدائي .	
- أ - مالفروسكي .	

ب - رادكليف براون .

١٨١ - استخلاصات عامة .

الباب الثاني : التحليل السوسولوجي للضوابط الاجتماعية ١٨٧ - ٢٧٩

الفصل الخامس : النظم والجماعات ضوابط إجتماعية ١٩١ - ٢٣٥

- مقدمة

- في النظم إوجه عام :

، تعريف النظام وطبيعته

٣٩٥ . خصائص النظم

١٩٧ . بناء النظم .

١٩٩ . وظائف النظم

- دور النظم في عملية الضبط الإجتماعي ٢٠٢

١ - النظام الديني

٢ - النظام الإقتصادي . ٢١٢

٣ - النظام التعليمي . ٢١٦

٤ - دور الجماعة الأولية . ٢٢٣

- الجماعة الثانوية والضبط الإجتماعي . ٢٢١

- نقد النظرية التنايية ٢٢٣

الفصل السادس : الضوابط والمتغيرات الاجتماعية الأخرى ٢٢٨ - ٢٧١

- تمهيد ٢٣٩

× - الامتثال الانحراف وفقدان المعايير

- الأدوار والمراكز ٢٥٠

الموضوع	رقم الصفحة
- القوة والسلطة .	٢٥٤
- عملية التكوين النظامي .	٢٦١
- استدماج الضوابط الاجتماعية .	٢٦٤
- النظام الاجتماعي العام .	٢٦٧
. نظرية القهر .	
. نظرية المصلحة .	
. نظرية الاتفاق القيمي .	
. نظرية القصور الذاتي .	
- الجزاءات الاجتماعية والضوابط .	٢٧١
الباب الثالث : القانون والمجتمع	٢٨٠ - ٤١٨
الفصل السابع : الملامح الاساسية لتطور دراسة القانون في علم الاجتماع	
	٢٨٥ - ٣١٥
- أولا : تطور الدراسة السوسيولوجية للقانون	٢٨٥
- ثانيا : القانون من وجهة النظر الماركسيه .	٣٠٧
- ثالثا : علم الاجتماع القانوني وفقه القانون .	٣١٠
الفصل الثامن : موقف علماء الاجتماع من أهم مباحث القانون / ٣١-٣٦٥	
. أولا : تعريف القانون .	٣١٩
- ظاهرة اجتماعية ثقافية	٣٢١
- محاولة لتحقيق العدالة في المجتمع .	٣٢٢
- نظام أخلاقيا ملزما .	٣٢٤
- مرشد لسلوك الانساني .	

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً : خصائص القانون	٣٢٥
- الاعتراف بالقواعد القانونية والامثال لها .	٣٢٦
- الخصائص الرسمية في مقابل الخصائص الميكولوجية .	٣٢٧
- الخصائص الواقعية في مقابل الخصائص المثالية .	٣٢٨
ثالثاً : تمایز القانون وتكامله .	٣٣٠
رابعاً : جهود علماء الاجتماع في التصنيف .	٣٣٥
- محاولة دوركیم (تصنيف القواعد القانونية)	
- محاولة جوفيتش .	٣٤٦
- تصنيف التجمعات الاجتماعية .	
- تصنيف الاطر القانونية .	
خامساً : وظائف القانون	٣٥٦
- بالنسبة للفرد	
- بالنسبة للمجتمع	
سادساً : وضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي	٣٥٨
تعقيب	٣٦١
الفصل التاسع : القانون والجريمة والسلوك الانحرافي	٣٦٩-٤٠٨
١ - التعريف القانوني للجريمة	٣٦٩
- لاجرمية بدون قانون	٣٧
- لاجرمية إذا كان فعل الإحتداء محل تقرير قانوني	٣٧١
- لاجرمية بدون سبق إصرار	٣٧٢
- لاجرمية بدون كفاءة أو أهلية	٣٧٤

الموضوع	رقم الصفحة
- درجات الجريمة	٣٧٦
- <u>الجريمة والأخطاء الأخرى</u>	٣٧٧
- تصنيف مجالات دراسة الجريمة	٣٧٨
١- <u>علم اجتماع القانون</u>	
٢- <u>نظريات مصادر الجريمة</u>	٣٧٩
٣- <u>الدفاع الإجتماعي</u>	
- <u>تجريم الذنب وعدم تجريمه</u>	٣٨٠
- <u>الجريمة والسلوك الانحرافي</u>	٣٨١
- نماذج السلوك الانحرافي	٣٨٦
- مصادر السلوك الانحرافي	٣٩٤
- الوظائف الإيجابية والمعوقات الوطنية	٤٠٤
الفصل العاشر : العلاقة بين القانون والمجتمع	٤١٠-٤٢٧
- أولاً : القانون والقوة والتدرج الطبقي الإجتماعي	٤١١
- ثانياً : القانون والتغير الإجتماعي	٤١١
- بعض النظريات العامة	٤١٩
- تجربتان عالميتان	٤٢٦
- التجربة السوفيتية	
- التجربة الأمريكية	
- ثالثاً : حدود القانون	٤٣٢
- رابعاً : التوازن والصراع والقانون	٤٣٩

رقم الصفحة	الموضوع
٤٦٨-٤٦٩	الخاتمة
٤٧١	المراجع العربي
٤٧٢	المراجع الاجنبي .
٤٨١	فهرست الكتاب .



1. The following are the names of the people who were present at the meeting on the 15th of the month of the year 1900.